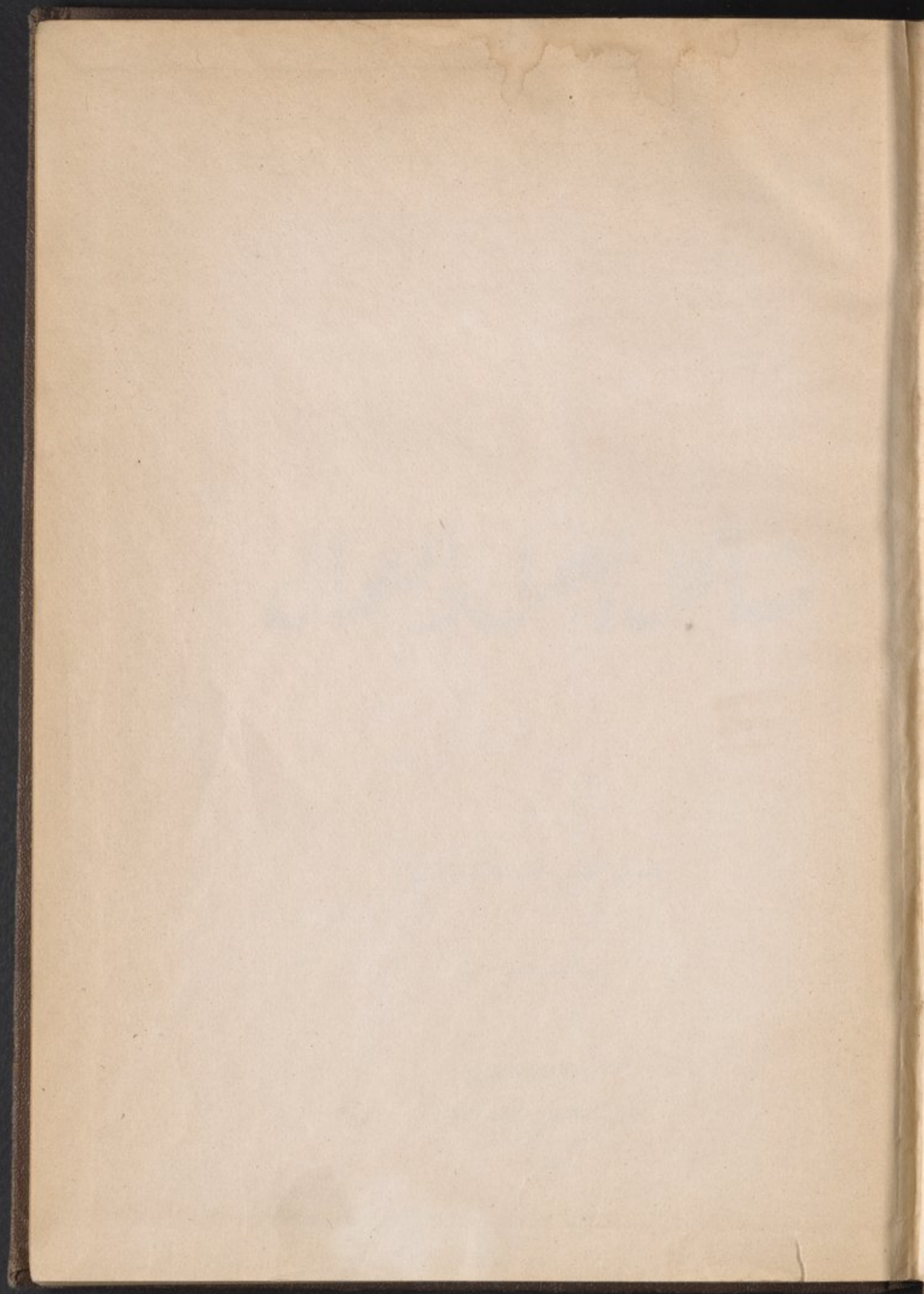
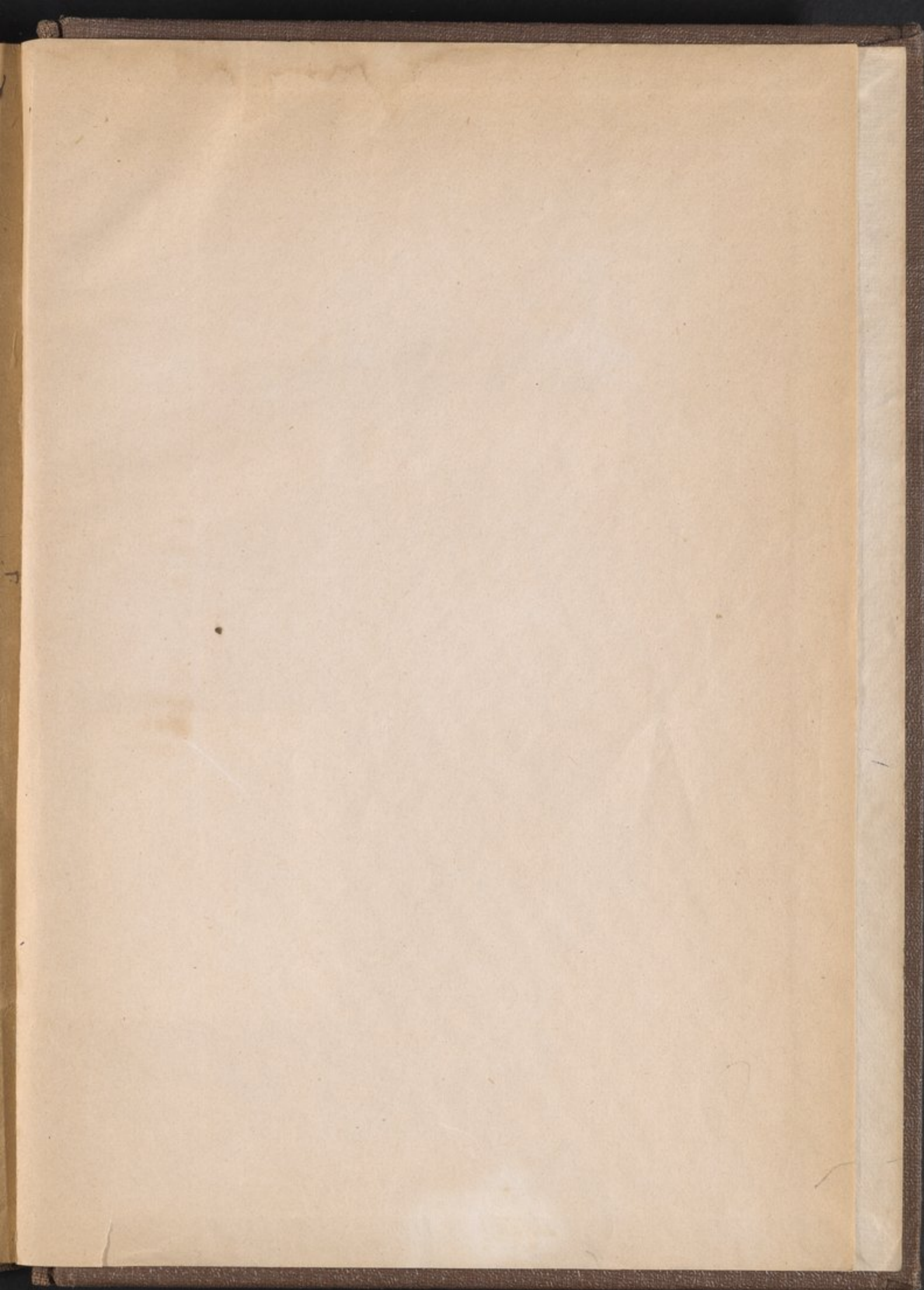


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01071 8207

LD.0565112

29-6





سَعِيدُ السَّوْدِ حَبِيبٌ

مفتش مصلحة العمل

H10
4854
H2
1951

شاكل العمل والعمال

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

اتحاد كتاب مصر بالقاهرة

١٩٥١

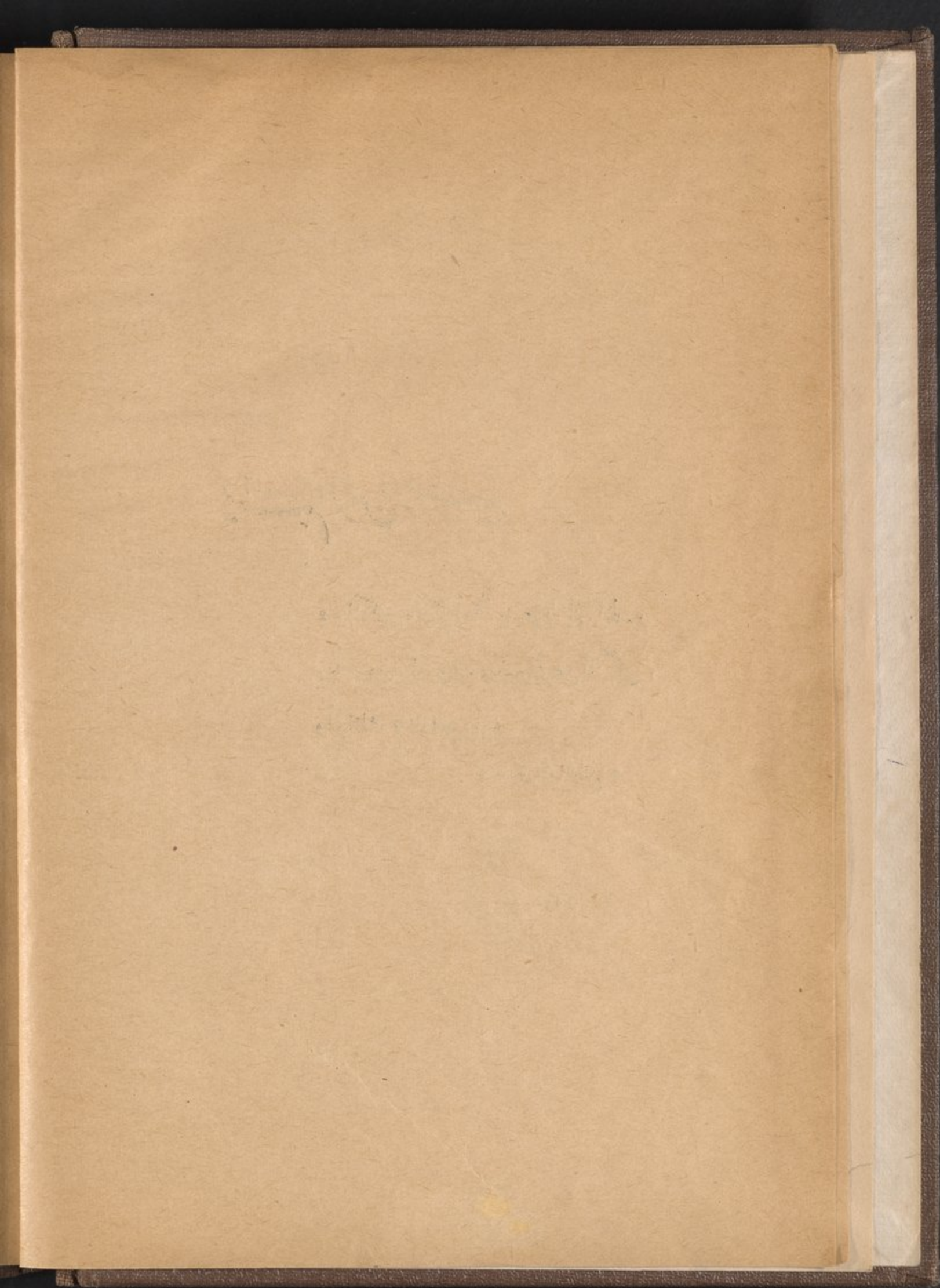
٢٢١
٢٠٥٢



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ولتكن منكم أمةٌ يدعونَ إلى الخيرِ
ويأْمرونَ بالمعروفِ وينهونَ عن المنكرِ ،
وأولئك هم المفلحون »

« صدق الله العظيم »



الاصلاح الذى يسود الدول اليوم وليد نهضة فكرية مباركة ، وتاج روح علمية حديثة ..

والكتاب .. هذا الكتاب جاء يحمل إليك عناصر هذه الروح ، ويصور لك اتجاهات تلك النهضة ، ثم هو يقتبس من هذا النور وذلك الرشيد ما يوائم مجتمعنا ويتفق ويثبتنا ، ويضعه بين يديك إصلاحاً وبعثاً ، وقوة وحياة .. وهو فى هذا كله يحدثك بأسلوب العصر ، ويخاطبك بلغة اليوم ، ويكتب إليك بقلم الساعة ..

وقلم الساعة قلم اشتراكى النزعة ، ديمقراطى الطابع .. قوامه عدل ومساواة ، ومعينه حرية ونهوض ، وصفحاته حق ونور ..

وقلم هذا شأنه - قلم تغذية الحرية ، وتدعمه روح الجماعة ، ويسنده الصالح العام - لابد وأن يقسم بقوة العقيدة التى لا تنزعزع ، وصلابة العود التى لا تكسر ، وعزة الجانب التى لا تذلل ولا تخضع .. لقد كان ، وما زال ، السلاح الوحيد الذى يحمله دعاة الاصلاح فى دول سبقتنا إلى الرشيد سبقاً بعيداً .. صال وجال به أربابه فى ميادين الكفاح ، فصمدوا فى كفاحهم وسقط الكثيرون صرعى ! .. إنه سلاح ذرى رهيب ، لا يمكن أن تقف أمامه أسلحة هؤلاء الذين يملأهم الرعب من الحق ويورقهم الخوف من العدل ؛ لأن أسلحتهم صدئة زائفة ، قوامها زور وبهتان ، وذخيرتها اثره وضلال ، وهدفها ظلام فى ظلام .. أو قل لأنها أسلحة الباطل وأسلحة الباطل لا يمكن أن تؤدى إلى تقدمية وانتصار ! ..

.. امكانيات معطلة مهمة .. وأساليب انتاجية عتيقة .. وخليط مشوه
من القصور الباذخة والأكواخ الحقيرة .. وقلة تتمتع بأكثر مما تطيق من
ألوان الترف ومظاهر الفخفخة والنعيم . وكثرة تنام على الطوى وبين الأفاريز ..
استبداد و ثراء فاحش وبجواره فقر عجيب وضنك لا يطاق ! .. طغيان وكسب
غير مشروع وبجانبه خلایا مجدبة وغدد مختلة وأعصاب منهوكة ! .. وأفراد
تسموا وتصعد وأخرى تبقى أو تهوى ، ومقياس الصعود أساسه العصبية
والدم ، وإلا فهو التملق والنفاق ، والخسة والضعة (١) .

ولعل هذا كله أو بعض هذا كله هو الذى رآه رجال الفكر فى دولهم ،
ولعله كله أيضاً أو بعضه كذلك هو الذى ولد أقلامهم ، تلك التى تمثلت فيها
محنة الفكر وروعة انتصاره ، وارتسمت فى أفقها أهداف التقدمية الرشيدة ،
بيضاء مشرقة كضوء الفجر .. وأغراض الرجعية البغيضة ، سوداء مظلمة
كقلب الحقود .. إنها أقلام عجيبة يولدها العجب لتمنخض هى عن العجب ..
ولكن ! .. شتان بين عجب وعجب ! ..

وحلة هذه الأقلام ؟ ! ..

إنهم لا يريحون ولا يستريحون إلا إذا لمسوا مطالع الضوء تتسع رويداً رويداً
مبشرة بالفجر الصادق والنهار البهيج . ثم هم لا يقفون عند هذا الحد ، فالجتماع
فى نظرهم لا يعتبر مجتمعا صادقا إلا إذا كان دائماً التوثب والكفاح ، فيه الحيوية
الكامنة والروح التى تتحفز صوب التقدم باستمرار ، وذلك لا يكون
بالزهد ولا بالقناعة ، ولا يكون بالخضوع ولا بالاستسلام ؛ بل يكون

(١) ولانى أدعوا الله فى هذا المقام أن يزىل عن بعض الناس الخسة والدس والوضاعة ،
فهؤلاء أخطر من الفقر والجهل والمرض . لقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « اطلبوا
حوالحكم بعزة » وهناك حكمة تقول : « لا تجرح كبريائك فى سبيل إرضاء شخص ما ، فانك
قد تنال رضاؤه ولكنك لن تنال احترامه » .

بمواصلة طلب الغايات والآمال، كلما وصل المجتمع إلى غاية طلب غاية أخرى وكلما حقق أملاً تطلع إلى أمل آخر.. تلك سنة الطبيعة، سنة النشوء والارتقاء:

.. توثب وانجاز .. نعم توثب وانجاز، فالتفكير الذي لا تقف بجواره عزيمة قوية تفكير عقيم، وضعف القدرة عن الانجاز من أشد أنواع الهوان، والارادة العاجزة أقبح صور الذل وأبشع ألوان الرق والاستعباد ..

— وهذا الذي رآه رجال الفكر في دولهم بالأمس وحاربوه بأقلامهم وقلوبهم، مازال هو هو الذي نراه في مصرنا اليوم، بل والأمر لا يقتصر على مارأوا، وليته كان كذلك ! ..

نعم، إن الأمر يختلف كما وكيفاً .. فإذا ما اتجهنا مثلاً إلى نظامنا الاقتصادي لوجدنا أن أى نظام اقتصادى، كائناً ما كان هذا النظام، مهما بلغ من التدهور والاختلال والعسف، لن يبلغ إطلاقاً تلك الدرجة التي وصل إليها نظامنا الحالى، وليس أدل على ذلك مما تحدثنا به إحصائية ١٩٤٧ عن مدى اختلال دعامة هذا النظام إذ تقول: إن هناك ١٥٪ من الملاك يملكون وخدم ٥٠٪ من الأراضى ٩٨ و ٥٦٪ يملكون الـ ٥٠٪ الأخرى (١). ومعنى هذا أن ١١ و ٠٠٠ شخص فقط من مجموع عدد السكان البالغ عددهم واحد وعشرين مليوناً يسيطرون على أرض مصر كلها .. وهم لا يسيطرون على الأراضى الزراعية فحسب، بل وعلى الشركات التجارية والصناعية، لأن لهم القدرة وخدمهم على شراء الأسهم والسندات، ولأن لديهم رأس المال الذى يستطيعون استغلاله .. وهكذا يتمثل الظلم الصارخ والحرمان المبين ١١ .. ثم إنهم هم أنفسهم الذين يكونون الأحزاب المختلفة والحكومات والبرلمانات المتتالية، مما جعل البعض يفقد الثقة فى سلطاتنا التشريعية لدرجة يرى معها أن الحل الوحيد لجميع المشاكل الاجتماعية فى مصر هو وقف الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات .

ولكن ..

سوف تبقى الديمقراطية بخير ، وسوف تبقى معها الحرية والحياة النيابية
في مأمن ، ومع ذلك ستزول دولة الظلم والظالمين ، دولة الذين كانوا وما زالوا
عقبة في سبيل مصر والمصريين .

أياً كان الأمر :

سوف نجعل مصر ومصر وحدها هي الأولى في أنفسنا وفي قلوبنا وفي
خوابنا وسوف تكون مصلحة الشعب واراادته مقدمة على كل اعتبار ..
.. ولن نرتاع ولن نجزع ولن نخشى في خدمة الحق والشعب لوماً ولا بأساً
حتى ننشر ألوية العدالة متألقة باهرة ، وحتى نجعل مصر عزيزة كريمة على
كل مواطن .. أو حتى تعلوا آيات الحق وتسطع شموع الحرية وتزهو
أعلام النصر ..

.. وسيمضي القلم في صريره ويمضي معه موكب الاضواء ممزقاً هذا الركام
البغيض من الضباب ، ساخراً به وبالظلمات ، آخذاً طريقه إلى الوعي البصير
الحر يتحدث عن آلامه وآماله ، وينفخ معه في الفحم الهامد .. ويعلى كلمة الله
وكلمة الشعب ..

المؤلف

١ - لقد أصبح الإيمان بسوء الوضع الاجتماعى عقيدة راسخة تدعو إلى الاهتمام والقيام بسبل الإصلاح . فليس منا من لم يتألم من انخفاض مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب ذلك الانخفاض الفاحش فى عصر يتمتع فيه الآخرون بالخير والرفاهية - إن حق العامل فى الحياة والصحة والرخاء والمعرفة ، ليس أقل تقدسياً من حق صاحب العمل مهما يكن حظه من الثراء ، كلاهما أقبل على الحياة من طريق واحد ، وكلاهما سترك الحياة بطريقة واحدة ، فلا أقل من أن يسلكا فى الحياة طريقة متشابهة قريبة .

* إن العمال هم عصب الحياة على سوا أعدهم يقوم صرح الانتاج ومن عرق جبينهم يجرى سيل الطيبات . . إنهم دخر هذا البلد وشرائنه وحياته ، وسوف يستروحون نسمات من الراحة إذا نحن ذكرناهم فى كفاحهم المضنى وشقائهم هذا الرهيب . . إنهم هم الذين يهبوننا الحياة ، ويملاؤن مصر خيراً وبركة ونعمة وإنتاجاً ، فليس أقل من أن نههم شيئاً من تلك الحياة وشيئاً من هذا الخير والبركة والنعمة والانتاج .

٢ - ومشكلة العمل والعمال تعد من أدق المشاكل التى تواجهها الأمم ، والتى تسعى جاهدة جادة إلى حلها لما لهذه المشكلة من خطورة خاصة . ولما للترشيد الصناعى ، والإصلاح الاجتماعى العالى من أثر بعيد فى تقدم المجتمعات وانتعاشها . . والدول إذ تقوم بعلاج هذه المشكلة إنما تقف منها موقف الطبيب البارع الذى يتوخى فى تشخيص الداء وعلاجه أحدث الأسس والأصول العلمية ، وأنجح الأبحاث والتجارب الفنية . .

- وإنى إذ أعرض لهذه المشكلة بالبحث والتحليل تجدى قد أعرض لبعض

النظم التي اتخذت لعلاجها في البلاد الأخرى، على أن تصويرى لهذه النظم لا يعنى أن نأخذ بها حتماً في بلادنا، فالنظم يجب أن تتغير، والحلول يجب أن تتباين لتتمشى تبعاً لمقتضيات التطور وملابسات الحال، بمعنى أنه يجب أن نراعى، ونحن نقوم بعلاج مشكلة العمل في مصر الصناعية، تقاليدنا الاجتماعية وظروفنا الاقتصادية ومدى نهضتنا وتقدمنا الصناعي؛ وأن نوفق بين صالح العامل وصاحب العمل توفيقاً يقوم على العدالة وغايته الصالح العام..

٣ — هذان وجهان، ومن جهة أخرى فإنني إذ أعرض لعلاج هذه المشكلة لا أرمى من وراء ذلك أنه في الإمكان أن نعالجها كمسكلة قائمة بذاتها، أو كمرض من أمراض المجتمع له كينونته المتميزة، وجرثومته الخاصة البيئية، والتي إذا ما قضينا عليها قضينا على المشكلة من أساسها. . . كلا لا أعنى هذا إطلاقاً، ولن أعنيه في يوم من الأيام مهما اصطخبت الآراء في هذا الصدد وتضاربت. فمشاكل المجتمع من فقر وجهل ومرض، وما يجر إليه هذا التلوث البغيض من مشاكل فرعية متباينة ومتعددة إن هي إلا مشاكل فرعية متشابكة يرتبط بعضها ببعض ويدفع بعضها إلى ظهور البعض الآخر، حتى ليتعذر في الكثير من الأحيان الفصل بين ما يعتبر منها العلة وما يعتبر منها المعلول — الأمر الذي لا يمكن معه القضاء على مشكلة قائمة بذاتها دون القضاء على بقية المشاكل. . . إن جسم المجتمع المريض أشبه بجسم إنسان مصاب بعدة أمراض، فلو أنك عالجته فيه مرضاً دون بقية الأمراض لأضعفت هذه الأمراض من مناعته، وهيأت للمرض الذي عالجته أن ينتكس من جديد، لذلك يجب أن يكون علاجنا جامعاً شاملاً مانعاً، حتى يمكننا أن نقيم الإصلاح على أسس سليمة ودعائم مكنية قوية لا يتطرق إليها الوهن ولا يجد إليها الخلل سبيلاً.

٤ — وإذا كنا نؤمن بأن مجتمعنا يعاني من الويلات والظواهر المرضية،

ومن سوء الأوضاع الاجتماعية ما أقعد به عن اللحاق بركب العالم السائر ،
فإن من واجبتنا العمل على ملاحقة هذا الركب ، ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا
قضينا على ركود الأمم بنشاط مضاعف وبجهود إجماعى متواصل .

وبالرجوع إلى تجارب الأمم الأخرى نرى أن سياسات الانعاش عموماً
من تطور المجتمعات وتقدمها واشباع حاجات الأفراد المادية والصحية
والثقافية . . . الخ لا يمكن أن تنجح وتحقق أغراضها إلا إذا طبقت بالتعاون
التام بين السلطات الحكومية والهيئات العلمية والمشتغلين بالانتاج عمالاً
وأرباب أعمال . . فواجبتنا إذن هو فى التآزر والمضى دائماً الى الإمام دون أن
نزهد فى المجد ؛ وحياة الأمم على هذا النحو يكون أشد أعدائها الرضى وأعظم
خصومها التواضع . والشعب الراضى المطمئن القانع بما أتيح له إنما هو الدليل
الذى قد تم نصجه للاستعمار والاستعباد ، وما أظن أن واحداً منا يحب لمصر
الاستعباد والاستعمار .

٥ - ولكن ، ما هو واجب كل من العامل وصاحب العمل فى سياسة
الانعاش والتقدم والتعمير ؟ . . نبادر بالقول بأن واجب كل منهما هو أن
يدرك وأن يراعى فى كل تصرفاته أن أداء الواجب هو أقصر الطرق لنيل
الحقوق ، وإن مصلحة الفرد الخاصة يجب أن تتجه الاتجاه الانشائى الجماعى
الكفيل بتحقيق الصالح العام .

✳ إن العمال هم الدعامة الأولى للثروة القومية ، والعمود الفقرى فى انتاج كل
دولة ، وإذا عرف العمال هذا أدركوا أن واجبهم نحو أنفسهم ونحو مواطنهم
هو فى زيادة انتاجهم بالاخلاص فى العمل والحرص على الاجتهاد والابتكار
كما يجب عليهم أن يقبلوا على مراكز التدريب المهنى وفصول الممران التكميلية
رفعاً لمستواهم الفنى وزيادة لكفاية إنتاجهم . . هذه هى واجبات العمال ،

وهي من البساطة والوضوح بحيث يمكن تلخيصها في عبارة واحدة « زيادة الانتاج لخير الجميع » *

أما واجب أصحاب الأعمال فيمكن تلخيصه في ادخال التحسينات الفنية والقيام بالانتاج على أساس علمي من حيث الطرق والتنظيم حتى تزداد الكفاية الانتاجية وتنخفض نفقة إنتاج الوحدة . . . وتعتدل الأسعار، ثم عليهم أن يعطوا العمال حقوقهم كاملة عادلة — فالاحساس بالغبن لا يدفع النفس إلى الاخلاص في العمل، والشعور بالظلم لا يذكى فيها نشاطا . كما يجب ألا يألوا جهداً في العمل دائماً على رفع مستواهم الفني والاجتماعي ، مع ترغيبهم في العمل بمختلف الوسائل والمحفزات وكسب رضاهم وغيرتهم على المصنع بحيث يشعرون أن مصلحتهم ومصلحة المشروع شيء واحد ، وهذا ما يسمى « بشعور نحن We feeling . . . » وهل هناك ما يدفع إلى وجود مثل هذه الروح أكثر من إقامة المنشآت الاجتماعية وتوفير أسباب العيش ووسائل الخدمة الاجتماعية في محيط العمال وأسره^(١) ؟

(١) وما هي الصحف قد طالعنا أخيراً باتجاه طيب يستأهل الحمد والشكر ، ألا وهو مشروع القانون الخامس بتحديد الحد الأدنى لاجور العمال الصناعيين والزراعيين . . . وقد نص المشروع على تحديد الأجور بالنسبة إلى سن العامل . فن ١٨ سنة فما فوق يكون الأجر بواقع ٢٠ قرشا لغير العمال الصناعيين و ٢٥ قرشا للعمال الصناعيين و ١٨ قرشا للنساء ومن تقل سنه عن ١٨ سنة إلى ١٥ سنة يكون أجره اليومي ١٦ قرشا للجنسين . وأقل من ١٥ إلى ١٢ سنة يكون الأجر اليومي ١٢ قرشا . . . وهذا الأجر الجديد يشمل الأجر الأصلي مضافا إليه علاوة الغلاء . والمفهوم أن هذا الحد قابل للزيادة أو النقص تبعاً لارتفاع الأسعار أو انخفاضها ، فإذا ارتفعت الأسعار أو انخفضت بنسبة ٢٠ ٪ مثلاً رفع هذا الحد أو خفض بنفس النسبة . . . وقد نص المشروع على عقوبات رادعة للمخالفين لأحكامه — ولإنها خطوة جريئة موفقة من معالي الدكتور احمد حسين بك ، نرجو أن تتم سريعاً حتى يحس العامل أنه كائن حي موجود أو على حد تعبير معاليه « . . . حتى نحقق العدالة الاجتماعية ونحصل العمال بوصفهم عنصراً أساسياً في الانتاج على أجر يتعادل وجهودهم التي يبذلونها »

٦ - بقى أن أشير فى ختام هذه الكلمة إلى مراعاته وأنا أعرض لمشاكل العمل وقضايا الإصلاح من بعد بقدر المستطاع عن الأساليب العلمية الجافة والمصطلحات المعقدة الصعبة ، فجاء الأسلوب سهلاً واضحاً لا تكلف فيه ولا التواء ، ولا غموض ولا خفاء ، كى لا يجد القارئ صعوبة فى الفهم أو كدأ للذهن . . . وبالرغم من أن الكتاب واسع الموضوع ومتشعبة بما كان يقتضى التركيز والاقتصار على الأخص دون الأعم ، وعلى الأهم دون المهم إلا أنى لم أدر جهداً فى التوسع فى بعض الموضوعات التى تحتاج إلى التوسع ، هذا فضلاً عن إنى لم أتجاهل الصعوبات التى قد يجدها الباحث أو القارئ فى الكثير من الأحيان إذا ما أراد الرجوع إلى مشكلة قد تعنيه بعينها من مشاكل العمل ، مما جعلنى أعنى عناية تامة إبان بحثى وتحليلى لهذه المشاكل بأن أعرض لتشخيص كل مشكلة على حدة مبيناً ماهيتها ، والأسباب التى تبعث بها وتؤدى إلى ظهورها ، وأحدث الاتجاهات والوسائل التى تتخذ لعلاجها ، كل ذلك فى أبواب بارزة وفصول مستقلة .

- وبعد ! . .

فإنى أدفع إلى الميدان بهذا الجهد المتواضع ، ولست أزعم أنى أوفيت على الغاية ، وإنما أرجو أن أكون بهذا قد مهدت الطريق أمام كل محاولة تتلو ، ويسرت الأمر على كل جهد يبذل . وهذا حسبي ، والله ولى التوفيق

٢٧ / ٢ / ١٩٥١

المؤلف

فهرس اجمالى

صفحة

الباب الاول

- ١ . . . فى أهمية الصناعة لمصر وتطورها
فصل تمهيدى : جهود انتاجنا الزراعى وعدم كفايته لسد حاجات البلاد ٣
الفصل الاول : حاجتنا الماسة إلى الصناعة والنهوض بها ١٠
الفصل الثانى : تطور الصناعة والحركة العمالية ٤١

الباب الثانى

- ٥٥ . . فى المحيط الاجتماعى والاقتصادى للعامل
الفصل الاول : أجور العمال ٥٦
الفصل الثانى : النقابات وأثرها فى رفع مستوى العامل ٦٧
الفصل الثالث : ساعات العمل والعطلة الأسبوعية والإجازات السنوية ٧٩
الفصل الرابع : تشغيل الأحداث والنساء بالمصانع ٨٤
الفصل الخامس : التعاون الاستهلاكى فى محيط العمال ٩٥
الفصل السادس : مساكن العمال ١٠٣
الفصل السابع : الاضرابات والمنازعات العمالية ١٠٩

الباب الثالث

- ١٢٧ . . . فى المحيط الصحى للعامل
الفصل الاول : الاشتراطات الصحية العامة الواجب توافرها فى
١٢٩ محال تشغيل العمال
الفصل الثانى : الصناعات والصحة العامة ١٣٤
الفصل الثالث : المعدات والوسائل اللازمة لراحة العمال وسلامتهم ١٤٨

الباب الرابع

صفحة	
١٥٥	• في المحيط الترفيهي ، وتنظيم أوقات فراغ العمال
١٥٦	• • • • • الفصل الأول : الترفيه عن العمال
١٧٠	• • • • • الفصل الثاني : ضرورة توفير أوقات الفراغ بين العمال والعمل على تنظيمها

الباب الخامس

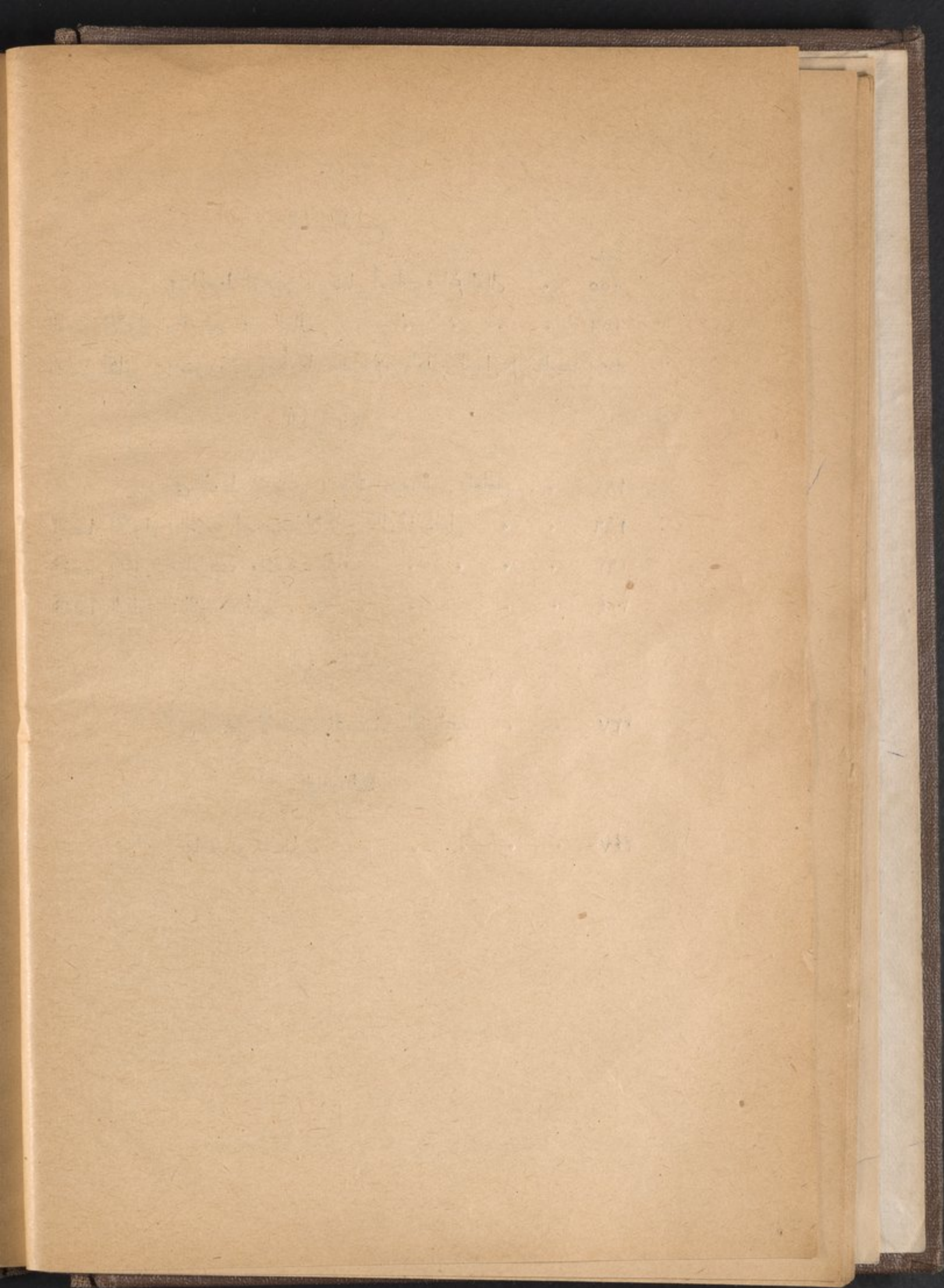
١٨٢	• في المحيط التربوي ، والتوجيه المهني للعامل
١٨٦	• • • • • الفصل الأول : التربية الصحيحة لانتاج عمال المستقبل
١٩٣	• • • • • الفصل الثاني : التربية وثقافة اليافع
٢٠٤	• • • • • الفصل الثالث : التوجيه المهني

الباب السادس

٢٣٧	• • • • • بحث عملي لإحدى المؤسسات الصناعية
-----	--

الباب السابع

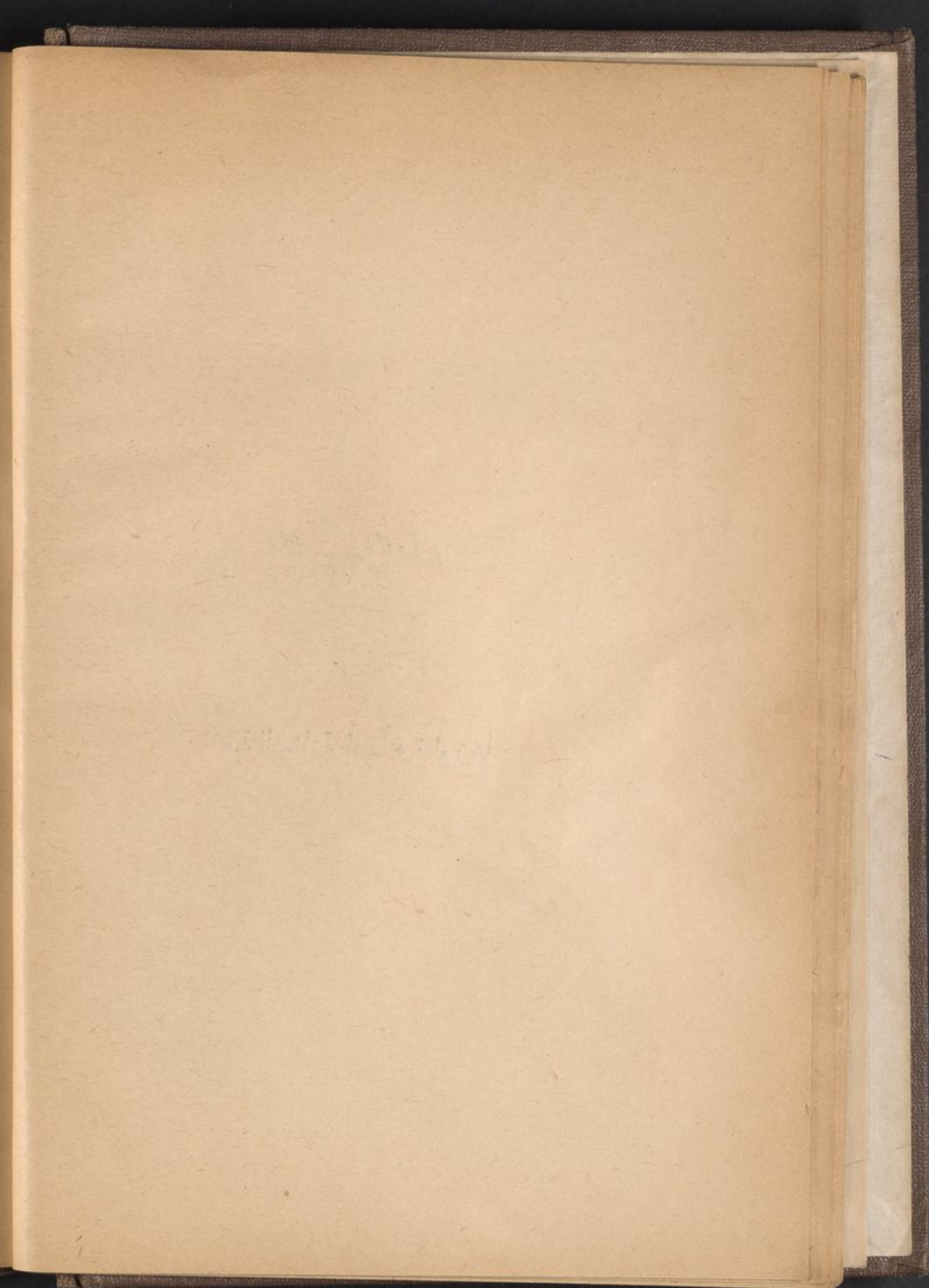
٢٤٧	• • • • • خاتمة ، وعموميات
-----	----------------------------



الباب الأول

في

أهمية الصناعة لمصر وتطورها



فصل تمهيدى

جمود إنتاجنا الزراعى وعدم كفايته لسد حاجات البلاد

٧ - إن كل مصرى يسعى لخير بلاده ، يجب عليه أن يعنى برفع المستوى الاجتماعى لسواد الشعب ، فروح الاستقلال الحقيقية فى البلاد هى التى تتكون من الاستقلال الاقتصادى ومن كرامة الأفراد التى تتكون من مجموعها كرامة الوطن . ومبلغ هذه الكرامة إنما يقاس فى الأمم الآن بأكبر عدد من سكانها يحيون فيها حياة كريمة خالية من التعطل ، مزدانة بالعمل الشريف المشعر الذى يسعده العلم والصحة ويتوجه الأمان من الفاقة . فكلما زاد مستوى المعيشة للأفراد زادت بلا شك قوة الأمة وحيويتها . ولقد بلغ المستوى الاجتماعى فى مصر للكثرة الغالبة من سكانها حداً من الانحطاط تألم له النفس ، بل ويندى له جبين المصرين خجلاً - فصر تواجه فى الآونة الحاضرة مشاكل عديدة وخطيرة - فليس شقاء مصر بالجهل أقل من شقتها بالفقر ، وليس شقاؤها بالفقر والجهل أقل من شقتها بالمرض . . . وانحطاط المستوى الاجتماعى للسواد الأعظم من الشعب إنما يؤثر فى كل النواحي والمرافق الحيوية للدولة ، ولقد فطن أرسطو منذ حوالى ألفى وثلاثمائة عام إلى أن توفير أسباب المعاش الحسن وسيلة لتحقيق الكمال العقلى والخلقى ، وهما فى نظره الغاية العليا للمجتمعات .

٨ - والحقيقة السافرة هى أن على مصر أن تقيم اقتصادها الأهلى على غير أساس الزراعة وحدها ، لأن الزراعة أصبحت عاجزة عن استغراق الأيدى العاملة ورفع مستوى المعيشة أو المحافظة عليها إزاء إزدياد السكان الكبير المطرد ، ويمكن أن نقف على ذلك بوضوح من الإحصاءات التالية :

خملة الأتبان المملوكة كانت في عام ١٨٩٦ خمسة ملايين من الأفدنة تقريباً زادت إلى ٨٥٧٠٠٠ رة في عام ١٩٤٢ أى بلغت نسبة الزيادة ١٧٪ فيما يقرب من نصف قرن ، بينما تكاثر عدد السكان في نفس المدة من ٩٥٠٧٠٠٠ إلى ١٧٢٨٧٠٠٠ أى بنسبة ٨٩٪^(١)

والراهن أن عدد السكان قد ازداد في الحقبة الأخيرة بمعدل ربع مليون نسمة كل عام تقريباً ، فأصبح عدد من يعيشون على كل كيلومتر من الأرض المزروعة يربو في المتوسط على ٦٠٠ نسمة ، وهى نسبة عالية جداً لم تبلغها أى بلد في العالم ، ومن المعلوم أن الأراضى القابلة للزراعة لا تتجاوز في مجموعها ثمانية ملايين من الأفدنة مهما اتسع نطاق الاستصلاح^(٢) .

ويقول سعادة محمد خطاب بك في هذا الصدد : لقد أصبح سكان مصر الآن عشرين مليوناً بينما لم تزد مساحة الأراضى المزروعة زيادة تذكر . لقد زاد تعداد المصريين في العشر سنوات الأخيرة أعنى بين تعداد عام ١٩٣٧ ، وعام ١٩٤٧ ما يقرب من ٢٥ ٪ (وهى زيادة قد لا يكون لها نظير في أى بلد من بلدان العالم) في حين أن مجلس الوزراء طبع سنة ١٩٤٥ مذكرة رسمية أثبت فيها أن الأراضى المصرية المزروعة نقصت بين عام ١٩١٧ ، وعام ١٩٣٧ من ٤٣٨٧٠١ رة فداناً إلى ٣٢١١٩٧ رة فداناً بينما زاد عدد السكان - في نفس المدة - أكثر من ثلاثة ملايين نسمة .

٩ - وإذا تبيننا ما تقدم لا يمكننا القول بأن مصر لا تزال بأرضها وزرعها وضرعها هبة النيل - كما قال هيرودوت منذ خمسة وعشرين قرناً - لا فضل لأهلها يذكروا في توسيع رقعة وادها الذى مازال شريطاً ضيقاً أخضر تكاد

(١) قد أهملت كسور الآلاف تبسيطاً للعرض

(٢) تقرير لجنة الصناعات بوزارة التجارة والصناعة لعام ١٩٤٨ ص ٣

تخفقه رمال الصحراء ، ولا فضل لأهلها يذكر في زيادة انتاجها النباتي أو الحيواني الذي ظل محدود القدر لا يوفر لسكانها سوى عيش الكفاف رغم أننا نعيش في عصر تخضع فيه قوى الطبيعة للسيطرة الهائلة المستمدة من تعاون العمل ورأس المال المسلحين بالخبرة والتجربة والتقدم العلمي والفني في علوم الزراعة ، والتربة ، وتربية الحيوان ، والصناعات الزراعية ، ومقاومة الآفات وغيرها . .

١٠ — والحق أن جمود اقتصادنا الزراعي قد أصبح مشكلة المشا كل المؤيدة بإحصاءات رسمية تدعو إلى التشاؤم والارتياح في صلاحية الآداة المهيمنة على تنفيذ المشروعات والخطط الضرورية للنهوض بفرع من أخطر فروع الانتاج في مصر ، ففي أبريل عام ١٩٣٦ عقد المؤتمر الزراعي الأول بالقاهرة ووضعت لمصر سياسة زراعية أجملها المغفور له احمد عبد الوهاب باشا وزير المالية في العبارة التالية : « تتلخص سياستنا في شأن ترشيد الانتاج الزراعي في خمس كلمات : توسيعه ، وتحسينه ، وتنويعه ، وترخيصه ، وتصريفه » . وانه لمن دواعي الأسف أن تتكشف لنا الأعوام الخمسة عشر التالية للمؤتمر عن وقوع تلك السياسة الرشيدة بأركانها الخمسة فريسة للجمود بل وللتقهقر :

١١ — فتوسيع الانتاج كان يقتضى استصلاح ٤١٠ آلاف فدان من الأراضي البور خلال ٢٠ عاما ، ولذلك رسمت وزارة الأشغال سياسة مائة لأعداد الري والصرف لتلك المساحة خلال تلك المدة ، كما رسمت الوزارة سياسة أخرى لتوسيع الإنتاج عن طريق تحويل ٥٢٥ ألف فدان في الوجه القبلي خلال ٢٠ عاما من نظام الحياض إلى نظام الري الصيفي لمضاعفة غلتها واستكمال استغلالها ، كما قد وضعت الخطة لاستصلاح المناطق

الساحلية ومناطق الواحات ومريوط وسنياء (١) . ولكن ما أعظم ما نحسن به من خيبة ونحن نرى المساحة المزروعة تتناقص في إحصاء رسمي من ٨٧٩ و ٦٠٣٦ فداناً عام ١٩٣٩ إلى ٨٨١ و ٠٦٠ فداناً عام ١٩٤٩ ، مع أن الأراضي القابلة للزراعة في مصر هي ٨ ١ مليون من الأفدنة تقريباً ، ومع أن تنفيذ ذلك التوسع كان كفيلاً بزيادة الانتاج القومي ودخل الفلاح وتهية وسائل الرزق والعمل للأيدى العاملة من جميع الطبقات ، فضلاً عن تنظيم توزيع السكان على خريطة المملكة .

١٢ - أما عن تحسين الانتاج الزراعى وترقيته باتباع الأساليب الفنية في فحص التربة واختيار الأسمدة وانتقاء البذور واتباع الدورات الزراعية المناسبة ، فضلاً عن كفاح الآفات وأمراض النباتات والطفليات بالأساليب العلمية للوقاية والعلاج - فقد كان نصيبه الاخفاق أيضاً بدليل انخفاض متوسط محصول الفدان من معظم الغلات الرئيسية في عام ١٩٤٨ عما كان عليه في عام ١٩٣٥ انخفاضاً محسوساً ، فالقمح انخفض محصوله من ٩٠ و ٥ إلى ٧٥ و ٤ أردباً ، والدررة من ٤٥ و ٧ إلى ٢٩ و ٦ ، والفول من ٨٥ و ٤ إلى ٦٦ و ٤ ، والقصب من ٧٦٠ قنطار إلى ٤٤ و ٦ ، والبصل من ١٥٤ إلى ٤٣ و ١ . كما ظلت البلاد عرضة لفتك الآفات الزراعية وخاصة دودة القطن التي بلغت خسائرها في عام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ نسبة عالية بلغت حوالى ٥٠ ٪ من جملة المحصول . كل هذا دعانا إلى استيراد مئات آلاف الاطنان من الحبوب من الخارج (٢) .

١٣ - أما سياسة تنويع الإنتاج فكانت ترمى إلى تخليص البلاد من

(١) راجع هذه السياسة مفصلة في مقال لعثمان اباطة بك في « أعمال المؤتمر الزراعى الأول » وفي « السياسة المائية لحسين سرى باشا في مطبوعات وزارة الأشغال .

(٢) فثلاً يؤخذ من تقرير لجنة النواب المالية طام ١٩٥٠ أن كمية القمح اللازمة للاستهلاك تقدر بحوالى عشرة ملايين و ٨٧٥ ألف أردب في العام ، في حين أن المحصول المحلى لم يتجاوز سبعة ملايين من الأردب .

ربقة محصول واحد ، هو القطن الذي شُدت مصر إلى مجلته في القرن الأخير حتى غدا اقتصادها الأهل مرتكزا عليه ، ومعرضا للانهيال لدى أقل عارض يصيب محصوله أو أسعاره . ولذا كان الإكثار من زراعة الفاكهة وتربية النحل والحيوان والدواجن وانتاج البيض والألبان . . من أهداف المؤتمر التي حالها الإخفاق أيضاً إذ لم يتجاوز التوسع في مساحات الحدائق ٦٠٠ فدانا بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٧ ، كما قد نقص تعداد معامل التفريخ في تلك الفترة من ٧٠٥ إلى ٤١٠ معملا ؛ وتعداد بيض التفريخ بمقدار ٤٠ مليون بيضة ، وتعداد الدواجن المفرخة بمقدار ٣٠ مليونا ، وكانت الزيادة في أرقام الماشية طفيفة حتى أن مصر ما زالت تستورد منها الكثير من الخارج (١) . ولعل أبلغ دليل على فشل سياسة تنويع الإنتاج أن القطن ومنتجاته بلغ ٨٠.٢٪ من الصادرات المصرية عام ١٩٤٧ في مقابل ٧٦.١٪ عام ١٩٣٥ ، بل ولقد بلغت مساحة الزراعات القطنية حوالي ٢ مليون فدان عام ١٩٥٠ ، أو على وجه التحديد ١٩٧٣٠٥٦٤ فدانا . . وهكذا مازال مكتوبا على اقتصادنا القومي أن يظل غريقا في دوامة القطن وآفاته لا يستطيع منها تخلصا ولا فككا . . وحتى الصناعات الزراعية لم تلق ما تستحقه من اهتمام الزراع أو الجماعات التعاونية ، ولم تجتذب إليها من رؤوس الأموال ما يسمح بإنشاء المصانع لكفاية حاجات البلاد والاستغناء عن الواردات الضخمة من الخضر المحفوظة ، والفواكه المجففة ، ومستحضرات الألبان . .

١٤ - كذلك فشلت سياسة ترخيص الإنتاج الزراعي المصري لكثرة وسطاء النقل والبيع والوزن والتخزين في السوق المصرية ، ولارتفاع رسوم

(١) بلغ ما استوردته مصر خلال عام ١٩٥٠ ما يربوا عن ١٢٠ ألف رأس من اغنام برقه مقابل ٩٢٥٠٠ خلال عام ١٩٤١ .

النقل بالسكك الحديدية ، والرسوم على الآلات والأسمدة المستوردة . والحقيقة أن ارتفاع الأسعار للمنتجات الزراعية ارتفاع مفتعل وغير طبيعي وتحوط به الكثير من الشوائب ، ولا ينتفع به سوى التاجر المحلى أو الوسيط الذى يتضخم ربحه على حساب المنتج والمستهلك .

١٥ - أما مشكلة تصريف الإنتاج الزراعى فقد خفف من حدتها التركيز الصناعى فى عدد من المدن الكبرى حيث وجد الزراع فيها أسواقا لبيع منتجاتهم وإن عجزت المناطق النائية عن الانتفاع بها لقلة وسائل النقل الرخيص السريع المجهز ، وخشونة الطرق الزراعية التى يعد إصلاحها أمراً حيويًا لتقدم الريف بشكل سريع .

١٦ - هذا مع الأسف هو حال اقتصاديا الزراعى ، ومجمل ما طرأ على سياسة المؤتمر الزراعى الأول التى كان مقدراً أن يتم الإصلاح وفقاً لها فى عام ١٩٥٠ . هذا هو مجمل الحال مع ما للزراعة من أهمية خطيرة لبلادنا ، إذ لها أثرها الواضح فى نشاط النقل ورواج التجارة ، كما أن أهم الصناعات الناجحة فى مصر ترتبط بالزراعة أو ترق ارتباطاً . . بل ولما كانت غالبية الأهالى من الزراع فإن حالة أرباب الحرف الأخرى تروج برواج الزراعة وتتأثر بأزماتها ولا جدال أخيراً فى أننا لو نظرنا إلى الزراعة فى العالم كمجموع لوجدناها ما زالت وستستمر إلى أمد غير قصير تحتل المكان الأول من بين الصناعات الاقتصادية ، فعليها يعتمد العالم فى الحصول على مقومات الحياة من غذاء وملبس . .

١٧ - ولم ينس رجال المؤتمر فى عام ١٩٣٦ أن يضعوا العناية بالفلاح فى رأس برنامجهم إذ عدوه ، العنصر الذى هو روح الزراعة وعمادها ، ورددوا كما نردد اليوم أنشودة « مثلث الولايات » : الفقر والجمل والمرض ، تلك الأنشودة القديمة التى أصبح التحدث عنها لحنًا سقيماً فقد قوته ومعناه

لكثرة ما أسرفنا في استعماله . ولا مرأ في أن الفلاح مازالت قريته موصومة
بالكثير من العيوب التي تهدد كيانه وصحته وثروته ، بل وحالته الاجتماعية
على وجه العموم . . وما زال يملأ مصر خيراً وبركة ، ومع ذلك يدل مظهره
وحقيقته على أن مصر هي بلد البؤس والشقاء . . وما زال يتوسل إلينا بمصريته
وآدميته ، وبالتراب المقدس ، تراب الوطن الذي يسقيه بدمعه وعرقه ، فيصير
ذهبا ينساب إلى جيوب المالكين - يتوسل إلينا بذلك كله أن نمسك له في
أرضه ، ونمنحه فرصة يتذوق بها طعم الحياة . .

ولا أحسب إلا أن الوقت قد حان لإصلاح الأراضي البور . . وتحديد
الملكيات الزراعية . . والنظر في نظام الضرائب لفرض ضريبة التركات ،
ولرفع نسبة الضريبة التصاعدية . . وللعمل على نشر الملكيات الصغيرة في
محيط الريف . . وإصلاح العزب والقرى . . والتوسع في الخدمات الريفية . .
وأشعار الفلاح بأنه يعطى ويأخذ ، ويخدم ويُخدم ، وأن جهوده ليست
ضائعة ، وأنه يمنح الأمة والدولة قوته وأن الأمة والدولة تعنيان به عناية
قوامها الحب والمعونة ، وأن مئات الألوف من الجنهات التي انصدعت عنها
أرض ضربها بفأسه وشقها بساعده ، وأبلى فيها أحسن البلاء له منها حظ
ونصيب وعون وحياة . .

الفصل الأول

حاجتنا الماسة إلى الصناعة والنهوض بها

١٨ - رأينا في محيطنا الزراعى سكانا فى ازدياد مضطرد ، وانتاجا بين الجمود والنقصان . . مما ترتب عليه أن صار عدد العاملين فى الزراعة يفوق حاجتها إلى حد بعيد ، وقد تزداد الحال سوءا مع التوسع فى استخدام الآساليب والآلات الزراعية الحديثة مما يؤدى إلى اطراد الخفض فى مستوى المعيشة ، وقد أصبح أدنى من الوفاء بحق الحياة المطمئنة الكريمة ، فقد دل الاحصاء على أن الكثرة الغالبة وهى طبقة الفلاحين عماد الثروة ومصدر الرخاء يتراوح الدخل لكل فرد منها بين ثلاثة جنيهات وخمسة فى السنة وهو مبلغ قلما يسد الرمق ^(١) . بل وتحدثنا مصلحة الفلاح فى بحث قامت به أن الفلاح يستأجر فى المدة التى يشتغلها وهى لا تتجاوز ستة أشهر فى العام بخمسة قروش فى اليوم ، بينما الحمار يستأجر بعشرة قروش ، ومعنى هذا أن المساواة لم تتحقق بعد بين الانسان المصرى والحمار المصرى ، !

نواجه إذن خطراً محققاً يهدد كياننا الاجتماعى مرجعه الا كتفاء بالانتاج الزراعى ، وما نشأ عن هذا الا كتفاء من تأخر واضمحلال . . فلا بد لنا ، والحالة هذه ، من تدبير مورد آخر للثروة القومية يخفف العبء الذى تنوء به الزراعة . ولقد اثبتت التجارب أن فى وسعنا التحول إلى أمة صناعية ، وخاصة بعد الحرب العالميه الأخيرة . فعلياً أن نتخذ العدة لمسايرة هذا التطور

(١) تقرير لجنة الصناعات السالف س ٣

عن ذلك بمشروعات اجتماعية أخرى يخصص العامل الواحد منهم فيها حوالى ٣١ جنيه سنوياً . فكان كل عامل يحصل على أكثر ما يوازى صافى ربح أربعة أفدنة فى المتوسط .

فإذا ما نظرنا إلى حالة هذا العدد من العمال ، وقارنا بينها وبين ما كانوا عليه عندما كانوا يشتغلون بالزراعة ، وقدرنا مبلغ الفائدة التى عادت عليهم .. ثم التى عادت على عمال الزراعة نسبياً من امتصاص هذه المصانع لهؤلاء العمال ، وإذا أضفنا هنا إلى عدد العمال عدد من يعملونهم من أفراد أسرهم .. لا يقنا أننا مفتقرون أشد الافتقار إلى قيام الصناعات كى تسعد أكبر عدد ممكن ممن يعملون فى الزراعة ويكسبون منها الكفاف أولاً يكاد . وأرجو كذلك ألا يغيب عن الذهن أن هؤلاء العمال يعملون فى شركة بدأت برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه بلغ مليون جنيه فى عام ١٩٣٦ أى ما يعادل على أكثر تقدير ثمن عشرة آلاف فدان فى حينه . وبديهي أن هذا العدد من الأفدنة لم يكن ليتسع لهذا العدد الوفير من العمال ، الذين يعملون بالشركة الآن ، فيما لو كان قد استغل فى شراء أراض زراعية ، كما أنه لم يكن ليحظى العمال بدخول تعادل ما تجزيهم به هذه الشركة .. ولم يكن ليربح أخيراً ما ربحته وما تربحه الشركة .. وبالمثل يمكن القول عن كافة الصناعات الأخرى .. وكلما زدنا صناعة جديدة ازداد رخاء العامل وازداد امتصاص عدد آخر من عمال الزراعة .. وهذا بلا شك يعود على الزراعيين بالنفع الكبير لما تمتصه الصناعة من عمال يقل بهم عدد منافسيهم ويؤدى إلى التوازن المنشود بين العرض والطلب .

٢ - إذا أمكننا تشجيع الصناعة فإن هذا يسهل لنا إيجاد البيئة الصناعية بمعنى أنه ينشأ إلى جانب الصناعات الكبرى صناعات أخرى تبعية صغيرة ، يعمل بها الكثير من العمال وتدر عليهم دخلاً يجزيهم ، فنشأ إلى جانب شركة الغزل وهى ما أخذناه مثلنا الأول صارت صناعة النسيج اليدوى

منتشرة في منطقة المحلة الكبرى ، وقام إلى جانبها أنواع من عمليات تجارية صغيرة - سواء في الغزل أو النسيج - كفلت حياة طيبة لكثير من العمال الذين لولا وجود هذه البيئة لكانوا في حالة سيئة كزملائهم العمال الزراعيين ٣ - إن قيام الصناعات يجعل العمال ينزحون إلى مراكزها ليجدوا رزقهم فيها ، وهذا بلا شك لما يساعد على انتقال كثير من العمال من الأماكن المزدحمة بالسكان جرياً وراء النفع مما يتحقق معه بالتدريج مبدأ التوازن في توزيع السكان بين بلاد القطر جميعاً .

٤ - كما أن كل صناعة جديدة تقام ، على أحدث النظم والأساليب تعدم عهداً لنا ، نمارس فيه التدريب على أرقى ما وصلت إليه فنون الصناعة ، وارتفاع ما بلغته وسائل الإدارة والتنظيم في الخارج .

... إن الآثار الطيبة والنتائج المحمودة التي يخلقها تصنيع البلد لا يمكن أن تحصر .. فازدهار الصناعة يؤدي إلى تحسين مركزنا الاقتصادي وميزاننا التجاري Balance of Trade ، ومكافحة البطالة ورفع مستوى معيشة العمال وتموين السكان بجانب كبير من حاجياتهم .. إلى غير ذلك من الفوائد الجليلة . وإذا كانت للصناعة وإنتشارها مثل هذه الفوائد والنتائج الطيبة ، فليس أقل من أن نشجع صناعتنا الناشئة وننميها بكافة الوسائل .

٢٠ - وأنا لا أنكر أنه قد بدت أخيراً في مصر نهضة صناعية ، ولكن يجب العمل على مباركة هذه النهضة حتى تزدهر الصناعة ازدهاراً يتحقق معه سعادة الشعب ورفاهيته ، وأن نغني بالعمال وحياتهم عناية لا تستند إلى مجرد رفع الأجور ، وإنما تستند على الأخص إلى إيجاد المرافق الاجتماعية والثقافية الكافية للعمال وأولادهم ، وإيجاد المستشفيات التي تتسع لهم ، وأن يفرض عبء ذلك على أرباب العمل والحكومة ، فإن إنتاج العامل يزيد إذا حسنت حاله واطمأن لحياته ومستقبله ، وفي ذلك نفع كبير لأرباب الأعمال والإنتاج العام ، فضلاً عن رفع مستوى العمال بما يجنبهم الاستجابة إلى الدعاية المدمرة ، فمن الخير أن تتضامن الحكومة وأرباب

الأعمال على رفع المستوى الاجتماعي للعمال وصيانتهم وتوفير الضمانات لهم ..
إن عنصر العمل من أهم العناصر لإنتاج الثروة ، ولذا كان من المتحتم
علينا أن نوفر للعامل حالة مادية وحالة معنوية حسنة وأن نأخذ بكل الأسباب
التي تجعله يتكيف إزاء البيئة الصناعية بأن نجعله يلبس معنى العدالة الاجتماعية
التي هي التطبيق العملي لحفظ الكرامة البشرية والمجهود الأدبي .

٢١ - إن هناك من يقول : إنه يجب الحذر في معالجة هذه المشكلة
الشائكة - مشكلة العمل - فلا يكون هناك اسراف قد يصرف ذوى
الأعمال عن أن يوجهوا جهودهم لميدان الصناعة ، وينتقلوا بأموالهم إلى
ميدان آخر إذا أحسوا ثقل العبء . فيجب أن تقوم سياسية التشريع على
أساس التوفيق بين المصالحتين : مصلحة العامل ، ومصلحة النهضة الصناعية ،
فيجب أن يؤخذ تشريع العمال في حذر حتى لا نحمل الصناعة أعباء قد
تصرف رؤوس الأموال عنها وهي لا تزال في مبدأ حياتها لم تقف على قدميها
بعد ، ولم تستطع أن تصمد لعوامل المنافسة الخارجية .

وجميل هذا الذى يذهب هو - أو يذهبون هم - إليه .. نعم جميل أن
نشجع الصناعة أولا التى هى مجال عمل العمال ، حتى إذا ما استقرت وانتشرت
واستطاعت أن تتحمل الأعباء جاز عندئذ السير فى طريق الحماية المطلقة
للعامل .. وجميل أن نوفق بين مصلحة العامل وصاحب العمل توفيقا يقوم
على العدالة بينهما ويهدف للصالح العام .. ولكن هل جميل وهل عدل أن يهرف
هذا التوفيق ويقوم فقط على أساس أن يثرى صاحب العمل على حساب
العامل المسكين بدون ماوجه حق وبغير ما سبب أو مبرر ؟ كلا وأيم الله !
إن هذا ليس من الجمال فى شئ وليس من العدالة فى كثير أو قليل . ومتى
كان الجمال أو العدل فى إساءتنا لمعنى التوفيق ، ولما ينطوى عليه هذا المعنى
النبيل من معرفة لا قدس واجبات العدالة ، وادراك لآيات الإنسانية !!

متى كان الجمال أو العدل في أن يحرم العامل ليربح صاحب العمل أكثر مما ينبغي أن يربح ، وليرغد أكثر مما ينبغي أن يرغد ، وليجلس فوق أهرام من الذهب بينما يقتات العامل من آلامه وحرمانه وسغبه !! إننا لو فهمنا التوفيق على هذا المعنى فقد أسأنا إلى التوفيق وإلى الجمال وإلى العدل وإلى العامل وإلى صاحب العمل نفسه ، بل وإلى المجتمع في مجموعه .

نعم ، جميل أن نرغب أصحاب رؤوس الأموال في إقامة الصناعات في هذا البلد بكافة وسائل الترغيب - سواء أ كانوا أجنبياً أم وطنيين - لأن الصناعة متى قامت وقويت شوكتها استفاد منها العامل المصري والشعب المصري ، سواء أ كان رأس المال المسكون لها وطنياً أم أجنبياً . أما إرهاب الصناعة في بدايتها فؤداه هرب رؤوس الأموال أجنبية كانت أم وطنية ، وفي هذه الحالة تقع الطامة الكبرى على رأس العمال أنفسهم ، بل وعلى رأس الأمة بأسرها ، فالمستقبل هو في تشجيع استثمار رؤوس الأموال بكافة الوسائل الممكنة للأخذ بناصر الصناعة وإنهاضها .

وهذا أيضاً جميل ، ولكن لكي تتركز وسائل الترغيب هذه وتقوم على أساس إلحاق الغبن بالعامل أكثر مما هو لا حق به منه ، فهذا ما أنكره كل النكير ، بل وتنكره النهضة الصناعية ذاتها ، ويبرأ منه كل إصلاح وتقدم منشود .

٢٢ - والحق أنه ليس أعدل وأجمل وأسلم وأجدي من أن نشجع الصناعة بوسائل أخرى ، بدل أن نلجأ إلى تشجيعها على حساب هدم أهم عناصرها ، وهو عنصر العمل ، العنصر الإيجابي فيها . . . إن تجارب الأمم قد دلت على أنه إذا كان تقدم البلاد وقف على تقدم الصناعة ، فإن تقدم الصناعة وازدهارها وقف على النهوض بالعامل ورفع قوته الشرائية ، بل وعلى إشعاره في نفس الوقت بحالة نفسية طيبة حتى يعمل بروح نشطه وبأكبر كفاية ممكنة .

هذا فضلا عن أننا لو تساءلنا . لماذا تكافح الأمم وتجاهد ، ولماذا تأخذ الدول بأسباب التحول الصناعي في اقتصادياتها ؟ لوجدناها تفعل ذلك رغبة منها في تنمية ثروتها الأهلية ودخلها القومي في سبيل شيء واحد وفي سبيل غاية واحدة هي « رفع مستوى شعوبها » . فليس شك في أن أداتنا الاقتصادية - كما يقول الأستاذ « أرفك » : - « لم توجد لأثراء الأفراد ، فهذا يكون عارضا بالطبع ، وإنما لخدمة الجماعة » .

إن العناية بالآلات وزيادة كفايتها قد استنفدت جل اهتمام رجل الأعمال في القرن التاسع عشر وأهمل العنصر الإنساني اهمالا تاما إلا أنه سرعان ما تنبه رجل الأعمال إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به العامل في انجاح المنشأة ، وإلى أن انخفاض مستوى الأجور كما يقول « بروان » ، يعد في طبيعة العوامل المعرقة لآلية الصناعة وتقدمها . وإلى أن رفاهية المشروع تعتمد إلى حد كبير على مهارة العنصر الإنساني وقيامه بالعمل بروح هادئة مطمئنة راضية تدفعه إلى الإخلاص والتفاني ، وتزيد من كفايته ودأبه . .

وما أظن إلا أن هذا هو الذي حدا بالدول على أن تنص في اتفاقيتها « بيرتن وودز » ، عقب الحرب العالمية الأخيرة على وجوب تحسين حالة اليد العاملة ورفع مستوى دخلها الحقيقي كوسيلة لإحقاق سياسة التعمير والانشاء وتدعيم ما تنطوي عليه هذه السياسة من رفع الطاقة الانتاجية وانهاش التجارة والمبادلات الداخلية والخارجية . .

كما أننا لو اتجهنا إلى مستر « هارولد بتلر » ، المدير الأسبق لمكتب العمل الدولي لوجدناه يقول في هذا الصدد « إن الإصلاح الاجتماعي عامل ضروري لسكفاية الصناعة وليس بالمعرق لها . . . وأن التوسع الصناعي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التحسن في ظروف العمل والحالة الاجتماعية والصحية للطبقة العاملة بصفة عامة . . » . وأنصب معي أيضا إلى روزفلت وهو يتحدث في

رسالة لاسلوكية عن مشروع علاجه الجديد The New Deal بقوله : لو أن
أرباب الأعمال في المجموعات الصناعية المتنافسة ، اتفقوا جميعهم على إعطاء العمال
نفس الأجور ، الأجور المعقولة وأن يستخدموهم نفس الساعات ، الساعات
المعقولة ، لما أضرار ارتفاع الأجور أو انخفاض الساعات بأى من أرباب الأعمال ،
بل إن مثل هذا العمل لخير لرب العمل من البطالة والأجور المنخفضة ، لأنه
يزيد المشترين للبضائع التي يفتجها . وتطلع معى أيضا إلى هنرى فورد وهو
يقول : العامل المنخفض الأجر إن هو إلا مستهلك نقصت قوته الشرائية
فهو لا يستطيع الشراء وضعف القوة الشرائية هو سبب الكساد . . .
ولقد أيدته فى ذلك الكثيرين من الاقتصاديين وأصحاب الأعمال الأمريكين
مثل صمويل فوكلاند الذى قال فى مقال له : إن بقاء الأوقات الطيبة للعاملين
واستمرار ازدهار الأعمال يتوقفان إلى حد كبير على الاحتفاظ فى هذه
البلاد بأعلى أجر يمكن دفعه إلى هؤلاء الذين يعملون ليعيشوا أيا كانت مهنتهم
بما فى ذلك الفاعل والميكانيكى وكاتب البنوك . . .

ولست أعنى من وراء هذا كله أن نكيل للعامل بكيل الذهب . . . كلا
لم أعن هذا ولم أقل به ولم أقصده ، واسكنى أقصد فقط إلى أن أجعل من العامل
شيئاً مهماً فى حياة المجتمع ، و شيئاً مهماً فى حياة الصناعة ، ولسكى يكون كذلك
يجب أن يكون شيئاً مهماً فى عقول أرباب العمل والقائمين على النهوض بالوطن ،
وأن نحقق له أكبر قسط من العدالة الاجتماعية فى حدود ظروفنا الاقتصادية
ومدى نهضتنا وتقدمنا الصناعى ، بل وفى حدود المدى والقدر الذى نتطلع
إليه لإحقاق هذا التقدم وإنهاض هذه النهضة .

وعلى كل حال يجب أن يدور أصلاً حنا العمالى حول محور قوامه العدل
والحق ، وأن نخطو به خطوات سريعة متتابعة . ومع ذلك فإذا كان المثل
الصينى يقول : إن رحلة طولها ألف ميل تبدأ بخطوة واحدة ، ، والمثل الفرنسى

يقول : إن باريس لم تبني في يوم واحد ، ، فليس بأس أو فليس بد من أن نقدر للصينيين مثلهم ونتمشى معه ، وللفرنسيين مثلهم ونتمشى معه حتى يمكننا أن نغير من العادات والتقاليد المرعية البالية شيئاً فشيئاً ، ونتحول بروح صاحب العمل — تلك الروح الرجعية الجامدة — نحو مواطن النور وسبل الإصلاح في شئ من التدرج وبغير ما طفرة أو إندفاع قديحولا — لرجعيتنا وأثرتنا وجهلنا — دون استثمار رؤوس الأموال في مجالنا الصناعي ١ .

٢٣ — قلنا أن العمل على خفض مستوى المعيشة بين العمال طريق عقيمة لاتلجأ إليها الدول في تدعيم إقتصادياتها أو إحيائها ، فهو إن لم يكن عامل هدم ، فلا يمكن أن يكون عامل بناء . . . وذكرنا أن واجبنا هو ترغيب الرأسماليين في إقامة الصناعات في هذا البلد بكافة وسائل الترغيب . . . ولكن ما هي هذه الوسائل ؟ هل هناك وسائل أخرى جديدة فعالة غير تلك التي تقول بها نظرية الترغيب على حساب العامل ، تلك النظرية التي لم يقرها علم ، ولم تسفر عنها تجربة ، والتي أنكرتها كل النكر العدالة والحق والدين والمنطق والإنسانية جميعاً ! وأصبحت لاتجد لها عوناً وساعداً في عصر السرعة والملايين : السرعة الفائقة في الإنتاج وملايين المنتجات التي تتدفق على الأسواق كل يوم بل وكل لحظة نتيجة لكفاية العامل واستعمال الآلات واتباع تقسيم العمل واستخدام رؤوس الأموال ! ما هي هذه الوسائل الأخرى المحمودة المنتجة ، ثم ما هي الاتجاهات والانظمة الحديثة اللازمة لصناعتنا ، والتي يترتب على نقصها تدهور الصناعة وانحطاطها ، وعلى تحقيقها والعناية بها وفرة الإنتاج وزيادة ربح صاحب العمل ؟ . . . هذا كله هو ماسوف نقوم بمعالجته تحت البنود التالية :

٢٤ — يمكن القول بأن صناعتنا سارت بتقدم مضطرب منذ الحرب الماضية ألا أن خطواتها أخذت تبطئ في السنوات الأخيرة بسبب كثرة

القيود التي عمدت الحكومة إلى إحاطتها بها . . فالتشريعات الاقتصادية التي صدرت بمصر بعد الحرب امتازت بزيادة تدخل الحكومة في كل صغيرة وكبيرة فمن تشريعات خاصة بمسائل التموين ، والتسعير الجبري ، وتنظيم الشركات والعلامات والبيانات التجارية . . إلى غير ذلك من تعدد المصالح الحكومية التي ينعدم التناسق بينها ، والتي تشرف على تنفيذ هذه التشريعات . وقد تأثرت كل مصلحة فيما وضعته من تشريعات بصالحها الخاص ، فدأبت على الاهتمام بزيادة سلطتها وتوسيع نفوذها وزيادة عدد مستخدميها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد القومي . . كل هذا ، وأكثر من كل هذا جعل أصحاب الأعمال يقفون حائرين لا يدرون كيف يوفقون بين الحكومة وتشريعاتها المتعددة وبين هدفهم الأول من وراء قيام المشروع وهو تحقيق فائض لهم Producers' Surplus مما كان له تأثير سيء في نفوس أصحاب العمل فتوقف معظمهم عن توسيع مشروعاتهم كما احجم المستثمرون عن استثمار أموالهم في مشروعات جديدة . . بل وهناك مشروعات بقوانين مازالت في طريقها إلى الإصدار ، ولا شك في أنه إذا ماتم وضعها في دائرة التنفيذ ستفرض على الصناعة التزامات جديدة فوق الالتزامات التي تنبئ منها اليوم ، كما أن إخضاع الصناعة للروتين الحكومي وتقييدها باللوائح والتعليمات العديدة سيؤدي إلى انعدام الحافز على تحقيق الربح - وبالتالي إلى إيقاف نمو الصناعة وتقدمها .

وجميل مثلاً أن يكون من بين المشروعات بقوانين التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة أخيراً والتي في طريقها إلى الإصدار مشروع إنشاء مجالس عليا للصناعات تقوم بالإشراف على الصناعة وتوجيهها . ولكن ليس بجميل أن تؤدي هذه المجالس مهمتها نظير رسوم جديدة والتزامات تفرضها الوزارة .

أنا لا أنكر على الحكومة تدخلها في الإنتاج ، فهو واجب يحتمه الصالح العام ، وتقضى به الضرورة لمسايرة مقتضيات العصر والتطور ، ولكن لكي

تسرف الحكومة وتندفع في اصدار التشريعات المتباينة ، وفرض الالتزامات
العديدة على الصناعة وهي مازالت في بداية عهدها وبدون ما دراسة أو تريث ،
أو حذر من النتائج الوخيمة التي تترتب على مثل هذه السياسة ، فأمر لا أقره
بل ولا يرضاه كل وطني عاقل غيور لأنه ليس من الحكمة ولا من الوطنية
في شئ ..

٢٥ - نعم ، لقد تطور النظام الاقتصادي منذ أواسط القرن التاسع عشر
بحيث قد أصبح من الخطأ القول بصفة مطلقة بأن النظام الاقتصادي الحالي
يستند على المنافسة الحرة وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الجماعات
الحديثة أخذ نشاط الدولة الاقتصادي يتزايد ، ولم يعد تدخل الدولة في
العلاقات الاقتصادية تدخلا ضئيلا ، بل اتسعت دائرته من يوم لآخر وأصبح
يأخذ أحد الشكلين الآتين :

الشكل الأول : التدخل المباشر ، وفيه تقوم الدولة أو الهيئات المحلية
بمهمة المنظم ، وتحل محل النشاط الفردي في إنشاء بعض المشروعات وإدارتها ..
الشكل الثاني : التدخل غير المباشر ، وفيه تترك الدولة للمشروعات الخاصة
مباشرة النشاط الاقتصادي ، ولكنها تحد من حرية المشروعات فتدخل حماية
لبعض المصالح أو لتحقيق توازن النظام الاقتصادي ، أو لحماية الصناعة الوطنية
من خطر المنافسة الأجنبية فتعطي المنح وتقيم الحواجز .. فهي تتدخل مثلا
بواسطة التشريع لتنظيم استخدام العمال وتحسين حالتهم ، أو للتأثير في الأثمان
وحماية المستهلك أو لتوجيه القوى المنتجة نحو فرع معين من فروع الإنتاج ،
فتتولى هذا الفرع بالتشجيع عن طريق إعطاء المنتجين منحا للإنتاج أو للتصدير
وعن طريق إعفاء المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم من الرسوم الجمركية ..
كما قد تسعى الدولة أحيانا للتقليل من إنتاج سلعة ما ..

وسواء أكان التدخل مباشرا بإقامة المشروعات العامة ، أو كان غير مباشر

بتوجيه الإنتاج الفردى ، فإن هدفه لا يتعدى ترشيد الصناعة ، والتوفيق بين المنتج والعامل والمستهلك ، وحماية الصالح العام .

الوسائل الفعالة لإنهاض صناعتنا

ويمكننا أن نلخص أهم الوسائل التى تنقصنا ويجب الأخذ بها لإنهاض صناعتنا من جهة ، ولترغيب أصحاب رؤوس الأموال فى إنشاء الصناعات من جهة أخرى فيما يلى :

أولاً : الإعفاء والتخفيف من حدة الالتزامات :

٢٦ - إعفاء المصانع الجديدة من الضرائب فى السنوات الأولى من إنشائها ومنحها الأراضى اللازمة بدون مقابل . وذلك تشجيع للمستثمرين على استثمار أموالهم فى الصناعة . . وهذه وسيلة فعالة لجذب رؤوس الأموال نحو الميدان الصناعى ، فضلاً عن أنها أجدى وأسلم وأعدل من تشجيعهم على حساب التشريعات الاجتماعية للعمل التى يجب أن تكون دائماً عادلة حتى تساهم هى الأخرى بوضعها العادل على إنجاح المشروع والتقدم به .

أما التشريعات الصناعية الأخرى فيجب الحرص والحذر ما أمكن ونحن نقوم بسنها ، فيجب ألا تصدر إلا بعد بحوث علمية فنية مبنية على الخبرة ودراسة العواقب ، وعلى ألا تقف فى سبيل صناعتنا ، وهى مازالت فى مستهل حياتها محتاجة إلى إفساح طريق النمو أمامها لا تقييدها وإعاقة تقدمها . وعلى العموم يجب ألا تصدر منها إلا ما تقتضيه الضرورة القصوى ويتطلبه الصالح العام .

ثانياً : تحسين منتجاتنا والدعاية لصناعتنا :

٢٧ - معلوم أن المشروع الصناعى يقوم بشراء المواد الأولية وإنتاج

السلع لغرض بيعها بربح . . فهو لا يحتاج فقط لكي يقوم بأعماله خير قيام إلى رؤوس الأموال (العنصر المادي) والكفايات الفنية والإدارية والأيد العاملة (العنصر الإنساني) ، وإنما يحتاج أيضاً إلى عنصر لا يقل عن هذين العنصرين أهمية أن لم يزد ، فهو يحتاج إلى علاقات تجارية أو ما يعرف بعنصر الشهرة . وعنصر الشهرة هذا يتطلب تحسين منتجاتنا حتى يمكن تصريفها ، وكلما زادت تصريف المنتجات زادت سرعة دوران رأس المال أي زاد عدد دوراته وزاد الربح . كما يمكن تكوين العلاقات التجارية بطرق شتى أهمها الدعاية والإعلان ، وتخفيض ثمن البيع عن طريق نحو الإسراف في عناصر التكاليف . .

والحق أن منتجاتنا الصناعية تسمى إلى سمعتنا في الخارج ، وليس أدل على ذلك من التقارير التي تتلقاها وزارة التجارة باستمرار من رجال التمثيل السياسي المصري في الخارج ، والتي تتضمن ملاحظات قاسية على بعض صادرات مصر من المنتجات الصناعية ، إذ أشارت هذه التقارير صراحة إلى « سوء حالة هذه المنتجات ورداءة مواصفاتها وعدم إتقان صنعها » ، ووجهت أنظار المختصين إلى الأضرار التي ستلحق سمعة البلاد وصادراتها من جراء ذلك (١) . وإذا كانت الظروف العالمية قد دفعت بعض أسواق الاستهلاك في الخارج إلى شراء منتجاتنا الصناعية ، فلا أقل من انتهاز هذه الفرصة لتثبيت أقدام هذه المنتجات في هذه الأسواق إن لم نعمل على فتح آفاق جديدة أمام صناعتنا حتى يمكن تصدير المجهود الإنتاجي بدلاً من الخامات إلى الخارج ، وبذلك تستفيد البلاد اقتصادياً من استيراد الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد لدفع أجورسخية للعمال ، ولحصول صاحب العمل على ربح وفير ، ولسداد ما تتطلبه الحكومة من ضرائب . .

(١) راجع جريدة الأهرام ٢١ / ٧ / ١٩٥٠

ثالثاً : التنظيم العلمى للانتاج :

٢٨ — ونعنى به تطبيق النظريات العلمية الحديثة فى الانتاج الصناعى ، والاخذ بمجموع الطرق الفنية والتنظيمية التى ترمى الى زيادة المنتجات ، مع الاقتصاد فى المجهود والمواد التى تبذل فى الانتاج . . . فلقد حثت المنافسة التى تعمل على تخفيض سعر البيع رب العمل على محو الاسراف فى عناصر الانتاج واضطرته الى التقليل من تكاليف سلعه ما أمكن اذ ان هذه هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق الربح . ويتضمن التنظيم العلمى للانتاج : التنظيم العلمى للعمل ، والتوحيد النوعى للانتاج ، والتكامل . . . :

التنظيم العلمى للعمل :

٢٩ — اما عن التنظيم العلمى للعمل ، فيرمى الى البحث عن الوسائل التى تجعل العمل اكثر انتاجا ، أى زيادة انتاج واجر العامل ، دون زيادة فى المجهود الذى يبذله . ولقد بدأت حركة التنظيم العلمى للعمل فى السنوات الاخيرة للقرن التاسع عشر ، حيث عقدت عدة مؤتمرات لبحث هذا الموضوع ، واقترحت عدة نظريات أهمها : نظرية تايلر ، ونظرية فايول . ونظرية منستربرج وتعرف بالنظرية الفنية النفسية ، واخيرا نظرية فيسيولوجية العمل لانتزلا . . . ويقول هارينجتون امرسن^(١) Harrington Emerson ان انخفاض الكفاية ليس راجعا الى ان العمال لا يعملون بجهد ولكن لانهم ليسوا موجهين فى عملهم توجيها صحيحا ولانهم يقومون باعمالهم فى ظروف سيئة ، ولقد اظهر البحث فى مصنع للقاطرات ان موضع ٧٥ ٪ من الآلات التى كانت تعمل منذ ٣٠ سنة يجب ان يتغير كما يسهل الانتقال من آلة الى اخرى اثناء

The Administration of Industrial Enterprises by Jones, (١)
Longmans, London p. 3. etc.

العمل بشكل يوفر الجهد والوقت معا ، ولقد كان من نتيجة هذا التنظيم الجديد لموضع الآلات محو الاسراف ، فتضاعف رقم الانتاج بتكاليف أقل .. ويقول جلبرث Gilbreth ، وهو أحد الخبراء في دراسة موضوع الكفاية بمحو الحركات غير الضرورية ، أن الخسارة الناتجة من عدم الكفاية في تقسيم العمل بين العمال المهرة وغير المهرة في الصناعات اليدوية تكفي لاعطاء معاش لنصف عمال الولايات المتحدة يساوى أجرهم كاملا كما لو كانوا يعملون ..

وعلى كل فالإتجاه الحديث هو دراسة الصناعة على أساس علمي بابتكار طرق جديدة للانتاج ومحو الاسراف . ويظهر أثر ذلك الإتجاه من الحاق معامل الأبحاث ومكاتب التصميمات وغيرها بالمشروعات الصناعية ، ومن تطور الإدارة إلى إدارة علمية تعمل على الوصول إلى أكبر كفاية ممكنة في جميع فروع النشاط الصناعي .

وإتماما للفائدة نرى أن نعرض بإيجاز لشرح تلك النظريات التي تعنى بالتنظيم العلمي للعمل :

نظرية تايلر Taylor :

٣٠ - بحث المهندس الأمريكي تايلور لطريقة العمل من وجهة علمية ، ووصف البعض طريقته بأنها أهم تقدم للفن الصناعي من وقت أن أدخلت القوى الميكانيكية الحديثة ، وتتلخص هذه النظرية فيما يلي :

١ - لا بد من التعرف على خير وسيلة لتنفيذ العمل بأسرع ما يمكن : فيرى تايلر أن العمل الواحد يمكن أداؤه بطرق مختلفة وأدوات متنوعة . لكن هناك طريقة واحدة وأداة واحدة أكثر انتاجا من غيرها ، ولذا يجب اكتشاف هذه الطريقة ، بالبحث العلمي . ويرى تايلر أن العامل لا يمكن أن يهتدى من تلقاء نفسه إلى الطريقة المثلى في العمل ، وذلك لأن الحركات التي يقوم بها

تجريبية أخذها بالوراثة والتقليد ، وقد تكون مشوبه بكثير من الخطأ ، فعلى كاهل رب العمل يقع عبء البحث عن الطريقة العلمية للعمل . ولاجل الوصول إليها يجب ملاحظة حركات العامل أثناء عمله وتحليلها كما يحلل السكياتي الأجسام . وتجزأ كل عملية إلى أبسط عناصرها وتقاس مدة أدائها بالسكرنومتر لغاية $\frac{1}{10}$ من الدقيقة . وبذلك يمكن التعرف على الحركات غير المجدية واستبعادها والاستعاضة عنها بالحركات النافعة ، بحيث لا يتخلل عمل العامل أى حركة غير مجدية . ثم توضع قواعد دقيقة للعمل بحيث يسير على وتيرة واحدة ويمكن للعامل أدائه بكل دقة . ومن الواجب أن يجد العامل كل الأدوات محضرة وموضوعة بشكل يوفر عليه كل انتقال ، فتمر المواد على العامل فى المصنع بشكل مائدة متحركة ، ولا تقف أمامه إلا الوقت الكافى لتنفيذ عمله (١) . وفى صناعة البناء يوضع الآجر والمونة بجانبه بحيث لا يثنى فى كل لحظة لتناولها .

٢ - يطلب من العمال أن يتبعوا الطريقة العلمية فى عملهم ، وتعطى لكل منهم عند دخوله المصنع بطاقة تبين ما يطلب منه من عمل ، وتحدد طريقة تايلر حداً أدنى لما ينتجه العامل فى اليوم ، ومن عجز عن تأديته يطرد من المصنع وتعطى مكافأة إضافية للعامل الذى ينتج أكثر من هذا الحد ، على ألا تتجاوز هذه المنحة ٦٠٪ من أجر العامل مهما زاد إنتاجه .

٣ - تفرض طريقة تايلر رقابة شديدة على العمال إذ تنظم هيئة من المراقبين لملاحظة العمال أثناء عملهم - وللتحقق من اتباعهم الطريقة العلمية أثناء تأدية العمل . ومن أن المواد قد وضعت فى المكان المعين لها .

٣١ - تقدير النظرية :

دلت النتائج العملية على نجاح طريقة تايلر خصوصاً فى صناعات التعدين

(١) يمكن مشاهدة ذلك فى مؤسسات تعبئة زجاجات البيرة والسكريات ، وفى دور الطباعة حيث يقوم العمال بعمليات تجميع وترتيب الأوراق والملازم من على مائدة متحركة تدور أمامهم وهم جلوس .

والشحن والبناء ، فزاد الانتاج ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه . ولكن هذه الطريقة لا تصلح لسكل نوع من الأعمال ، فهي لا تطبق إلا في المصانع التي بلغ تقسيم العمل فيها حدا كبيرا وكثر فيها عدد العمال ، وكان من السهل مراقبتهم . ثم هي لا تصلح على العموم للأعمال الزراعية نظرا لأن العمال يعملون في مساحات شاسعة ، ولأن تقسيم العمل غير منتشر في الزراعة .

وبالرغم من ان نظرية تايلر أدت إلى زيادة إنتاج العامل وأجره ، ووفرت له وقت الفراغ المناسب ، وإذا كانت ايضا أدت إلى نقص نفقة إنتاج الوحدة وزيادة ارباح صاحب العمل . . إلا ان النظرية قد ووجهت - وبحق - بعدة انتقادات ووقف العمال منها موقفا عدائيا وخاصة في أوروبا . ويمكن تلخيص الاعتراضات التي وجهت إلى النظرية فيما يلي :

١ - تؤدي هذه الطريقة إلى انتشار البطالة بين العمال ، لأنها تستبعد الأشخاص الذي لا يقومون بحدا أدنى من العمل أي انها تؤدي إلى بقاء الاصلح مما يزيد عدد العاطلين ويصبحون عالة على المجتمع . وكذلك فإن زيادة انتاج العمال تستدعي تقليل عددهم ، وفي بعض الصناعات لا يستبقى تايلر الا ربع او ثمن العمال .

٢ - الزام العمال بالقيام بحركات معينة يبعد بهم عن طبيعتهم الانسانية ويجعلهم أشبه بالآلات ، ويضعف لديهم ملكة التفكير . . هذا فضلا عن ان طريقة تايلر مرهقة للعمال ، ومنهكة لقواهم حيث يتحملون مالا طاقة لهم به وخاصة اذا اسيء تطبيقها . . ويتجلى هذا الارهاق اذا ما علمنا ان كل عملية تقاس مدة أدائها بالسكرومتر لغاية $\frac{1}{10}$ من الدقيقة . .

٣ - يعاب على نظرية تايلر أنها وان كانت تقول بزيادة الاجور ، إلا أن هذه الزيادة تفقد عند حد معين اذ مهما زاد انتاج العامل فلا تزيد مكافأته على $\frac{1}{60}$ من الأجر الأصلي ، ويرد تايلر بقوله ان زيادة الإنتاج ليست نتيجة لمجهود العامل ، بل هي نتيجة التنظيم الذي أتى به رب العمل ، بينما يقول العمال

بأن زيادة الانتاج تأتي من كفاءة العمال الذى يحتفظ بهم تايلر
٤ - يحتاج تطبيق النظرية الى رقابة دقيقة ، ومن ثم لا يمكن تطبيقها في
كل المشروعات .

والواقع ان نظريه تايلر عنصر هام لكل نظام صناعى ، ولكن تطبيق
النظرية بالشكل الذى قال به تايلر يعوزه الكثير من التعديل من جهة أخرى
ويتنافى مع الاحترام الواجب لانسانية العامل من جهة أخرى . فمن الواجب
اذن التخفيف من حدة النظرية عند التطبيق ، وهذا هو ما عنيت به النظريات
النفسية المختلفة التى أصلحت ضعف نظرية تايلر وعالجت مسائل الاضاعة
والتهوية والتعب . . وغيرها من العوامل التى تؤثر على العامل داخل المصنع .

نظرية فايول Fayol

٣٢ - تعنى هذه النظرية بكفاية الأعمال الادارية ، فيرى فويل ان
كفاية العمل فى زمننا هذا تتوقف على خصوبة آراء المنظمين من الوجهة
العقلية والفنية ، ولا غرابة فيما يقول به فويل ، فالمنظم أساس النظام الاقتصادى
الحالى ، ويلعب دوراً خطيراً فى إنتاج الثروة وتوزيعها ، فهو الذى يجمع عناصر
الإنتاج ، ويعمل على إيجاد التناسب بين عوامل الإنتاج المختلفة ، ويوزع على
كل حصته فى الناتج . وللمنظم وظيفتان : فنية واقتصادية . فالأولى تنحصر
فى تنظيم الإنتاج ، فيختار المكان الملائم للمشروع ، ويشتري الآلات والمواد
الأولية ويستخدم العمال ويوزعهم على الأعمال المختلفة ، ويبحث عن منافذ
لتصريف بضاعته . . أما مهمته الاقتصادية فهى العمل على ملائمة الإنتاج
للاستهلاك حتى لا يكثر العرض عن الطلب مما يؤدي إلى خفض الثمن وكساد
المنتجات . . وعلى كل فالمنظم يعتبر طبيب المشروعات الذى يبحث حالة المشروع
من كل الوجوه فيلبس سبب اعتلاله ثم يصف العلاج الواجب له فترجع
إليه حيويته ويسير فى طريقه إلى النجاح . والوظيفة الادارية فى المشروع

الصناعى كوظيفة المنخ فى جسم الانسان تحكم باقى الاعضاء وتنظم عملها . .
ولقد قام هنرى فويل بوضع طريقة لتنظيم اعمال الادارة والفن الادارى ،
بل اليه يرجع الفضل الاول فى تنبيه الاذهان الى ضرورة الاهتمام بالدراسة
العملية لادارة الاعمال والتنظيم الصناعى ، ويرى ان نقص الانتاج إنما يرجع
أول ما يرجع الى عدم تنظيم الادارة . . وإذا كان تيلور قد قام بتنظيم الاعمال
التنفيذية فى محيط العمال بوجه على ، أى بينما كان تنظيمه تصاعدياً مبتدئاً
بالعامل ، فإن فايول بدأ تنظيمه تنازلياً بمعنى انه ابتدأ بالمدير وبالمنظم ، وبهذا
جاءت دراسته مكمله لدراسة تايلر . وينادى فايول بتقسيم الاعمال الادارية الى
عدة أقسام يتخصص كل فرع منها بعمل معين . ووجه الأنظار الى حاجة الصناعات
الى المديرين والموظفين الأكفاء . واشترط فى مدير أى مشروع ان يكون
قادراً على التصرف واستغلال ما حصله من دراسة نظرية وتجارب عملية وفقاً
لظروف المشروع ومميزاته الخاصة ، فطرائق التنظيم الصناعى الحديث تختلف
من مشروع لآخر تبعاً لنوع الصناعة والمميزات الخاصة بالمشروع من حيث
حجم الانتاج ووضع السوق ، والتركيب النسبى لنفقة الانتاج . . الخ . .

نظرية منستربرج Munsterberg

٣٣ - يقول منستربرج بفحص قدرات العامل النفسية وميوله حتى يوجه
الى العمل الذى يلائمه . . كما يجب تعديل الآلات وتحسين الأجهزة لا لزيادة
الانتاج فحسب ، بل لتسهيل ادارتها واستعمالها ، ولتصبح أكثر ملائمة وتوافقاً
لحركات العامل وحالته الحيوية بدلاً من تعديل حركات الانسان حتى تصبح
ملائمة للآلة . . وهى نظرية تعنى على العموم ببحت حالة العامل وحاجاته النفسية
حتى يحقق بمحض ارادته أكبر ناتج بأقل مجهود ، كما انها تمشد التوازن بين مطالب
المشروع من العامل ومطالب العامل من صاحب المشروع . . ولقد اعتنت كثير
من المؤسسات الصناعية فى أمريكا وانجلترا بهذه النظرية وطبقتها .

٣٤ - وما دمنابصدد الكلام عن هذه النظرية النفسية ، فأرى من المفيد ان تنوسع هنا قليلا لنقف على أهمية علم النفس الصناعي Industrial psychology ذلك الفرع من علم النفس التطبيقى الذى أدخل فى الكثير من المصانع كعامل هام من عوامل تقدم الصناعة ونهضتها اذ يعنى باختيار اكفأ العمال لكل نوع من الأعمال ، ويحقق التوافق بين العامل وعمله وبين العمل والعامل بحيث يؤدي تكييف العامل للمهنة والمهنة للعامل إلى زيادة الانتاج مع الاقتصاد فى المجهود والزمن ، فضلا عن أن هذا يجعل العامل يزداد شعورا بكفاءته وملاءمته للعمل ، ويتبع ذلك شعوره بالاطمئنان وتقديره لنفسه ورضاه عنها . كما يعنى هذا العلم بتحليل أنواع الأعمال المختلفة وما تتطلبه من حركات لتنظيم هذه الحركات (١) وإزالة الحركات الضارة أو العائقة أو الضائعة مما يؤدي إلى تحسين الانتاج وزيادته بأقل مجهود وفى أقل وقت ، فتحليل العمل جانب أساسى من علم النفس الصناعى والجانب المتمم له هو تحليل العامل نفسه لمعرفة قدراته العقلية والحركية وسائر مقومات شخصيته . كما يعنى هذا العلم أيضا بتحسين العلاقة بين العمال والمشرفين عليهم على أساس من العناية والتفاهم لا مجرد اصدار الأوامر .. وبمعالجة الحوادث ، وتنظيم اوقات الفراغ وإيجاد ميادين للنشاط الثقافى والاجتماعى والترفيهى . . وإعادة توجيه الذين أصيبوا بعاهاات لا تحول دون قيامهم بعمل جديد مناسب لهم ، وذلك بتهيئة الظروف الملائمة التى تسمح لهم بالاستمرار فى العمل ، بتوجيههم نحو عمل يسر من العمل الأول ولكنه

(١) والحق أن المجهودات التى بذلها العلماء جديرة بالاعجاب حقا ، فيصدر ضرورة وضع اصلى الاختبارات للتوجيه والاختيار اضطر العلماء إلى القيام بتحليل المهن المختلفة والوقوف على سلسلة الحركات التى يجب القيام بها لتأدية كل نوع من الأعمال على احسن وجه من حيث المجهود والزمن والانتاج . وقد بدء فعلا منذ حوالى اربعين عاما بتحليل اهم المهن ، ولكن لا يزال المجال واسعا شاسعا اذا ان عدد المهن بفروع كل مهنة يقرب حسب احداث احصاء امريكى من عشرين الف مهنة مختلفة .

مرتبط به متجانس معه . . إلى غير ذلك مما يعنى به علم النفس الصناعى (١)
بالاستعانة مع الآخرين .

٣٥ - لقد كان تيلور يبدأ بتعيين أقصى انتاج يستطيع ان يصل اليه كفاً عاملاً ، ثم كان يطالب جميع العمال بأن يصلوا إلى الانتاج النموذجي وإلا هددهم بالرفق . ومما شجعه في هذه المعاملة الظالمة أن عدد المهاجرين المتعطلين كان كبيراً وقتئذ بحيث كان العرض يفوق الطلب بكثير . . وكان تيلور يعيد عملية الاختيار كل عدة سنين لرفت العمال الذين قل انتاجهم على اثر الانهاك الذي اصابهم بعد المجهود المضني الذي كانوا يبذلونه للحفاظ على مستوى الانتاج المطلوب منهم . . . ولسكن مثل هذا النظام لم يلبث طويلاً حتى ظهرت نقائصه العلمية والخلقية فليجأ بعض اصحاب المصانع إلى وسيلة أخرى لزيادة الانتاج وذلك بإثارة المنافسة بين العمال بمنح انشطتهم مكافآت قد تصل أحياناً إلى ٥٠٪ من الأجر الاساسي غير انه اتضح ان الدافع إلى السكسب الاكبر يضعف ويتضاءل اذا لم يراع صاحب العمل ارضاء الدوافع الأخرى التي لا بد من ارضائها بعضها لضمان الانتاج المتواصل الحسن ، وقد أسفرت بعض التجارب عن النتائج الآتية فيما يختص بترتيب دوافع العمل حسب أهميتها :

فالدافع الذى يأتى فى المرتبة الاولى هو الاطمئنان إلى الاستمرار فى العمل فالشعور بالأمان وبضمان المستقبل اصبح اليوم فى الظروف المضطربة التى تجتازها الانسانية العامل الأول فى تحقيق سعادة الانسان وتوازنه فالخوف المعنوى كالخوف المادى من شأنة أن يضعف العزيمة ويشل الحركة . . ثم

(١) يهتم هذا العلم ايضا بدراسة اهم وسائل الدعاية والاعلان - كما أنه يقوم بتحليل الاسواق المختلفة تمهيدا للاعلان عن بعض السلع وترويجها ..

يأتى فى المرتبة الثانية نوافر الشروط اللازمة للعمل المريح بازالة عوامل الضجر والملل والتعب السريع . . ثم يأتى فى المرتبة الثالثة والرابعة عاملان اجتماعيان هما الوئام مع رفاق العمل ، ثم حسن اختيار رئيس العمل او المشرف على العمل ، ولا شك فى أن لنوع العلاقة الانسانية القائمة بين العمال بعضهم مع بعض ، وبينهم وبين « المقدمين » والمشرفين ، اثرأ كبيرا فى تحقيق رضى العمال وتقوية روحهم المعنوية . . ثم يأتى فى المرتبة الخامسة الاعتبارات المالية من إتاحة فرصة التقدم والترقية امام العامل اولا ، وارتفاع أجره ثانيا ، وبشرط ان يكفى الحد الأدنى للأجر دائما لسد حاجات العامل الاساسية ويضمن له حياة كريمة .

ويمكن ان نستخلص مما سبق ضرورة التوفيق بين حاجات العامل المادية وحاجاته النفسية والاجتماعية . فمن الخطأ ان ننظر الى العامل على أنه مجرد آلة تستهلك كذا من الطاقة وتأتى بكذا من العمل ، بل يجب ان ننظر اليه كإنسان من حقه ان يحيا حياة كاملة تضمن له الطمأنينة والرضى بإرضاء دوافعه المادية والمعنوية والاجتماعية على حد السواء .

الغرض الذى يرمى اليه علم النفس الصناعى اذن هو ليس زيادة الإنتاج فحسب ، بل التوفيق بين الإنتاج الاكبر ومصلحة اكبر عدد ممكن من العمال وكرامتهم . ولذلك يجب ان يعتبر الإنتاج المتوسط نموذجا او معياراً للإنتاج العام — لا الإنتاج الأعلى لا كفاء عامل كما كان يصنع تايلر — وبهذه السكيفية يساهم علم النفس الصناعى فى تحقيق احد وجوه العدالة الاجتماعية فيوفق بين صالح العمال وصالح الإنتاج جميعا . . وعلى هذا الأساس تقوم نظرية منستربرج وغيرها من النظريات النفسية الفنية .

٣٦ — على اننا اذا تحولنا شطر المصانع والحياة العمالية عندنا للوقوف على ماتم بصدد تنظيم العمل الصناعى على اسس سيكولوجية لمحاربة الاهمال

والتبذير ، واذا بحثنا مدى العناية بالعامل لا مجرد ادارته واصدر الأوامر اليه لألفينا اننا لم نعن بشئ من هذا ، اللهم الا اذا كانت قلة من المصانع قد وجدت في محيط عملها عيادة طبية ، واذا تساءلنا هل يبحث اولو الأمر في منشأ الحوادث التي تعالج بالعيادة وما إذا كانت ترجع إلى عوامل فنية او إلى مشكلات نفسية يعانيها العمال ، وجدناهم لا يدركون لمثل هذه الأسئلة معنى ، معتقدين أنهم أدوا واجبهم لأنهم امدوا العامل بالاسعافات الأولية .

وإذا حاول أحد ان يسترعى نظر أصحاب المصانع إلى التبذير الهائل الذي يصيب الانتاج لعدم اختيار العامل وفقا لاستعداداته وما يتطلبه كل عمل من مهارة أو قدرة خاصة ، او لعدم العناية بالمشكلات السلوكية والازمات النفسية التي يشكوا منها بعضهم سواء كانوا من العمال أو من الرؤساء ، فإنه لا شك فاشل في محاولته لأن الأرباح الكبيرة التي قد يجنيها بعض أصحاب الأعمال من جراء رفع الأسعار تجعلهم راغبين عن ادراك نواحي النقص المؤدية إلى التبذير في المواد الأولية وفي الوقت والمجهود . وكثيراً ما سمعنا بعض المهندسين الصناعيين يصرحون بأن تنظيم العمل في ضوء ما يقدمه علم النفس الصناعي من اقتراحات ووسائل كفيل بخفض تكاليف الانتاج والاسعار وزيادة الانتاج وتحسينه مما يؤدي إلى تحسين حال العمال من جميع الوجوه الصحية والفنية والاجتماعية دون خفض نسبة الارباح .

والآن ، أليس من المفيد حقاً أن نتدبر الأمر منذ الآن ، فتهتم الحكومة والهيئات القومية بالعلم لتنظيم النشاط وخدمة الانتاج مع عدم المساس بكرامة العمال وحقوقهم في الوقت نفسه ؟

نظرية ادجار اتزلار Atzlar :

٣٧ - يذهب اتزلار إلى ان كل عمل ماهو الاتفاق للقوى الطبيعية الكامنة في نفس الانسان ، فبعد درجة معينة من التعب ينقص مستوى انتاج

العمل ، ولهذا ينبغي ان توفر للعمال أوقات الفراغ وفترات الراحة وسبل الترفيه والتسلية . .

وليس من أحد ينكر فضل جلبرت الذي امد نظرية فسيولوجية العمل - إن لم يكن قد أنشأها - بالكثير من دراساته التي اهتم فيها بدراسة حركات جسم العامل وسجلها بالتصوير السينماتوغرافي البطيء حتى يمكنه أن يستخلص الوسائل التي ترمى إلى خفض التعب العضلي إلى حده الأدنى .

هذا ، وقد حاول بعض الاشتراكيين ، القضاء على عنصر الألم الذي يتميز به العمل ، فقال فورييه بفكرة العمل الجذاب ، أي العمل الذي يجد العامل في أدائه لذة لا ألماً ، واقترح ان ينظم العمل بحيث يكون للعامل حرية اختيار العمل الذي يميل إليه ، وأن يكون له الحق في تغييره كلما أراد ، فينتقل العامل من نوع العمل إلى نوع آخر في نفس اليوم . وفكرة Fourisr فكرة خيالية ، وقد حاولوا تطبيقها في أمريكا فلم تفجح ، وذلك لأن فورييه يقول ، إن للانسان رغبتين : حربة العمل وحب التغيير ، ونسى أن هناك رغبة ثالثة تساور النفس ، وهي الرغبة في عدم عمل شيء مطلقاً ، وهذا ما حدث فعلاً عندما طبقت فكرة فورييه في أمريكا ، كما أن الرغبة في تغيير نوع العمل ينشأ عنها ضياع الوقت .

والواقع انه يجب على هؤلاء الذين يتحدثون عن جاذبية العمل حتى لا يكون العمل مملاً يبعث على السأم والتعب ، أن يدركوا ان أي عمل لا بد أن يتميز بعنصر الألم ، والا لما كان المجهود عملاً . . ومتى كان في الامكان جعل الألم لذة وارتياحاً حتى نجعل العمل شيئاً جذاباً ؟ . . الحق أنه خير هؤلاء أن ينادوا بوضع العامل في المكان المناسب والعمل المناسب وموالاته بالتدريب حتى يكسب في عمله مهارة تمكنه من القيام به بسهولة وبسيطرة تكون من نتائجها شعوره بروح السرور وهو يقوم به . . بدلاً من ان يذهبوا

إلى نظريات كلها فوضى وخيال ، تجعل من العمل لعبا يقبل عليه الانسان متى أراد ويتركه جانبا إذا شاء ويغيره كلما عن له ذلك !

التوحيد النوعى للانتاج أو التماثل : Standardisation

٣٨ - ويراد به تحديد النماذج وتوحيدها ، اى العمل على انتقاء أحسن النماذج التى تدل التجارب على انها تفي بالحاجة إليها ، ومحاربة انواع المنتجات المتعددة التى تشبع حاجة واحدة ، وذلك لأن تعدد النماذج وان كان يتمشى مع تنوع حاجات الأفراد ، الا انه يؤدي إلى تبذير القوى المنتجة . فالأفضل ان تقتصر المشروعات على انتاج نموذج واحد أو نماذج قليلة من السلعة الواحدة . والواقع انها خطة ترمى إلى تطبيق قانون بقاء الأصلح فى الصناعة فتقتصر على استعمال المواد الأولية ، وانتاج السلع ، واتباع طرق الصنع التى تدل التجارب على انها اصلح . .

ولقد دلت التجارب على ان التماثل مظهر من مظاهر النظام وعامل من عوامل زيادة الكفاية ومحو الاسراف وتحقيق وفرة كبير فى نفقات الانتاج ، وقد اكد ذلك المؤتمر الاقتصادى الدولى المجتمع بجنيف فى مايو سنة ١٩٢٧ .

وفى أمريكا يفرقون بين التبسيط Simplification وبين توحيد النماذج ، فيطلق اللفظ الأول على التقليل من عدد النماذج والطرق والحجوم للسلع إلى أقل عدد ممكن على حين يطلق اللفظ الثانى على وظيفة علمية وفنية أكثر أهمية من ذلك ، وهو اختيار الأصلح والوصول به إلى حد الكمال .

وتوجد اليوم هيئات فيما لا يقل عن عشرين دولة فى أوروبا ، بل ربما لا توجد فى أوروبا دولة تخلو من حركة التوحيد والتبسيط بشكل ما . ولقد خططت حكومة الولايات المتحدة خطوة هامة للقضاء على عدم التناسق فى الانتاج بانشائها مكتب التوحيد النوعى للانتاج فى سنة ١٩٢١ ، وهناك الآن

في أمريكا مئات من الجماعات المنظمة لهذا الغرض .

وإذا كانت المسألة الهامة في التوحيد النوعي هي اختيار النماذج ، لذا يجب ان يعهد بهذه المهمة إلى لجنة من الاختصاصيين . وقد يكون توحيد النماذج من الصعوبة بمكان في بعض الصناعات ، فمثلا صناعة الصوف تستعمل أنواعا مختلفة كما تنتج سلعا متعددة تخضع لتقلبات المودة والابتكار ، لهذا يجب قصر التماثل على الصناعات التي تسمح ظروفها بذلك فقط .. كما يجب أن نشير هنا ايضا إلى ان الغرض من تحديد النماذج او الاقتصار على نموذج واحد فقط لا يمنع من تغييره اذا دلت التجارب على ان النموذج المبتكر أكثر صلاحية من الأول ..

واخيرا نقول ان التماثل لا يحقق الغاية المرجوة منه تحقيقا كاملا الا اذا كان دوليا ، وقد عقد مؤتمر دولي للتوحيد النوعي للإنتاج في نيويورك في ابريل سنة ١٩٢٧ .

التكامل :

٣٩ - التكامل هو الجمع تحت إدارة واحدة بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا ، وتعاون للوصول إلى نفس الغرض . والتكامل نوعان رأسي وأفقي :
فالتكامل الرأسي يتحقق إذا كان المشروع الواحد يقوم بإنتاج سلعة في كل أدوارها مبتدئا من المادة الأولية إلى المادة المصنوعة ، ومثال ذلك شركة التعدين التي تملك مناجم فحم وحديد ، ومصانع لتحويل الحديد إلى زهر ثم إلى صلب ثم إلى قضبان حديدية ، ومثال ذلك أيضا المشروع الذي يملك أراض لزراعة الكروم ومصانع لعمل النبيذ ومحلات للبيع .

أما التكامل الأفقي ، فعباره عن أن مشروعا يستعمل بعض المواد التي وصلت إلى درجة معينة من الصنع استعمالات مختلفة ، لإشباع حاجات مختلفة ، مثال ذلك أن يستعمل مشروع ما الصلب في صنع قضبان السكك الحديدية

وقضبان تسقيف المنازل ، والأسلحة . . . ويظهر التكامل الأفقي في التجارة أيضاً بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى التي تباع سلعاً متعددة تشبع حاجات مختلفة .

وهناك أحوال يجتمع فيها نوعا التكامل تحت إدارة واحدة ، مثل الشركة التي تملك مناجم فحم لتحويل الحديد إلى زهر فصلب ، ثم تستعمل الصلب في إنتاج سلع مختلفة .

٤٠ — مزايا التكامل وطرق تحقيقه : ظهرت حركة التكامل في مختلف الصناعات في القرن التاسع عشر . ويعمل هذا بما ينشأ عن التكامل من مزايا ، فالتكامل الرأسي يقلل من نفقات الإنتاج ، وذلك لأن المشروع ينتج ما يحتاج إليه من مواد ويستغنى عن الوسطاء ، وكذلك لأن التكامل الرأسي يتضمن الإنتاج الكبير ويحقق مزاياه . والمشروع الذي يحقق التكامل الرأسي يضمن الحصول على ما يحتاج إليه من مواد أولية ، ويستطيع أن يقارم أى اتفاق بين منتجي هذه المواد ، كما يتهيأ له أن ينظم إنتاج المواد الأولية بشكل يتناسب مع استهلاك السلع التي تصنع منها .

ويؤدي التكامل الأفقي إلى تنويع الإنتاج ، وبذا يأمن أثر الأزمات التي تحل بفرع من الفروع ، لأن رب العمل يقلل من إنتاج السلعة التي قل الطلب عليها وينتج السلع الأخرى .

وقد يتبادر إلى الذهن أن التكامل يتناقض مع التخصص ، والواقع أن تناقض بينهما ، لأن الإنتاج يتم في مصانع مختلفة ، فيقوم كل مصنع بنوع خاص من العمليات ، ففي داخل المشروع المتكامل ينتشر التخصص الفني سواء من وجهة الآلات أو بالنسبة للعمال .

هذا ، وقد يتم تحقيق التكامل بمجهود فردي ، كما إذا اشترى مالك الكروم

مصانع لعمل النيدز ومحلات لبيعه . والغالب ان يتم التكامل بواسطة شركة مساهمة كشركات التعدين حين تندمج فيها شركة من شركات المناجم . ويصح ان تقوم الجمعيات التعاونية بتحقيق التكامل ، بجمعيات التعاون الزراعية في الدانمارك تفشى مصانع لتحويل الالبان التى يقدمها الاعضاء الى جبن وزبد وتقوم ببيعها .

خلاصة :

٤١ - تكلمنا فيما سبق عن الوسائل الفعالة لانهاض صناعتنا ، وعلى العموم فإنه يتعين ادخال التحسينات الفنية والاخذ بنظريات الترشيد ووسائله العلمية التى من شأنها زيادة الكفاية الانتاجية وخفض نفقة انتاج الوحدة ، وهذا هو السبيل الوحيد فى نظرى لانقاذ الصناعة المصرية من محنتها الحاضرة .. كما ارى ضرورة حث وتشجيع المشتغلين بكل صناعة على انشاء معامل مشتركة للتجارب الصناعية وتحسين رسوم المنتجات الصناعية واشكالها الملائمة لذوق العصر ، والعمل بمختلف الوسائل على نشرها . وتسهيل استقدام الفنيين من الاجانب والسماح للشركات بالتعاقد معهم بعقود طويلة الاجل للاستفادة من خبرتهم فى تحسين الصناعة المصرية . وتشجيع انشاء المعارض الدائمة والدورية للدعاية لصناعتنا واظهار مميزاتنا . وتوجيه المصانع لإنشاء لجان استشارية فى كل منها تعمل على زيادة وتحسين الانتاج وتعنى بالتنظيم العلى للعمل ، فالعلم لازم للصناعة وفى هذا يقول المرحوم الدكتور مشرفة باشا ، احموها بالعلم ، احموها بوضعها على أسس فنية ثابتة ، احموها بالبحث العلى الصناعى الذى يحل لها مشكلاتها ويخفض من نفقاتها ويزيد من جودتها ويجعلها فى درجة المصنوعات الاجنبية ، . كما يجب الان ننتسى استغلال ثروتنا المعدنية الوفيرة التى لا تزيد نسبة المستغل منها حاليا عن ٥٪ ، ومضاعفة

الاهتمام بالبحث الجيولوجي ، ومدد المواصلات السهلة الى المناطق الصحراوية التي توجد بها مستودعات الخامات المعدنية . والعمل كذلك على تقدم المواصلات عموماً بإنشاء شبكة من الطرق تربط بين مختلف أنحاء البلاد وتقرب المسافات وتوفر الجهد . كما يجب العناية بالعامل وتطبيق فلسفة الترشيح الاجتماعية القائمة على رفع الاجور وخفض الاسعار التي انت بأطيب النتائج في الولايات المتحدة والمانيا وانجلترا ، والتي اثبت تطبيقها بلغة الواقع الملموس مدى خطأ الافكار العتيقة القائلة بخفض الاجور أو العمل على بقائها منخفضة لكيلا ترتفع نفقات الانتاج فيقل الربح .

٤٢ - هذا ، واذا ما اتجهنا نحو بريطانيا وهي ترسم سياستها الأخيرة لإهاض صناعاتها ، ورغبة منها في الاحتفاظ بكيانها الاقتصادي لوجدناها تتجه الى التخصص في الصناعة ، وتقسيم العمل ، واتجاه كل عنصر من عناصرها الانتاجية الى فرع الانتاج الذي يكلفه اقل نفقة نسبية ، اي الى فرع الانتاج الذي يعود عليه بأكبر دخل ممكن . . . والى غير ذلك من تطبيق النظريات العلمية الحديثة في الانتاج ، والعمل على رفع مستوى العامل . . الخ .

وقد شكلت في بريطانيا عقب الحرب الأخيرة ١٥ لجنة Working parties من أرباب الصناعات والمال ، لبحث حالة الصناعات المختلفة واقتراح الوسائل التي تحقق لها القوة والنمو سواء اكان ذلك من حيث الانتاج والعدد والآلات المستخدمة ، واساليب الصناعة وتكلفتها ، او كان ذلك من حيث مراعاة المرونة في الشكل والنموذج الصناعي والملاءمة للاذواق المتباينة لجمهور المستهلكين ، ام من حيث الظروف الاقتصادية المحيطة ، وتموين المصانع بحاجاتها من المواد الأولية والأيدى العاملة ، وإلى غير ذلك من مسائل التمويل والتعبئة والتخزين والتعرفة الجمركية وتجارة الصادر . . كما تعنى الحكومة بتشجيع البحث الصناعي العلمي وتعمل على ايجاد التضامن العلمي والعملي بين المشتغلين في صناعة من نوع معين

حيث يتفقون فيما بينهم على انشاء جمعية تعاونية لبحث مشاكل صناعتهم يلحق بها غالباً بمعمل للتجارب الصناعية ، وتستمد هذه الجمعية جانباً من مواردها المالية من ارباب الصناعة المشتركين فيها ، اما الجزء الباقي فإن الحكومة تساهم به للتشجيع على انشاء مثل هذه الجمعيات ، وهذا الجزء المقرر للاعانة السنوية لا يقل دائماً عن ثلاثة ارباع الموارد التي تحصل عليها الجمعية من اعضائها . ولا يشترط في جمعيات البحث التعاونية هذه أن تلحق بها معامل خاصة لبحوثها ، فهي تستطيع احياناً ان تجرى البحوث في المعامل الحكومية ومعامل الجامعات وغيرها من معاهد البحث العلمى . كما تستطيع الانتفاع بالمعامل الخاصة الملحقه بالمصانع الكبرى المشتركة فيها . والميزة الكبرى لهذه الجمعيات أنها الوسيلة الوحيدة التي تتمكن بها المصانع الصغيرة والناشئة من مساهرة النهضة العلمية ، والوقوف على اساليب تطبيق النظريات العلمية فى الصناعة ، لأن هذه المصانع لا تتوافر لها منفردة معدات البحث العلمى ، ولا تتحمل وحدها الاتفاق عليه . ولا شك ان تضامن اصحاب الأعمال فى مصر ومعاونته الحكومة لهم لانشاء امثال هذه الجمعيات يحقق لهم ولبلادنا فائدة كبرى .

ومن الوسائل الهامة التي لجأت اليها بريطانيا لتدعيم صناعتها العناية بالشكل او الرسم ، ذلك لأن المعروف عن الصناعات البريطانية انها جيدة الصنع وانها اكثر احتمالاً من سواها ، غير انها مع ذلك تعرضت لمنافسة شديدة من السلع التي تقل عنها فى الجودة والاحتمال ، ولسكنها تتميز بجمال الشكل وملاءمته ولذلك اهتمت بريطانيا اخيراً بالأشكال والنماذج الصناعية فشكلت مجلساً خاصاً لهذا الغرض فى سنة ١٩٤٤ Council of Industrial Design تنفيذاً لرغبة المستر هوج والتون وزير للتجارة السابق ، ويهدف هذا المجلس لاتخاذ الوسائل العلمية لتحسين رسوم المنتجات البريطانية واشكالها ، واذاغة الرسوم والأشكال

الملائمة لذوق العصر والعمل على تطبيقها والنشر عنها بمختلف الوسائل ، ومساعدة رجال الصناعة في كل ماله علاقة بهذا الأمر .

واخيرا ما احوجنا إلى التنظيم والارشاد ومعاونة القائمين على الصناعة في كل ما تقتضيه صناعاتهم ، سواء من حيث ترشيد البحث العلمي او تجميل الشكل او النموذج او توفير ما تحتاج اليه الصناعة من عناصر الانتاج والكفايات التنظيمية والفنية أو امداد القائمين عليها بالمعونة المالية او غيرها .. وما إلى ذلك من اساليب التدعيم والنهوض .

الفصل الثاني

تطور الصناعة والحركة العمالية

٤٣ - كانت الصناعة حتى قرب انتهاء القرن الثامن عشر يدوية تزاوُل في الغالب في المنازل ، وأحيانا في محال صغيرة ، وكان النظام السائد وقتئذ هو نظام الطوائف ، إذ كان لكل حرفة نقابة تضم جميع المشتغلين بها وكان شرط القبول في عضوية النقابة أن يصل العامل إلى مستوى رفيع في صناعته .

ولما حدث الانقلاب الصناعي (١) في القرن الثامن عشر أوجد مشا كل عدة . وتحولت الأوضاع القديمة للعمال تحويلا خطيرا في مظهرها وفي نتائجها الاقتصادية والاجتماعية . فالحاجة إلى رأس المال أوجدت طبقتين ، طبقة رأس المال وطبقة العمال . وأصبح العمل سلعة من السلع الرخيصة جدا في سوق الصناعة . وكان اختراع الآلات سببا في أن يكون المجهود الجسدي للعامل أقل شدة عن

(١) بدأ هذا الانقلاب سنة ١٧٣٣ حيث تمكن James Kay من اختراع آلة سريعة للنسج مما أدى إلى كثرة الطلب على خيوط الغزل ودفع J. Hargreaves سنة ١٧٦٤ إلى اختراع آلة سريعة للغزل لسد حاجة النسج اشتهرت باسم Spinning jenny . وفي سنة ١٧٧١ اخترع R. Arkwright آلة للغزل عرفت باسم Water Frame وامتازت بمثانة الخيوط التي كانت تغزلها . وفي سنة ١٧٧٩ اخترع S. Crompton آله الشهيرة بالبغلة Mule واشتملت على كل محاسن الاختراعين السابقين ، وبذا انعكس الأمر فأصبح النسج عاجزا عن مجاراة الغزل . وفي سنة ١٧٨٤ نجح قيس يدعى E. Cartwright في اختراع أول نول متحرك بقوة المياه الجارية . وفي سنة ١٧٩١ أنشئ في مانشستر أول مصنع للنسيج واشتمل على ٤٠٠ من تلك الأنوال . وقبل ذلك كان جيمس وات James Watt قد سجل اختراعه سنة ١٧٦٩ الذي يستخدم البخار كقوة محركة ، تحرك آلات الغزل والنسج . . وغيرها من الوسائل الميكانيكية المستعملة في الصناعة .

ذى قبل الأمر الذى مهد للنساء والأطفال الدخول إلى المحيط الصناعى .
فانخفضت الاجور لدرجة لم تكن لتغطى نفقات القوت الضرورى مما دعى
الكثيرين أن يزجوا بأطفالهم إلى المصانع ليعاونوهم فى معيشتهم . وكان
الأطفال يعملون ١٦ ساعة يوميا فى مصانع لا تمت للاشتراطات الصحية
بصلة ما ، و مما كان يجعلهم يبصقون على الدوام لى يخرجوا الأتربة التى
استنشقوها ولصقت برئتهم ، وعندما لم يفد البصق يتعاطى الأطفال موادا
لللى لى يتخلصوا مما دخل اجسادهم أثناء عملهم ، . وبالجملة فقد كانت الفترة
الواقعة بين سنة ١٧٦٠ وسنة ١٨٤٠ من اسود الفترات التى مرت بالعامل
الصناعى ، وليس ادل على ذلك من وصف شانون كاردفورد فى خطابه بمجلس
العموم البريطانى يقول « إن هناك فى بلدة رو تشديل من يعيش على ٢٥ مليا
فى الاسبوع وان ٨٥٪ من سكانها لا يجد الغطاء » . ولما كان الفقر قد اضعف
الروح عند العمال طوال هذه المدة فقد قبعوا مستسلمين لاثقال مشكلتهم
التي زادت من حدتها تلك المذاهب الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية التى كانت
تمل العمال فى ازدياد سافر بغيض وقتئذ .

٤٤ - فلقد كان المذهب الاقتصادى السائد فى العالم لغاية القرن التاسع
عشر هو المذهب الحر الذى حمل لواءه آدم سميث ، والذى وضع نواته فى
منتصف القرن الثامن عشر كينيه Quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) الذى جمع
حوله مدرسة تعرف باسم الفيزيوكرات اى الطبيعيين Les Physiocrates
لقولهم بوجود نظام طبيعى يحكم الحياة الاقتصادية . . . ولقد اتصل سميث
ببعض الفيزيوكرات وخاصة بترجو Turgot . وفى سنة ١٧٧٦ طبع كتابه
الشهير « ثروة الامم » الذى اعتبر اساسا للمذهب الحر ، وظل زمنا طويلا
منهاجا لانصار هذا المذهب الذى يقول بضرورة ترك الافراد احرارا فى
تسيير النشاط الاقتصادى : « دع الافراد احرارا فى عملهم ، ودع التجارة
حرة Laissez faire, Laissez Passer ، فهو عدو تدخل الدولة فى المسائل

الاقتصادية لأن القوانين الطبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية وتدخل الدولة يعوق سير هذه القوانين ويعرقلها .. وإذا كان هذا التيار الحرق قد ساد الفكر الاقتصادي ووجه السياسة الاقتصادية حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلا أنه قابله رد فعل فكري على يد الاشتراكيين وغيرهم من دعاة تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية . وبالرغم من نشوء المذاهب الاشتراكية وتطورها فإنها لم تقض على المذهب الحر . وقد ظهر بجانب المذهب الاشتراكي والمذهب الحر مذاهب وسط بين الاثنين ، تدعوا إلى تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية وهي بذلك تقترب من المذاهب الاشتراكية ، أما اقترابها من المذهب الحر فيتجلى في كونها لا تنادى مع تدخل الدولة بالغاء الملكية الفردية ونظام الانتاج الرأسمالي . ويعتبر السويسري سيسموندى *Simonde de Sismondi* أول من نادى بمبدأ التدخل الاجتماعي هذا ، لتحسين حالة العمال ، وهو لا ينكر حق صاحب العمل في الربح ولكنه يطلب تدخل الدولة لحماية الطبقة العاملة من عسف أرباب الأعمال ، ومن التشريعات اللازمة لمنع تشغيل النساء والأطفال في المصانع ، وتقرير اجازة اسبوعية ، وتعديل الاجور ، وتأمين العمال ضد مخاطر المرض والعجز والشيخوخة والبطالة .. إلى غير ذلك مما بسطه في كتابه « المبادئ الجديدة في الاقتصاد السياسي » .

أما روبرت اوين (١٧٧١ — ١٨٥٨) فيمكن القول بأنه أول من دأب على تحسين حالة من يشتغل في مصانعه من العمال باسكتلندا ، خفض ساعات العمل ، وقدم لهم خدمات اجتماعية متعددة .. ولقد دافع هذا الرجل كثيرا عن العمال ورفع صوته وعقيرته مرارا مناديا بالترفيه عنهم *Welfare* حتى ان اسم اوين مازال وسيزال مقربا إلى قلوب العمال ، خالدا مع الزمن ، ساطعا يهدي إلى مواطن الحق ومبادئ العدل والاصلاح .

٤٥ - والآن دعنا نستمع إلى شيء في تطور الحركة العمالية من محاضرة

الحضرة الدكتور حسن بك اسماعيل^(١) إذ يقول ... ولقد ظل العمال بسليقتهم السليمة سنين عديدة في كفاح مستمر مع الاحزاب الاشتراكية الماركسية التي حاولت بكل الطرق السيطرة عليهم واستغلالهم لتحقيق اغراضها السياسية ، واتجهوا نحو تكوين ودعم الجمعيات والنقابات لجمع شملهم في المؤسسات التي يعملون فيها والتعاون فيما بينهم لمطالبة اصحاب الاعمال بتحسين أجورهم وظروف عملهم ورفع مستواهم الاجتماعي .. فلما لمس العمال في البلاد الصناعية من الحصول على ما ينشدون من معاملة إنسانية وحياة كريمة اخذوا في الالتجاء إلى اعتناق الافكار الماركسية والتأثر بها كوسيلة للحصول على حقوقهم في الحياة . وعند ذلك فقط لمس رجال السياسة وارباب الصناعة الاخطار التي ستعرض لها النظم الاقتصادية القائمة اذا لم يعجلوا بتحسين ظروف العمل في المصانع وسن القوانين اللازمة لحماية العمال ورفع مستواهم ، كما اخذ رجال الفكر والعلماء يحذرون من سوء العاقبة ويدعون الى تحسين حال العمال وانتشالهم مما يعانون من بؤس وحرمان ، وقاد هذه الحركة المباركة في انجلترا الفيلسوف كارليل والمؤرخ التكبير ما كولي ،

وقد وقف ما كولي في البرلمان البريطاني في مايو ١٨٤٦ محذرا من سوء العاقبة إذا لم تسارع الحكومة البريطانية ورجال الصناعة بالعناية بعمال المصانع ورفع مستوى حياتهم حيث قال : انا اذا نظرنا إلى الانسانية من وجهة النظر التجارية فحسب وبقينا مستمرين في اعتبار العامل آلة لانتاج الغزل والنسيج ، دون ان نمنحه فرصة الحياة ، ودون ان ندع له وقتا كافيا للراحة والتشويق .. فثقوا أننا سنهدم بأيدينا كل الصفات التي جعلت وطننا بلدا عظيما .. إن رفع مستوى الانسان وتحسين ظروف معيشته هو العلاج الوحيد الذي سيعينه على ان يحسن كل عمل يقوم به ويتقن كل شئ يقوم بنتاجه .. ثم إن انماكم لقوى اطفالنا بالعمل المضني سيخلق منهم جيلا ضعيفا لا يخاف الاذرية ضعيفة

(١) القيت هذه المحاضرة بقاعة يورث ١٩٥٠ عن « الانعاش الاجتماعي في محيط العمال الصناعيين »

وسوف لا يمضى وقت طريل حتى تتبينوا ان سوء حالة العامل سيكون له
أبعد الأثر على تلك المصالح - المصالح الشخصية - التي ضحيتم بقوته في سبيلها .
انكم ولا شك تعاملون الحصان الجميل والكلب الذكي معاملة طيبة ، فليس
أقل من ان تعامل اخواننا الآدميين معاملة اطيب واجمل ، فإن انساناً ما حباه
الله بعقل يرشده إلى تعرف مصلحته ، لا يمكن ان يعامل قطعان البشر التي تدر
عليه الربح نفس المعاملة التي يعامل بها خيله وكنبه ! .

٤٦ - ثم اخذ المصلحون يكتبون ويؤلفون ويدعون إلى الخير الذى
لا سبيل إليه إلا قيام سياسة اجتماعية جديدة تقوم على اساس من العدالة الاجتماعية
الفاصلة . . فنارت أفلامهم فى عنف واهتزت مشاعرهم فى صرامة وأخذوا
يهاجمون ذلك النظام الباغى البغيض الأثر الذى يعيش فيه الأغنياء وأرباب
الأعمال غالة على العمال والفقراء ، ويحلون فيه لأنفسهم نصب العمال وكدهم
وكدهم لينفقوه فى الملذات والبدع ، بل وعلى ما يأوونه من كلاب وقطط
ربما عافت انفسها ان تأكل مما يأكل العمال لأنها كانت تأكل ما لا يأكلون ،
وتنعم بما لا ينعمون - وتسعد اكثر مما يسعد العمال واولادهم . . ان هم كانوا
يسعدون !

وكان لأقلام الكتاب الاجتماعيين ودعوتهم اكبر الأثر فى حركة الانعاش
الاجتماعى التى ظهرت معالمها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

• وفى سنة ١٨٧٢ تألفت فى المانيا جمعية السياسة الاجتماعية
Social politics Society جمعت عددا كبيرا من رجال الأعمال والعلماء
واساندة الجامعات والمفكرين وحاربت الأفكار الماركسية الهدامة كما حاربت
نظريات الاقتصاديين الأحرار الخاطئة ودعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية
عن طريق الانعاش الاجتماعى لصالح المجموع ،

٤٧ — ولم يكذبتهى القرن التاسع عشر حتى وجدنا العلوم تتجه في تطورها اتجاهات جديدة فبعد ان كانت تتجه في اتجاهاتها نحو الناحية الميكانيكية فحسب بدأت الابحاث العلمية تتجه نحو الانسان نفسه وخرجت إلى حين الوجود علوم جديدة مثل علم النفس الصناعى وفسولوجية العمل وعلم التنظيم الصناعى فضلا عن تقدم علم الاجتماع والانعاش الاجتماعى بصفة عامة . . وبفضل تطور هذه العلوم وتهدئة عوامل السخط التى طفق المهيجون ودعاة الافكار الهدامة يستغلونها لاثارة الطبقة العاملة تغيرت نظرة اصحاب الأعمال إلى العمال وشعروا بمسئولياتهم الاجتماعية والانسانية نحوهم واصبح من المسلم فى أوائل القرن الحاضر ان العمل ليس سلعة من السلع تباع وتشترى ، بل هو حق لكل فرد وان العمال ليسوا بأدوات انتاج كآلات المصانع بل هم كائنات حية بشرية لها احساساتها وانفعالاتها وغرائزها .

وقد ادت هذه النهضة الفكرية إلى توجيه الصناعة الآلية نحو الخير الانسانى العام وتغيرت نظرة الانسان إلى الآلات نفسها ، فبعد أن كان العمال يعتبرونها لعنة حلت بهم ايقنوا انها عون لهم تقوم بالأعمال الشاقة التى كانوا يقومون بها من قبل وتخلق لهم اعمالا جديدة وتبني الرزق للآلاف من الايدى العاملة . . وأخذت نظريات الاقتصاديين الاحرار التى سيطرت على النظم الاقتصادية اكثر من قرن ونصف لا تقوى على الصمود امام هذا التطور الفكرى الجديد حيث اصبح لا ينظر إلى الفرد كأنه فرد قائم بذاته بل كجزء من مجموع الأمة . وحل محل الحرية الفردية المطلقة ، التى جرت هذه الولايات على الانسانية ، الايمان بالعدالة والتكافل والتعاقد بين طوائف الأمة جميعا ، ولم يعد الفرد يجرى وراء تحقيق مصالحه الشخصية دون اى اعتبار للقيم الانسانية فيما يقوم به من أعمال ، بل صار يتبع فى تصرفاته السنن الاخلاقية ويشعر بمسئوليته نحو المجموع . .

٤٨ - وبدأت السياسة الاجتماعية الجديدة تغزو الأمم المختلفة بعد أن أيقنت الدولة أن عليها واجبات قبل أفرادها وطوائفها وأن ما تقدمه للمحتاجين منهم من عون ومساعدة ليس إحسانا بل حتما لهم قبلها وأخذت الدول الصناعية تسن التشريعات العمالية المختلفة لتنظيم علاقة العمال بأصحاب الأعمال ولتوفير الحياة الانسانية السكرية للملايين الأيدي العاملة ، وتفرض الالتزامات الاجتماعية التي تتطلبها الانعاش الاجتماعي لعمال الصناعة بصفة خاصة تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمثل العليا التي أمر بها الله .

ولا يقتصر الكثير من رجال الأعمال على ما تفرضه عليهم الدولة من التزامات اجتماعية نحو عمالهم بل يقومون بوازع من نفوسهم السكرية بتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية الأخرى لعمالهم كدليل على ما يربطهم بهم من روابط التكافل والتآزر . وقد بلغ مقدار ما تنفقه بعض الشركات الكبرى على الخدمات الاجتماعية الاختيارية أي التي تزيد عما يفرضه القانون اضعاف الخدمات الاجتماعية المقررة ، فشركة الاصباغ الألمانية مثلا دفعت في سنة ١٩٣٦ مبلغا قدره ٢٢٣ مليون مارك قيمة ما تفرضه القوانين والتشريعات الألمانية للانعاش الاجتماعي المقدر لعمالها وموظفيها ، ولسكرها في نفس السنة قامت بخدمات اجتماعية اضافية صرفت عليها من دخلها ٥٧٤ مليون مارك أي أكثر من ضعفين ونصف مما فرض عليها قانونا . وهذا المبلغ الأخير يزيد ١٠ مليون مارك عما دفعته الشركة ارباحا لمساهميها ، كما ان شركة سيمتر الألمانية دفعت أيضا في سنة ١٩٣٦ نحو ٢٩ مليوناً من الماركات الألمانية قيمة ما قامت به من الخدمات الاجتماعية الاختيارية .

تطور الصناعة والحركة العمالية في مصر :

٤٩ - لما كانت مصر بلدا زراعيًا ، فلم تكن الصناعة قديما عنصرا كبيرا

في الاقتصاد القومى للبلاد ، فكان القائمون بها نفرا قليلا من المشتغلين لحسابهم الخاص ، يعمل الواحد منهم في دكان صغير بمفرده ، او بمعاونة عدد قليل من العمال ، وهذا النظام لم يدع مجالا لاجتماع العمال وتشاورهم في شئونهم او المطالبة بتحسينها ، ولهذا لم تعرض اى مشا كل ذات شأن في مجال العمل ..

٥٠ - اما الآن ، وقد بدأت الصناعة تلعب دور أهمها في الحياة المصرية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى التي فرضت على مصر وأهلها ظروفًا اقتصادية قاهرة اضطرتها إلى انتاج ما كانت تستورده من الخارج محليا ، فتركزت الصناعات في المدن واتسع حجم المؤسسات الصناعية وازداد عدد عمالها مما جعل مسائل العمل تتخذ شكلا جديا في الحياة المصرية ، وتواترت المشاكل والمنازعات بين العمال وأصحاب الاعمال .. لهذا كان حتما على الحكومة ان توجه اهتمامها لمعالجة هذه المشاكل .

ولربما كان اول عمل جدى قامت به الحكومة وله مساس بمسائل العمال وصيانة مصالحهم هو سن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة . ثم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الاحداث في محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان .

٥١ - ولما قامت الحركة الوطنية بمصر سنة ١٩١٩ انتهر العمال هذه الفرصة فهبوا للمطالبة بحقوقهم قبل أصحاب الاعمال ، ولم يكن في مصر في ذلك الوقت أية مصلحة حكومية مختصة بدراسة شئون العمال وتنظيم العلاقات بينهم وبين أصحاب الاعمال . فقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ اغسطس ١٩١٩ تشكيل لجنة مركزية بالقاهرة من خمسة من كبار الموظفين لبحث المنازعات التي كانت قائمة وقتئذ ، والسعى في إيجاد حل لكل منها يرضى به الفريقان . وكانت اللجنة تندب كلاما من اعضائها لحدى الجهات لفض ما قام بها من منازعات . ولكنها وجدت نفسها بعد بضع سنوات ازاء عدة منازعات في جهات مختلفة ،

ولم تعد تقوى على الاضطلاع بمهمتها . فرأت الحكومة ان تعالج هذا الموضوع بإنشاء لجان محلية في كل محافظة او مديرية برياسة المحافظ او المدير وعضوية رئيس النيابة واحد القضاة ومندوب عن اصحاب الأعمال وآخر عن العمال . وكان انشاء هذه اللجان بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ اول مايو سنة ١٩٢٤ . واخذت كل لجنة في بحث المنازعات الواقعة في دائرة اختصاصها والسعى في ابرام اتفاقية جماعية بين الفريقين تناول بالتنظيم جميع شروط العمل التي قام النزاع بشأنها ، كتحديد الاجور وساعات العمل وفترات الراحة اليومية والاسبوعية والاجازات السنوية والمرضية وغير ذلك من الشروط . ونجحت اللجان في مهمتها وامكنها ان تحصل للعمال على مزايا ما كانوا يحصلون بها وما ساعدها على ذلك قيام الحركة الوطنية وتخوف اصحاب الأعمال من اعتداء الأهالي على محالهم اذا لم ينصفوا عما لهم وما كانت تتمتع به مصر وقتئذ من رخاء . ولا زالت الاتفاقات المشار اليها رغم انقضاء اكثر من ربع قرن على ابرامها معمولاً بها للآن ، وهي تجعل العمال المتمتعين بها في مستوى اعلى من سواهم ومن هؤلاء العمال عمال شركات الترام والمياه والنور بالقاهرة والاسكندرية .

٥٢ - ولما شعر العمال بما لاتحدهم من قوة اخذوا في تأليف النقابات للدفاع عن حقوقهم التي اكتسبوها ، وبلغ عدد هذه النقابات نحو مائة وخمسين نقابة ، وكان بعضها يضم عددا كبيرا من مختلف المهن والصناعات ، ولكن اصحاب الأعمال كانوا يتجاهلون وجود هذه النقابات ولا يحسبون لها حسابا لعدم الاعتراف بها قانونا ، مما جعل العمال يطالبون الحكومة بسن تشريع يعترف لهم بحق تكوين النقابات للدفاع عن مصالحهم والعمل على تحسين أحوالهم ، وينظم علاقاتهم باصحاب الأعمال .

وفي يوليو ١٩٢٧ شكلت الحكومة لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا باشا لبحث نظام العمل والعمال في مصر واقتراح ما تراه ضروريا لهذا النظام من

الوسائل التشريعية . وبعد ان درست اللجنة حالة الصناعة بالبلاد واستطلعت رأى اصحاب الأعمال والعمال اعدت مشروعاً بهذا الشأن ، واقرحت انشاء مكتباً للعمل يقوم بتنظيم المشروع ومراقبة تنفيذه وتنقيحه ، ولدراسة وتحضير مشروعات أخرى خاصة بالعمل .

وتنفيذا لهذا الاقتراح أصدر وزير الداخلية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قراراً بانشاء « مكتباً للعمل » يلحق بإدارة الأمن العام . واخذ المكتب في دراسة المسائل العمالية واتصل بمكتب العمل الدولي (١) ، وامكنه الحصول من

(١) مقر هذا المكتب مدينة جنيف وله فروع في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين وفرنسا والهند وإيطاليا كما ان له مراسلين في كثير من الدول الأخرى ، والغرض الذي تهدف اليه هيئة العمل الدولية هو المعاونة على اقرار السلام العالمى الدائم عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهى تسمى بشئ الوسائل لتحسين حالة العمال عموماً ورفع مستوى معيشتهم والعمل على إيجاد جو من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى . . . ومن المبادئ التى تبشر بها هذه الهيئة وتسمى إلى نشرها في مختلف الدول أن العمل ليس سلعة من السلع ، وان الفقر ابنا وجد يقوم حجر عثرة في سبيل التقدم في اى بلد آخر . ومهمة المؤتمر الأساسية هي وضع تشريعات نموذجية في شكل اتفاقيات أو توصيات . والاتفاق عبارة عن أحكام قانونية تعالج ناحية من نواحي الشؤون العمالية كتحديد ساعات العمل وفترات الراحة وتنظيم العمل الليلي وحماية الأحداث او النساء المشتغلين بالصناعة أو التجارة أو الزراعة والتمويض عن اصابات العمل وأضرار المهنة والتأمينات الاجتماعية . . وعلى الدول المنضمة إلى الهيئة إما ان تقبل هذه الاتفاقيات كما هي او ترفضها وتبين أسباب الرفض . اما التوصيات فهي اقتراحات للدول ان تأخذ بها كلها أو بعضها حسب ظروف كل دولة . . .

وللمكتب وظيفتان : الأولى اعداد جدول اعمال مؤتمر العمل الدولى - الذى ينعقد سنوياً في العادة من ممثلى الحكومات المشتركة في العضوية - وتنفيذ قراراته . والثانية جمع وتوزيع المعلومات الخاصة بجميع المسائل المتعلقة بالحياة الصناعية والعمل . . . ويجب أن نلاحظ في هذه الصدد ان هناك رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية في سنة ١٩٢٢ يقول بأن لفظ الصناعة يشمل الزراعة ايضاً ، الأمر الذى جعل نشاط المكتب يمتد ليشمل جميع أنواع الاستخدام . . . ويؤدى المكتب عملاً جليلاً بصفته مستشاراً إذ أن الحكومات والهيئات الرسمية وغير الرسمية تطلب منه في الكثير من الأحيان المعاونة في اعداد تشريع او حل معضلة فنية ، وقد حدث في حالات عديدة ان أرسل المكتب بعثات من موظفيه إلى مختلف البلاد لهذا الغرض . =

هذا المكتب الأخير على عدة مؤلفات وتقارير تتناول بالبحث المسائل المشار إليها في مختلف الدول ، كما اتصل بكثير من الشركات وغيرها من اصحاب الأعمال وبجمعيات العمال . واستقر الرأي على انه ليس من المستحسن مفاجأة البلاد بقانون شامل يتناول جميع شؤون العمال دفعة واحدة بل ينبغي السير في هذا الشأن بشيء من التدرج فيبدأ باستصدار اجزاء التشريع التي تدعو الحاجة إليها أكثر من سواها ، وبعد تنفيذ هذه الاجزاء فترة كافية من الزمن تسمح بتعرف نتائج العمل بها يستصدر بعض اجزاء التشريع الأخرى طبقاً لبرنامج تضعه الحكومة . وابتدأت الحكومة منذ سنة ١٩٢٣ تصدر القوانين العمالية تباعاً . وعلى ما لهذه التشريعات من أهمية بالغة إلا أنها لا يمكن ان تحقق ما هو مرجو منها كاملاً ان لم تحصنها نفوس أقوى من النصوص ، وضمان ايقظ من المواد ١

٥٣ - ويرى حضرة الدكتور محمد عزيز بك المراغى وان قوانين العمل في مصر قد أصبحت في الوقت الحاضر متعددة متنوعة ومشتتة ومتفرقة يصعب على رجال القانون مراجعتها . ومن باب اولى يكون من العسير على اصحاب الأعمال والعمال الامام بها جميعاً الماماً تاماً مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوب

== ولقد انضمت مصر إلى الهيئة في سنة ١٩٣٦ ، وكانت تستعين بخبراء مكتب العمل الدولي حتى قبل انضمامها كما حدث سنة ١٩٣٢ حينما ندب مستر هارولد تيلر وكيل المكتب وقتئذ لبحث حالة الصناعة في البلاد وتقديم ما يراه من مقترحات للبدء بتنظيم العمال . ولقد استعانت مصر أخيراً بخبراء المكتب في اعداد مشروع التأمينات الاجتماعية لعمال الصناعة والتجارة ، ومشروع الضمان الاجتماعي . والمشهد ان مصر لا تسمى للانتفاع بنشاط هذه المؤسسة الدولية الانتفاع الكافي ، فكثيراً ما تحجم عن ارسال من يمثلها في المؤتمرات أو اللجان الصناعية أو تكنفي بارسال وفد غير كامل . كما انها لا تعبر لانفاناً كافياً لبحث الانفعالات والتوصيات التي اقرها المؤتمر حتى تأخذ بما يلائم ظروفها من هذه التشريعات النموذجية ، ويكفي للتدليل على ذلك ان نذكر ان مصر لم تنضم حتى الآن إلا إلى اربعة من الاتفاقيات الثمانية والنسعين التي اقرها المؤتمر حتى الآن . اما نقابات العمال في مصر فلا تسكاد تعرف شيئاً عن جهود هذه المؤسسة التي ظلت ثلاثين عاماً تعمل جاهدة على رفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة اينما وجدت .

منازعات بين الطرفين بسبب عدم معرفة كل منهما بحقوقه وواجباته معرفة كافية ، وعلاوة على ذلك اظهرت التجارب العملية ان هذه القوانين في حاجة الى الكثير من التعديل لاصلاح ما فيها من عيوب وقصور ، كما ان بعضها اصبح لا يساير التقدم الاقتصادي والاجتماعي ولا يؤدي الغرض المقصود منه ولا يلائم تطورنا الصناعي والتجاري ، ولذلك نرى انه من الضروري في الوقت الحاضر العمل على انشاء مجموعة كاملة موحدة لقوانين العمل كمجموعة القانون المدني ومجموعة القانون الجنائي كما هو الحال في الغالبية الكبرى من الدول المتقدمة وكما سبقتنا اليه دول شرقية كثيرة كالعراق وتركيا والهند وايران وسوريا ولبنان . . كما نرى انه من الواجب تدريس تشريع العمل كمادة مستقلة بكميات الحقوق والتجارة بالجامعات المصرية كما هو الحال في كثير من الجامعات الاجنبية نظرا لاهميتها في الوقت الحاضر ، وحتى يصبح لدينا عدد كاف من المختصين في هذه المسائل للعناية بشئون العمل والعمال . ولا شك في ان انشاء مجموعة قوانين العمل سيكون له علاوة على فوائده العملية اثر عظيم في المجتمع الدولي من الناحية المعنوية ، وسنعتبر خطوة كبرى في سبيل اصلاح الاجتماعى ،

٥٤ - رأينا كيف تولدت النهضة الصناعية الحديثة في مصر بسبب الحرب العالمية الاولى ، وكيف سارت في طريق النمو والتفوق إذ انشئ بنك مصر سنة ١٩٢٠ الذى أخذ منذ تأسيسه في توجيه اهتمام البلاد نحو الناحية الصناعية من ثروتنا القومية . وقد اسرعت الحكومة إلى رعاية هذه النهضة فقامت بتعديل التعريفات الجمركية سنة ١٩٣٠ ويعتبر هذا التعديل بمثابة العمود الفقرى في حياة مصر الصناعية . إذ شجع الصناعات القائمة على التوسع فيها ورفع مستواها ، كما حفز كثيرا من اصحاب رموس الأموال على استثمار اموالهم في الصناعة . . واقدمت اهمية الصناعة خلال الحرب الأخيرة

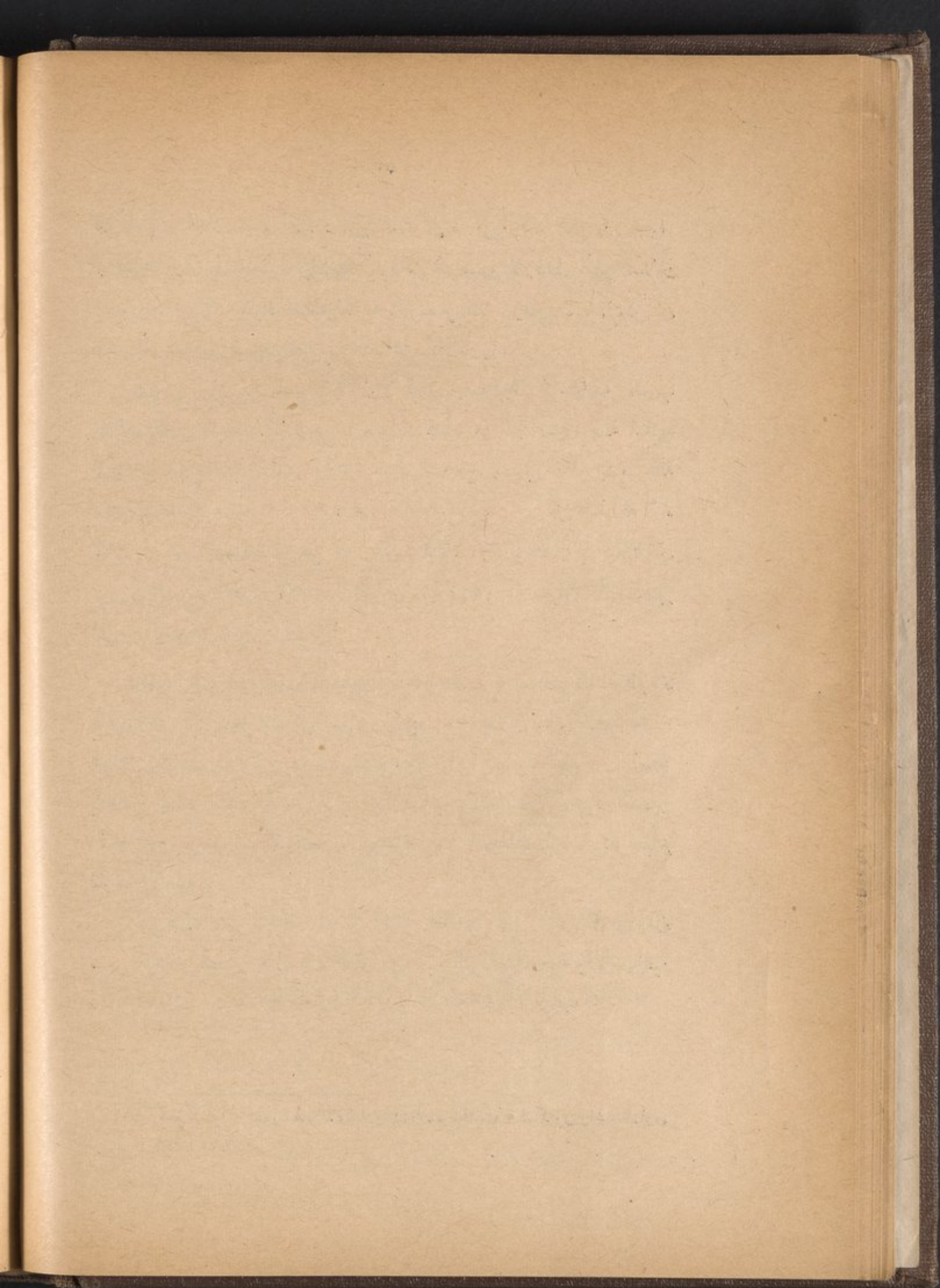
التي اظهرت بجلاء مدى الفائدة التي عادت منها على البلاد حكومة وشعبا واصبحتنا نرى ان هناك احتمالات كبيرة من التوسع والازدهار امام الصناعة المصرية ، وزالت نظرة الشك القديمة بأن مصر قطر زراعى ، ولا يمكن ان تنظر إلى مستقبل صناعى تحتل فيه الصناعة مكانا بارزا .

٥٥ - وإذا كان للصناعة الأثر الأكبر في نهضة البلاد الاجتماعية وتقدمها الاقتصادى ، فيجب ألا ننسى ما سبق ان قلناه من أن تحسين حالة الطبقة الكادحة ، وإيجاد القوة الشرائية عند سواد الشعب ، وجعل العامل يشعر بحالة مادية ومعنوية حسنة بما يوفره له من خدمات متباينة . . كل هذا له أثره البارز في تقدم الصناعة التي هي محور تقدم البلاد ، والتي احتلت المرتبة الاولى من بين الفروع المختلفة لاقتصادنا القومى سنة ١٩٤٢ ، بعد ان كانت تحتل المرتبة الرابعة في سنة ١٩١٤ (١) .

وعليه ، فإن طبقة العمال الصناعيين وقد أصبحت أهم العناصر لانتاج الثروة القومية يجب ان تلقى منا كل اهتمام ورعاية ، وخاصة ان هذه الطبقة آخذة في الازدياد السريع الذى سوف يتمشى مع اهتمامنا بتصنيع البلد . . والعناية بالعامل ليست مقصورة على الناحية الانسانية والأدبية ووجود الضمير الاجتماعى ، بل هي مسألة اقتصادية ووطنية ، وفي اهمالها خسارة مادية وضياع للثروة الأهلية .

وعلى ذلك يجب معالجة مشا كل العامل الصناعى على اساس قومى وان نسهر جميعا على تحسين حالة هذه الطبقة من جميع النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية . . وهذا هو ماسوف نتناوله بالافاضة في الأبواب التالية .

(١) راجع كتاب « تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث » للدكتور راشد البراوى



البَابُ الثَّانِي

فِي

المَحِيطِ الاجْتِمَاعِيِّ والاِقْتِصَادِيِّ لِلْعَامِلِ

الفصل الأول

أجور العمال

٥٦ - الأجر عبارة عن القيمة النقدية التي يتقاضاها العامل نظير خدماته التي يؤديها للمشروع . ومشكلة الأجور تنحصر في الوصول إلى الطريقة التي تمكن من قياس قيمة هذه الخدمات نقدياً بشكل عادل يرضى العامل وصاحب العمل ، وبذلك يطمئن العامل إلى أن مجهوده يعود عليه بالفائدة مباشرة أي يزيد أجره مع زيادة كفايته ، كما يطمئن صاحب العمل إلى أن أية زيادة في الأجور المدفوعة تعود عليه بالفائدة أيضاً ، لأن ارتفاع الأجر بهذه الطريقة يعني زيادة الإنتاج وهذه تعني انخفاض التكاليف وزيادة الأرباح بشكل يمكنه من دفع الأجور الزائدة ويعود الباقي ربحاً خالصاً له . وقد دلت التجارب على أن الأجور المنخفضة لا يستتبعها حتماً انخفاض تكاليف الإنتاج وإن ارتفاع الأجور ينتج عنه غالباً انخفاض تكاليف الإنتاج . والتحقق من هذه الظاهرة قد حث على ابتكار طرق لدفع الأجور تراعى فيها هذه الحقيقة . على أن الدوافع إلى العمل التي تحقق تعاون العامل وإخلاصه في القيام بعمله تنقسم إلى دوافع ماله ودوافع غير ماله ، فالأولى تنصب على المسال ، وفتح مجال الترقيات والمكافآت والعلاوات أمامه . أما الثانية فعلى نواح أخرى غير نقدية وهذه تأتي عن طريق الترفيه عن العامل ومكافأته ادياً بوضع اسمه في لوحات الشرف مثلاً . وإذا اعتبرنا كل هذه دوافع إيجابية فإن هناك دوافع سلبية تؤثر في كفاءة العامل وقدرته على الإنتاج كالخوف من الحوادث والانحلال النفسي والقلق المادي وعدم الاطمئنان للمستقبل ، وسوء التوجيه الممنى . الخ مما سبق أن بيناه اجمالاً ، ومما سنأتى عليه تفصيلاً . . . والدوافع

الاجبائية تزيد الكفاية وتمنع الاسراف وتقلل من التغيب وسرعة تغير
المستخدمين والعمال .

والطريقة المثلى فى دفع الاجور هى تلك الطريقة التى تدفع العامل مختاراً
إلى التعاون والإخلاص فى العمل . وطرق دفع الاجور الحديثة تعمل على
زيادة رقم الانتاج وتحسين الاجور وتوفير الدوافع إلى العمل بإخلاص .
ومهما تعددت هذه الطرق واختلفت ، فإن الطريقة المثلى لا بد أن تتوافر فيها
الشروط الآتية :

- ١ - لا بد أن تكون بحيث تمكن العامل من الحصول على اكبر اجر ممكن
يتناسب مع كفايته ، ودون الاضرار بصالح صاحب العمل فى الوقت نفسه .
- ٢ - يجب أن تكون بسيطة حتى يسهل تطبيقها عملياً وفهمها من العامل .
- ٣ - يجب ان تكون عادلة ودقيقة فى قياس كفاية العامل حتى لا يشعر
بالغبين فتضعف روحه المعنوية وتثبط همته ويقل انتاجه . . ومهما كان الأمر
يجب الا تودى إلى حد لا يستطيع العامل العيش معه على وجه مقبول .
- ٤ - يجب أن تدور حول مبادئ التأديب السلبى فتكافئ المجتهد ، وتحرم
غير المجتهد فلا يوقع عليه عقاباً ايجابياً يؤثر على مستوى معيشته .

٥٧ - وعلى كل ، فليس لنا فى هذا المقام ان نتعرض بالتفصيل لطرق
دفع الاجور . . وكل ما يهمنا هنا هو ان نتناول الموضوع من الناحية
الاجتماعية فنقول ان اجر العامل هو اهم العوامل التى تؤثر فى حياته وسعادته
اذ هو المورد الوحيد للرزق عند اغلبية العمال ، او على الاقل هو المورد
الرئيسى الذى يعتمد عليه جميعهم فى قضاء ضروريات الحياة لهم ولافراد أسرهم التى
يعولونها ، فلا غرابة إذا وجدنا ان أغلب المنازعات العمالية انما تنشأ دفاعاً
عن الاجور او سعياً فى تحسينها . والحق انه لا يجوز خلقياً ان تدفع الأثرة
والتطفل أصحاب الأعمال إلى امتصاص ارزاق العمال مكسبين الثروة لهم

ولوارثهم ، تلك الثروات التي قامت على اكتاف العامل وجمعت من بذل مجوده .

ومستوى المعيشة في الدول لا يحدد بمتوسط الدخل السنوي للفرد فحسب ، بل وايضا بمقدار ما تقدمه الدولة والهيات الأخرى لطبقاتها السكادحة من خدمات اجتماعية ، اى ان مستوى المعيشة يتكون من عنصرين : عنصر مادي ظاهر ، وهو الاجر الذى يستحقه العامل ، وعنصر معنوى غير ظاهر وهو مجموع ما يحصل عليه العامل من خدمات اجتماعية تقدمها له الدولة وصاحب العمل ، وهذا يعرف بالاجر الاجتماعى .

وإنه وان كان مستوى الأجور المادية او العادية في مصر منخفضا انخفاضا شديدا بالقياس إلى مستوى الأجور في الدول الأخرى (١) ، ومع ما لوحظ من ارتفاع الاسعار في السنوات الاخيرة مما جعل الاجر الاسمى غير متعادل البتة مع الاجر الحقيقى — فإن الطبقات العاملة محرومة ايضا من الأجور الاجتماعية التي تتكون من العلاج المجانى او شبه المجانى والخدمات الصحية وتوفير المسكن الصحى الرخيص والتأمين الاجتماعى والتغذية المناسبة . . . ذلك

وعلى الرغم من ان تنفيذ هذه الانظمة قد اصبحت من اولى واجبات الدولة فإنها لا تزال بالنسبة لنا احلاما بعيدة المنال ، يعتبرها البعض من أنواع الترف ويرمون المطالبون بها بتهمة الانحراف إلى المبادئ الخطيرة التي يجب مقاومتها . وهكذا اختلط علينا الأمر فصرنا لا نقبين المسئء من المصلح والمجرم من البرىء ١ .

(١) ففي عام ١٩٤٨ كان متوسط اجر العامل المصرى $\frac{1}{4}$ جنيه في الاسبوع ، يقابله $\frac{1}{2}$ جنيه في الولايات المتحدة الامريكية و $\frac{1}{4}$ جنيهات في كندا و ٦ في انجلترا . وليس شك ان لهذه الظاهرة خطورتها كمعجز في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الاستهلاك .

٥٨ - ومن الثابت ان اجور غالبية العمال في مصر - وخاصة غير الفنيين منهم - لم تترك لهم ولاسرههم أية فضلة ، هذا إلى أن هناك الكثير منهم شبه متعطل Underemployed اى لا يجدون عملاً كافياً كغيرهم من العمال ، مما اعجزهم في الغالب عن العيش على وجه يقره ضمير حتى أو يسلم به وضع عادل .

إن رفع الاجور يدعو إلى زيادة قوة العامل وكفايته عن طريق تحسين غذائه وكسائه ومسكنه وصحته .. الخ وزيادة الكفاية لما يزيد من انتاجه ويقلل من نفقات التكلفة ويدعو الى خفض الاسعار مما يترتب عليه كثرة الطلب على المنتجات وتحقيق فائض عادل ثابت مستمر لاصحاب الأعمال .. هذا إلى ان خفض الاسعار سيؤدي إلى زيادة حقيقية في اجور العمال بزيادة مقدرتهم على شراء السلع باجورهم الاسمية تلك التي يتقاضونها فعلاً .

على ان كفاية العامل وزيادة انتاجه لا تتوقف فقط على تحسين حالته بل وعلى رفع مستواه الفنى عن طريق التدريب المهنى وادخال التحسينات الفنية من وقت لآخر سواء باستخدام احدث نماذج الآلات ام باتباع احدث الوسائل العلمية ، كما ترجع ايضا إلى اخلاص العامل لاخلاص صاحب العمل له وتقديره اياه ، فلا يلجأ مثلاً إلى البطالة المستترة او المقنعة Disguised Unemployment وهى عبارة عن تقصير العامل عن تأدية وظيفته في المستوى المعقول طوال ساعات العمل المقررة ، فإذا كانت ساعات العمل المقررة تبلغ ٢٠٠ ساعة في الشهر فإن اى نقص فيها يمثل البطالة المقنعة ^(١) . وعلى العامل أن يعلم ان اخلاصه في العمل وزيادة كفايته

(١) وليس شك في انه اذا كان عدد العمال المشتغلين في عمل ما او حرفة او صناعة اكثر مما يجب ، كأن يعمل عشرة عمال ما يمكن ان يقوم به ثمانية فقط دون ارهاق او زيادة في ساعات العمل ، فلا شك ان اثنين من العشرة متعطلان في الحقيقة ، أى ان خروجهما من هذا العمل او تلك الصناعة لا يؤثر مطلقاً في انتاجها . وارى انه من الخير ومن صالح المجتمع ان يتركاهما في تلك الصناعة ، ليقوما بعمل آخر يكون من نتيجته زيادة الانتاج عما كان عليه من قبل ، وبالتالي زيادة الدخل القومي حيث إن انتاجهما في الناحية الجديدة ، كسب اضافي للمجتمع عامة .

انما يعود عليه بالخير قبل ان يعود على صاحب العمل ، فلو قارنا بين مستوى الاجور وكفاية انتاج العامل في الدول المختلفة لوجدنا ان الاجور اكثر ارتفاعا في الدول التي يتميز عمالها بارتفاع كفايتهم الانتاجية ، فكفاية انتاج العامل الامريكى مثلا ضعف كفاية زميله الانجليزى مما جعل متوسط الأجر الاسبوعى للأول ١٢ر٥ جنيه وللثانى ٦ . ولا يفهم من ذلك ان كفاية العامل الأمريكى تتلخص فقط في اخلاصه وتفانيه في أداء واجبه لشعوره بحالة نفسية حسنة ، بل ترجع ايضا إلى تقدم وسائل الانتاج في الصناعة الامريكى التى بلغت حدا كبيرا من الآلية والتنظيم حتى لنرى العامل الأمريكى يستخدم ضعف ما يستخدمه العامل الانجليزى من القوة المحركة .

٥٩ - وليس شك في أنه ينقصنا الكثير من وسائل التنظيم العلمى للانتاج . كما ينقصنا العمل على تحسين مستوى العامل لنحى عنده الروح التى تدفعه الى الاخلاص والتفانى . اما من جهة مدى مقدرة وكفاءة العامل المصرى وصبره وجلده على العمل فهى صفات قل ان يتمتع بها عمال البلاد الأخرى ، وليس ادل على ذلك مما كتبه السير برنارد باجيت قائد قوات الحلفاء فى خطاب تشرف برفعه إلى جلالة الملك فاروق يقول فيه « لم يكن ليكتب لنا النصر لولا المهارة والكفاءة والغيرة التى ابدتها آلاف العمال المصريين الذين عملوا معنا وامتدونا بالمنتجات التى كنا نطلبها ، والتي بها تمسكنا من القيام بمهمتنا خير قيام » . ولم تكن هذه الشهادة هى الاولى من نوعها ، فلقد سبق ان كتب اللورد اللنبى عام ١٩١٤ تقريراً الى حكومته جاء فيه « لقد كان للمعاونة الطيبة التى بذلها عمال مصر ولمهارتهم الفنية اثرا كبيرا فى كسب المعارك بالميدان الشرقى . وما أظن هذا كله بكثير على سلالة الفرعنة والقدماء المصريين »

٦٠ - ونحن اذا سلمنا بما قد يترتب على التحسينات الفنية اول ادخالها من بطالة وفتيه ، الا انها لا تلبث فى الزمن الطويل ان تفسح مجال العمل

للمتعطلين ، ذلك لأن انخفاض الاسعار الناجم عن ترشيد الصناعة ، يشجع على زيادة الطلب إلى درجة كبيرة على المنتجات ، وتتطلب زيادته زيادة عدد العمال ، بل ويذهب هوبسون Hobson إلى أن زيادة الطلب على العمال قد تصل إلى أكثر مما كان عليه عدد العمال قبل الأخذ بنظريات الترشيد الصناعي . . وهذا ماأيده أيضا الاستاذ « إرفك Urwick » في كتابه « الترشيد لا يؤدي إلى البطالة Rationalisation does not lead to Unemployment »

وليس شك في ان فوائد التحسينات الفنية في رفع مستوى المعيشة عموما تشجع العمال على الترحيب بها بشرط ان تدرك الدولة واجبها الاول في هذه الناحية . فلا تترك من يتعطلون سواء من جراء الأخذ بالترشيد او من ابراز البطالة المستترة عالة على المجتمع ، بل يجب ان تهيم لهم في أقرب فرصة ممكنة عملا آخر في اية صناعة او تجارة او حرفة تتفق واستعداداتهم ، فإن آية النشاط الصناعي وتقدم الحياة الاقتصادية هو في تهيئة اعمال جديدة تلائم او تستوعب الايدي التي اصبحت لاقيمة لها انتاجيا في عملها السابق ، وذلك بالتوسع في انشاء مكاتب الترخيم وتنظيمها ، والاكثر من المشروعات العامة فضلا عن الأخذ بنظام التأمين ضد البطالة .

٦١ - ونعود فنكرر القول إلى ان الأخذ بنظريات الترشيد ووسائله العملية التي من شأنها زيادة الكفاية الانتاجية وخفض نفقة انتاج الوحدة مع رفع الاجور وخفض الاسعار ، هو السبيل الوحيد لانقاذ الصناعة من محتتها الحاضرة ورفع مستوى العمال .

ولقد كان هنري فورد في طليعة من طبقوا هذه السياسة الرشيدة ورفع من اجور عماله ، وقد ضمن نظرياته وتجاريته في كتابين هامين نرجوان يطلع عليهما أصحاب الاعمال المصريين هما « فلسفتي الصناعية My Industrial Philosophy » ، « وعالم اليوم والغد World to-day & Tomorrow » ، ولعله

بكاف لكي نبين مدى الخدمات الاجتماعية التي يقدمها فورد لعماله وحسن
المعاملة التي يكفلها لهم ان نشير الى تلك اللوحة التي يعلقها على أبواب مصانعه
لتنطق باسمي آية من آيات الانسانية حين تقول لك ، « لا يرى هنا سوى من
يعتقدون ان صالحهم وصالح المشروع شيء واحد . » والامر لا يقتصر على
هنري فورد في تنفيذ سياسة الترشيح الاجتماعية ، بل ان هناك الكثير من
اصحاب الاعمال يعيدون النظر اخذوا بهذه السياسة وطبقوها فيقول ادوارد
فليني مثلا وهو من اصحاب الاعمال الامريكيين مخاطبا زملائه « نحن لم ندرك
بعد الماهية الحقيقية الانتاج الكبير ، ونكاد نعني به دائما انتاج السلع بكميات
كبيرة . وليس كما يجب ان نفهمه الانتاج العلى للسلع لاشباع حاجات الكتل
البشرية بوفرة ، مما يقتضى الاجور المرتفعة والقوة الشرائية الكافية والمنتجات
الرخيصة لتمكين المستهلكين من الشراء . وعلى صاحب العمل ان يعتقد ان
هذا في صالحه قبل ان يكون في صالح العامل . وإذا كان هذا لا يعنى ان نحجب
الآخرين حيننا لا نفسنأفهمو يعنى على الأقل ان نفكر في الآخرين من وجهة صالحنا
الخاص وأن نخدم أنفسنا بخدمة الغير » ويقول جيمس ديفيز في مقالته « الاجور
المرتفعة تأمين على الربح » : « لقد اظهر اكتشافنا لأهمية الاجور المرتفعة في الاحتفاظ
بالأسواق ان لارتفاع الاجور أهمية اعظم من أى عامل آخر في المحافظة على
الرخاء . » وخير اندكر ايضا فول المستر هنري ولاس وزير التجارة الأمريكى
السابق خلال مناقشة الحد الأدنى للاجور بمجلس الشيوخ في ديسمبر ١٩٤٥
« لقد أدرك قادة الصناعة الامريكية دائما ان الانتاج للأسواق الكبيرة
والاجور المرتفعة والحد المعقول للأرباح عند رقم مبيعات كبير هو احكم
الطرق لإدارة الأعمال »

٦٢ — وقفنا ايضا لنسمع في هذا الصدد « اريك جونسون ،
رئيس الغرفة التجارية الامريكية ، الذى وقف منذ خمسة اعوام يلقي خطبة

وداع نشرتها مجلة المختار في حينها . وكانت تلك الخطبة نصيحة نفيسه يقدمها
للرأسمالية الأمريكية احد اقطابها العائلين إذ يقول فيها : نحن نقول : اننا نؤيد
تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة ، وهذا يعنى ان يقل عدد الذين في
الحضيض ، وعدد الذين في القمة ، وان يكثر عدد الذين في الوسط : واذن فما
عيب تحديد حد ادنى للاجور يحفظ على الانسان كرامته ؟ فهذه اذن وسيلة
لرفع مستوى الذين في الحضيض ، أليست كذلك ؟ وهى ايضا وسيلة لزيادة
عدد الذين في الوسط . ونحن نقول : إنه يؤسفنا ان نرى السكساد في الحين
بعد الحين ، وتعطل العمال عن العمل في فصول بعينها ، ونقول اننا نطلب عملا
ثابتا للعمال . إذن فما هو عيب الأجر السنوى ؟ انه يكفل للعامل عملا ثابتا
سنة كاملة ، أليس كذلك ؟ . . ونحن نقول : اننا نريد حقا ان نرى نعم الحياة
اوفر انتشارا بين الناس . اذن فما هو عيب نظام المشاركة في الأرباح ؟
وما هو عيب ابتكار الحوافز للعمال حتى يزيد من انتاجهم فيزيد ربحهم وربحنا
ايضا ؟ . . ونحن نقول نريد لجميع الناس بيوتا افضل وتعلما ارقى ، واننا نطلب
مستوى صحيحا أعلى يكفل حسن العيش للجميع حين تتقدم بهم السن ، واننا
نريد جميع اسباب الرخاء الحقيقي لجميع الناس . فإذا كنا نريد ذلك حقا فيجب
ان تكون ثمة وسائل لتحقيقه . ولست ازعم ان الوسائل التى ذكرتها هى
الدواء لسكل داء ، بل اقول انها اشياء ينبغى لنا معشر رجال الأعمال ان نفكر
فيها ، اذا اردنا ان نكفل لانفسنا مستقبلا ، بما نكفله لسائر الناس من
مستقبل .

• إن تعريف الرأسمالية في المعجم اصبح ميتا كالحيوانات المنقرضة :
الرأسمالية التى هى حشد رأس المال ، نفوذ رأس المال متى انحصر في ايدى
رجال قلائل .. لقد عاش رجال الأعمال امد اطويلا في ظلال هذا التعريف ،
وهو لا ينطبق الا على ماضى من عهد السلب والنهب والسالبين والمحتكرين .

أما الآن فقلوبوا نظركم في أرجاء الأرض ترواماتم فيها . فقد زالت الرأسمالية القديمة أو كادت ، صفيت في روسيا ، وهي في حشرة الموت في أوروبا ، وتكاد تختنق في بريطانيا .

• لقد كانت فترة رياستي للغرفة التجارية فترة تجربة ودراسة . وقد اقتضاني عملي فيها ان اتجول في اقطار الأرض ، فرأيت مصرع الرأسمالية المتطرفة بعيني رأسي ، وقد اقتضاني عملي ايضا ان اتجول في امريكا مرارا لا حصر لها ، فخرجت من رحلاتي كلها بهذه العبرة : إما ان نساير التطور والمبادئ الحرة ، وإما ان نواجه خطر الانقراض . هذا هو ناموس الحياة ، المسابرة او الانقراض ،

هذه الكلمات الصريحة الجليظة قيلت في امريكا من رجل يمثل الرأسمالية تمثيلا عريضا . حتى لقد دفعه ولاؤه لها الحرس على اسمها فوضع مقترحاته السالفة ، ودعوته الجديدة تحت عنوان الرأسمالية الجديدة او الرأسمالية الديمقراطية ،

٦٣ — ما احوج اصحاب الأعمال في مصر إلى ادراك كل هذه الحقائق ! وهم لا شك يفعلون خيرا اذا تركوا تلك الافكار العتيقة التي ظلوا متمسكين بها فتأخر انتاجهم واوشكت صناعتهم على الاسميال . ولا يزال اغلبهم مع الأسف متمسكا بعقليته القديمة ، ويبدو ذلك في الاعتراضات والاحتجاجات التي قابلوا بها الزيادة الاخيرة في اعانة غلاء المعيشة بدعوى زيادتها لآعباء الصناعة ونفقاتها وما إلى ذلك من الأقوال التي تدحضها النظريات العلمية والاحصاءات ، فاجور العمال الصناعيين تؤلف طبقا لاحصاء الانتاج الصناعي لسنة (١٩٤٥) ١٢٨٪ من نفقات الانتاج السككية . وهذه النسبة اقل بكثير مما يقابلها في الدول الصناعية الأخرى . واذا رجعنا إلى تقديرات الدكتور محمود انيس في رسالته عن الدخل الأهلي في مصر لوجدنا ان الدخل من العمل (الاجور والمهايا) يؤلف ٣٧٪ من جملة الدخل الأهلي بينما تصل نسبة الارباح والفوائد إلى ٤٠٪ ، وريع الأراضي والمباني إلى ٢١٪ والباقي دخل الحكومة . وهذا

يوضح مدى ضآلة دخل العمل في مصر الذي يتراوح في الدول الأخرى بين ٧٠ و ٦٠ ٪ مما يدل على ان اجور العمال المصريين اقل كثيرا من اجور زملائهم في الدول الأخرى . . . وهذه الظاهرة خطورتها فبخس اجور العمال من شأنه تضيق سوق منتجاتنا . وليس شك في ان الدول التي تنكث بنظم عتيقة وبالية ومتأخرة فنيا في صناعاتها لا تلبث ان تتخلف عن ركب التقدم الصناعي ، فتزيد نفقات انتاجها بالنسبة للدول الأخرى ، وتضطر تبعاً لذلك إلى الابقاء على مستوى اجورها المنخفض فتتسع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ما لم تبادر إلى تجديد آلاتها وتحسين وسائلها الانتاجية . وهذا هو وضع الصناعة المصرية في الوقت الحاضر . . . وعلى اصحاب الأعمال إذا ارادوا الرخاء حقا ان يتجهوا صوب ترشيد صناعاتهم ، ورفع اجور عمالهم لأن ذلك هو الطريق الوحيد لاتساع اسواق منتجاتهم ، فالعامل ليس منتجا خسب ، بل ومستهلك في نفس الوقت . وأصحاب الأعمال في مصر احوج ما يكونون إلى ادراك هذه الحقيقة لأنهم مضطرين في الوقت الحاضر إلى الاعتماد على السوق المحلية لأن سوء منتجاتهم ونفقات انتاجها المرتفعة توصل في وجوههم ابواب الاسواق الخارجية .

٦٤ — وختاماً وبعد ان دافعت كثيراً عن اجور العمال مناديا برفعها . . . هناك كلمة حق ارى لزاماً على ان اسجلها في هذا المقام ، وهي ان العامل المصري لجهله ، وعدم توجيهه في خارج المصنع وداخله ، لا يستفيد من زيادة الاجور لأنه ينفقها في غير وجوهها ، بل في وجوه قد تضره ولا تنفعه ، ولنا من الماضي القريب عبرة فقد ارتفعت اجور العمال اثناء الحرب ارتفاعاً لا بأس به ، ولكن الزيادة كانت تنفق في مالا يعود على العامل بالخير والسعادة .

وانى ارى ان هذه الحالات يمكن معالجتها بالتربية والتوجيه والارشاد النقابي وغيره ، وكذلك عن طريق ايجاد الميادين المختلفة التي يستغل فيها العامل

أوقات فراغه بما يعود عليه بالخير ، وعلى المحيط الذى يحيا فيه بالسعادة والكفاية والنفع . كما يجب بحث حالة العامل الذى يضطر إلى طلب سلفيات كثيرة من المصنع الذى يعمل به ، والوقوف على النواحي التى يصرف فيها دخله ، وتوجيهه إلى الاقتصاد وحسن التصرف .

وهناك من يرى ايضا كملاج لهذه الحالة ، ان توفر المؤسسات والهيئات لعمالها مزايا خاصة فى الملبس والتغذية والسكنى وتعليم ابنائهم وعلاجهم . . وان تتعاون مع الحكومة فتنشئ المستشفيات ودور رعاية الأطفال ومعاهد التعليم والترفيه . . وبالجمله ايجاد المؤسسات الكافية لخدمة العمال فى مختلف نواحي الحياة ومراحلها . وبذلك يمكن الاكتفاء بأجر بسيط ، وأظنه يكفى إلى جانب توفير هذه الخدمات للعامل ، وخاصة إذا ماراقت الحكومة الاسعار وعملت على تخفيضها ، ولكى ندعم هذا رأى إلى حد ، ونجعله يجد شيئا من القوة والتأسك اقول بضرورة الأخذ بنظام التأمين الاجتماعى العمالى ايضا إلى جانب ما يذهب اليه وينادى به . .

الفصل الثاني

النقابات^(١) وأثرها في رفع مستوى العامل

« واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »

٦٥ — النقابات Syndicats جمعيات غرضها الدفاع عن المصالح المشتركة لأفراد منتسبين إلى مهنة معينة أو من متقاربة ، فنقابة العمال ما هي الا اتحاد مستديم من العمال بقصد الدفاع عن مصالحهم المشتركة . ويعرف غرض النقابات « سدنى وب » في كتابه عن تاريخ النقابات بقوله « إن عملها الرئيسى والاساسى هو حماية الاجور والمحافظة عليها » . على ان مدى قوة النقابة في تحديد الاجور وتحكمها في سعر العمل محدود بظروف الحرفة التى يحترفها عاملها . فكلما كان من العسير تغيير اساليب الانتاج في هذه الحرفة . وكلما كانت مرونة طلب العمل فيها قليلة كلما زادت قوة النقابة في رفع الأجر . ومع ذلك فهذه القوة محدودة في النهاية . .

وتعتبر النقابات من أهم مظاهر حياة الطبقة العاملة في البلاد الراقية ، ويعتبر وجودها وانتشارها ونمو سلطتها من أعظم النتائج المترتبة على قيام الصناعات الكبرى ، وعلى الخطوة الواسعة التى لابد لكل امة ان تخطوها في تحسين حالة عاملها ، وتحقيق التوازن بين مختلف طبقاتها .

وهناك قصة تسكى على بساطتها لايضاح المبدأ الذى تنطوى عليه فكرة نقابات العمال فى انحاء العالم ، هى قصة ذلك الشيخ الذى حضرته الوفاة فدعى اليه اولاده الخمسة ، وطالب اليهم ان يكسروا عصيا متفرقة

(١) النقابات فئتان : بعضها يكون الاضمام اليه اجبارياً ، كقابة الأطباء والمهندسين والمحامين (وتسمى نقابات اجباريه) وبعضها يكون الاضمام اليه اختيارياً ، كقابات العمال (وتسمى نقابات حرة) (م ٢١ من القانون الصادر فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢) .

فكسروها في سهولة ويسر . . فلما حزم هذه العصي ، وشد بعضها إلى بعض
بخط متين عجز الأولاد عن كسرها . فأساس النقابات هو ما في الاتحاد من قوة .

* ونقابات العمال مجتمع ديمقراطي مصغر لاعداد المواطنين الصالحين . .
فيها يتعلم المواطن كيف يخضع آراءه ورغباته الشخصية لسياسة مشتركة ، وفيها
تصبح كتلة من الأفراد جيشاً منظماً . وقد يكون اضراب ما للعمال مثيراً للمضايقة
بل قد يكون بلا مبرر . ولكن القوم الذين يطرحون ادوات عملهم ويضحون
باجورهم من اجل قضية مشتركة - بل ولعل غالبيتهم يفعلون ذلك احياناً على
غير رغبتهم ، وضد حكم عقولهم - إن مثل اولئك القوم قد تعلموا درساً من
دروس التربية الاجتماعية ، وهو ان يتصرفوا بوصفهم جماعة واحدة .

٦٦ - ومهما يكن من أمر تاريخ النقابات ، ذلك التاريخ الحافل الذي
فاضل فيه العمال نضالاً مجيداً بدأ مع الثورة الصناعية وانتشار الماكينات وتعدد
المصانع وتركزها ، واختفاء الصلة الشخصية السابقة بين العامل وصاحب العمل . .
بما ولد الحاجة إلى قيام النقابات لكي تتولى امر الدفاع عن العمال الذين لم
يكونوا ليجدوا من يحميهم ضد الاستغلال السافر الذي كان يلجأ اليه اصحاب
الأعمال لامتناعهم عن ارضاق العمال وصحتهم مكسبين الثروة لهم ولورثتهم . .
مهما يكن من ذلك ، فإن النقابات اصبحت اليوم قوة هائلة اضطرت الكثير
من الحكومات إلى الاعتراف بها وتنظيمها بعد ان كانت النقابات امرأ يحرمه
القانون خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وبعد أن لاقت الكثير
من الصعاب في سبيل قيامها وتدعيم اركانها . . نعم بعد أن كانت النقابات تحرم
تحريراً باتاً أو تحاط بالقيود الشديدة التي تلجم افرادها اضحت اليوم ولها مجلس
دولي ، يمثل ثمانية وخمسين مملكة اقسمت على أن تعمل على رفع مستوى العامل
في كل انحاء العالم .

٦٧ - ولقد ظلت النقابات لعهد طويل لا عمل لها سوى محاولة تحسين الاجور وشروط العمل ، ولكن كلما اخذ شكل الديموقراطية الصناعية في الوضوح والظهور اخذ نشاط النقابات يتفرع في اتجاهات جديدة : فطالبها برفع مستوى الحياة أصبحت تسير جنبا إلى جنب مع اهتمامها المتزايد بكل النواحي التي تمس حياة الأعضاء وحياة أسرهم كفراد في مجتمع آخذ في التطور ، وكأفراد لهم الحق الكامل في التطور الاقتصادي والثقافي الواقع . فإلى جانب مهمتهم الأساسية بخصوص الاجور وظروف العمل ، فإن النقابات تهتم في هذه الأيام اهتماما حيويا بمسائل التعليم ، تعليم أبناء العمال ، وتثقيف العمال أنفسهم ، وتدريبهم فنيا ، كما تهتم بضمان العمل ، والتأمين الاجتماعي Assurance Sociale الذي يعتبر مظهرا من مظاهر التضامن الاجتماعي يرمي إلى تحسين حالة الطبقات العاملة وتأمين الشعب ضد الفاقة والعوز . ويتميز التأمين الاجتماعي بميزتين : الأولى انه لا يكون الا لأولئك الذين يتكسبون من عملهم كالعمال المأجورين والصناع وأرباب الحرف ، وقصر التأمين الاجتماعي على هذه الطوائف لا يعتبر عنصرا يميز لهذا التأمين فحسب ، بل وركنا من أركانه كذلك . والميزة الثانية هو أن المستفيدين لا يساهمون في اقساط التأمين الا بنصيب ضئيل نظراً لضآلة مواردهم . فدخل العمال دخل محدود لا يحدوا إلى الادخار من ورائه سيلاً ، مما يقتضي معونتهم على التأمين ضد المخاطر التي تهددهم بقطع مورد رزقهم كالعجز أو الشيخوخة أو الموت أو البطالة . . . وطبعي ان يستمدوا هذه المعونة من ارباب الأعمال ومن الدولة ايضا .

٦٨ - نعم ، لقد اتسعت اغراض النقابات اليوم وامتد نفوذها حتى لئرى ان نقابات إنجلترا البالغ عددها ٩٧٦ وعدد اعضائها حوالي ٨ مليون تعتبر قوة ذات بأس في حياة البلاد ، واذا كان قد نظر إليها في يوم من الأيام على انها هيئات تتعارض مع المجتمع الا انها اوضحت اليوم تتمتع بتعضيد الحكومة واصبحت جزءا من حياة بريطانيا ، بل سدى ولحمة هذه الحياة في

الواقع . ولقد أصبح اصحاب الأعمال والعمال والدولة الآن ثالوثا يعمل كأجزاء متضامنة في آلة واحدة ، ويهدف إلى اقرار سياسة اقتصادية تقوم على التوظيف الكامل والانتاج الكامل والتوزيع الكامل . . . وهكذا تطورت النقابات في بريطانيا في خلال مائة وخمسين عاما من هيئات بسيطة محلية تكونت بواسطة العمال لحماية انفسهم ، إلى هيئات عظيمة تأخذ على عاتقها مسؤوليات وطنية جسيمة . . . وفي وقت الأزمات الاقتصادية أو الحرية تقبل الحكومة على التشاور مع رؤساء النقابات في مسائل تمس التعبئة الكلية لموارد الدولة من المواد والعمال . وفي أوقات الطمانينة والسلام تنشدهم ونصيحهم في صياغة التشريعات الاجتماعية والصناعية .

وهكذا بدأت النقابات تفهم اختصاصاتها الحيوية وانها لم تؤلف لتطالب برغبات فحسب ، بل هي أداة معاونة للحكومات ، وعليها ان تدرس وتبحث وتجد في الكشف عن حلول عملية عادلة تقدمها للدولة واصحاب الأعمال مستوفاة ومستكملة . وبذلك تؤدي رسالتها وتكون بحق يدا وعونا وساعدا للدولة . ولا غرابة ، فهي الرأس المفكر للهيئات ، تساهم في ايجاد الاستقرار ، وتتجه الانظار ويتطلع المسئولون إليها بوصفها أداة بناء ووسيلة اصلاح ومرفأ أمان . . . وعندى ان النقابة التي تصف الداء ولا تكشف عن الدواء وتيسره لا تعد نقابة . فواجب النقابة إذا ما اتجهت للحكومة برغبات ان تشفعها بمقترحات معقولة ووجيهة ، لأن النقابة يمثل هذا العمل وهذا التعاون ، تحقق اهداف من تسعى لهم ، وتمكن الحكومة من ان تعمل لصالحهم . إن وعى العصر الحاضر يعد الدولة « مؤسسة اجتماعية » ، وما النقابات الا رواد هذه المؤسسة ، ومهمة الرائد لا تقل عن مسئولية الحاكم ، فاذا لم تقم النقابات بالبحث والدرس والكشف عن الحلول للمشكلات كانت بمثابة « ساعي البريد » الذي

يحمل الرسائل ، بل الحاكى الذى يردد الصدى ، والقرن العشرين يستنكر هذا الوضع للنقابين .

٦٩ — قلنا ان النقابات اصبحت هيئات ديموقراطية واجتماعية وصحية وعلمية وثقافية واخلاقية . . عليها ان تكفل هذا كله وترعاه فى سبيل اسعاد من تعمل لاجلهم والترفية عنهم ، وفى سبيل الصالح العام . .

على ان هناك من خصوم النقابات من يشيع بأنها « الخط الرفيع » الذى يقود إن عاجلا أو آجلا إلى الشيوعية ، بيد ان التاريخ يثبت عكس ذلك ، فلم يكن هناك نقابات ذات بال فى روسيا قبل الثورة الشيوعية او فى فرنسا قبل ثورة سجن الباستيل . وحزب العمال فى بريطانيا ، اى حزب النقابات نفسها من اشد المناوئين هناك للحزب الشيوعى ، وقد كشفت التطورات الاخيرة فى بريطانيا عن اصرار حزب العمال البريطانى على مناوأة الشيوعية والشيوعيين حتى الرمق الاخير . . وهكذا فإن نظرة صحيحة إلى التاريخ ، تبين لنا ان حركة نقابية صحيحة فى اى بلد ، يدعم التشريع الاجتماعى نموها وتطورها ، تكون خير وقاية ضد انتشار الشيوعية وخطر الثورة .

والخلاصة ان رائد النقابات هو دائما الصالح العام ، ثم العمل — فى حدود هذا الصالح — على حرية رجل الشعب وسعادته واشعاره بكرامة فى العمل وعدل فى الحياة . . ثم إن النقابات هى صمام الأمن ضد العنف ، فالشعب يشور فى حالة فشل جميع الطرق لرفع ما يثقل كاهله من الظلم ، فיאأس فلاحى فرنسا البائسين من وجود من يرفع شكاتهم أو يستمع إلى انينهم هو الذى دفع بهم الى الثورة الدموية . . إن النقابات هى الدرع الواقى لهذا الطوفان ، فهى تحدث تقدما عاما فى كل نواحي حياة العمال وتشيع بينهم شعور الترابط مع الدولة إلى درجة تجعلهم يدركون ان اراقة الدماء ليست غير مجدية فحسب ، ولكنها بالغة الاساءة للصالح العام .

٧٠ — وهناك سؤال طالما شغل اذهان المشرفين على الحركة النقابية في

مصر وهو : هل أدت النقابة عندنا رسالتها ؟

وللاجابة عن هذا السؤال يجب ان نلم بمدى ما تقوم به النقابة في مصر من خدمات لأعضائها ، او بمعنى آخر يجب ان نوجه لكل نقابة على حدة جملة أسئلة لنستطيع ان نحكم على مدى نضوجها وادراكها لواجبها وقيامها برسالتها . . . كأن نتساءل مثلا عن :

هل تدافع النقابة عن مصالح الاعضاء فردية كانت ام مشتركة ؟ وهل تعتبر النقابة كحلقة اتصال تربط بين اعضائها وبين جميع جهات الاختصاص ؟ وهل تقتصر النقابة على خدمة الفرد ام تمد نشاطها ايضا إلى نطاق الجماعة فتقوم بالمشروعات التي تعود على الاعضاء بالمنفعة العامة ؟ وهل عملت على رفع المستوى الاخلاقي والثقافي والاجتماعي للاعضاء ، والى اى مدى وصلت في سياستها لترقية مداركهم الفنية ، وهل تلقى عليهم المحاضرات المختلفة سواء منها العامة او المتعلقة بفن المهنة ؟ وهل تداوم السعى المتواصل لدى جميع جهات الاختصاص لتحسين حالة الاعضاء ماديا وادبيا ؟ وهل تتعاون مع صاحب العمل في كل ما يحقق النهوض بالمؤسسة التي يعمل بها اعضاؤها والرقى بالصناعة التي يزاولونها ؟ وهل تساعد العضو الذي فصل من عمله مساعدة وقتية ^(١) . . . وتجد في البحث له عن عمل ؟ وهل تقدم المساعدة القانونية للاعضاء ، وتتولى رفع الدعوى اللازمة في حالة فصل العامل من العمل بسبب خارج عن ارادته ، ولم يدفع صاحب العمل

(١) بمعنى أن تعاون النقابة العضو المفصول مالمدة لاتزيد عن ثلاثة اشهر بشرط ان يكون فصله عن العمل بسبب خارج عن ارادته ، وتقطع هذه المساعدة عنه اذا التحق بعمله الأصلي او بأى عمل آخر وتعتبر المبالغ التي اخذها دنيا عليه يدفعه على اقساط شهرية ، وذلك حفظا لاموال النقابة من الضياع .

المكافأة المستحقة له (١)؟ ثم ما مدى الخدمات الطبية التي تضطلع بها النقابة لأعضائها، وهل تمتد هذه الخدمات إلى محيط أسر الأعضاء؟ وما مدى النشاط النقابي في النواحي الرياضية؟ وهل تعين النقابة أعضائها أو عائلاتهم في حالة الوفاة (مصاريف التشييع والمأتم .. الخ) وإذا ترك العضو أولادا فوق الخامسة عشرة من عمرهم ولم يكن لهم مورد رزق فهل تسعى النقابة لتهيئ لهم سبل اتمام تعليمهم عن طريق إيجاد عمل مناسب ياتحقون به؟ وفي حالة التقاعد بسبب الشيخوخة أو المرض المزمن، هل تعاون النقابة المقعد ماديا، وهل تسعى لاحقا به باحدى الملاجيء أو المؤسسات؟ وهل تمد يدها بالمساعدة في حالة ما يرزق الأعضاء بأولاد؟ وهل انشأت النقابة صندوقا للادخار؟ وهل نظمت فصولا للمكافأة الأمية بين أعضائها وأعدت مكتبه بها من الكتب والمجلات ما ينمي قدرات العامل ويتفق واستعداداته ومواهبه؟ وهل اوجدت راديو في محيط عمالها .. وهل تصدر مجلة او نشرة دورية سواء بمفردها او بالاشتراك مع غيرها؟ وهل ألقت النقابة فرقا للتمثيل والموسيقى؟ وهل تحرص النقابة على أن يعرف الأعضاء ميزانيتهم ومصير اشتراكاتهم .. وهل تقوم بتنظيم ميزانيتهم وحفظ أموالها ودفاترها سليمة من كل عبث .. الخ .. الخ (٢) ..

٧١ - على ان هناك اسباب عدة تحول دون النهضة النقابية عندنا،

(١) على ان تسترد النقابة الرسوم اذا حكم للعضو بصرف المكافأة .. وعلى كل فالمسألة تتوقف على نتيجة بحث حالة العضو من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية ..
(٢) راجع القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الخاص بنقابات العمال، والذي يقضى بأن من واجبات النقابة أن تعمل على تحسين الحالة المادية والاجتماعية لأعضائها عن طريق إنشاء النوادي والمكتبات والعناية بالألعاب الرياضية والتخديم والتعريف الفنى والاستشارات القانونية والطبية والتسليف والاعانات وصناديق الادخار والتأمين الاجتماعى ونحو ذلك .. ويوجب القانون على نقابة العمال ان تبين في لائحة نظامها الأساسى النسبة المئوية التى تقررها النقابة للاتفاق على شئون العمال بشرط الا تقل النسبة عن ٢٥ ٪ من إيراداتها السنوية، على ان تصرف فى النواحي الصحية والاجتماعية ..

وتقف عقبه في طريق الاضطلاع بمهامها ، ويمكن ان نلخص اهم الاسباب التي يرجع اليها ضعف النقابات في مصر فيما يلي :

١ - حداثة الصناعة في مصر ، وصغر حجم المصانع وتبعثرها بعيدة عن بعضها مما يحول دون تهيئة الفرصة لتقوية الصلة بين العمال ونموها عن طريق الاجتماع والتشاور ورسم الخطط للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ، فضلا عن ان الانتاج الاقتصادي في مصر مازال يغلب عليه الطابع الفردي ، فهناك الكثير من المصانع لا يعمل بها عمال سوى رب العمل وأعصابه ، وهناك من يشغل عاملا غريبا لثلاثة . . . ويلاحظ ان الاتصال الشخصي بين العامل وصاحب العمل في هذه المحال الصغيرة اقوى وأشد منه في المصانع الكبيرة ، فالجوف فيها اقرب الى التفاهم والوثام ولا يدع مجالا إلى التذمر والتآمر .

٢ - قانون النقابات الحالي ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ينص في مادته الرابعة على انه « لا يجوز تكوين أية نقابة اذا قل عددا المنضمين اليها عن خمسين عضوا . ولا يجوز تكوين اكثر من نقابة واحدة لمنشأة واحدة في بلد واحدة ، ومعنى هذا أن القانون يسمح لكل خمسين عاملا بالحق في تكوين نقابة ، وكل ما يحرمه القانون هو عدم تعدد النقابات لمنشأة واحدة في بلد واحدة . . . وكان من نتيجة ذلك ان تكونت عدة نقابات من ابناء المهنة الواحدة في بلد واحدة تحت اسماء متعددة في الوقت الذي تتجه فيه الدول إلى تدعيم الاتحاد الدولي للنقابات وجعله وحدة تنظر إلى صالحها كجموع ! ومن هنا نرى ان ميزانية معظم نقاباتنا ضئيلة بحيث لا تسمح لها بتأدية رسالتها على الوجه الاكمل ، مما يحذر من نشاطها ويزعزع من كيانها ومركزها في الدفاع عن مصالح اعضائها . وإنه اذا كانت الحكومة قد خصصت في ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ مبلغ ٦٠٠٠ جنيه رفعت الى ١٥ ألف جنيه في ميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ لمساعدة النقابات مساعدة مادية وادبية حتى تتمكن من التوسع في تأدية الخدمات الاجتماعية

لأعضائها والتمسكن من القيام برسالتها على وجه مقبول .. الا اننا نأمل مع الاضطراب المستمر في هذه الزيادة ان نتخذ من تاريخ الحركة النقابية بانجلترا منارا يضيء لنا وهاذيا يرشدنا إلى احسن الوسائل لدعم نقاباتنا وتقويتها ، ففي نفس الوقت الذي كانت الحركة النقابية تزداد نموا وقوة كانت فكرة ادماج النقابات الصغيرة مع الكبيرة تتقدم تقدما محسوسا ، إذ هبط عدد النقابات من ١٣٥٨ في عام ١٨٩٦ إلى ١٠٠٠ في عام ١٩٤٢ . ولقد أسس ايرنست بيثمن اعظم القواد النقائيين في عصره النقابة الهائلة لعمال المواصلات والعمال عامة بعدد اعضائها الذي يبلغ المليون .

* ٣ - ضف إلى ما تقدم ان عددا كبيرا من العمال لا يشتركون في نقاباتهم لانهم لا يفهمون هدف النقابات ومعناها الحقيقي .. فمما لا شك فيه ان العامل المصري مازال يعتقد ان مهمة النقابة تنحصر في قضاء بعض الحاجات الخاصة على نطاق ضيق جدا ، ينحصر في اغلب الاحوال في ارجاع العامل المفصول إلى عمله ، أو المطالبة بعلاوات او مكافآت .. وغالبية العمال يزن نجاح النقابة وتأديتها لرسالتها بمدى تحقيق هذه الأغراض المحددة لدرجة ان العامل ينسحب من نقابته اذا لم تحقق له اغراضه (١) - حتى ولو لم يكن له الحق قانونا في احداها - متناسيا ان قانون عقد العمل الفردى قد عالج هذه المسائل الفردية وترك امر الفصل فيها للقضاء . انا لا أنكر أن على النقابة ان تساعد العامل في الحدود الممكنة وبأقصى حد مستطاع ، ولكن يجب على العامل ان يفهم ان رسالة النقابة اسمى من ذلك بكثير ، فالنقابة عبارة عن اسرة واحدة

(١) بلغ عدد النقابات في ديسمبر (١٩٤٦) ٥٣٦ نقابة حل منها ٤٨ اى ٩٪ لسبب عدم الاقبال على دفع الاشتراك وعدم الانتظام في النقابة والعمل طبقا للقوانين الخاصة بها . وهذا على الرغم من ان حق الحل لا يستعمل في الغالب الا بعد عدة انذارات .. وقد تناقص عدد العمال المشتركين في النقابات من ٩٥٥٣٨ الى ٧٨٠ و٧٨ عام ١٩٤٨ .

متناسكة ترعى مختلف مشا كلها إن خاصة او عامة في جو من التعاون والاخلاص ،
فالنقابة في انجلترا تقوم مقام الأب بالنسبة للعامل وعائلته ، فهي التي تتولى
علاج العامل وجميع افراد أسرته اذا اصابهم مرض ، وهي التي تقوم بتثقيف
العامل نفسه في مدارس ليلية ، وتنظم محاضرات عامة لقادة الرأي والفكر
يتناولون فيها جميع نواحي الحياة المختلفة ، وتقوم النقابة كذلك بحل جميع
مشاكل العامل المادية وغير المادية التي قد يصطدم بها . . الخ من مهام النقابات
التي سبق ان تكلمنا عنها . . وطبيعي ان هذه الرسالة الواسعة تتطلب اموالا
كثيرة يجب ان يشترك ويساهم فيها كل عامل لخدمة المجموع اولا وخدمة
نقابته ثانيا وخدمة نفسه ثالثا . . ولهذا يجب الدعاية لأغراض النقابة الصحيحة
التي يجب ان تكون اغراضا وطنية قبل ان تكون فردية ، والتي يجب ان تدور
حول الاهتمام بالمجموع اولا ثم بالشخصيات ثانيا ، لأن الاهتمام بالشخصيات
قد يؤدي الى تكوين الجماعات ، اما الاهتمام بالمجموع فهو وحده الذي يخلق
الأمم والشعوب . . وهذه هي مهمة النقابات ، المساهمة في خلق الأمم والشعوب .
واذا كان واجب النقابيين والمسؤولين هو تقريب هذه الاغراض من
ذهن العامل وتحبيبها إليه ، والسعي لتثقيفه ثقافة عمالية تعطيه فكرة واضحة
عن خطورة النقابات للوطن وأهميتها له ، فإن من واجبه ايضا ان يعرفوه
بواجبه ليبدأ عنده وبحقوقه ليقف بعدها . . وهذا كله من شأنه تقوية الروح
النقابية والوعي الاتحادي عند العمال ، فضلا عن أنه سيزيل جانبا كبيرا من
الخلاقات القائمة الآن بين العمال ونقاباتهم من جهة ، وبين أصحاب الأعمال
من جهة أخرى . كما ان من شأنه أيضا أن يوفر جانبا كبيرا من جهد ووقت
مصلحة العمل وأصحاب الأعمال ورجال النيابة والقضاء .

٤ - سوء الادارة الداخلية للنقابات ، حيث يتولى الادارة نفر من
العمال ، ليس لهم حظ في التعليم والثقافة العامة مما ينقصهم الكثير من الكياسة
واللباقة عند التفاوض في مصالحهم والحق أن جهل اعضاء مجلس ادارة

النقابات ، للأسف الشديد ، جهل مطبق مخجل ، ولا أبالغ ان قلت ان هناك الكثير من رؤساء النقابات عندنا لا يفهمون حتى معنى كلمة « قانون » ، وما تنطوى عليه هذه الكلمة من قداسة وعصمة ، وقوة ملزمة .. فإذا قلت له ان القانون صريح وهو لا يعطى من جئت لتدافع عنه الحق لرد عليك بألف ولكن ولكن ، بل إن هناك منهم من سأله رأيه ذات مرة في مبلغ متجمد من الغرامات المقتطعة من العمال ، وكان المبلغ يزيد عن المسائي جنيه ، سأله في اى الوجوه يرى ان تصرف هذا المبلغ لصالح العمال ؟ فأجابني بكل بساطة « فى ترميم دورات المياه بالمصنع ، .. الخ

نعم ، إن اعضاء مجلس الادارة فى غالبية نقاباتنا العمالية البالغ عددها ٤٧٣ نقابة لا يميزهم عن غيرهم الا مهارتهم فى وسائل الدعاية والتحريض والمشغبة ، مع اننا لو رجعنا الى تاريخ الحركات العمالية الدولية لوجدنا ان هذه الامور وما تنطوى عليه من حركات الاعتصام والاضرابات لا تجدى قليلا ، ولم يظفر العمال منها سوى بالتعطل والتشريد وزيادة علاقاتهم بأصحاب الأعمال سوما على سوء . ويكفى هنا ان اورد كلمة لما زبني يوجهها لمثل هذه العينة من العمال فيقول « .. نادوا بحقوقكم وحاجاتكم وافكاركم فى شجاعة ، ولكن دون غضب او انتقام او تهديد ،

ما احوجنا الى تثقيف العمال عامة وأعضاء مجالس ادارة النقابات خاصة ، واتصال هؤلاء الاعضاء بقيادة الفكر واساتذة الجامعات وبكل من له صلة بشئون العمل والعمال لتنوير اذهانهم وتوسيع خبراتهم .. كما ارى ان نهتم بالعمل على افتتاح فصل فى الجامعة الشعبية تلقى فيه المحاضرات فى شئون الصناعة والعمال والنقابات بواسطة الاختصاصيين فى الموضوع ، على الا يقبل فى مجلس ادارة النقابة الا من توجه هذا التوجيه وخطا فيه بنجاح ، وبذا

يمكن التفاهم مع اعضاء مجالس ادارة النقابات في جو مبني على المعرفة الصحيحة والخبرة المنتجة ، هذا فضلا عن ان تثقيف العمال عامل مهم من عوامل نمو النقابات وتدعيمها ، فقد دلت تجارب الامم على ان الاقبال على تكرين النقابات واتساعها ونموها ، انما يسير سيرا مضطربا مع ارتفاع متوسط الاجر ، ومع ارتفاع نسبة انتشار التعليم .

هذا ، ولا يفوتني اخيرا ان انبه الى ضرورة انشاء دار للنقابات لأن كثيرا من النقابات الصغيرة لا تسمح لها ميزانيتها المتواضعة باستئجار أماكن لها .

الفصل الثالث

ساعات العمل والعطلة الأسبوعية والإجازات السنوية

ساعات العمل وفترات الراحة :

٧٢ — طول المدة التي يشغلها العامل في اليوم من العوامل المهمة التي تؤثر في حياته ورفاهيته ، وتؤثر بدورها في كفايته وإنتاجه . وإذا كان من مصلحة العامل أن تكون مدة عمله محدودة ومناسبة ، ففي هذا أيضا مصلحة محققه لصاحب العمل ، ولكن لا يدرك هذا إلا بعيدو النظر من أصحاب الأعمال .

ولقد أثبتت الإحصائيات في مصر أن أغلب العمال يشتغلون تسعة ساعات يوميا ، وقد تزيد عن ذلك في بعض الأحيان . بل وكثيرا ما يضج العمال بالشكوى من أن أصحاب الأعمال يشتغلون عدم مراقبة مصلحة العمل ، المستمرة لهم - دون أن يكون عليهم رقيب من أنفسهم ووازع من ضمائرهم - فيدفعون بالعمال مضطرا لكي يعمل عشر ساعات واثني عشرة ساعة في اليوم تحت ضغط وعيدهم وتهديداتهم من جهة وتحت ضغط ظروف العامل واحتياجه من جهة أخرى . . . ويكفي لبيان درجة إرهاق العامل في مصر وطول ساعات العمل أن نعلم أن متوسط ساعات العمل يتراوح في البلاد الأخرى بين أقل من سبع ساعات إلى أقل من ثمان ساعات يوميا .

٧٢ — ولقد كان تبلور في طبيعة من نهوا إلى مسألة الاجهاد أو التعب الصناعي فقد اظهرت تجاربه أنه إذا اريد من العامل أن يقوم بمجهود مستمر فلا بد من اعطائه فترات منتظمة للراحة ، والا قلت كفايته بسبب التعب .

فتفادى التعب الوقتى يمنع من نتائج ضارة كالأعياء وخفض رقم الانتاج واضاعة الوقت وتعدد الاصابات وكثرة الاخطاء .. الخ

وليس شك فى ان مشكلة التعب اصبحت من امهات المشا كل فى عصر الصناعة الآلى ، فالسرعة فى العمل وكثرة الآلات وزيادة الضوضاء .. الخ كلها عوامل اجهدت اعصاب العامل ودعت الادارة الحديثة إلى دراسة موضوع التعب وتنظيم فترات الراحة حتى لا يؤثر التعب على العمال فيسبب إلى صحتهم وقواهم ويقعدهم عن العمل ويعجزهم عن الكسب . هذا إلى أن البحوث قد دلت على ان الانتاج يرتفع دائما مادامت هناك فترات للراحة كافية ومنظمة وليس ادل على ذلك من تقرير لجنة المؤتمر الصناعى الأهلئ بأمریکا التى تقول فيه ، إن ادخال فترات الراحة لا يؤدي إلى زیارة الناتج فحسب ، بل ويعمل ايضا على تحسين نوع البضائع المنتجة ،

ودراسة موضوع التعب فى الصناعة تغنى دراسة تحديد اوقات الراحة ومدتها بشكل على ، فتطول فترة الراحة او تقصر تبعالما يقوم به العامل من جهد . على ان هذه الفترات يجب الا تكون كثيرة منعاً من تقطيع سير العمل ، كما يجب الا تطول عن الحد اللازم حتى لا تحمل العامل على الكسل عن الاستمرار فى عمله . وعلى كل حال يجب أن يعمل العامل حيث يجب العمل ويستريح حيث يجب الراحة . والتجارب وحدها هى التى تمكن من تحديد فترات الراحة واولقاتها حسب كل عمل ، ففي مصنع تقوم فيه العاملات بتركيب سلاسل الدراجات مثلاً ، وجد ان الانتاج يزيد بمقدار ١٣ ٪ اذا منحت العاملة خمس دقائق راحة بعد كل ساعة من العمل . كما قد دلت بعض التجارب على ان فترات الراحة لمن يقوم مدة ثمانى ساعات بعمل عضلى متوسط يجب ان تكون نسبتها المئوية بالقياس إلى ساعات العمل ١٦ ٪ .

وقد وصل الباحثون الروسيون فيما يختص بفترات الراحة إلى تقرير بعض المبادئ* ذكر منها :

- ١ - انه يجب الا يقل طول كل فترة من فترات الراحة عن عشرة دقائق.
- ٢ - فترتان من الراحة طول كل منهما عشر دقائق احدى من فترة واحدة طولها عشرون دقيقة .

٣ - يجب الا تعتبر الساعة التي يقضيها العمال لتناول طعام الظهر فترة راحة.

٧٤ - هذا ولقد تناول التشريع المصري مسألة ساعات العمل بالتنظيم في الحالات الآتية :

- ١ - تشغيل الاحداث والنساء في الصناعة والتجارة (قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ ، والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٣) .
- ٢ - وتشغيل العمال في الصناعات الخطرة والضارة بالصحة (قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥) .
- ٣ - وكذلك تناول التشريع بالتنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج (قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦) .

على ان ساعات العمل مازالت اكثر منها في الممالك الأخرى . ومشكلة ساعات العمل تقف مع مشكلة الأجور جنباً إلى جنب ، فهما معاً مثار كثير من المنازعات الخطيرة . فاذا ما تفقدنا اسباب المنازعات التي حصلت في مصر نجد اكثرها شيوعاً هي ما يختص بالأجور وساعات العمل . ولا غرابة في ذلك فرفع الأجور وتخفيض عدد الساعات هما بالطبيعة اول ما يتجه إليه تفكير العامل ومحور ائتلاف العمال واتحاد كتبتهم ، وهما اكثر الاشياء مساساً بحياتهم وسعادتهم . ولذا يهتم مكتب العمل الدولي ببحث هذه المسألة دائماً وتسويتها ، إذ لا شئ يوغر صدور العمال ويباعد بينهم وبين أصحاب الأعمال ويجعلهم ينظرون إليهم نظرة كلها ضغينة وتوثب اكثر من غبن

العامل وانها كنه واغفال العوامل النفسية التي ترهقه مثل التعب والسأم وتميزه عن الآلة الجامدة ! فالعامل كإنسان ، معرض للتغير المستمر ولا يمكنه ان يخضع لقوانين صارمة الا اذا كانت هذه القوانين مسايمة لطبيعته كإنسان^(١) .

٧٥ - والحق انه يجب ان نوجه جهودنا لخفض ساعات العمل وتحديد لها قانونا عند ثمانى ساعات ، لأن الاجهاد المستمر فضلا عن انه يؤثر في صحة العامل وفي انتاجه فإنه لا يترك له فراغا للراحة والرياضة . . ولو تأمل أصحاب الاعمال لو وجدوا ان العامل اذا رأى انه سيشتغل لمدة طويلة في اليوم كان بطيئا في عمله مبذرا في وقته قليل الانتاج ، بينما هو لو علم انه سيعمل لمدة قصيرة فقط كان اكثر نشاطا وشوقا للعمل واكثر انتاجا . . ومن ناحية أخرى فإن انسانيتنا ووطنيتنا تدفعنا لأن نتيح للعامل الفرصة التي تمنحه الحياة ، بتوفير الوقت الذي يصرفه في اتمام تعليمه وترقية مستواه الفنى وتحسين صحته ودعم قواه . . وهذا لا يتوافر له اذا كان يترك محل عمله مهنوكا معدوم النشاط .

العطلة الاسبوعية والاجازة السنوية :

٧٦ - هذه من المسائل المنصلة بساعات العمل . وفي البلاد الأخرى قد فرض التشريع من زمن بعيد على أصحاب الاعمال مراعاة العطلة الاسبوعية ولقد تبين ان هذا التشريع كان في مصلحة اصحاب الاعمال قبل مصلحة العمال . ولكن هذا التقليد لا يراعيه في بلادنا الا المؤسسات الكبيرة المنظمة ، واغلبها في القاهرة والاسكندرية . وهذه المسألة مثار بعض المنازعات في

(١) ولقد اخذت جمع الدول بمبدأ يوم العمل ذى الثمانى ساعات او الاسبوع ذى الثمانى والاربعين ساعة الذى نصت عليه معاهدة فرساي ، وقرره الاتفاق الأول لمؤتمر العمل الدولى الأول ، بل ان اتفاق مؤتمر العمل الدولى قد وافق في سنة ١٩٣٥ على مبدأ الاسبوع ذى الاربعين ساعة وقد قامت بعض الدول الغربية فعلا بتنفيذه . ومع كل ذلك مازالت تشريعاتنا في هذا الصدد لاتنى بالفرض المقصود منها لأنها مقصورة على طوائف محددة من عمال الصناعة فضلا عن أنها تنص على عدم تشغيل العمال أكثر من تسع ساعات . الخ

مصر ، ولقد تناولها التشريع المصرى فى حالات تشغيل الاحداث والنساء ، وكذلك فى حالة ما اذا كان العمال يعملون فى المحال التجارية ودور العلاج . اما عن الاجازات السنوية ، فهى وإن كان قد تناولها قانون عقد العمل الفردى ، الا أن اصحاب الاعمال مازالوا يضربون بالقانون عرض الحائط - يساعدهم على ذلك قلة عدد المفتشين المختصين بمراقبة تنفيذ سير القوانين - وليس ادل على ذلك من عشرات الشكاوى التى تصل لمصلحة العمل يوما بعد يوم بهذا الخصوص .

٧٧ - ونذكر اخيرا ان من بين المشروعات بقوانين التى تغنى ببحثها وزارة الشئون الآن ، مشروعا خاصا بتنظيم ساعات العمل فى دور الصناعة ، وهو يهدف الى صيانة صحة العمال وعدم ارهاقهم بالعمل ساعات طويلة ، والمحافظة على قوتهم الانتاجية ، ورفع مستوى معيشتهم ومكافحة البطالة بينهم ..

ويقضى هذا المشروع بأنه لا يجوز تشغيل العمال فى المحال الصناعية تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم ، لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة ، ويجوز استثناء ذلك لمدة موقرة نظروف طارئة كمنع وقوع حادث خطر ، او اصلاح ما نشأ عنه ، او تلا فى خسارة محققه لمواد قابلة للتلف ، او لتعويض ساعات عمل ضاعت بسبب وقف العمل لحادث عرضى او قوة قاهرة .. على أن يصرف للعامل عن كل ساعة اضافية مبلغ يوازى اجره العادى الذى يستحقه فى الساعة مضافا اليه ٢٥ ٪ على الأقل .

وينص مشروع القانون كذلك على اعطاء كل عامل فى المحال الصناعية راحة اسبوعية لا تقل مدتها عن ٢٤ ساعة متوالية ، وتكليف صاحب العمل بتعليق جدول ساعات العمل ويوم العطلة . اما فى المحال التى ليس لها يوم عطلة معين ، فيجب ان يعلق بها جدول لبيان يوم الراحة الاسبوعية المقررة لكل مستخدم او عامل .

الفصل الرابع

تشغيل الأحداث والنساء بالمصانع

تشغيل الأحداث :

٧٨ - بلغت نسبة هؤلاء في مصر ١٥ ٪ بالنسبة إلى عدد المشتغلين في الصناعات المختلفة (١). ولقد نشأ تشغيل الأحداث أول أمره إثر استعمال الآلات . أما قبل ذلك فقد كان الحدث يعمل في المنزل حيث كان يدرسه أبواه فكان الطفل مرعياً وقلماً كاف عملاً فوق طاقته . إلا أن ظهور الانقلاب الصناعي بانجلترا وما ترتب عليه من ضيق وعسر في محيط الطبقة العاملة ، دفع بالكثيرين من أفرادها إلى تشغيل أطفالهم بالمصانع ، فكان الأطفال في الواقع يباعون ببع العبيد تقريباً . والواقع أنه لم تكن تدفع لهم أجوراً ولم يكن يعطى لهم من الطعام إلا أسوأه ولا من الكساء إلا أقله ، وكان هؤلاء الأطفال وبعضهم في سن الثامنة أو العاشرة يعملون ست عشرة ساعة يومياً فإذا كل الأطفال قبل وقت السراح جلدوهم بالسياط أو غمروهم في برميل من الماء البارد ،

• ويأجأ أصحاب الأعمال إلى تشغيل الأحداث في الصناعة لقلة أجورهم وسهولة استغلالهم ، فقد اخترعت مثلاً آلات للقيام بالعمل الذي يؤديه الأولاد عادة في معامل الزجاج ولسكنها لم تستعمل لأن استخدام الصغار لا يزال أقل نفقة (٢) .

(١) الدكتور راشد البراوي : تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث ص ٢٦٠
طبعة ١٩٤٨ .
(٢) سامويل داو : المجتمع ومشاكله ص ٣٨٠ .

٧٩ — وتشغيل الأحداث في الصناعة يستنفد موارد الأمة من الرجال والعمال قبل ان تكتمل قوتهم . وهذا أشبه بحصد الغلة قبل ان يتم نضجها او بذبح الماشية صغيرة لم يكتمل نموها . ويقول راسكن : اذا صرت رجلا قبل الأوان كنت رجلا صغيراً في العقل والبدن ، وإن من يدخل ميدان العمل قبل أوانه يلقي به في عرض الطريق قبل أوانه ، . وفضلا عن ان جو المصنع لا يلائم صحة الاطفال ، وهم مازالوا في مرحلتهم الغضة الرخصة ، ولا يتفق اطلاقا والنظم التربوية والاجتماعية الحديثة التي تهدف الى تكوين المواطن الصالح وخلقه ، فإن شدة المعاملة في المصنع وعدم تكيف الحدث لمثل هذا الجو المادى والمعنوى يدفع بالكثيرين منهم الى التشرّد . ولقد تبين من القيام ببحث ٣١٦ حالة تشرّد باصلاحية الجيزة ان ٢٣١ حالة كانت في ورش صناعية قبل دخولها الاصلاحية ، ولسوء المعاملة هجروها الى الشارع . ويعنى هذا ان اكثر من ٧٣ ٪ من حالات التشرّد إنما يرجع الى تشغيل الأحداث بالمصانع .

٨٠ — واذا كان علماء الاجتماع والتربية يذهبون الى انه يجب الانهمل أمر الرجال المجرمين والنساء الساقطات فهم ثروة للبلاد ، فما بالك بالاطفال والاحداث وهم شباب الغد ورجال المستقبل وثروة الجيل القادم ؟!

إن مشكلة تشغيل الأحداث بالمصانع تحتاج الى ان نفرّد لها مؤلفا خاصا .. الا انه لعلاج المشكلة يجب ان نرفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة المصرية — وحدة المجتمع وخليته الأولى — كما نعمل على اقامة المشروعات العملية التى تهدف الى زياة الحدث وتعليمه تعليما اقليميا أو مهنيا يتفق وقدراته ومواهبه . وان يحرّم بتاتا تشغيل الأحداث دون السابعة عشرة من أعمارهم وبذا نحفظ لهم صحتهم وفراغهم فى هذه المدة ، ونقلل من منافستهم للعمال البالغين .

وليس شك أن قانون تشغيل الاحداث خطا بمصر خطوة إلى الامام في هذه الناحية . الا انه مازال يعوزه الكثير من التعديل حتى يحقق كل مانرجوه منه . هذا فضلا عن ان اصحاب الأعمال يتحايلون لعدم تنفيذ القانون ويتلاعبون به .

٨١ - والآن دعنا ننصب إلى حضرة الدكتور محمد عزيز بك المراغى وهو يحدثنا عن هذه المشكلة في كلية جامعه فيقول : إن العمال الاحداث اكثر الطبقات حاجة الى رعاية المشرع وحماية القانون . لذلك كان تشريع العمل يبدأ دائما في جميع البلاد بسن النصوص اللازمة لتنظيم تشغيلهم . وقد نص دستور هيئة العمل الدولية على تحريم عمل الاطفال ووجوب سن تشريع لعمل الاحداث يسمح باتمام تعليمهم ويضمن نمو تكوینهم الجسماني . . . وإن اعتقد شخصا بأنه من الواجب تعديل قانون الاحداث عندنا وتحريم تشغيل الاحداث دون الثانية عشرة في جميع الصناعات بدون استثناء تحريما باتا ، وذلك لعدة اسباب قوية . فقد دلت التجارب على أن ما يؤثر على نمو الأولاد ليس العمل وحده بل ما يتعرضون له من الضغط الفكري وتركيز الانتباه اثناء العمل على الآلات السريعة الحركة ، وضوضاء الماكينات وحالة الجو في الورش والمصانع مما يعرض الأطفال في هذه السن المبكرة إلى مضار جسيمة محققة إن صحة أو خلقية . . . وعلاوة على ذلك فإن هناك مسألة هامة يجب مراعاتها فيما يتعلق بتشغيل الاطفال وهي انهم يتقاضون اجورا زهيدة جدا نظير تأديتهم اعمالا لولا هم لقام بها شبان او رجال . والنتيجة الحتمية لذلك هي تخفيض مستوى الاجور بصفة عامة وتضييق مجال العمل أمام الرجال وذلك في الوقت الذي يوجد فيه عدد كبير من العمال يبحثون عن عمل يتعيشون منه لإعالة أسرهم . . . وقد ذكر المستر بتلر مدير مكتب العمل الدولي سابقا في تقرير له عقب زيارته لمصر قوله ولعل اهم ما يلفت النظر من اوجه الاختلاف بين المصانع في مصر والمصانع في البلدان الاوربية هو كثرة عدد الاحداث الذين يشتغلون في الاولى . . . وهناك

حالات عديدة في تاريخ الصناعة حصل فيها تفضيل العمل الرخيص بدافع التوفير بغض النظر عن جودته . ولكن التجارب العملية اثبتت ان كفاءة العامل وتمرينه الفنى يأتیان بفائدة اكبر رغم ارتفاع أجره . وليس ثمة ما يعوض تعويضاً تاماً عن تشغيل الاحداث باجور زهيدة سوى العمل على ايجاد طبقة من الصناع الفنيين ، ويستطرد عزيز بك فيقول : كما ارى انقاص ساعات العمل للاحداث الذين تقل سنهم عن ١٥ سنة انقاصاً محسوساً وتحريم تشغيلهم مدة تزيد على ست ساعات أو سبع على الاكثر لأن تشغيلهم مدة تزيد عن ذلك فيه ارهاق شديد لهم ويؤثر عليهم بلا شك تأثيراً ضاراً . وقد دلت التجارب العملية علاوة على ذلك على ان تشغيل الاحداث ساعات طويلة ليس ضاراً فقط بصحتهم ، بل وأيضاً بكمية الانتاج ونوعه .

• ونلاحظ أخيراً ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل الاحداث مقصور على الصناعة وحدها ولا ينطبق على الزراعة والتجارة والمهن الحرة مع انه من الواجب تنظيم تشغيل الاحداث بصفة عامة وحماية الأطفال والاحداث الذين يشتغلون فيها وايجاد نوع من الرقابة على عملهم كتنظيم حد ادنى للسنة وتحريم العمل الليلي وتحديد ساعات العمل وفرض يوم للراحة الاسبوعية ووجوب الحصول على شهادة طبية تثبت صلاحية الاحداث للعمل والتحقق من توافر الشروط الصحية في اماكن العمل — اذ انه من واجب المشرع بلا شك رعاية جميع الاحداث وهم ذخر الأمة ورجال المستقبل ،

تشغيل النساء :

• لو تلاشى عمل المرأة من العالم لا يبقى الا الخير والفضيلة ،

روسو

٨٢ — كثر الكلام في المدة الأخيرة حول المرأة وحقوقها الاجتماعية والسياسية ، وهي قضية في نفسها قابلة لضروب من الجدل والمناقشة لا حد

ها... فمن الذى يستطيع ان يقول ان مصدر ظلم المرأة هو حرمانها من حقوقها السياسية ؟ ولم لا يكون مصدر ظلمها أنها اضعف من الرجل واقل حظا منه فى هذه القوة المادية التى تقوم عليها الحقوق والواجبات فى كل حياة انسانية اجتماعية ؟ ولم لا يكون مصدر ظلم المرأة أنها كانت إلى الآن أقل ذكاء من الرجل واضيق حيلة واضعف عقلا ؟ ولم لا يكون مصدر ظلم المرأة أنها كانت إلى الآن ارقى من الرجل شعوراً وأرق منه عاطفة واصدق منه ذوقا واميل منه إلى الجمال فكلفت بالخيال وكلف هو بالحقيقة الواقعة فربح الرجل وخسرت المرأة ؟ ولم لا يكون مصدر ظلم المرأة هذه الأشياء كلها مجتمعة وأشياء أخرى لم اذكرها أو لم اصل إليها ؟

انا لا اخاصم النساء . ولا اكره ان يكون لهن مثل ما لى من الحقوق السياسية والاجتماعية ، فلو كان الامر بيدى لما اكتفيت باقرار المساواة بين الرجال والنساء فى هذه الحقوق ، بل لنزلت للنساء عن كثير من هذه الحقوق التى اجد فى الاستمتاع بها من الشر والعناء اكثر مما اجد فيه من الخير والراحة !

نعم لو كان الامر بيدى . . . ! ! ولكن الامر بيد عمرو . . وعمرو هذا يعيش دائما فى الواقع ، يلبس ما يحيط به من ظروف وما يكتنفه من تقاليد . . ثم هو عنيد حريص لا يقول ولا يحكم الا بما تمليه عليه بحوثه وتبعث به اليه تجاربه ، تلك البحوث والتجارب التى يجربها فى معمله بعقله لا بوجودانه ، وبفكره لا بقلبه . . والآن لنسمع الى عمرو وهو يطلعنا على ما استقرت عنه بحوثه وقاده اليه منطقته . . يقول :

اننا نعيش في بلد اسلامي له عقائده وتقاليده ونصوصه السماوية التي تقول : « اذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب » ، وتقول : « وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى » ، واقمن الصلاة ، وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله . . . ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لن يفلح قوم ولوا

أمورهم امرأة ، وقال ، لو كانت أموركم إلى نساءكم فبطن الأرض خير لكم من ظاهرها ، . . وهناك من يذهب من العلماء إلى حد أن وجه المرأة عورة يجب حجبها مستشهدين على ذلك ببعض الأحاديث والوقائع . . الخ

ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن الإسلام جعل للمرأة مكانتها ، وقدرها حق قدرها وأعطاهما ما يتناسب مع خصائصها ومميزاتها ، وأعطى للرجال ما يتناسب مع خصائصهم ومؤهلاتهم . . وكل ما في الأمر أن الإسلام في محافظته على الآداب العامة والخلق الكريم ينأى بالمرأة أن تكون سببا من أسباب الميوعة في المجتمع وإشاعة الفساد فيه ويحيطها بسياس كريم يحفظ عليها خلقها وعزتها وكرامتها . .

إن الذين يتمشرون بحقوق المرأة وتحريرها — عليهم أولا أن يدركوا تعاليم الدين الحنيف الذي نعيش في كنفه ، ثم عليهم أن ينظروا إلى طبيعة المرأة والفوارق الجنسية والجسدية والعقلية التي بينها وبين الرجل . . وإلى ما تؤهله لها ظروف حياتها واستعدادها البدني وتكوينها الانثوي ورسالتها للأمم والانسال . .

إن الدين في المجتمع الانساني بأثره يمثل ضرورة اجتماعية لاغنى للناس عنها ، فهو رسالة الحياة ومصدر النظام والتوجيه إلى انبل ما في الحياة من معنويات وفضائل ، يبسط امامنا من الرجاء ما يرغبنا في الخير ، ويضع امامنا من النذر ما يخيفنا من الشر ، هو مصدر قوة وتماسك ، وإخاء وتعاون ، وعدل وحق . . وإن في التعود على تنفيذ ما أمر الله به ، واجتناب ما نهى عنه لفيه تطهير لنفوسنا وهداية إلى الحق والجمال والفضيلة والصلاح .

٨٣ — انا لا أنكر ، أن الإسلام الحنيف لم يضع من الأحكام ما هو مطلق من قيود الزمان والمكان وظروف الحال ، بل انه حضنا على أن نتجهد

وان نفكر وان نتطور مع الزمان ومع الظروف (١) ، . . . ولكن يجب ان يقوم اجتهادنا وتفكيرنا وتطورنا على دراسة وبحوث عميقة قوامها العقل والمنطق لا العاطفة والوجدان . كما يجب الانخرج بهذا الاجتهاد والتفكير والتطور خروجاً سافراً جريئاً لنقلد قوما لهم دينهم ولنا دين ، كما انهم يختلفون عنا في تقاليدهم وبيئتهم وتراثهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية . . . وفي طاقتهم الانتاجية ، ومدى احتياجهم لعنصر العمل . . . وإلى غير ذلك من الأمور التي تمنع من ان نسير على نهجهم ونضرب على وترهم ونجاريهم بحجارة عمياء دون ماروية او تبصر او إمعان .

والواقع انه من الخير ان يقتصر عمل المرأة عندنا على وظائفها الطبيعية وما تصلح لأدائه خير من الرجل . اما اشتغالها بمن الرجل ومزاحمتها اياه في ميادين العمل والوظائف ، فأرى ان ظروف مصر الاقتصادية وتقاليدها لا تسمحان به .

٨٤ — إن تعليم الفتاة أمر واجب يحتمه الدين قبل ان يحتمه التطور ، فلقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » ، ولكن يجب ان يكون الهدف الأول من ذلك هو اعداد الفتاة لتسكون زوجة صالحة وأمارشيدة ، تعمل على اصلاح الخلية الحية — اعنى الأسرة — والارتفاع بها إلى المستوى الأعلى ، فإن فاض نشاطها عما يتطلبه اصلاح الأسرة من ماديات ومعنويات فلتصلح الأخلاق في بيتها ولتسكن رسولاً ينشر الهداية فيما حوله . . . نعم إن المرأة خلقت لتسكون ربة في منزلها وترعى شؤون أطفالها ، أو كما يعترف قاسم أمين نفسه ، بأن احسن خدمة تؤديها المرأة إلى الهيئة الاجتماعية هي ان تتزوج ، وتلد ، وتربي اولادها . . . ولا غرابة ! فلو نسب الفضل الاكبر في المدنية الحديثه لكان اكثره يرجع إلى المرأة فهي التي تربي الأمة ، وهي

(١) الأستاذ اسماعيل مظهر : المرأة في عصر الديموقراطية .

التي تعود ابناءها النظام والاخلاق ، فوظيفتها اقوى عامل في التربية ، واطرها
اثرا في حياة الشعوب والافراد . ولذا يجب ان تعد الام الإعداد الكافي
للقيام بهذه المهمة الكبيرة والجليلة الشأن حتى تشرف على اولادها بنفسها وحتى
لا تتركهم تحت رقابة واشراف من هم في اشد الحاجة للرقابة والاشراف
والتقويم .

ثم إن اعداد الفتاة يجب ان يهدف إلى ان تتعلم كيف تنظم اوقات فراغها
في المفيد النافع من الأعمال ، وكيف تستغل هذه الاوقات في الصناعات
المنزلية البسيطة ، كالحياكة والتطريز وأشغال التريكو ، وعمل السجاد وصناعة
منتجات الالبان وحفظ الاطعمة وتجفيفها . . الخ مما يعود عليها بالسكسب
ويوفر عليها الكثير مما تحتاجه وتدفع فيه اثمانا باهظة للتجار الجشعين الذين
يتربعون على عرش الاسعار . يعززون بها ويذلون ، ويحيون ويميتون . .
وتصبح المرأة بذلك أداة فعالة لدعم اقتصاديات الاسرة وتعميرها ، بل وأداة
لمحاربة الغلاء في المجتمع لانها ستمده بالمنتجات وتمسك عن شراء الكثير
من الحاجات التي توفرها لنفسها بنفسها .

فلتؤثر المرأة اذن لنفسها طريق الخير والاصلاح الحق وهو القيام والسهر
على بناء الاسرة ، ولتدع للرجل طريق كسب القوت والبناء المادى والتوجيه
العام . وإني لآمن ايمانا وثيقا بأن توجيه المرأة هذه الوجهة خليق بأن يثمر
للأمة من شجرة الاسرة ثمرات طيبة مباركة ترفع من شأن الوطن وتعلي
من كليمته .

٨٥ — والآن دعنا نقف قليلا عند تلك العبارة التي قالها يوما الارل بلديون
احد رؤساء الوزارة السابقين بانجلترا في مجلس العموم وهي : إن في البلاد
شعورا قويا بأن كثرة عدد الرجال المتعطلين عن العمل ناتج عن كثرة النساء
اللواتي دخلن دوائر الأعمال ، .. فإذا كانت بريطانيا تقول بذلك ، فإني أترك

للقارىء ان يتصور بنفسه إلى اى حد تبلغ الآن البطالة عندنا فى محيط الرجال حتى قبل افتتاح النساء لدوائر الأعمال الاقنحام الذى يراه بعضهم وبعضهن انما بال القارىء لو أننا فتحنا الباب على مصراعيه وخاصة أننا نعلم بالبرامج والمشروعات الانشائية المنتجة والخالقة حتى كنا نقول انها ابتلعت العنصر الرجالى واحتجنا إلى تشغيل النساء ! اننا للأسف الشديد فى بلد يقسم دائما بالجمود وباكتظاظ السكان ، ويعد دائما عن نظرية انسب السكان حيث يهبط على المجتمع اربعائة الف نسمة كل عام وهو غير مستعد لاستقبالهم .. وبينما تطلب غالبية البلاد الأخرى الايدى العاملة لطاقتها الانتاجية فلا تجدها نجد فى مصر ان الايدى العاملة تفوق ما وصلت اليه طاقتنا الانتاجية بكثير .. بل قل إن الأرض الزراعية التى كانت مصر تستثمرها وتعداد اهلها خمسة ملايين ، لا تزال هى التى تزرعها اليوم وتعداد سكانها عشرون مليوناً مما جعل البطالة والاملاق والمرض حلفاء مخلصين لمجتمعنا . ومما جعل الكثير من العلماء ينادون — وبحق — بضرورة تحديد النسل (١) ، فليست المسألة مسألة اعداد تأتى بحكم الجمل والغرائز البدائية ، ثم تذهب بحكم المرض وشظف العيش وقسوته . وعليه ، فحتى لو تغاضينا عن كافة الاعتبارات الأخرى فإن ظروفنا الاقتصادية لا تسمح بتأنا بفتح ابواب العمل امام المرأة (٢) .. فضلا عن ان ترك

(١) فبينما زدنا فى الاربعين عاما من ١٨٩٧ الى ١٩٣٧ مليونين فقط اذ بنا تزيد فى الأعوام العشرة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ خمسة ملايين مرة واحدة .. إن نسبة المواليد فى مصر اعظم منها فى اى قطر آخر ، والنمو فى مصر يعادل ضعف النمو فى الولايات المتحدة الامريكية ، تلك البلاد التى تعتبر فى يومنا هذا متبعا يفيض بالحياة والانعاش مما دفع به لأن يمد الدول الأخرى من فيضة وزائده ليحييها او ليعيد عليها حيويتها .. وإنى لأتساءل : لو لم تكن الوفيات عندنا اعلى نسبة فى العالم ، فكيف كان تعدادنا سيبلغ اليوم ، وكيف كنا نعيش ؟ !

(٢) ولعل هذا الذى نذهب اليه هو ما ذهب اليه أيضا مستر سنكر خبير كادر الموظفين لمذ جاء فى تقريره « يجب ان يكون مفهومنا .. فضلا عن التقاليد المتأصلة فى مصر — ان اى توسع فى توظيف السيدات فى خدمة الحكومة سيزيد فى درجة البطالة للرجال » .

المرأة تشارك الرجل في أعماله لما يهدد كيان الأسرة ويفكسكها ويقضى على العائلة بالنشئت والدمار .

٨٦ - وإن في تصوير سعادة محمد العشماوى باشا للمشكلة في حديث نشر له في مجلة آخر ساعة في يناير ١٩٤٤ لتصوير بليغ ، إن في منافسة المرأة للرجال في أعمالهم خروج على العرف والدين والأخلاق والطبيعة . . . طبيعة المرأة التي تتحدى السماء فتخرج إلى ميادين الحياة العامة لتنافس الرجل في كل ميدان ، وتزاحمه في كل عمل . . . إن المرأة ياسيدى قد خلقت لتكون زوجة . زوجة اولا وأما وربة بيت . . . ويصح ان تشتغل بالطب أو التمريض ولا شئ غير ذلك ! اما ان تسعى للمساواة بالرجل ، فهذه شرعة المدنية المادية التي لا تتناسب مع عاداتنا وأخلاقنا وتقاليدينا . . . لقد شامت حكمة الله ان يكون للذكر عمل وللمرأة رسالة ، واختلاط الحياة بين الاثنين مخالفة لقوانين الطبيعة بل عصيان لإرادة الله ! ثم قال : هل تعلم ان لى ابنة قد نالت ليسانس الحقوق . . . ثم توظفت ؟ . . . ولقد توظفت في منزل زوجها فقط ! ولو اخترت لابنتى وظيفة غير هذه لخرجت بها عن استعدادها الفطرى . . . إن كل امرأه تشارك الرجل في ميدان الحياة العامة ليست امرأة . . . بل معول يهدم كيان المجتمع ، ويحطم البيت . . . لقد قلت هذا منذ اعوام بعد بحث دام عدة أعوام وسأقوله حتى اموت (١) ،

ويحدثنا في هذا الصدد ايضا فضيلة الشيخ محمد ابو زهرة استاذ الشريعة الاسلاميه بكلية الحقوق في كتابه ، الاحوال الشخصية ، فيقول : التوزيع الطبيعى في الوجود يقتضى ان يكون عمل الرجل في الخارج وعمل المرأة في

(١) ومن المؤسف حقا ان هناك من قادة الرأي والفكر في مجتمعا من يذهب الى مذهب اليه سعادة العشماوى باشا ، ثم بعد سنوات تكاد لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة نجدهم يغيرون آرائهم ويتقضونها دون ان يعللوا سبب اتجاههم الجديد او يبدون حججا قوية تدعمه ! !

الداخل ، وكل من قال غير ذلك قد خالف الفطرة وطبيعة الوجود الانساني ،
ولذلك قال الله تعالى في حق المعتدات « ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة
مبينه ، واذا كان خروج المعتدات فاحشة مبينة فأولى بذلك خروج المتزوجات ... »

٨٧ - ومع كل ما تقدم أجد نفسي مضطرا أخيرا لكي أعود فأقول :
إن عدم استغلال كل امكانياتنا إلى ابعد حد مستطاع ، وسوء توزيع الثروة
وعدم الاطمئنان المادي وضمن المستقبل - مستقبل الفرد ومستقبل أولاده
من بعده - يجعل الكثيرون من أبناء الوطن ينجمون عن الزواج ، مما يترتب
عليه ان يصبح وليس في مقدرة كل فتاة ان تجد بسهولة البيت الصالح الذي
يضمها .. فإذا كان أبوها فقيرا معدما اضطرت إلى ان تخرج إلى المجتمع لتزل ..
وتسهر في المشكلة في الواقع تحتاج إلى الكثير من البحوث والمناقشة والعمل
ولسكن لا بد ان نقول أخيرا بما ليس منه بد : فإلى ان يتكون عندنا المجتمع
الذي يضمن لرب الأسرة عملا مستديما ورزقا يكفيه ويحفظ عليه شرفه
وعرضه .. وإلى ان نحارب ويلاتنا ومشاكلنا الاجتماعية العديدة .. وإلى
وإلى .. أقول : افتحوا ابواب العمل ولو على الأقل امام العاملات الفقيرات ،
فلنكني تعمل المرأة خير من ان تسقط ، ولنكني تشقى وتسكد لتحصل على
كفافها خير من ان تبسع عفافها .

الفصل الخامس

التعاون الاستهلاكي في محيط العمال

« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »

٨٨ - التعاون هو اشتراك اختياري منظم على اساس ديمقراطي بين الأفراد لخدمة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية .. والاساس في التعاون هو الاعتماد على النفس وشعاره الفرد للمجموع والمجموع للفرد ، ففيه يعمل الفرد بكل غيرة واخلاص لمصلحة المجموع كما يعمل المجموع بنفس الروح لمصلحة الفرد . وجمعيات الاستهلاك التعاونية تتكون عادة لاجل الاستغناء عن تاجر التجزئة . على أنه لما كان الغرض الاول لهذه الجمعيات هو تمكين أعضائها من الشراء في أحسن الظروف ، فإنها قد لا تقف سعيها على القضاء على تاجر التجزئة بل قد تحاول الاستغناء عن تاجر الجملة والاتصال بالمنتج مباشرة ، بل وقد تسعى إلى إنتاج السلع مباشرة . وقد أدى هذا التطور في جمعيات الاستهلاك التعاونية إلى ان ظن بعض الاقتصاديين بأنها ستؤدي إلى تحكم المستهلكين في الانتاج . على ان هذا الظن ينطوي على الكثير من المبالغة ، فنشاط جمعيات الاستهلاك التعاونية في انتاج السلع والخدمات نشاط محدود .

٨٩ - واهم القواعد التي تتبعها هذه الجمعيات عموما تتلخص فيما يلي :

١ - البيع بضمن التجزئة : تباع معظم الجمعيات بضمن التجزئة حتى تحصل على فائض ترده للمشتري ، وبهذه الطريقة يدخر المستهلك بعض امواله . ولا يمكن ان تعتمد الجمعيات على البيع بنفقه الانتاج ، لأن هذه الطريقة تؤدي إلى ان بعض الأعضاء يعيد بيع ما اشتراه بضمن السوق ، للحصول على ربح ،

وهو ماتحاول الجمعيات التعاونية القضاء عليه . ولو قلنا بأن الجمعية تباع بنفقة الانتاج ، لكان من اللازم قصر التعامل على اعضائها ، اذ لا معنى لأن تمنح الاجانب نفس المزايا التي للاعضاء . ومن جهة أخرى ، اذا باعت الجمعية لاعضائها بضمن ارض من الثمن الذي تباع به للجمهور ، فإن السلعة يصبح لها ثمنان ، وهذا غير معقول . واخيرا فإن هذه الطريقة لا تمكن الجمعية من الحصول على الموارد اللازمة لها لتحقيق اغراضها ، من تنمية روح الادخار وتأسيس منشآت لتأدية خدمات للأعضاء . الخ

٢ - البيع بضمن عاجل : تعمل الجمعيات على تشجيع اعضائها على التعامل نقدا لأسباب اقتصادية واخلاقية . فالأسباب الاقتصادية تنحصر في ان البيع بضمن مؤجل يترتب عليه زيادة الثمن حتى تتلافى الجمعية ما تستهدف له من خطر من جراء عدم سداد بعض الديون . ومن الوجهة الاخلاقية يجب الا يحمل بعض الأعضاء الخسائر الناشئة عن عدم وفا الآخرين بديونهم ، كما ان البيع مع تأجيل دفع الثمن يؤدي إلى اسراف الاعضاء في الشراء ولكن هذه القاعدة لم تتبع بصفة مطلقة لأن بعض الجمعيات تسعى إلى اجتذاب أكبر عدد من العملاء .

٣ - البيع للجمهور : لا تقتصر معاملات الجمعيات على الاعضاء فحسب بل تباع للجمهور ايضا . وقد رأى البعض في البيع للجمهور خروجاً على مهمة الجمعية ، فتصبح كمتاجر التجزئة ، وبذا يتحول التعاون عن غرضه الاصلى ، غير ان الجمعيات التعاونية تجد ان زيادة عدد العملاء وسيلة ناجعة للدعاية ، وتؤدي إلى اتساع نطاق الجمعية عما ينقص نفقاتها العامة .

ولا توزع الارباح على رأس مال الجمعية ، بل يعطى رأس المسال فائدة فقط ، فالأسهم في هذه الجمعيات لاحق لها في الربح ، لأنه يوزع على الاعضاء بنسبة مشترياتهم ، وليس ربها بالمعنى الدقيق بل مبلغ يرد إلى المشتري ويسمى

« عائداً ، . وتحقق المساواة بين اعضاء الجمعية في الجمعية العمومية ، فلكل عضو صوت واحد بصرف النظر عن الاسهم التي يملكها ، ولذلك سميت بالجمعيات الديمقراطية . »

٩٠ - هذا ، ولقد انشئت اول جمعية تعاونية في اوربا في منتصف القرن الماضي ، حيث قامت جمعية روتشديل Rochdale سنة ١٨٤٤ عقب تجارب عديدة لم تلق نجاحا . وتعتبر جمعية روتشديل التجربة الخالدة في العالم التعاوني . وبلدة روتشديل عامة وبناء الجمعية خاصة هو السكبة التي يحج اليها التعاونيون لمشاهدة المصباح الذي انبثق منه اول نور من انوار النظام التعاوني ومزاياه .

والحركة التعاونية الاستهلاكية كنظام اقتصادي اجتماعي يدين بالفضل في وجوده إلى الظروف التي مرت بالعمال في إنجلترا ، وإلى ما قاسوه من صنوف المحن وألوان الشقاء والبؤس على مدى حقبة طويلة من الوقت ، وهي الفترة التي اصطلح على تسميتها بفترة الانقلاب الصناعي . والذي كان من اهم نتائجه ان اصبح عنصر العمل من السلع الرخيصة جدا في سوق الصناعة ، وأن ضاقت بالعمال سبل العيش ، وان تحكم فيهم اصحاب الاعمال . فأذاقوهم الأمرين . وسامت حالتهم لدرجة لفتت انظار المصلحين الاجتماعيين ، او قل ان حالة العمال هي التي انجبت هؤلاء المصلحين الذين حاولوا بكتاباتهم وخطاباتهم ورسائلهم وأبحاثهم ان يصلحوا من حالة العمال ، ومن هؤلاء روبرت اوين ، ووليم كنج ، ووليم تومسن . . وغيرهم .

ولولا ما وضعه هؤلاء المصلحين من تعاليم ، وما قاموا به من تجارب عملية جعلت الكثير من الكتاب ينحون نحوهم لما تكونت العقيدة التعاونية عند العمال .

٩١ - ويرجع نجاح جمعية روتشديل إلى المبادئ والاسس السليمة التي

سارت عليها الجمعية مما وقاها شر الفشل ، وزيادة للايضاح نرى ايضا ان نلخص هذه المبادئ ونأتى عليها فيما يلي :

١ - باب العضوية مفتوح على الدوام : فباب الاشتراك في عضوية الجمعية بشراء سهم من أسهمها او اكثر مفتوح على الدوام للجميع . وعلى ذلك فإن رأس مالها قابل للزيادة المضطردة بلا قيد يقيد سوى ما يجوز للعضو الواحد ان يمتلكه من اسهم .

٢ - الديمقراطية في الادارة : فالعبرة بقيمة الشخص لا بقيمة المال تتساوى الاعضاء جميعا رجالا ونساء في الحقوق والواجبات ، فالعضو الذى يمتلك عدة اسهم كالعضو الذى يمتلك سهما واحدا ، كلاهما له صوت واحد في الاجتماعات العمومية التى تعقدتها الجمعية وكلاهما يجوز انتخابه لعضوية الهيئات الادارية للجمعية .

٣ - الفائدة المحدودة على الاسهم : فرأس المال ليس له الا فائدة ثابتة ٤٪ أو ٥٪ مثلا ، اما الأرباح فتوزع بطريقة عادلة ، فالجمعية تباع بضائعها بسعر السوق وما ينتج عن ذلك من الربح تعطى عنه فائدة محدودة على الاسهم ، اما الباقي من الربح فيوزع على الاعضاء بنسبة عمل كل منهم ، ومعاملته للجمعية ، اى ان الجمعية تعيد لأعضائها في نهاية كل مدة جزءا مما دفعوه ثمنا لمشترياتهم منها وهذا الربح هو ما نسميه كما تقدم " بالعائد " ، بالعائد على المعاملة وهو الذى يمثل ربح الوسيط . .

وهذه المبادئ الثلاثة هى التى اصطلح عليها جميع التعاونين فى العالم ، وقد تقرر بنصها فى المؤتمر الدولى للتعاون الذى انعقد فى باريس سنة ١٩٣٧ . كما قد وضعت جمعية روتشديل مبادئ ثانوية أخرى : كالتعامل بالنقد حرصا منها على تمكين اعضائها من الموازنة بين ايرام وانفاقهم ، ومحافظة منها فى الوقت نفسه على اموال المساهمين فيها . . وكاستقطاع جزء من الأرباح لنشر التعليم او لتأدية أية خدمة اجتماعية للناحية التى توجد بها الجمعية . .

وكعدم التدخل في المنازعات السياسية او الدينية .. وكقيام الهيئات الادارية بعملها بلا أجر ..

على ان هناك شروطا جوهرية لنجاح مثل هذه الجمعيات التعاونية كتوفر الخبرة والأمانة عند عمال المحل ومديره ، والاقتصاد ما أمكن في المصروفات وحسن معاملة الأعضاء وتوفر النظافة وجودة الصنف واعتدال السعر حتى تخلق بذلك الغيرة لدى الأعضاء فلا يهملون الجمعية ويشترون من التاجر العادى .

٩٢ — ولقد كان للحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من قسوة المعيشة اثر في الحركة التعاونية بمصر اذ ازدادت رغبة الناس في التعاون لكي يضرخوا على ايدى الجشعين من التجار في السوق السوداء ، ولتسهيل وسائل العيش وتيسير سبل الحياة وضرورياتها وتخفيف الضائقة الاقتصادية وتذليل الآلام والصعاب التي خلقتها ارباك السوق التجارية وارتفاع الاسعار ارتفاعا فاحشا أثقل كامل الناس حتى اضعف فيهم قوة الشراء والقدرة على مواجهة اعباء الحياة .

ولقد جاء في تقرير لجنة التموين التعاوني المشكلة بقرار من معالى وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ ٦ اكتوبر ١٩٤٢ ، لاشك ان الجمعيات التعاونية عامل فعال في معاونة الحكومة على مكافحة الغلاء وتنظيم سوق الاستهلاك ، والحد من جشع التجار ، وتموين الجمهور بالسلع التي يصعب الحصول عليها بأسعارها الرسمية ، فهي هيئات تشتري بالجملة لحساب اعضائها سلعا تبيعها لهم بالقطاعى . ولذلك انتفت عنها فكرة الربح وحلت محلها فكرة خدمة الأعضاء .

ولقد طالبت اللجنة من وزارة الشؤون الاجتماعية ان تعمل جهدها على تعميم هذه الجمعيات لأنها من احدث النظم الفعالة التي تتبع في مكافحة غلاء المعيشة ، وتخفيف وطأة ارتفاع الاسعار ، وان تعنى ببيت الروح التعاونية عند

الشعب ، وتفهيمة اغراض التعاون وفوائده ، كما تعنى بتسهيل اجراءات التأسيس وغيرها ، وتشجيع الجمعيات بشتى الوسائل الممكنة من مادية وأدبية . .
ولالتماس التقدم المضطر للحركة التعاونية فى مصر قد ادخلت التعديلات اللازمة على قانون التعاون الصادر فى سنة ١٩٢٧ ، وصدر القانون الجديد رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ محققا للاهداف التى تنشدها الجمعيات التعاونية حتى تستطيع أداء رسالتها .

والجدول الآتى يعطى صورة واضحة لتطور الحركة التعاونية فى خلال السنوات الأخيرة فى مصر :

السنة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	رأس المال	الاحتياطي
١٩٤٠	٨٢٠	٢٤٧٠٤	٢٦٨٩٣٣	٨٦١٢٠
١٩٤٣	١٤٥٨	٤٢٠٣٩٥	٧٥٧٧٤٠	١٦٨٢٥١
١٩٤٥	٣٠١٨	٨١٨١٩٠	١٣٥٢٨٠٠	٣٩٤٢٦٩٠

كما يبين الجدول التالى تطور حركة التعاون المنزلى :

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال
١٩٤١	٥٧	١٣٥٢٢	٤٥٥٩٢٥
١٩٤٢	٩٤	٣٥٨٦٦	٨٦٥٥١٥
١٩٤٣	٢٧٥	١٧٦٢١٧	٣٥٠٣٥٣٠
١٩٤٤	٣٤٨	٢٥٧٢٨٢	٢٨٦٦٥٩٥
١٩٤٥	٣٥٧	١٩٥٢٤٨٨	٣٩٩٣٦٠٥
١٩٤٦	٣٤٢	٢٦٣٢٠١٠	٣٨٩٦٤١٥

٩٣ - قلنا بمزايا التعاون ولمسنا اثره في النهوض الاجتماعي بالأمم والشعوب . وغاية ما نرجوه هنا هو ان يعمل اصحاب الأعمال على بث هذه الروح بين العمال ، وهم الذين في أشد الحاجة الى اقامة مثل هذه الجمعيات في محيطهم ، فإن ايماننا بقدرة هذه الصروح التعاونية على الخدمة العامة واثرها في التوجيه الاقتصادي ايمان قوى راسخ .

ومن احصاء قامت به مصلحة الاحصاء والتعداد عام ١٩٤٥ تبين ان عدد المصانع الموجودة في مصر على اختلاف انواعها ١٢٩٢٣١ مصنعا يعمل بها ٤٥٧٩٥٤ شخصا ، وان من بين هذه المصانع الآن ٦٠ مصنعا فقط أقامت الجمعيات الاستهلاكية لعمالها ، وبلغ عدد الأعضاء - حسب ما تبين من سجلات مصلحة التعاون - ٣٢٦٠٩ عضوا . . ومعنى هذا ان من يخدمهم التعاون من العمال الصناعيين بالمملكة المصرية هم حوالي ٧٪ فقط .

ويلاحظ ان بعض هذه الجمعيات قد اندمج بجمعيات الأحياء بالاسكندرية كجمعية عمال المدابغ بالورديان مثلا ، كما ان بعض الجمعيات تحولت إلى جمعيات أحياء وأخذت اسما جديدة كجمعية مصنع اميليو ليثي بالاسكندرية ، الا ان مقر هذه الجمعيات مازال بالمصانع . . وهذا التحول يحقق المبدأ القائل « التعاون لخدمة الجميع » .

ويمكن القول بأن حركة التعاون العمالية انشط بكثير في الاسكندرية عنها في القاهرة فهناك ٣١ جمعية تقابل ١١ جمعية في القاهرة ، كما ان التحول قد شغل عشر جمعيات من جمعيات الاسكندرية أي حوالي ثلث جمعياتها في حين لم تتحول أية جمعية في القاهرة لغاية الآن إلى جمعية أحياء .

٩٤ - نعود فنقول ان واجب اصحاب الأعمال يقتضي تدعيم الروح التعاونية عند العمال ، تيسير الوسائل والسبل التي تمكنهم من اقامة مثل هذه المنشآت في محيطهم بالتآزر معهم واعانتهم وتشجيعهم .

كما يجب أن تتضامن وزارات التموين والتجارة والشؤون وبنك التسليف

معا في كسر موجة الغلاء عن طريق تنمية الجمعيات التعاونية والتوسع فيها ..
فهذا التضامن يجمع بين الجهات العليا المسئولة عن توفير السلع ومراقبة
اسعارها ، وتداولها وتمويل استيرادها من ايسر الطرق وبأبسط الاجراءات
وهذا تدبير سبقتنا اليه الدول واوصت به مؤتمرات عليا لبلاد كثيرة الشبه
بظروفنا ، وقررت في اهم مضابطها وجلساتها ذلك المبدأ التعاوني الخطير وهو
ان للدولة ان تجعل من الجمعيات التعاونية المسجلة وكالة عنها في توزيع
السلع ، للحد من جشع التجار وتيسير اسباب المعيشة للمواطنين ، ولعل
الجمعيات التعاونية هي وحدها التي تستطيع ان تجعل قوانين الدولة في محاربة
السوق السوداء وقمع الغش ومكافحة التخزين نافذة المفعول ، وبذا تريح
الحكومة وتستريح من عناء تتبع المخالفين والعابثين والمتلاعبين ..

وفي البلاد التي تقدمت فيها الحركة التعاونية كإنجلترا والسويد والدانمرك .
تخصص الدول اعتمادات مالية للمنشآت التعاونية بما تمكنها من تحديد الاسعار
العادلة للسلع التي تبيعها لكي تعم الفائدة منها ، فلا تقتصر على الاعضاء المتعاملين
مع هذه الجمعيات ، بل تتعدى الفائدة إلى الجمهور بصفة عامة ، وخاصة اذا
ما اضطر تجار التجزئة إلى مجاراة هذه الجمعيات في التزام السعر الرسمي
والاسعار المعقولة ، والا اتجه المستهلكون إلى الجمعيات التعاونية وحدها .
ويحسن ان ننوه اخيرا ان للتعليم والتثذيب تأثير كبير في تقدم الحركة
التعاونية ورفقها . فهي تتبع في نجاحها المستوى العلي والاخلاقى للبيئة ، فإن
كانت متعلمة ناهضة تقدر مزايا الاتحاد والتضامن نجحت الجمعيات في أعمالها .
لذلك اهتمت الامم التي انتشرت فيها النهضة التعاونية ببيت التعليم والتثذيب
بين أهلها ، وانفقت ومازالت تنفق في سبيل ذلك اموالا طائلة بكرم وسخاء
لأنها على يقين من ان التعاون هو اكبر الوسائل لاصلاح حالهم اقتصاديا
اجتماعيا .

الفصل السادس

مسكن العمال

٩٥ - هذا الموضوع يتصل بصحة العامل اتصالا وثيقا ، وله أيضا اهميته وتأثيره الاجتماعي والمادى والنفسانى فى حياة العامل واسرته ، وبالتالى فى المجتمع الذى يعيش فيه . فالمساكن التى يعيش فيها العمال يجب ان يتوافر فيها الشروط الصحية والهندسية ، وان تكون قريبة ما أمكن من محال اعمالهم وان يكون ايجارها معقولا يتناسب ودخل العامل ، على ان نكثرون المطاع الشعبية والجمعيات التعاونية فى دائرتها .

٩٦ - ولقد وفرت الولايات المتحدة لعمالها منازل صحية ، فعظم الامريكيين يعيشون فى أحياء كبيرة بالقرب من المصانع التى يعملون فيها . . ولما ازدهرت الصناعة وازدهمت السكنى فى أحياء العمال ، وضعت الحكومة الامريكية برنامجا سنة ١٩٤٣ لازالة المساكن القديمة التى لا تصلح للسكنى واقامة المباني العصرية لسكنى العمال . ولقد قامت الحكومة فعلا ببناء مساكن نظيفة وصحية ولم تسمح لأى عائلة بالسكنى فيها اذا كان دخلها يزيد على مقدار معين ، كما ان الحكومة الامريكية تعطى قروضا للعائلات لى تنقل من البقع المزدهمة ، وتبنى منازل جديدة بعيدة عن الاصقاع القدرة ، حتى ان آلافا من العمال قد تمكنوا من شراء المسكن الذى يليق بالانسان ، ويعتبر أشد ما يحتاج اليه بعد الغذاء .

على انه قد تقوم بعض المصانع بانشاء احياء لعمالها . كما قد تقوم إحدى الهيئات الدينية بانشاء منازل لسكنى العمال بأجر زهيد كما فى بروكسل . . وقد

تقوم بذلك الجمعيات الخيرية، ومثال ذلك ما قام به جورج بيا بوى G. Beabody بانجلترا، فقد كون هيئة غرضها بناء مساكن على أساس استخدام ايرادها لإنشاء مساكن أخرى، وقد تمكنت هذه الهيئة في ظرف اثني عشر عاما من إسكان ما يقرب من ثلاثين ألف عامل. وكذلك قام راسكن Rushin بإنشاء عددا من المساكن الخاصة متفقا مع اكتافيا هل O. Hill على ان تتولى هي الادارة والتوجيه الاجتماعي لسكانها، ذلك التوجيه والارشاد اللازمين للمحافظة على نظافة المساكن والعناية بها حتى يتمتع من فيها بوسائل المعيشة الصحية الهنيئة.

٩٧ - هذا، وقد اتخذت الحكومة المصرية بعض الخطوات لمعالجة هذه المشكلة، فأنشأت بالقاهرة سنة ١٩٢٨ ثلاث عمارات بها ٦١ مسكنا، ولكن هذه التجربة لم تنجح مع الأسف لأن ايجار هذه المساكن كان عاليا وفوق طاقة العمال فلم يقبل هؤلاء عليها، ولذا يسكنها الآن بعض صغار موظفي الحكومة.

كما شكلت الحكومة لجنة بوزارة التجارة والصناعة لتنفيذ مشروع انشاء مساكن للعمال في القاهرة والاسكندرية، وخصصت لهذا المشروع ٥٥٠.٠٠٠ جنيهها تصرف على خمسة سنوات ابتداء من سنة ١٩٣٨، وكان المقترح ان يبني في القاهرة وحدها خمسون عمارة تحتوى كل منها على ٦٠ مسكنا يتراوح ايجارها الشهري بين ٤٠ و ٨٠ قرشا. وثلاثون عمارة في الاسكندرية على هذا النحو أيضا، الا ان قيام الحرب الأخيرة وقف حائلا دون اتمام المشروع.

وفي الثلاثين من شهر ابريل عام ١٩٤٧ تقدم بطل من ابطال مصر وعلم من اعلامها الخالدين هو حضرة صاحب الدولة المغفور له بمحمد فهدى النقراشي باشا رئيس الوزراء ورئيس اللجنة العليا لمساكن العمال - تقدم بمذكرة الى مجلس الوزراء يطلب فيها الموافقة على انشاء ستة آلاف ومائة مسكن للعمال المصريين تؤلف مدينة لهم بامبابية تتسع لعشرين ألف نسمة. وفي ١١ مايو من ذلك العام

وافق المجلس على كل ما جاء في هذه المذكرة .. وهامم العمال الآن يلبسون المشروع الخطير بأيديهم ويعيشون في مدينة النقراشي لتكسيبهم صحة وقوة وتضفي على وجوههم بشرا وكفاية وسعادة .. حقا إن اسم النقراشي الخلق بالتخليد والتجديد في أكثر من عالم واحد : عالم السياسة ، وعالم النزاهة ، وعالم الإصلاح ..

نعم ، لقد تم بناء مدينة العمال بإمبابة في عام ١٩٥٠ على مساحة قدرها ٣٢ فداناً ، لاستيعاب ٦٠٠٠ أسرة من أسر العمال ، وخصص لكل أسرة مسكن خاص يتألف من حجرتين أو ثلاث أو أربع تبعاً لعدد أفراد الأسرة . ويتجه الآن معالي الدكتور أحمد حسين بك وزير الشؤون الاجتماعية لتهيئة العمال واعدادهم لكي يحكموا انفسهم بأنفسهم في مدينتهم الجديدة ..

ولو أن هذا المشروع يعتبر بداية طيبة الا أنه لن يكفي لحل المشكلة طبعاً . ومن العبث ان ننتظر من الحكومة وحدها ان تقوم بعلاج المشكلة وانشاء المساكن الصالحة للعمال على نفقة الخزانة العامة ومواردها المحدودة .

ويرى الدكتور الشافعي في كتابه « بعض مشاكل العمل في مصر » ، كل من ضمن الحلول ، ان تعقد المجالس البلدية قروضا لهذا الغرض ، أو أن تدفع إعانات لشركات عقارية كما فعلت إنجلترا لتقوم هي بإنشاء هذه المساكن واستغلالها بشروط معينة ثم يستطرد حضرته فيقول مانصه « ونحن في مصر نحتاج الى كثير من الحزم والتبصر لمعالجة هذا الموضوع ، فلدينا نسبة كبيرة جدا من المساكن الحالية لا تصلح للسكنى ، وهذه يجب الحكم بإعدامها وإزالتها فوراً وبدون تردد باستخدام قانون نزع الملكية . وفي الوقت نفسه يجب العمل على انشاء مساكن جديدة يأوى اليها المطرودون من هذه المساكن المزلة ، والا خلقنا مشكلة أكثر تعقيدا وأشد خطراً من التي قصدنا حلها ،

٩٨ - واقترح هنا أيضا ان تساهم المصارف العقارية في مشروعات

البناء ، فنذ وضعت الحرب الأخيرة أوزارها ، ونشاط التسليف العقاري الذي تباشره المصارف العقارية في مصر يكاد يكون معطلا ، فقد أوفى جل اصحاب الاملاك ديونهم العقارية ، واضحوا في غير حاجة إلى عقد سلف جديدة واصبح من الخير لهذه المصارف ان تساهم في مشروعاتنا الانشائية بعشرات الملايين من الجنيهات المكسدة فيها .. صحيح ان منشآت التسليف العقاري في مصر قد حولت نشاطها في السنوات الأخيرة نحو الاملاك المبنية ، فوالت مشروعات جديدة للبناء ، واستطاعت تسليف اموال كبيرة لانشاء العديد من الدور والابنية في العاصمة ، ولكن بما يؤسف له ان هذا التسليف اقتصر امره على تشييد المباني الفخمة وعددها ما برح محدوداً .. إن ازدياد عدد السكان واتجاه مصر إلى التصنيع يتطلبان حتما تشجيع الابنية الصحية المعتدلة الزهيدة الأجر بدلا من المباني المتداعية التي تسكنها اليوم الطبقات المتوسطة وطبقات العمال وحالتها ولا شك تدعوا إلى الرثاء .. ولا شك في ان المصارف العقارية تستطيع في حالة تنظيم التسليف وتشجيع الدولة له ، ان تحقق العديد من مشروعات البناء الكبرى بسعر زهيد ، ثم هي في الوقت نفسه تتمكن من استثمار ملايين الجنيهات المعطلة في خزائنها ..

٩٩ — هذا ، ولقد اطلعت على مشروع بمصلحة العمل لتحسين مساكن العمال في الاسكندرية للاستاذ غورست جورجى ويقترح حضرته .

١ — ازالة الاحياء الفقيرة بالاسكندرية واقامة بنايات تعاونية مكانها كالبنائات الموجودة بشركة هليو بوليس بمصر الجديدة ، او مباني شركة سكة حديد الفيوم ، او كالبنائات التعاونية بقينا .

٢ — ويرى صاحب المشروع عدم نزع ملكية الاراضى ، بل تشمن جميع المباني الموجودة في حوزة اصحابها ، ولا يعطون ثمنها بل اسهما بدلا عنها في رأس مال البناء .

٣ - ويقدر صاحب المشروع ان التكاليف تباع ٣٠ مليون جنيه ، على ان يكون تنفيذه في مدى ١٥ عاما اى بواقع ٢ مليون جنيه سنويا تطرح في السوق ويكتب بها لمدة ١٥ عاما على ان يكون المسكتبون هم اصحاب الاملاك انفسهم والمساهمون من السكان والاهالى . على ان تختص البلدية بخمس الاسهم على الاكثر مع عدم السماح ببيع اى سندات تزيد قيمتها عن ١٠٠٠ جنيه ، وذلك حفظا للملكيات الصغيرة .

٤ - يمكن تعميم المشروع حتى يشمل القاهرة وبورسعيد والسويس والاسماعيلية وعواصم المديرية ..

- وليس شك ان هذه المشروعات وغيرها مشروعات طيبة من شأنها اتاحة فرصة العمل لكثيرين من ابناء البلاد المتعطلين ، فضلا عن رفع المستوى الاجتماعى بين الطبقات الفقيرة .

هذا ، ولا بأس من وضع مشروع « قرش مساكن العمال » بطريق الطوابع على ان نوزع منها على العمال انفسهم بطريق النقابات واصحاب المصانع ، ليزداد ارتباط العامل بالمشروع وليحسن بفضله فيه .

١٠٠ - وتعد وزارة الشؤون الآن المشروعات الانشائية لبناء مساكن العمال على نطاق واسع ، فيقول معالى الدكتور احمد حسين بك : « ان من اهم المشروعات التى اسعى لتنفيذها فورا مشروع المساكن الشعبية وهو يرمى إلى بناء مساكن للطبقات المحدودة الدخل فى المدن عن طريق الجمعيات التعاونية والمجالس البلدية ، والشركات الصناعية والافراد ، وهذا المشروع ينظم عملية البناء ، ويحدد المساعدات الحكومية من ناحية : تدير الاراضى اللازمة ، والقروض الرخيصة طويلة الاجل ، والاعفاء من عوائد المباني الجديدة والرسوم الجمركية لبعض مواد البناء .. كما انه يقرر طرق وشروط الانتفاع وتحديد الاقساط فى القرى ، وذلك على اساس تشجيع الفلاح والمجالس

القروية ، والجمعيات التعاونية على اقامة مسكن جديد على اراض جديدة مجاورة للقرى القديمة^(١) ، . . . وليس ببعيد ان يتحقق لنا هذا الحلم الجميل قريبا كما قد حقق لنا نفس الوزير احلاما أخرى كثيرة جذبتها من عالم الخيال والامل إلى عالم الحقيقة والواقع ، فقد قام بثورة اصلاحية جبارة في محيط العجزة واليتامى والكهول والارامل فربت على اكتافهم بحنان وأطعمهم وكساهم وآمنهم بقانون الضمان الاجتماعي .

على انه يجب الا يفوتنا ان نشكر اخيرا لبعض الشركات والمصانع الكبرى ما قامت به من تهيئة المساكن الرخيصة الصحية لعمالها ، ومن امثلة ذلك مدينة العمال التي اقامتها شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى لسكن بعض عمالها . . .

وإننى آمل ان يقيقظ الضمير الاجتماعي القومى فى مصر ، فيعمل الجميع — حكومة وهيئات وافراد — متعاضدين متضامنين على ان يهبثوا للعامل المصرى المسكن اللائق به ، والذي يستطيع ان يحتفظ فيه بصحته وكرامته !

الفصل السابع

الاضرابات والمنازعات العمالية

« ان ازالة البواعث التي تحدو بالعمال إلى ،
« الاضراب هي الطريق الوحيد لزيادة الانتاج ،
روبرت اوين

١٠١ - إن أهم حدث يذكر به القرن الثامن عشر هو بلا شك ظهور
الانقلاب الصناعي الذي بلغت آثاره أشدها في الفترة ما بين عام ١٧٧٠ و
١٨٤٠ فقد حلت الماكينات محل تسعة اعشار العمل اللازم للانتاج ، فضلا
عن جودة انتاجها عن الانتاج اليدوي ، مما ترتب عليه القضاء على الصناعة
اليدوية وازدياد الاقبال على المصانع الآلية بالتالي ، مما جعل اصحاب الأعمال
يخفضون الاجور للحد الذي كان يزوج معه رب الأسرة بزوجه واولاده في
المصانع ليتعاونوا جميعا في الحصول على كسب الكفاف !

.. وبهذا انقطعت الرابطة الشخصية التي كانت توجد قبل ذلك بين صاحب
العمل وعماله لاشتراكهم جميعا في العمل جنبا إلى جنب . ومن ثم ظهرت تلك
الهوة العميقة التي فصلت العمال عن اصحاب الأعمال ، واصبح العامل كما مهملا
لا يُنظر اليه بالا ولا يحظى بأية رعاية او عناية من صاحب العمل الذي كان
يهمه أول ما يهمه - ولا يزال - جمع الثروات وتسكديسها ، والذي هيأ له ذلك
الانقلاب عرضا عريضا في عنصر العمل اخذ يتزايد حتى صير العمل سلعة
لا ثمن لها او كاد ..

ومع ذلك ، فإن بزوغ فجر الآلي وظهور نظام الانتاج في المصنع
اتاح الفرصة لتسكتل العمال في المصانع

Factory System

وتوحيد صفوفهم مما كان له اكبر الاثر في ظهور الوعي فيهم ونضوجه . فاجتماع العمال اكسبهم قوة جعلتهم يطالبون بترقية مستواهم الاجتماعي ، ويهددون بالاضراب اذا لم تحقق مطالبهم . وتحت تأثير هذه الصيحات الغاضبة بدأت الدول تتدخل لتسوى بين صالح العامل وصالح صاحب العمل ، ولتضع التشريعات المختلفة لرفع مستوى معيشة العمال ولتحسين حالتهم الاجتماعية من ماله وصحية وادبية وثقافية وترفيهية . . . وهذه القوانين هي التي اصبحت تعرف فيما بعد بالتشريعات الاجتماعية .

١٠٢ - والمشاهد انه لا تفكر طبقة في الثورة ما زلت قانعة بحالتها الحاضرة مطمئنة إلى انها تحيا كما يحق لها ان تحيا . فاضراب العمال يرجع اول ما يرجع إلى الشعور بسوء حالتهم وعلان السخط على نظام معيشتهم الحاضر والرغبة في استخلاص حقوقهم . . . وليس ادل على ذلك من قول أبي ذر الغفاري - صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم - بصور مشاعر المجتمع الذي زایلته العدالة الاجتماعية : « عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج من الناس شاهرا سيفه ! » أو قول العرب قديما « لا تم بجوار جائع فإكلك » ، أو تعبير كوفشيوس « إنه لاشق على الانسان ان يكون فقيرا دون تدمير ، من ان يكون غنيا دون غطرسة ! » ..

ولقد اثبتت اجاث كل من شو وماكاي (١) أن نسبة الاضرابات تزداد في محيط العمال الذين لا يشعرون بالاستقرار المادي والاطمئنان الاقتصادي ، والذين تنقصهم الكثير من مستلزمات المجتمع المنحضر ، ولا يجدون السبل التي تهي لهم عوامل التكيف ازام البيئة التي يعملون فيها ولها . . . وما الاضراب الا عملية تسكتل ضد البيئة العدائية ، يلجأ اليها العمال لظهار استنكارهم واحتجاجا على سوء وضعهم .

(1) Shaw & mckay ; "Social factors in juvenile delinquency"
Report on the causes of Crime, Vol. 2 Washington, 1931.

١٠٣ — وقدما كانت الثورات قليلة جدا بسبب عدم التقدم والتطور ..
 اما الآن فإن الانسان العادى قد بدأ يتنور — إن لم يكن قد تنور تماما —
 ويهتم بما يحدث حوله وبما تتطلبه البيئة من قيود وبما تعطيه له من حقوق .
 وفي عصرنا الحديث نرى هذا الاهتمام على اشده . وقدما كانوا سعداء برغم
 الحياة السيئة التى كانوا يحيونها .. أما الآن فإن الجماهير متبرمة برغم الحياة
 الأحسن كثيرا (فى المتوسط) التى نحياها . وذلك لأن النبو قديما
 بمعنى حسن التكيف مع البيئة كان تاما ، وكان الناس لا يفكرون فى حالتهم
 السيئة اذ كانوا يتسامون نحو اشياء اخرى تتصل بالآخرة .. ونحن نعرف
 كيف يعتقد بعض الهنود واليابانيين بحسن الجزاء فى العالم الآخر كلما زاد
 عذابهم واضطهادهم فى الدنيا — لقد كانت طبقات معينة هى التى تروج هذه
 المذاهب الخاطئة لتسكين الشعوب فى خضوعها اليائس ، وتحويل هذا الخضوع
 فى تلك الشعوب المستعبدة إلى يقين وجدانى مبنى على هذه التعليلات البعيدة
 عن المنطق .

١٠٤ — إن هناك من الكتاب من يلقى تبعة الاضراب على العمال ، فيوجه
 اليهم اللوم ، ويعزو اليهم روح الاجرام والشرور ، وينعتهم بعدم التنقيف
 والتنظيم .. ولكن يجب قبل ان زميمهم بهذه الروح - أوحى بالروح الطيبة - أن
 نترث ونعرف الدوافع التى تدعوهم إلى العمل المشترك ، لأن نكون كالمدرس
 الذى قال عنه ميننجر (١) « إذا سألته لماذا تبكى مارى او لماذا يرسم جون
 رغم ذكائه .. فإن حماقة الاجابة ورعايتها وضعفها ستجعل قلبك يتقطع
 ألما .. فقد يجيبك « انها طفلة شاذة ، او أنها لا تلتفت للدرس ، او « إنه
 مدلل ، او انه كسول .. وكل هذه الاجابات معناها ان المدرس لا يعرف ،
 وانه لا يريد بالمرة ان يعرف بأنه لا يعرف .. »

1) K.A. menninger . The Human mind, P404 1931 .

تقول ميليتا شميد بيرج^(١) . « إن حرفة القانون تنص على ان الذى يسرق بتأثير ضغط الجوع مجرم .. ولكنى أشك فى ان اى انسان معتدل التفكير سوف لا ينظر إلى هذا السارق ، على انه مجرم . فالمجتمع أجدر باللوم حيال هذه الجرائم ، من الأشخاص الذين يرتكبونها .. ويقول « توماس بين ، « إن الفقر ليهحدى كل فضيلة .. فهل فكرنا قبل ان نلقى تبعه الاضرار على العمال إن كان من بينهم جائع أو محروم ، أو إن كان هناك غبن يدفعهم إلى ذلك أو يدفع به اليهم ؟ » .

كذلك لا علاقة للبيئة الأولى أو سوء التربية فى الطفولة باحداث الثورات والاضرابات إذ يستوى فى ذلك الحسن والسيء ، والذى من اصل راق والذى من اصل وضيع اذا ماتهما كلاهما تهمة نفسانية متماثلة وتعرضا لنفس البيئة معا وليس ادل على ذلك من الخليط الذى يتهم فى القضايا التى تعرض على القضاء المصرى بين آونة وأخرى بسبب التردد السياسى ، إذ يضم دائما شباه من مختلف الطبقات .

لقد قال يونج إن اهم شئ فى تفاعلات الفرد الشاذة هو وجود نضال نفسانى فى الحاضر - لا فى الماضى . ومادام النضال موجودا بين البيئة وبين مجموعة من الافراد فإن حالة التوتر النفسانى وحدها كافية بأن تهدد الأمن إلى حد بعيد .. وإن السلام والأمن هما آخر ما نتوقع فى ظل نظام اجتماعى يقوم على العنف والجور فى تقسيم الانصبه والحقوق ..

اسباب التردد إذن - سواء منه المشترك او الفردى - انما تعتمد أولا على الحالة الاجتماعية للبيئة ، ومركز الفرد فيها ، ثم على فشل الفرد فى عملية التمييز ، ومدى هذا الفشل ..

1) M. Schmideberg. "Psychological factors underlying criminal behavior." j. Crim. Law and criminal Vol,37,P,58, 1947.

١٠٥ - وعدم تمكن الفرد من التنبؤ على نحو مرض لا بد أن يترتب عليه أحد عاملين : إما الفشل التام في محاولته حسن التكيف وانسحاب الذات Psyche من البيئة - لتعيش في جو من الخيالات Phantasy أو لتبنى نوعا من الدفاع المريض ، أو لتتخبط . الخ ، وهذا لا يهمننا هنا - وإما مهاجمة البيئة المعادية لمحاولة تحسين مركزه وتقدير ذاتيته فيها . على أن هذا الهجوم على البيئة المعادية إذا قام به أشخاص فرادى يعتبر تطورا باثولوجيا وغير مجد ، بخلاف ما إذا تعصب الأفراد أو تكتلوا ضد البيئة العدائية ، حيث ينجم عنه ضررا للبيئة إن لم يعالج الموقف أو يفسد التعصب .

والواقع أن أحسن سياسة طبعا هي محاولة التوفيق بين الأفراد والبيئة ، بتغيير الموقف أو البيئة قليلا ، وبتغيير الأفراد قليلا . أما الوقوف في صلابة من أى من الناحيتين فليس وراؤه إلا التلف للأفراد أو البيئة أو لكليهما .

١٠٦ - وفي المجتمعات المريضة ، حتى إذا لم يقم الأفراد بعمل من أعمال القوة ، فإن احترامهم للقانون ، والعلاقات المدنية ، وخضوع كل فرد للسلطة المسيطرة يقل أو ينعدم ، إذ أنه - أى الفرد - يجد أن تمسكه بالنظم والعلاقات لا يفيد في حياته شيئا . فلماذا يكون طيب القلب مثلا وكل شيء حوله ينطق بالقسوة ؟ ولماذا يكون هو كريما والذين حوله يقتتلون لنهب الغنائم وتسكديسها ؟ وكيف لا يرتشى وهو يجد زملاءه بل رؤساءه في العمل يتقبلون الرشوة ؟ . ثم انه في مثل هذه المجتمعات لا يجد الفرد دافعا تلقائيا يدفعه للاخلاص في العمل والتفاني في أداء الواجب .

ولذا كان من الضروري على كل مصلح ان يزيل عناصر الفساد الاجتماعى قبل ان يحاول خلق الاصلاح ، فكما يقول ايلبر ساوثرارد في كتابه : مملكة الشر : « من السهل علينا أن نرى الشر ونلنسه . ولكن من الصعب أن نفكر حتى في الخير ! . . يجب أن نبدأ بتخبط الشرور الملبوسة الظاهرة . . اقض على الشر القريب فلا بد ان يأتي الخير البعيد ،

١٠٧ - والتذمر لا يصدر غالبا الا من الطبقات المحرومة أو الفقيرة ،
فليس مستغربا مثلا ان نسمع عن اضراب يقوم به عمال الفحم في بريطانيا ،
أو اضراب تقوم به طبقة من صغار الموظفين في مصر . . . ولكن إذا قلت
لصديق لك إن بعض اللوردات في لندن قد أضربوا فإنه يقول لك بسرعة :
« غير معقول -- ولماذا يضربون ؟ » ، وكلتي « لماذا يضربون » ، وحدهما
تكفيان للدلالة على الطريقة التي كان يفكر بها الصديق في تلك اللحظة ، وأنه
كان يعنى رفاهية اللوردات ونوع حياتهم التي تنعدم فيها دواعي التذمر . .
والحق أن حياة الطبقة العاملة عموما في مصر أكثر بؤسا من بعض
الحيوانات ، وما أظنني في حاجة الى القول بأن كل منصف ، تعبث بنفسه
انبيل المشاعر والأحاسيس ، ويفعم فؤاده بأطيب الآمال والأمانى لمستقبل
هذه البلاد ليضئ الألم لما يراه حوله من فقر وعوز واملاق ، ولكن الألم
شيء والرغبة في اصلاح الاحوال شيء آخر ، كما ان الرغبة في الاصلاح
شيء ، واقتراح هذه الرغبة بالتنفيذ وتلمس اسباب العلاج والوقوف على
ما يستطيع ومالا يستطيع شيء آخر .

ولن اصور هنا بنفسى حياة الطبقة العاملة في مصر ، فإن في تصوير
زوربو (١) لها أدق تمثيل لما يحدث عندنا : « هذه هي دنيا الفقر اللانهائي
وما يتبعه من صور كثيفة : أمهات يشقن وأطفال يشتغلون من أجل كسرة
خبز ، ونسبة عالية جداً من الوفيات سواء في الأطفال أو الكبار . وأفراد
العائلة ينحشرون في الحجرة حشرا ، وإذا كانوا يشتغلون على ورديات فقد
ينامون جميعا على ذات الفراش الذي ينام فيه سواهم في وقت آخر . والحجرة
لا يدفئها سوى لهب مصباح الغاز ويملأ جوها الدخان والغبار ورائحة الدروب
القدرة الآتية من الخارج ، وحتى صناديق القمامة يجدون فيها مصدرا للطعام .

(1) Zorbaugb . The gold Coast and the Slum, P. 10, 1929.

في هذه الأماكن المزدحمة الوضيعة ، حيث يحرم على الانسان أن يعيش لحظة لنفسه ولا يفكره ، نجد أسمى حقائق الحياة تظهر كالشمس للطفل الصغير : يجب أن تكون قاسيا لكي تعيش .. فهذه الحياة المليئة بالنضال مع صاحب الملك ومع الجيران ومع الجوع والبرد . ومع أهم لزوميات العيش ، لم يترك فيها الزمن شيئا جميلا . نعم .. في مثل هذه المجتمعات المريضة ، التي اغلقت فيها أبواب النجاح في وجوه الفقراء ، وازدادت ارسنقا طبقات المالكة المسيطرة ذوى الجاه والثراء على حساب الاكثرية العاملة ، وظلت فروق الطبقات فيها جافة صلبة — لا بد أن يصبح تمرد الطبقات ذا مدى بعيدا جدا وتكون نتائجه مدمرة مريرة .

١٠٨ — ومع ذلك فإن الحياة الصعبة لا تكفى وحدها لكي تكون مصدرا للتدمير ، أو مهدا للتورة ضد فروق الطبقات ولكن لا بد من نضوج الوعي المشترك أو الوعي الذاتى فى الجماعات . فدام الشخص متيقنا أنه لن يستطيع الحصول على حياة أحسن نراه لا يحاول أن يحصل على هذه الحياة الأحسن ، ويظل فى هذه المرحلة (وسنسميها مرحلة ما قبل الوعي) إلى أن ينتبه يوما إلى حقيقة حالته وهنا فقط يصبح تفاعله النفسانى شديد الأهمية . وفى هذه المرحلة — مرحلة ما قبل الوعي — يقيأ أفراد الطبقات المغمورة لما يحوطهم من مظاهر البؤس والاضطهاد الاجتماعى ، مما يمكن أن نسميه « التنبؤ للفشل » . وأحيانا يكون هذا التنبؤ تاما إلى درجة أن الافراد لا يحاولون الهروب ، بل إن مؤثرات الحياة التعسة قد تصبح شيئا أساسيا فى حياة الفرد لا يطبق الاستقرار بدونها . فأغلب هؤلاء الناس قد وصلوا إلى قرار الهاوية واصبحوا يعرفون فى شئ من راحة الضمير انهم لا يمكنهم الوصول إلى مرحلة من البؤس اشد من ذلك ، فهم قوم محرم عليهم الطموح والعمل المنتج والشعور بالكرامة . والغالبية العظمى من شعبنا هم من هذا النوع يزيد فى تذبؤهم ما يكرره امامهم دعاة الدين (السكمانية) من افضلية القناعة وشكر الإله على المصائب ، وما يبدونه من دفاع عن مزايا الفقر والجهل والمرض !!

وما دام البائسون ، من افراد المجتمع يأخذون عن انفسهم فكرة البؤس كقضية مسلمة ، فمن النادر ان تحدث في داخلية الذات تفاعلات مضادة . .
واسكن مهما يكن من أمر ، فإن كل مجموعة لابد ان تحتوى على أناس اكثر ذكاء أو اكثر مقدرة على الملاحظة والتفكير ، وهؤلاء يعانون الكثير من شدة النضال الداخلى ، ومن الشعور بالغبن الفادح الواسع كلما قارنوا انفسهم بالغير من افراد الفريق الممتاز . وهذه النسبة من غير المتبئين تنمو كثيرا اذا قدر لبعض افراد تلك الطبقات المغمورة ان يصعد إلى مراكز الأسياد أو الرؤساء . كما تزداد النسبة اكثر اذا كان افراد الفريق المغمور يعادلون او يشعرون بأنهم يعادلون على الأقل جزءاً من افراد الطبقة السائدة في مواهبهم او مستواهم الأدبي او الثقافى .. وهذا بالضبط يحدث الآن فى المانيا ، حيث يعتقد الألمان بأن مستعمرهم اقل منهم فى المرتبة وفى القيمة الثقافية والاجتماعية .
وتزداد أيضا اذا كان الافراد الموهوبون يأملون فى الوصول إلى مستوى احسن عن طريق العمل والسعى ، ثم ينقطع عليهم هذا الأمل بسبب النظام الاجتماعى المريض الذى يوصد فى وجوههم ابواب الترقى ويحرم امثالهم اتاحة الفرص .. كما تزداد اذا كان الأغبياء والمتزلفون يصلون إلى نفس هذا المستوى لا لشيء الا لأن كفاءتهم دس وتزلف واخلاقم ضعة وخسه وقدراتهم هى فى إجادة فن التماق . . . ومن السهل على القارىء أن يتصور صعوبة التنبؤ ومرارة المقارنة عند هؤلاء الموهوبين المغمورين . .

... وعندما تنصفق ابواب الرزق وتحسين الحال فى أوجه الطبقات العاملة ، أو عندما يشعر الفرد أن ما يحصل عليه لا يتعادل وما يبذله من جهد وكدح فإن من المحتمل جدا أن ينهض الوعى المشترك عند هذه الطبقات ، حيث يظهر بشكل تسكتل منظم ، وليس من الضرورى أن يكون هذا العمل ثوريا أو عدائيا دائما ، فهذا يتوقف على نوع وطبيعة القوى الخارجية المسيبة للاضطراب^(١) .

(1) J. Reinhardt. op. cit., P, 329.

ويجب ان نلاحظ ان حدة الوعي المشترك تتناسب تناسباً طردياً مع شدة الضغط الخارجى . فقد يشعر الأشخاص بالعواطف (من يأس أو غضب أو خوف أو غيره) التى تدفع إلى التمرد فيثورون فى ظروف معينة ، وقد يشعرون بها كذلك ولسكنهم لا يشعرون فى ظروف أخرى . ومن هنا نرى ان الوعي المشترك هو توازن دنيا ميكى يتوقف على هذه العواطف وعلى الكيفية والشدة التى تثار بها .

واذا أصبحت طبقة فى مرحلة الوعي المشترك - وهى مرحلة لا بد من المرور بها إن عاجلاً أو آجلاً ، وإنما تختلف باختلاف الشعوب وبطرق التسامى عند كل شعب - فإنها ، أى الطبقة ، تصبح فى حالة ارتياح وتربص للطبقة او الطبقات المضادة ، ويزيد النفور مواقف بسيطة قد لا تزيده فى الأحوال العادية . ففى سنة ١٩٣٦ مثلاً - حينما كان العداء مستحكماً بين المانيا وروسيا - ثار الألمان بسبب الحكم على رجل المانى فى محكمة روسية ثورة كبيرة ما كانت لتحدث لو أن نفس الرجل حوكم فى محكمة ايطالية مثلاً .. وبتكرار المواقف البسيطة حينما يكون الفريق المتبرم فى حالة تربص لا بد أن تأتى المرحلة التى يحدث عندها الانفجار ..

١٠٩ - رأينا اذن ، ونحن نستعرض لسيكولوجية الاضراب ، ان الاضطهاد أو عداء البيئة أو سوء توزيع الثروة أو فروق الطبقات أو التمييز فى العمل .. كلها لا تؤدى إلى التمرد وحدها . وإنما الذى يؤدى إليه قبل كل شئ هو ايقاظ الوعي المشترك أو شعور الجماهير بحقوقها المسلوبة ، فإذا لم تشعر بهذا فلن تستطيع قوة أن تدفعها إلى التمرد ، إذ أن مثل هذا العمل يكون بغير دافع ..

ولعل هذا هو السبب فى ان من مصلحة الطبقات المسيطرة والمستعمرة والممتازة وكذلك من مصلحة الطبقة المحظوظة فى كل نظام اجتماعى غير مؤسس على الحرية

الشخصية والعدالة الاجتماعية لا تنبئ الجماهير إلى حقوقها الانسانية او حرياتهما .
لأن ذلك معناه في النهاية سلب هذه الطبقات السائدة من امتيازاتها ..
وهذا يفسر أيضا كيف ان اغلب نضال الجماهير في مختلف عصور التاريخ لم يرق
به السوقه - وهي اكثر الطبقات انحطاطا وعبودية - وإنما طبقات لها من
الامتيازات القليلة ومن التفسكير ما يجعلها تميز وتقاير ثم تناضل من اجل الحقوق
المسلوبة ، ناقله في نضالها الوعي الذاتي إلى السوقه ، ذلك الوعي الذي ينميه
ويغذيه بدء الشعور بالسكرامة والحاجة إلى احقاق العدل الاجتماعي .

١١٠- وعلى ضوء ما تقدم يمكننا ان نرسم خطط العلاج ، واول هذه
الخطط هو العمل على رفع المستوى الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية في
محيط الأغلبية الساحقة من الشعب وأن نجعل العامل يطمئن لمستقبله ، فالشعور
بالأمان وبضمان المستقبل أصبح اليوم عاملا مهما وضرورة لازمة لتحقيق
رفاهية الفرد وحسن تكييفه مع المجتمع .. يجب ان نقضى على كل العوامل
التي تؤدي إلى الظلم والاستبداد ، ولنعلم أن التجارب قد دلت على ان الاستبداد
هو دائما الاب الشرعي لكل مقاومة او اضطراب .. كما يجب ان نؤمن مع
جورته بأن اضمن وسيلة للقضاء على أية روح ثورية هي اجابة مطالب الشعب
المعقولة ، كما نؤمن بأن هذا الشعب وإن اخطأ في تفاصيل الحكم على الأمور
فإنه محق دائما في الحكم على مجموعها .

وانى لأعجب كيف نصفق للشعب ونهلل له ونكبر ونحيط ارادته بالكثير
من القداسة والعصمة وهو يقيم لنا حكومة او يقعد أخرى ، حتى اذا ما جاء
الشعب نفس الشعب يريد ان ننقذه من الصحراء الجذبة القاحلة المقفرة التي يحتضر
فيها إلى محيط أئنع واخصب ليجد فيه الحياة والكفاف ، وليحس فيه بالانسانية
التي هو احد افرادها ، لما اعرناه اذنا ولما اقمنا لارادته وزنا ، بل ورميناه
بالجهل والعي وسوء التقدير ..

اننا حين نتبع سير الانتفاضات والاضطرابات العنيفة التي وقعت في التاريخ لانكاد نجد لها سوى سبب واحد هو : أمة تريد ، وحكومة تأبى .. والشعوب دائما تريد ثم تريد ، ، واما لما تطمع اليه غاية ولا نهاية ، تلك سنة الله والهام الوعي الكامن في الحياة الذي يدفع بكل كائناتها إلى التغير والتطور والسير إلى الامام . فلو لا طموح الامم والجماعات ما انطلقت الانسانية من عهد الهمجية المظلم ، ولما خفق لحقوق الانسانية لواء ، ولما سمعنا عن ديمقراطية واشتراكية .. والحكومات الرشيدة تتفاهل دائما بزحف مواطنيها نحو حقوقهم ، ولا ترى الحكومة الحصيفة أى تريب على الشعب مادام العقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه ، ومادامت هي نفسها تعينه على احترام النظام . أما الحكومة التي تبخل بالاصلاح والعدل على دافعي الضرائب ، وتصدر في سياستها الاقتصادية عن شح بغض ، فتلك هي خالقة الجريمة وحامية حماها بل إنها ومن ورائها أصحاب المصالح الكبيره الخاصة ليثلون المجال الحيوى الذى تنزعزع فيه الجريمة وتزدهر (١) .

١١١ - هذا ، كما يجب أن نزن الفكر الحر السليم ونشجعه ، فقد بما قال توماس بين ، حين يطرق الرقى باب أمة من الامم يسأل : انها فكر حر؟ فإن وجده دخل .. وإلا مضى ، .. يجب أن نشجع هذا اللون من الفكر وأن نستضيء به وهو يرسم لنا الثورات الاصلاحية السليمة الهادئة التي تبعث بنا إلى الرخاء والعدل الاجتماعى والسلم أو تبعث بهم جميعا إلينا .. ولنفرق دائما بين الدعوة إلى الشيوعية والدعوة إلى الاصلاح ، فنقاوم الأولى فى عنف وقسوة ، ونذكرى الثانية فى غيرة وحماس ..

إن الشيوعية يجب ان تقاوم فى مصر ، هذا رأى ورأى كل وطنى عاقل ، لأن نظاما بعينه لا يصلح أن يقوم كله أو بعضه فى بلد آخر يختلف فى بيئته وعقيدته وتاريخه وظروفه ، بل إن الأنظمة يجب أن تتأقلم كما تتأقلم النباتات ، وإلا أتتقمت الطبيعة

(١) الشيخ خالد محمد خالد : من هنا نبدأ ص ٨٠

لنفسها إن حاولنا أن نحملها على غير ما ترضيه . . ولكن يجب أن نفرق بين الشيوعية وبين النهضة العسكرية التي تدعونا إلى القيام بالإصلاح وإحقاق معنى العدالة الاجتماعية وتبين لنا الوسائل وترسم لنا الأهداف . . وانعلم : أن الفقر والعوز وجمود الطبقات هي أخطر الأسلحة جميعاً لهدم الديموقراطيات والحريات ، واثبات الفتن والثورات ، أما الدعوة إلى الإصلاح وإحقاق رفاهية الشعوب فهي الأسلحة اللازمة لدعم الديموقراطيات وتثبيتها . .

إن ديموقراطية إنجلترا لم تسمح فقط بتشجيع الفكر الحر بل اتسعت أيضاً لأن يكون هناك نادياً للحزب الشيوعي ! ولا غرابة ، فهذا هو الفرق بين الديموقراطية والشيوعية ، نجد في البلد الديموقراطي شيوعيين ، ولا نجد في البلد الشيوعي ديموقراطيين ، . . ومع ذلك فبريطانيا مثلاً ليست شيوعية وإن تكون أبداً شيوعية . وكيف يكون ذلك ومستوى المعيشة فيها أرق منه في روسيا ؟! إن المسألة ليست في مكافحة الشيوعية أو في محاربة الفقراء والمرضى والجائعين ، بل الأهم والمهم هو محاربة الفقر والمرض والجوع .

١١٢ - لقد تتبعنا حكومة العمال بإنجلترا أسباب شيوع البطالة والفوضى فرأينا أنها تكمن في الرأسمالية السكونية الجشعة التي تسخر كل إمكانيات المجتمع لمطامعها ، ولم تفكر حكومة العمال طويلاً ، بل قررت فوراً الانتقال بالمجتمع الانجليزي - لأول مرة في تاريخه - من اليمين المتطرف إلى اليسار المعتدل ، أي من الرأسمالية المتطرفة إلى الاشتراكية المعتدلة المتسامحة ، فلم نعد نسمع صيحات الجوع التي أزعجت بريطانيا بها العالم عقب النصر ، كما لم نعد نقرأ عن مهاجمة الشعب للعمارات ومصالح الحكومة واحتلالها لينام فيها ويسكنها ، لأن النظام الاشتراكي الذي طبقت بعض مبادئه استطاع أن يجد للجائعين زبداً وللمشردين مأوى .

نعم ، لقد قضت حكومة العمال بإنجلترا على الفوارق الاقتصادية ، ورغم

ذلك لم يتهم احد مستر اتلي بالشيوعية ، وضمت جميع المنشآت والمرافق العامة للدولة ، وامت معظم أو جميع الصناعات الكبرى - اذا اثبتنا صناعة الفولاذ - وعينت اصحابها مديرين لها يتقاضون مرتبات ثابتة لاصلة لها بأرباح مصانعهم وطبقت نظام البطاقات في جميع مرافق الحياة ، ومنحت العمال حقوقهم كاملة غير منقوصة ، وقررت : صرف لتر من اللبن في كل يوم لكل طفل يولد في جميع أنحاء الجزر البريطانية ، حتى يصل ١٦ سنة ، وتعيين طبيب خاص لكل مجموعة من الأسرى يسهر على علاج افرادها ويتناول اجره من الدولة ، وبناء منازل خاصة للعمال ، يدفع ثمنها بالتقسيط بمعدل عشرين جنيها في كل عام على أن تصبح ملكا للعامل بعد سداد أقساطها . . وهكذا وفرت للعامل عناصر الحياة من مسكن وغذاء وعلاج . .

ولما كان هذا البرنامج الاشتراكي يحتاج في تنفيذه إلى وفرة من المال ، ولما كان الغرض من التأمين هو توفير الحاجات للمستهلك بسعر معقول ، فلم يكن هناك بد من الاتجاه إلى رفع الضريبة التصاعدية لتصل إلى ٩٤ ٪ ، وضريبة التركات لتصل إلى ٩٥ ٪ .

قامت بريطانيا بكل هذه الأشياء مجتمعة وأشياء أخرى لم أذكرها ، أو لم اصل إليها ، ورغم ذلك لم يقل احد بأن هذا النشاط قد اوحى به من روسيا ، بل إن روسيا اعتبرت حكومة العمال أعدائها ، لأنها قطعت عليها طريق دعايتها وبذر سمومها . .

١١٣ - ولم تنفرد بريطانيا وحدها بهذه السياسة الانشائية القومية ، فإذا ما اتجهنا نحو فرنسا مثلاً لوجدنا ان المملكتين الكبيرتين أصبحتا منعزلة تماماً ، ولوجدنا ووجدنا . .

وأما عن أمريكا فيمكنني أن تعرف انها اوضحت أول قوة اقتصادية في العالم وأضحى شعبها سيد الشعوب لأنه يتمتع بمستوى اجتماعي منقطع النظير . .

وأما عن بقية الدول جميعها وسياساتها الاشتراكية الانعاشية ، فلك أن تتحدث عن تدعيم هذه السياسات وازدهارها كما شاء لك أن تتحدث . نعم ، تحدث

وكلك ثقة ان مامن دولة اليوم إلا وسارت خطوات وخطوات في سبيل التعمير والازدهار ورفع مستوى شعوبها ، وان مواكب الامم الراقية لتخطف الابصار وهي سائرة في طريقها إلى قمم الاشتراكية دون ان تنهم نفسها ، اويتهم بعضها بعضا بتلك التهم المعروفة التي نملك منها رصيذا ضخما ولا غرابة فلن تعيش أمة تقوم على هامش الحضارة ، وإنما الأمم التي تجاهد في صميمها هي التي ستفوز في معركة البقاء سواء أ كانت معركة حرب أم معركة سلم . ولعل من الخير أن ندرك أن الامم لا تنهزم في أوقات الحروب بقدر ما تنهزم في زمن السلم ، وما الحرب إلا نتيجة يظهر فيها صمود السكيان القومي ومنعته على الصدمات والكوارث . والامم التي تنحل وتتلشى في أوقات السلم أكثر بكثير من تلك التي تختفي في وقت الحروب ، وانحلال الاولى فناء تام لأنها تفقد عناصر حياتها عنصراً عنصراً بينما الثانية كثيراً ما تبقى حية في صورة ما فتوحى إلى الانسانية بمعنى قد يكون ابقى على الدهر منها لو بقيت .

١١٤ - والآن . . نستطيع أن نطرح هذه الأسئلة :

هل في مصر فكر حر ؟ وهل هناك نزعة نحو الإصلاح الاجتماعي وإشباع حاجات الشعب . . هل هناك استقصاء لكل عوامل القلق والرجعية والظلم الاجتماعي والكشف عنها ومواجهتها في شجاعة وصراحة وإزالتها من طريق المجتمع ؟ هل هناك تجديد للأوضاع الاقتصادية لا ترقيعها ، وتنفيذ سياسة اشتراكية شاملة واضحة تعطى كل ذي حق حقه ، وتقضى على التفاوت البعيد وتلك حاجز التمييز بين الطبقات ؟

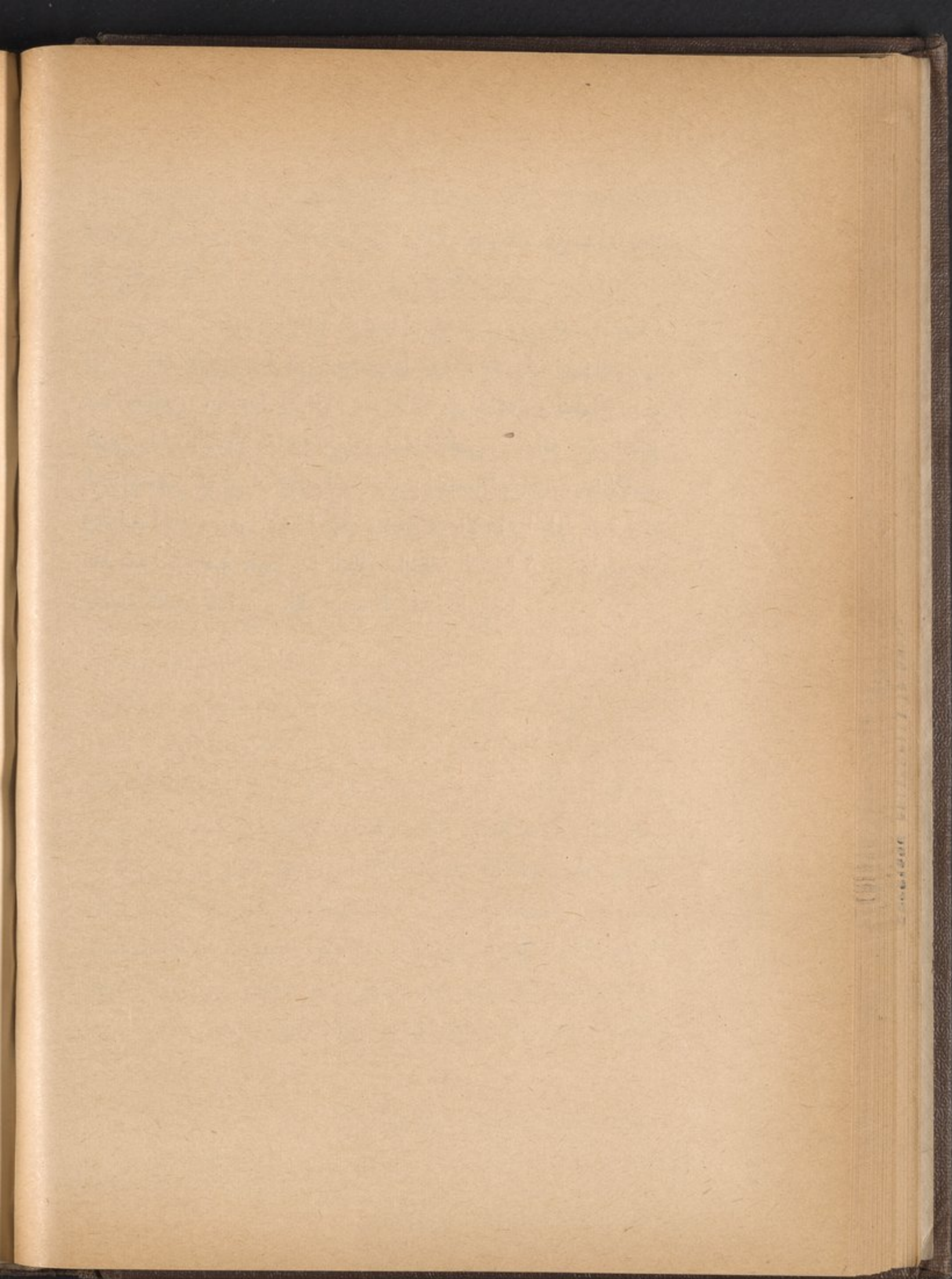
أما من جهة الفكر الحر ، فليس بخاف على القارىء أن من يقاومون الشيوعية في مصر قد اختلط عليهم الأمر ، فأصبحوا أول من يسيء باسم الإصلاح ! فهم يعتبرون كل كلمة من أجل المساواة والعدل نفثة من نفثات ماركس وآية من انجيل الشيوعية ، ناسين ان أراجيفهم هذه تفيد الشيوعية ذاتها ، وتضفى عليها ألواناً زاهية من التسكريم ، وهي في ذات الوقت لن توقف رواد العدل الاجتماعي عن غايتهم ، لأنهم يؤمنون به إيماناً عميقاً

لا ترحزه الخطوب ، ولا يثنيهم عن كلمة الحق زئير العاصفة مهما اشتد
ولغظ الاعصار مهما دمد ، فإن ظلام العالم كله ليعجز عن اطفاء شمعهم . . .
واما عن بقية الاسئلة الأخرى فيكفي أن أحيل القارىء ليرى أمثلة حية
كإجابة عنها إلى : الصراع الشاق الذى دار بين حكومة خالد الذكر حضرة
صاحب الدولة المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا وبين القلة المحظوظة بشأن
الضريبة التصاعدية . . . وإلى المشروع الذى تقدم به سعادة محمد خطاب بك
إلى البرلمان فى عام ١٩٤٤ لوضع حد لزيادة الملكيات الكبرى ، ليرى القارىء
أن المشروع مع حيويته وأهميته ، ومع ما كان سيقرب عليه من مزايا عدة
أخطرها وأهمها علاج سوء توزيع الملكية الزراعية ، ذلك السوء الذى بلغ
حداً لا يطاق ، وهو بعد ذلك وزر اجتماعى لا تقره إنسانية ولا يقره دين ؛
فهناك من يملك عشرات الآلاف من الأفدنة ومن لا يملك شيئاً أو يملك حفنات
من تراب . وكيف يقر دين - وأى دين - أن تلتقى بمن يملك قرية كاملة
وبجانبه ملايين تقرر أمعاؤها من الجدوب والسغب ؟ . . . وإلى الفلاح الذى
يقال له فى كل مكان وزمان : يهمنى كيف تعمل أو تسدد ولا يهمنى كيف
تأكل ١ . . . وإلى العامل الذى يعود آخر النهار بجسم يترنح من وطأة
الاعياء بينما يذهب صاحب العمل بكل الربح وكل الخير وكل الفائدة
دون أن يدرك أن مشكلة الأجور وساعات العمل ، ومدى توفير
الخدمات الاجتماعية فى محيط العمل هى الأمور التى يتوقف على علاجها -
إلى حد بعيد - إيجاد التكيف والانسجام وروح التفاهم ، والبعد عن روح
التدمير والاضطراب .

ما أحوجنا إذن لأن نعمل سريعاً ، وإنا لقادرون على أن نعمل ونأسوا
كلومنا أسوا هادئاً جميلاً ، فالساعة عصبية والسفينة تتقاذفها الأنواء ، وهى
تفرق فى لحظة إذا جرفتها الشهوات والغايات والأهواء ١ . . . أننا نعيش على

العاملون ، ان تحس أنها تنال قسطها من الربح في نظام قائم على مبدأ الربح ، فإن لم تحس ذلك فربما رأت ان تعمل على قيام نظام آخر . . .

نعم يجب ان نفهم الرأسمالية كما فهمها إريك جونسون ، يجب ان نفهمها على انها نظام لاعلى انها فوضى وحرمان واستعباد ، يجب ان نفهمها على انها عدل اجتماعي ، والعدل الاجتماعي هو طائفة من المبادئ والنظم التي ثبت بالتجربة ان المنفعة الاجتماعية تبلغ بها حدها الأقصى . ولقد انعقد اجماع العالم المتحضر كله على ان النظام الذي تبلغ به المنفعة الاجتماعية حدها الأقصى في الوقت الحاضر ، هو الاشتراكية . ويتجلى هذا الاجماع العالمي الرشيد في اخذ الدول الناهضة جميعها بهذا النظام ، النظام الاشتراكي ، وتطبيقه على مجتمعاتها تطبيقا مختلف وسائله حسب ظروفها وتطوراتها .



الباب الثالث

في

المحيط الصحى للعامل

١١٥ — صحة العامل رأس ماله الذي يعتمد عليه في حياته ، فإذا هي
اعتراها المرض أو الانحلال انحطت كفاءته وتضائل رزقه أو انعدم ، وتدهور
مستوى معيشته وهي في الوقت نفسه ثروة قومية يجب المحافظة عليها ، إذ أن
كفاية العمال سبب مباشر في زيادة الانتاج الأهلئ وإنماء الثروة وازدياد
الرفاهية . ولذلك كان من أولى الأمور الواجب مراعاتها العناية بصحة العامل .
وسنتحدث تحت هذا الباب عن الاشتراطات الواجب توافرها للعناية
بصحة العامل داخل المصنع وحمايته من اخطار الآلات ، وأمراض المهنة ،
والمعدات اللازمة لراحة العمال وسلامتهم .. أما عن مساكن العمال ، وعدم
إرهاقهم بساعات العمل الطويلة .. الخ فقد سبق أن تناولناه بما فيه الكفاية .

الفصل الأول

الاشتراطات الصحية العامة الواجب توافرها في محال تشغيل العمال

١١٦ - يجب أولا وقبل كل شيء ان يراعى في محال تشغيل العمال توفير الاشتراطات الصحية العامة . وهذه تتلخص في :

أولا : سلامة المبنى وقيامه على الاسس الصحية والهندسية السليمة ، وان يكون غير متهدم أو مختل ومأمونا من جميع النواحي .
ثانيا : توفير وسائل الضوء والتهوية ، بما يتناسب ونوع الصناعة وعدد العمال ، فعدم كفاية التهوية والضوء له تأثيره السيء على صحة العمال ، إذ يضعف بنيتهم ويقلل قوة الانتاج الصناعى فيهم ، كما أن عدم توافر هذين العاملين من شأنه أن يزيد نسبة عدد الاصابات بين العمال ، أو يدعو إلى التغيب بسبب المرض . وفي شركة تلغرافات وتليفونات بمدينة كمبردج بمقاطعة مساشوسستس Massachusettes بالولايات المتحدة (١) كانت نسبة الغياب بسبب المرض ٥ ٪ / وعندما ادخلت التهوية الصحيحة نقصت النسبة إلى ١ ٪ / . فلا بد من ان يتجدد الهواء باستمرار ليسكون في أى وقت نقيا وصالحا ، وبقدر المستطاع خاليا من الغازات والابخرة والأتربة والمفاسدات الأخرى كالجراثيم التى قد تنتج عن العمل والعمال ، وأن يكون أيضا — أى الهواء — محتفظا بخواصه الطبيعية من جهة درجة حرارته ورطوبته وحرارته وقدرته على التبريد والانعاش .

(1) C.E. A. Winslow Factory Sanitation & Efficiency, Industrial Engineering year 1911

ومن المرغوب فيه ، بل الواجب في محال التشغيل ، ان يكون هواؤها اقرب إلى البرودة منه إلى الحرارة ، وإلى الجفاف منه إلى الرطوبة وإلى الحركة منه إلى السكون . ودرجة الحرارة المطلوبة لراحة العمال هي ١٥ م . وكمية الهواء المطلوبة لسكل عامل هي ٣٠٠٠ قدم مكعب في الساعة ، فاذا فرض ان قسم الفراغ الذي يشتغل به العمال عليهم جميعا ، وكان نصيب كل عامل ٥٠٠ قدم مكعب ، فعنى هذا انه يجب تغيير الهواء ٦ مرات في الساعة . ولكن لا يجوز بحال أن يشتغل العامل فيما لا يقل عن ٢٥٠ قدم مكعب من الفراغ مهما كان عدد مرات تغيير الهواء . كما قد وجد أن أنسب درجات الرطوبة النسبية هو ٦٠ - ٧٠ ٪ .

وفي المصانع الكبيرة والمصانع التي بها أتربة أو ادخنه أو التي تحتاج الصناعة فيها إلى درجة حرارة خاصة ، فيجب العمل على راحة العمال وتوفير اسباب الصحة لهم بايجاد طرق ميكانيكية للتهوية ، وهذه تكون إما بالشفط أو بالدفع أو بهما معا . وفي كلتا الحالتين تستعمل المراوح لتحريك الهواء ، فاذا كانت المراوح قريبة من العمال وجب وضع سلك قوى عليها لحمايتهم . .

وهناك التهوية الصحيحة أو الكاملة Plenum System وهذه الطريقة من التهوية تستعمل في محال التشغيل التي تحتاج الصناعة فيها إلى حرارة شديدة مثل صناعة الزجاج أو صهر الحديد ، إذ يمكن بهذه الطريقة توجيه الهواء البارد على النقطة التي يشتغل فيها العامل فيسقط عليه كما تسقط مياه الدش ، وهذه الطريقة يمكن مشاهدتها بعنابر البوش بشركة الغزل بالحلة الكبرى ، كما تستعمل هذه الطريقة أيضا عندما يراد توريد هواء دافئ إلى أمكنة العمل .

هذا ، والضوء الضعيف يقلل كمية ما ينتجه العامل ويؤثر على الاتقان الصناعي Industrial Efficiency ويتلف عملا كثيرا كما أنه يسهل معه حدوث الاصابات ، وهذا كله بالطبع ليس من صالح صاحب العمل أو العامل . وكذلك الانارة الصناعية يصعب معها توزيع الضوء في المحال توزيعاً منتظماً ، ومن الواجب في بلاد كمصر أن يكون الاصل أو القاعدة استغلال الضوء الطبيعي إلى أقصى حد لأنه فضلاً عن توفره في أغلب أيام السنة لا يفوقه أى ضوء ويناسب حاسة الابصار أكثر من الضوء الصناعي وبخاصة في تمييز الألوان ويفضله ويفوق عليه بتناسق قوته ، ثم انه من العناصر التي تمنحها الطبيعة دون مقابل فلا يكلف المشروع شيئاً ، لذا يجب وضع تصميم بناء المصانع بشكل يمكن من هذا الاستغلال . وقد وجد أن الفتحات العليا Skylights تعطى اضاءة بنسبة ٧٥ ٪ أكثر من النوافذ الجانبية ، إلا ان عيب هذه الطريقة هو أن المصانع تغلق « شراعاتها » فلا يستفاد منها للتهوية من جهة ، ثم ان الأتربة تتراكم عليها من جهة أخرى مما يجعلها في ظرف ستة أشهر اقل كفاية من النوافذ الجانبية بنسبة ١٠ ٪ .

وإن كان ولا بد من الضوء الصناعي فيجب الا يكون بخلاف الكهرباء وأن يكون بالقوة الكافية والمتزنة ، وان يراعى توزيعه بانتظام وعدم احداثه لظلال تعاكس النظر . ويحسن استعمال الاضاءة غير المباشرة^(١) ، فاذا استعملت الاضاءة المباشرة فيراعى عدم اظهار الوهج بجعل مصدر الضوء مرتفعاً ، وان

(١) وذلك بوضع المصابيح في اماكن غير ظاهرة ، وبحيث تنعكس انوارها على الأسقف والجدران ، وتبث فراغ المصنع . وهذا النوع من الاضاءة لا يحدث وهجا كما يتميز بوحدة الانارة وبهذا لا تنقص الكفاية بدرجة محسوسة مهما غير العامل مكانه . وعلى كل فالاضاءة غير المباشرة افضل أنواع الاضاءة الصناعية .

يكون الضوء مماثلاً للضوء الطبيعي ما أمكن بالطرق الفنية الخاصة .
ولنعلم ان مصروفات الاضاءة الجيدة تعتبر كمية مهمة اذا ما ووزنت بالكفاية
التي تنتج عنها ، وقد وجد في احد المصانع أنه بزيادة قوة الضوء من ٣٨ شمعة الى
١١٤ شمعة ازداد رقم الانتاج بنسبة ٨٥ ٪ بجانب الاقلال من الحوادث ، وقد
كانت نسبه زيادة تكاليف الضوء بعد التحسين ٤ ٪ من قيمة الانتاج الزائد .
ولا يفهم من ذلك ان معنى الاضاءة الجيدة هو الضوء القوى جدا ، فالأمر
يحتاج إلى دراسات فنية ، . ففي مصنع للغزل وجد أنه بتخفيض المصابيح من
١٠ اقدام إلى ٦ و ٧ بوصة واستبدال المصابيح قوة ١٠٠ وات بمصابيح قوة
٦٠ تحسنت الاضاءة وزاد الانتاج وقلت في نفس الوقت مصروفات النور
وتضاءلت نسبه تكاليفه .

وقد قام المعهد الأهلى لعلم النفس الصناعى National Institute of Ind-
ustrial Psychology بعدة تجارب اثبت فيها :

١ — ان تحسين الضوء يتبعه عادة زيادة في رقم الانتاج في حين تقل
الاططاء والحوادث ويقل العادم .

٢ — إن كانت الأنوار موضوعه وضعاً رديئاً ، فإنه يتبع ذلك إسراف
في الجهد وقلة في رقم الانتاج بسبب اجهاد أعصاب العين .

٣ — تقل الكفاية من لمعان النور او من وهج السطوح اللامعة للأدوات
اللامعة او المواد .

ثالثاً : ايجاد مورد مائى ، فالمياه ضرورية في كل المحال ، فإن لم تسكن
لازمة للصناعة ذاتها فهى ضرورية لشرب العمال واغتسالهم ولغسل الارضيات

وغير ذلك . . على أنه يجب التأكد أولا وقبل كل شئ* من سلامة المياه وصلاحيتها للاستعمال الآدمي . .

رابعا: الصرف ، ويجب ان يجرى بطريقة صحية ومأمونة لدرء الخطر . .
خامسا : الدورات : يجب ايجاد دورة مياه للتبرز والتبول وغسل الايدي ، والاستحمام والشرب ، ويجب أن تكون الدورة صحية ومستوفاة وكافية لعدد العمال . وإن وجد نساء وجب إنشاء دورة خاصة بهن . ويجب أن تكون الدورات منفصلة تماما عن محلات العمل ، وأوفق مكان لها هو الحيشان السماوية . على أنه من المرغوب فيه جداً تسهيل طرق النظافة التامة بإيجاد الصابون والقفوط للعمال . ويراعى فى الحمامات أن تكون منفصلة عن بعضها ، ولكل منها باب خاص فلا يسمح بجملة دشات بداخل مكان واحد ، وذلك لئلا يربط روح احترام الذات بين العمال .

والجدول الآتى يبين عدد المراحيض اللازم ايجادها لمجموعات مختلفة من العمال (١) :

عدد العمال	الحد الأدنى اللازم ايجاده من المراحيض
من ١ الى ٩	١
من ١٠ الى ٢٤	٢
من ٢٥ الى ٤٩	٣
من ٥٠ الى ١٠٠	٥
زيادة عن ١٠٠	مرحاض لكل ٣٠ شخص

ويجب ان تحتوى دورات الرجال على مبادل لا تقل عن ثلثى عدد المراحيض المبينة اعلاه .

1) Draft Model Code of Safety Regulations for Factories, P 379 by International Labour Office Geneva 1947.

الفصل الثاني

الصناعات والصحة العامة

١١٧ - أوردنا في الفصل الأول الاشتراطات الصحية العامة الواجب توافرها في أغلب محال تشغيل العمال ، بدون استثناء . على أنه من البديهي أن صاحب العمل عليه واجبات نحو العمال أنفسهم ، الذين يشتغلون بداخل محله للمحافظة على سلامتهم وأرواحهم . . . على أن هذه الواجبات تختلف كما وكيفا من صناعة إلى صناعة حسب ظروف العمل وطريقته ونوعه ، حسب الأدوات والآلات والمواد الخام المستعملة في الانتاج . . .

ولما كان المجال ليس طبعاً بمجال تناول كل صناعة على حدة وتبيان اضرارها ، والواجبات التي تلزم صاحب العمل القيام بها ، فإننا سنتناول الكلام على واجبات أصحاب الأعمال في هذا الصدد بشكل عام ، ومن هذه الواجبات :

أولاً : منع الأخطار والإصابات من الآلات او بسبب نوع العمل :

١١٨ - اول ما يرد إلى الذهن أن نسبة كبيرة من حوادث العمل وليدة المصادفة ، وخصوصاً تلك التي لا يبدو لها سبب واضح . ولكننا نعرف أن كلمة المصادفة ، او ، الحظ ، لا تستعمل في تحليل السلوك الانساني الا حين نجعل الاسباب الحقيقية فيه او حين نعجز عن ضبط العوامل المسببة له . وقد اظهر البحث الاحصائي كثيراً من العوامل المسببة للحوادث ومن ثم قلت نسبة ما يعزى منها إلى المصادفة . بل لقد قدر بعض الباحثين ان حوالى ٩٨٪ من حوادث الصناعة تعزى إلى أسباب يمكن منعها — اي أنها ليست وليدة المصادفة .

والبحث في حوادث الصناعة ينبغي ان يعنى في مقدمة ما يعنى به ، بما يطلق عليه « الاستعداد للحوادث » ، فإن فهم هذا الاستعداد على وجهه الصحيح هو حجر الزاوية في اى برنامج يعمل للتقليل من اصابات العمل . . . ونحن الآن نعرف ان اصابات العمل ترجع إلى عوامل داخلية اى خاصة بالفرد ، او إلى عوامل خارجية اى خاصة بالعمل نفسه . وما الاستعداد للحوادث الا عبارة عن العوامل الشخصية الخاصة بفرد معين والتي تؤثر على مدى تعرضه للاصابة من عدمه . . . على انه ينبغي الا نخلط بين الاستعداد للحوادث ، والعوامل النوعية داخل الفرد التي تقرر استعدادة للحوادث . ولا يوضح ذلك نقول انه من الجائز ان نلقى رجلين على استعداد متساو للاصابة بالحوادث وإن اختلفت الاسباب في احدهما عنها في الآخر ، فمثلا قد يتعرض شخص للحوادث لضعف ابصاره ، حين ان شخصا آخر سليم الابصار قد يتعرض لها بنفس الدرجة لرغبة لا شعورية عنده (١) في تجنب بعض التبعات عن طريق التعرض لاصابات بسيطة مثلا . والعلاج في الحالتين مختلف كل الاختلاف ، فهو في الحالة الاولى قد لا يتعدى استعمال المنظار المناسب ، بينما هو في الحالة الثانية قد يصل إلى علاج نفسى طويل . فالنقطة الهامة هنا هي تحديد العامل النوعي الذي يؤدي إلى التعرض للاصابة بالحوادث حتى يمكن ان ينصرف الجهد إلى معالجته .

(١) هذا هو ما يطلق عليه علم النفس التدمير الذي يتجه للذات ، وهذا الميل إلى تعذيب الذات يكون منشؤه إما شعور مكبوت بالخطيئة ، او كراهية الذات ، وتنشأ الكراهية للذات عادة من الكراهية للسلطة (سلطة الاب ، صاحب العمل . .) وهذه الكراهية للسلطة لا يمكن عادة مواجهتها أو التعبير عنها ، فيعكسها الشخص على نفسه فيكره نفسه ، ويقضى عليها اما قضاء جزئيا او كليا . . لهذا نرى ان التخريب او الانتقام يكون احيانا من مظاهر النزعات الاعتدائية الموجهة ضد الغير او ضد الذات ويكون خارجا عن ارادة الشخص خروجا يكاد يكون احيانا تاما . .

١١٩ — والآن لنعرض لأهم النواحي — إن خارجية أو داخلية —
التي تنشأ عنها إصابات العمل ، ووسائل توقيها :

١ — يلعب تصميم المصنع دورا هاما في تعريض العامل للإصابات ،
فإذا كان المصنع ردي التهوية والاضاءة ، فإن سوء الاضاءة يجهد اعصاب
ابصار العين ، وهذا يؤدي إلى اجهاد الجسم عامة ؛ ويساعد على ازدياد ال
Falling accidents ، ولقد لوحظ في الخارج ان عدد الحوادث التي تصيب
العمال من الآلات يزداد في فصل الشتاء نظرا لاعتمادهم في هذا الفصل على
الإنارة الصناعية في ساعات كثيرة من النهار . كما ان سوء التهوية يؤدي إلى
الخنول والتعب ، وهذا راجع إلى عدم قدرة الهواء على تبريد الأجسام ،
أي لعدم قدرة الجسم على التخلص من حرارته الزائدة . ولقد وجد Vernon
ان الإصابات تسكون اقل ما يمكن في المصانع التي تبلغ درجة حرارتها
٦٧.٥ ف بحيث إذا ما ارتفعت او انخفضت ، فإن نسبة الإصابات تزداد نسبيا
مع هذا الهبوط او الارتفاع .

٢ — وقد ذكر العلامة Vernon أيضا في نتائج بحوثه أن نسبة الإصابات
ترتفع في الجزء الأخير من يوم العمل وانها تزيد مرتين ونصفا في فريق من
العمال يعمل ١٢ ساعة يوميا عنها بين فريق يعمل ١٠ ساعات فقط ، ويعزى
هذا الارتفاع الكبير إلى التعب .

كما أنه من المعروف أيضا ان نسبة الإصابة بالحوادث ترتفع عند محاولة
زيادة الانتاج اذا لم يكن ذلك مصحوبا بتحسين وسائله .

٣ — هذا ، ولقد وجد ان ٣٥ ٪ من حوادث الماكينات راجع إلى
عدم وجود الشباك . . فيجب فضلا عن إقامة الماكينات والآلات على اسس
هندسية صحيحة وترك المسافات المناسبة بينها ، ان تحاط الماكينات والأجزاء
المتحركة منها على الأخص — كالموترات والطارات والطناير والتروس

واعمدة الحركة والسيور وما إليها — بالانسجة الواقية والشباك والحواجز اللازمة guards بحيث حتى لو اراد العامل اصابة نفسه لوجد الأجزاء المتحركة مقفلة تماما .

٤ — كما يجب ان تكون ملابس العمال من ال OveraII ، فالجلباب واسع فضفاض ، وكثيرا ما يلتف حول السيور والتروس وغيرها ، وكذلك الحال بالنسبة « للسكرافات » ، والتلافيح وما إليها من الملابس المدلاه . . كما يجب ان يلبس النساء طواقى لجمع شعرهن الطويل تحتها .

٥ — هذا ، إلى ضرورة فحص العدد والسيور في فترات متقاربة ، واستمرار مراقبتها والتفتيش عليها .

٦ — وان تجهز عنابر العمل بوسائل فنية خاصة لابطال المحركات بغاية السرعة إذا ما جد حادث .

٧ — وان يكون للعمال مخرج مأمون وقت حدوث حريق بالمحل ، علاوة على ما يكون بداخله من الاحتياطات اللازمة لدرء خطر الحريق مثل الجرادل المملوءة بالماء او بالرمال والمعدات السكياوية والفنية الأخرى . .

٨ — كما يجب العناية بالمحاضرات والدعاية والصور واللوح السكاريكاتورية ، على الا نسي الأشرطة السينمائية اذ هذه لها اثرها الفعال واستساغتها عند العمال عن المحاضرات الجافة . وان نكون من العمال أنفسهم جمعية للوقاية من الاصابات ، مهمتها التوجيه والارشاد والمراقبة .

٩ — وللوقاية الشخصية أثر بالغ كذلك ، كابتعاد العامل عن شرب المسكر وتعاطي المخدر من جهة ، وعن طريق استعمال القناعات والقفازات والأحذية الواقية من جهة أخرى . . ولا بد من القول هنا بأن كثيرين من العمال يعتقدون أن اقنعة الوقاية لا خير فيها أو أنها ضارة لأنهم لم يصابوا بحادثة في حياتهم قط ، ولكن هؤلاء العمال الذين ينتظرون أن تعلمهم التجارب ضرورة استعمال

الآفة لحماية أعينهم مثلاً قد يفقدون ابصارهم في تجربتهم هذه قبل أن ينتفعوا منها ، استغفر الله بل دون أن ينتفعوا منها .. والحق ان وجود هذه الوسائل الوقائية عند العمال ليس بكاف لوقايتهم ، بل ينبغي ايضاً تعليمهم طريقة استعمالها وإيمانهم بفائدتها . وهذا الجانب التعليمي والتوجيهي لمن أهم برنامج الوقاية من حوادث العمل .

١٠ — ولقد دلت البحوث التي أجريت على العلاقة بين نسبة الحوادث وخبرة العامل في مهنته على أن نسبة الإصابة تملو بين العمال الصغار قليلي الخبرة ، وأنها تقل كلما زاد العمر وطالت مدة خدمتهم في المصنع أو توفرهم على العمل الواحد (١) . ومن ثم لا بد أن يتضمن أى برنامج يوضع للسلامة من إصابات العمل عاملي السن والخبرة في جملة ما يعنى به . وتنفيذ ذلك عملياً ممكن عن طريق وضع العمال الجدد في أعمال قليلة الخطورة ولكنها قريبة من العمل الذي سيؤدي به العامل فيما بعد ، بمعنى أن تتدرج في تدريب العامل وتدريبه حتى نصل به إلى الآلة التي سيعمل عليها والعمل الذي سيزاوله . فكثير من الحوادث التي يتعرض لها العامل الجديد إنما ترجع لا إلى إهمال العامل ، وإنما إلى جهله ببيوآطن صناعته وآلته التي يعمل عليها .. وكلما اكتسب العامل معرفة وخبرة بعمله وطالت مزاولته له قل احتمال تعرضه للإصابة فيه .

١١ — كما يجب أن ننوه هنا أن لحالة العامل النفسية والانفعالية أثرها الكبير كذلك في سهولة تعرضه للإصابة من عدمه ، وقد جاء في أحد البحوث أن حوالي ٣٢٪ من الحوادث كانت مرتبطة ، بصورة مباشرة ، بعوامل

(١) هناك بحوثاً أخرى تشير إلى نتائج مخالفة لما ذكرنا ، منها البحث الذي أجراه ستيفنز Stevens ووجد فيه أن عدد الحوادث يزداد مع العمر . والبحث الذي قام به شروسبري Shrosbree وانتهى فيه إلى أن العمال القدامى أكثر تعرضاً للإصابة بالحوادث ، وفي رأيه أن هذا راجع إلى أن تعودهم على المخاطر يقلل من حذرهم منها

انفعالية (هم واكتئاب . عصبية وخوف . .) والحالة الانفعالية لا تؤثر على نسبة التعرض للحوادث فحسب ، بل وعلى نسبة الانتاج أيضا ، فلقد قام هيرسى Hersey بدراسة وجد منها أن انتاج العمال يزيد حوالى ٨٠ ٪ فى حالات المرح والسعادة والتفاؤل والرغبة فى التعاون .

على أن للحالة الانفعالية جوانب أخرى قد لا تبدو بمثل هذا الوضوح لأول وهلة . فمن المشاهد أن قدرة بعض الناس على سهولة التعامل مع الغير تختلف من يوم لآخر ، وانهم فى الأيام الصعبة يكونون على نزق وتهيجية وسرعة إلى العراك والمشاحنة مما يؤدي إلى طردهم من العمل . وليس شك أن طرد العامل لهذا السبب عمل غير سديد لأنه لا يختلف فى معناه عن طرده لأنه لا ينتج الانتاج السكافى لاصابته بكسر فى ذراعه . . مثل هؤلاء العمال يحتاجون الى بحث حالتهم وعلاجهم . . فاذا لم يتيسر توفير العلاج لهم فينبغى ابعادهم فى هذه الفترات عن أى عمل يرتفع فيه احتمال التعرض للاصابة ، ولنذكر أن العامل الذى يسلك هذا السلوك لا يسلكه برضاه ، بل لأنه لا يستطيع غيره . ومن الخير أن نساعد على التخلص منه اذا امكن أو على اجتياز ازمته بسلام .

١٢ — كما انه لا بد من توفر حد أدنى للقدره الذهنية ، فلقد دلت البحوث على أن عددا قليلا جدا من ذوى الاستعداد للحوادث كانوا أعلى من المتوسط فى الذكاء والقدرة على التعلم والافادة والمهارة اليدوية . . أما غالبيتهم فكانوا على جانب قليل من الذكاء . ومن ثم فلا بد ان تكون اختبارات الذكاء جزءا متما لشروط التوظيف والتوجيه نحو المهنة . . ولقد شوهد أن استعمال هذه الاختبارات يعقبه حتما هبوط ملحوظ فى عدد الحوادث ، فضلا عن ارتفاع الكفاية العامة للعمل .

١٣ — ويعلل العلامة دريك Drake جانبا من أسباب الاستعداد

للحوادث فيقول : لقد دلت بحوثي على أن الأفراد الذين يرتفع عندهم مستوى الأداء العضلي عن مستوى الإدراك الحسي أكثر تعرضا للحوادث من أولئك الذين يسبق ادراكهم استجابتهم .

١٤ - ومن القواعد المتبعة عند الالتحاق بالعمل في المؤسسات الصناعية الكبرى أن يحوز العامل اختبار النظر ، فالصلة بين الأداء البصري الصحيح والسلامة من اصابات العمل صلة اقربها البحوث الاحصائية . فإجراء الاختبارات البصرية الدقيقة على جميع العمال يؤدي الى الهبوط في عدد الاصابات بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل عما اذا قبل العمال دون إجراء مثل هذه الاختبارات .

١٢٠ - والخلاصة أنه فضلا عن اتخاذ الاحتياطات الخارجية ، فلا بد من إجراء الاختبارات السيكولوجية عند الالتحاق بالعمل ، وذلك للكشف عن ذوي الاستعداد للحوادث . ولن نجد طبعاً أن هناك عامل يقبل عن طيب خاطر الإلتحاق بعمل يعرضه - لطبيعة ظروفه السيكولوجية - للحوادث . كما ينبغي أيضاً التدقيق في الاختبارات البصرية ، فإن الاختبارات المستعملة الآن ليست على دقة كافية ، وكثيرون ممن يحوزونها مصابون بعيوب بصرية تعرضهم لحوادث كان يمكن منعها لو كانت هذه الاختبارات أكثر دقة ، وما يدعو إلى وجوب التشدد في معالجة هذا النقص أن معظم عيوب الإبصار يمكن أن تعالج وتقوّم .

ومن الواجب كذلك استعمال اختبارات القدرة الذهنية والسرعة العضلية ، وينبغي أن تتجه العناية في هذه الاختبارات إلى وضع حد أدنى للقدرة الذهنية هو الذي يفصل بين المقبولين والمرفوضين .

هذا ، ولقد استنتج فارمر وشامبرز Farmer & Chambers من نتائج اختباراتهم العديدة والمتباينة أنه لا يمكن تحديد عامل مفرد واحد بوصفه المسئول عن حوادث الصناعة ، فالحوادث كالمرض سواء بسواء تنتج من اشتراك أو تفاعل عوامل مختلفة . ومن ثم فليس من الحكمة والسداد ، لتحقيق السلامة الفردية كاملة ، أن نغنى بعامل واحد دون العوامل الأخرى . فمثلا توجيه العناية إلى تحسين الآلات لا يكفي وحده للتقليل من نسبة الإصابات ، لأن العامل الذى يعانى من ضعف بصرى قد يصاب بحادثة من آلة مأمونة الاستعمال ، والعامل الذى تهبط حالته المعنوية فى فترات الاكتئاب سيؤذى نفسه لا شعوريا من أقل الآلات ايذاء . الأمر الذى يجب معه عدم إغفال الفرد ذاته عند وضع برنامج للسلامة من إصابات العمل ، لأنه هو نفسه السبب فى عدد كبير من الإصابات ، ومعالجة ذوى الاستعداد للإصابة لا يقل فى أهميته عن تأمين الآلات عند تصميمها وضمان عدم خطورتها .

ثانيا : عمل الاحتياطات اللازمة لمنع خطر أمراض المهن المختلفة :

١٢١ - الصناعة عبارة عن أنواع النشاط الكثيرة التى يكون الغرض منها إستخراج المواد الأولية من الطبيعة أو تحويل هذه المواد إلى سلع قابلة للاستهلاك بخضاعتها لعدة عمليات صناعية يدوية أو آلية أو كيميائية . ويختلف نوع الصناعات باختلاف المواد الأولية المستعملة فى المنتجات من جهة ، وطرق صنع هذه المنتجات من جهة أخرى . فقد يحتاج بعض المواد إلى الطرق أو التسييح أو الصب أو الخرق أو البرد أو القطع وبعضها يحتاج إلى النشر أو الغزل أو النسج .. إلى غير ذلك مما ليس له حصر من أنواع العمل المختلفة . وتنبعث من بعض هذه الأعمال أتربة أو أدخنة أو غازات أو أبخرة أو حرارة ، وكلها تؤثر على صحة المشتغلين بها تأثيراً قد يكون سيئاً لدرجة تختلف باختلاف نوع الصناعة .

ومن البديهي انه لكي نقف بدقة على أضرار أية صناعة ، فإنه يجب أن نتتبع خطواتها خطوة بخطوة ، ابتداء من المادة الأولية المستعملة فيها حتى نصل إلى الخطوة النهائية التي بعدها تكون السلعة معدة للاستهلاك الآدمي . ولما كان من العسير علينا بداهه في هذا المقام الضيق أن نتمشى مع خطوات كل صناعة على حدة عارضين لأخطارها ومضارها وطرق تلافيها . فإننا سنكتفي بأن نعرض لصناعة واحدة ، كمثال أو كنموذج للبحث في مثل هذه الحالات . ولعل صناعة الزجاج لها من خطرها وخطورتها ما يجعلها أحق من غيرها بالبحث في مثل هذا الموضوع : —

١٢٢ — لقد تطورت صناعة الزجاج في اوربا في الخمسين سنة الأخيرة تطورا شديدا إلى حد أن اطلق البعض على العصر الحاضر « العصر الزجاجي او البللوري Crystal Age » .

والزجاج يصنع من مادة الفلنت والرمل ومواد أخرى سلكاوية بنسبة ٥٠ - ٧٥ ٪ والباقي من الحجر وسلفات الصودا ومن الصودا ذاتها والبوتاس ومن الرصاص واكسيد الزنك وثاني اكسيد المنجنيز ومن الزجاج المكسر . وهذه كلها تطحن جميعا مع بعضها ثم تنقل إلى الأفران لنصهر في درجة حرارة عالية قد تصل إلى ٢٥٠٠ ف . ويقلب المزيج اثناء وجوده في الفرن بعضا طويلة وثقيلة من الحديد المجوف ولها يد من مادة فخارية هي مادة طوب النار . وعملية التقليب هذه تحتاج إلى فتح الأفران فيتعرض العمال لحرارة شديدة . وبعد ان تتسكون العجينة داخل الأفران تؤخذ منها قطعاً بواسطة هذه العصي ، يحركها - أي القطع - العامل قليلا في الهواء ثم يضعها رأسية في فورمة نحاسية ويظل العامل ينفخ في طرف العصا العلوى حتى تأخذ قطعة الزجاج المصهورة شكل الفورمة الموجودة بداخلها . ثم تسحب الأواني الزجاجية من الفورم على الواح من الصاج وتبرد داخل افران متدرجة الحرارة حتى لا تنكسر

إذا ما عرضت للهواء البارد مباشرة . ثم تأتى بعد ذلك عملية كشط القطع الزائدة من الآنية ثم عملية صقل الحواف وشطفها ..

١٢٣ — واليك الآن — بعد أن وقفنا سريعاً على خطوات الصناعة والمواد المستعملة فيها — أهم الأضرار التي تنجم عن هذه الصناعة ، صناعة الزجاج ، وطرق توقيها :

١ — الاشتغال في جو غيرت صفاته الطبيعية ، كتعرض العمال لحرارة عالية بوقوفهم أمام الأفران مما يؤثر على القلب والبنية ، ويعتم عدسة العين نتيجة الحرارة . فضلاً عن أن هذه الحرارة تعرض العمال لأمراض الجهاز التنفسي ولأزمات صدرية حادة إذا ما اضطرتهم الظروف إلى الانتقال من ذلك الجو الحار إلى الجو البارد .

ولمنع هذه الأضرار يجب إيجاد جهاز للتهوية الصحيحة أو الكاملة Plenum System حتى يمكن الحصول منه على هواء بارد يسقط على رؤس العمال . أو العمل على إمرار تيار من الهواء الخارجى بين الفرن والعامل . وقد تلجأ بعض المصانع إلى تقليل ساعات العمل ، وقد يوضع أمام الفرن الواح من الصاج أو ستائر من الأسبستوس ، أو أن يلبس العمال أنفسهم ملابس مصنوعة من هذه المادة ، وأن يلبسوا الحماية وجوههم وأعينهم قناعات لها عيون من الزجاج الملون ، واللون المستعمل لمنع الوهج والحرارة هو الأحمر المخلوط بالأزرق .

٢ — كما يتعرض العمال في صناعة الزجاج للآتربة الناتجة من المواد الأولية المستعملة في الصناعة ومن آتربة الزجاج نفسه الناتجة عن عملية الشطف والصقل ؛ وكذلك يتعرض العمال للتسمم من الرصاص في عملية تلوين الزجاج ومن الزرنيخ الذى يستعمل لازالة اللون من الزجاج ومن المنجنيز الذى يدخل في تركيب الزجاج .

وتعتبر الأتربة اعدى اعداء العمال فكلما تخلصنا منها وجعلنا الجو الذى يشتغل فيه العامل خلواً منها كلما قلت الأمراض الناتجة عن الصناعات، ولقد دلت البحوث على ان ٢٥ ٪ من وزن الأتربة التى يستنشقه العامل تصل إلى الرئة سواء عن طريق فمه او عن طريق انفه ، اما الباقي فيبتلع مع الريق .. فإن كان التراب لمادة سامة كمركبات الرصاص او الزرنيخ او المنجنيز او الزئبق او الانتيمون او الفسفور او البترول او السكريت .. الخ ظهرت اعراض التسمم على العامل .

ولقد دلت الاحصاءات على أن أخطر أنواع الأتربة على صحة العامل وأشدها فتكا به هي أتربة السليكا ذات الحواف لأنها لاتذوب في الجسم ولأنها ثقيلة ، وأن الضرر الناشئ من الأتربة عموماً يتفاقم أثره كلما زادت نسبة السليكا في الأتربة .

وتحدث السليكا اصابة الرئة ويسمى المرض Silicois وهو أخطر الأمراض الناشئة عن الأتربة حيث يؤثر على الرئة فيجعلها كتلة ليفية ، وانه وإن كان من الممكن أن يعيش العامل مدة طويلة بهذه الحالة الا أنه يكون معرضاً للعدوى بسهولة بجراثيم التدرن .

وصناعة الزجاج من ضمن الصناعات التى ترتفع فيها نسبة الاصابات والوفيات بالتدرن الرئوى نظراً لدخول السليكا والحجر الرملى ضمن المواد الأولية المستعملة فى الصناعة ، كما أن المرض ينتقل بالعدوى بين العمال بواسطة الأتربة التى تحمل جراثيمه والتى تكون مثارة داخل أمكنة العمل فكثير من المصابين يبصقون على الأرض ، وعند جفاف الأتربة التى بالأرض تنتشر فى الجو بسبب نسيمات الهواء أو حركات العمال ومشيمهم فتحمل معها جراثيم البصاق إلى العمال . وقد ينتشر التدرن عند ما يسعل أحد العمال المصابين حيث تخرج الجراثيم مع الرذاذ ، وهذه هى الطريقة التى يعدى بواسطتها اغلب

المرضى بهذا الداء . ويساعد على سهولة الإصابة بالمرض وجود تليف بالرئة من جراء الأتربة كما تقدم .

وتنذرنا الاحصاءات دائماً بأن العامل الأكبر في احداث السل الرئوى بين العمال هو الأتربة وعلى الاخص أتربة السليكا . فالنسبة تزداد كلما كانت الأتربة دقيقة ومن مادة السليكا ذاتها . والجدول (١) الآتى يبين نسبة الوفيات من السل الرئوى فى كل الف عامل :

٥٤٢ و ٥	صناعات فيها أتربة	٢٣٩ و ٢	صناعات ليس فيها أتربة
٧٧٩ و ٧	صناعات فيها أتربة الرصاص	٥٥٥ و ٥	صناعات فيها أتربة الحديد
١٤٠٠ و ١	صناعات فيها أتربة الخزف	٨٤٧ و ٨	صناعات فيها أتربة الدخان
		٣٤٩٠ و ٣	صناعات فيها أتربة الأحجار

وللوقاية من الأتربة وقاية كافية بمصانع الزجاج يجب ايجاد الاجهزة المقفلة تماماً لعملية الطحن ، حتى يمكن شفط ما يحدث عن هذه العملية من أتربة من جهاز الطحن نفسه دون ان تنتشر فى جو العمل . ويجب ان توجه الأتربة المسحوبة إلى امكنة خارج محال العمل لتجمع فيها ، وهذه اما ان تكون غرف للتراب اوسايكلونات SycIones او أن تدفع الأتربة تحت الماء او فى مرشحات من اللباد .

كما يجب ايجاد مباحق للعمال والتشديد فى جعل الارضيات من مادة صماء ليسهل نظافتها ، وكذلك يجب الاتسكنس الارضيات وقت العمل ، وان لا يشتغل العمال قبل أن تهدأ الأتربة بعد عملية السكنس ، وعلى أن ترش الارضيات دائماً قبل هذه العملية .

(١) دكتور عبد المجيد رمزى : فى تطبيق علم الصحة ص ٦٣٥

أما عن التسمم في صناعة الزجاج بسبب الرصاص والزرنيخ والمنجنيز، فإن شطف الأتربة والغازات، ولبس القناعات والقفازات والأحذية الواقية والملابس الخاصة المحكمة حول الرقبة والمعصمين وتقليل ساعات العمل، وإيجاد الأحواض والحمامات للاستحمام عقب الانتهاء من العمل، ومراعاة غسل الأيدي بالصابون قبل تناول الطعام . . . لكفيل كل هذا بدرء الخطر . كما يجب على رب العمل فضلا عن العناية بفحص العمال عند إلحاقهم بالعمل أن يعهد إلى طبيب لفحص عماله في أوقات دورية بين آن وآخر وعلى فترات متقاربة، وعدم استعمال الألوان التي من مركبات الزرنيخ والاستعاضة عنها بألوان الانلين .

وإنه وإن كان للأتربة هذا التأثير السيء إلا أنه يجب ألا ننسى ما لحالة العامل الاجتماعية من تأثير بالغ كذلك، فسوء المسكن ورطوبته، وسوء التغذية والمعيشة . . . كلها عوامل مهيأة لفتك الأمراض وانتشارها وخاصة مرض التدرن . . . ولذا نجد أن أغلبية المصانع في العالم - وخاصة مصانع الزجاج - تعنى بتغذية عمالها عناية تامة، وتصرف لهم أكواب اللبن بين وجبات الطعام، لما للبن من أهمية خاصة يكفي أن نقف عليها من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « . . . اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه، فإنه ليس شئ يجزى من الطعام والشراب إلا اللبن، . . . ويكفي للوقوف على مدى إهتمام العالم بتغذية عماله أن نعلم أن هناك أكثر من ٥٠٪ من مصانع أمريكا - مثلا - تعنى بهذه الناحية . . .

٣ - ويقول الدكتور رمزي في كتابه « في تطبيق علم الصحة » يتعرض العمال الذين يقفون أمام الأفران في مصانع الزجاج إلى مرض الزهري، وذلك حينما ينفخ العامل بفمه في ماسورة إستعملها مصاب بذلك المرض،

كما يتعرضون إلى فتق في الخد وانتفاخ في القناة اللعابية النسكفية من جراء عملية النفخ ، وإلى الإصابة بالحروق .

ويرى حضرة الدكتور محمد لبيب السرسى الطبيب بمصلحة العمل أن الأضرار التي تنشأ عن تداول ماسورة النفخ بين العمال لا تقتصر على مرض الزهري فقط ولكن تؤدي أيضاً إلى انتقال عدوى الأمراض التي تنشأ عن رذاذ الفم .

Droplet infection.

ونرى لمنع هذه الأضرار أو الحد منها تخصيص ماسورة لكل عامل من عمال النفخ ، وخفض ساعات العمل بقدر الإمكان طوًلاً . وقد تستعمل بعض المصانع لعملية النفخ وحرارة الأفران مدداً طويلاً . وقد تستعمل بعض المصانع أحياناً جهازاً أوتوماتيكياً يقوم بعملية النفخ بدلاً من العمال .

٤ — وأخيراً قد يتعرض العمال كذلك إلى الجروح من الزجاج قبل صقل حوافه الحادة ، أو إذا كان مبعثراً في أرضية المكان على شكل شظايا . وللوقاية يجب أن يلبس العمال قفازات من الجلد السميك إذا كانوا يشتغلون في نفس الزجاج قبل صقل حوافه ، كما يجب مراعاة عدم سير العمال وهم حفاة الأقدام في عتابر العمل . .

الفصل الثالث

المعدات والوسائل اللازمة لراحة العمال وسلامتهم

١٢٤ - تكلمنا في الفصل الأول عن الاشتراطات الصحية العامة الواجب توافرها في مجال تشغيل العمال . وفي الفصل السابق عن الصناعات والصحة العامة وعرضنا فيه بقدر الإمكان لاصابات العمل وأمراض المهنة وطرق الوقاية منهما . وسنتكلم في هذا الفصل على ما يجب أن يهيئه صاحب العمل لعماله فضلا عما تقدم من وسائل ومعدات للمحافظة على راحتهم وسلامتهم وما ارى هذا الفصل الا تکملة أو امتداداً للفصلين السابقين :

١ - يجب ان تعد غرفة مجهزة بالاسعافات الطبية الأولية (١) وبها نقالة ومقعد أو كنية مريحة ، كما يجب أن يكون المسئول عنها شخص متمرن يمكن الاتصال به في أى وقت من اوقات العمل لاجراء الاسعافات اللازمة لحين حضور الطبيب . ويجب عمل فيش صحى لسكل عامل ومراقبة الحالة الصحية للعمال والعاملات ووزنهم دوريا ، وعلى المصنع ان يسهل إدخال المرضى من عماله إلى المستشفيات التابعة للمصنع إن وجد ، او إلى المستشفيات العامة . كما أن عليه ان يتحمل مصاريف العلاج وثمان الأدوية . ومن المرغوب فيه جدا عدم اقتصار الخدمة الاجتماعية الطبية على العامل بل يجب ان تمتد كذلك إلى محيط أسرته .

(١) راجع القرار الوزارى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ، والخاص بصندوق الاسعافات الطبية المنصوص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل والمعدل تحت رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وبين القرار السالف الاربطة والأدوية والمطهرات اللازم توافرها فى المحال المختلفة .

٢ - ويجب على صاحب العمل او من ينوب عنه اخطار الجهات المختصة عن اى مرض معد او مشتبه فيه حدث بين المشتغلين بالمحل او بين من كانوا مشتغلين فيه من وقت قرب . وذلك لحماية العمال من انتشار العدوى والأمراض بينهم .

٣ - يجب مراعاة الدقة في تطبيق النصوص والتشريعات العمالية الخاصة : بساعات العمل وفترات الراحة والاجازات ، وعدم ارهاق العمال واستغلالهم ، والخاصة بتشغيل النساء والاحداث . واصابات العمل والتعويض عن امراض المهنة ..

٤ - يجب مراعاة الاحتياطات الفنية الكفيلة بمنع دخول المواد المختلفة إلى اجسام العمال : كالأتربة^(١) التى تسبب الأمراض الصدرية ، او المواد المعدنية السامة او المواد السكياوية الضارة كالأملاح والغازات والأبخرة ، او الدخان الذى تدل الاحصاءات على شدة خطره فى حالة عدم منعه من محال التشغيل إذ يزيد من امراض الجهاز التنفسى والأمراض الصدرية .

ولعل احسن الطرق لعدم انتشار الأتربة والغازات او الانجرة والادخنة فى الجو ان تجرى بقدر الامكان العمليات الصناعية المختلفة فى اجهزة محكمة القفل ، أو أن تركب اجهزة فنية لسحبها من مواضع قريبة جدا للنقط انبعائها . وتسحب الغازات الخفيفة وهى التى ترتفع إلى اعلى بتركيب اجهزة الاصطياد

(١) الأتربة اما أن تكون ١ - عضوية وهى قسبان حيوانية او نباتية أو ٢ - غير عضوية وهى المعدنية أو ٣ - خليطا من هذا وذاك . فالأتربة العضوية الحيوانية مثل الصوف والحرير والجلد ، قليلا ما تسبب اضرارا للعمال ، فإن سببها فلا يتعدى ذلك احداث نزلات بسيطة فى القنوات التنفسية ، اللهم الا اذا كانت لحيوانات مريضة بالحمى مثلا ، أما النباتات مثل السكتان والقطن والجوت والخشب والدقيق فهى على العموم تحدث الربو والالتهابات الشعبية والرئوية . . على ان ضرر الأتربة العضوية عموما اخف وطئا من ضرر الأتربة المعدنية لأن الجسم يسهل عليه طردها او اذابتها . ومن هنا كان العنصر الضار فى الأتربة المختلطة هو الأتربة غير العضوية أى المعدنية .

من أعلى *per asensum* ، اما الأتربة والغازات والادخنة الثقيلة ، فتسحب من أسفل *per descensum* . ويلقى بالغازات والادخنة تحت سطح الماء أو يجعلها تتفاعل مع مواد كيميائية أخرى أو بصرفها في أفران خاصة ..

على ان هناك صناعات تتصاعد منها أتربة ويصعب شطفها نظرا لأن العمال يشتغلون في امكنة غير محصورة ، فمن قبيل الاحتياط يجب استعمال القناعات الواقية ، كما يجب كذلك حماية اعين العمال من الأتربة وحرارة الأفران بلبس النظارات وحمايتهم من وهج الصناعات بلبس القناعات ذوات العيون الزجاجية ..

هذا ، كما يجب الاحتياط لمنع ملامسة المواد الخطرة للجسم ، كالأحماض والقلويات التي قد تحدث تهتكاً أو تسليخاً ، أو امراضاً بالجلد كمرض الأكريميا مثلاً المشاهد في العمال الذين يشتغلون في مادة البترول والأسفلت ..

هـ — ولقد أصبح من المقرر الآن ان من اخطر الامور على الصحة التعرض طويلاً للضوضاء لأنه يقلل من المناعة ضد الامراض ، ويشير الأعصاب ويذهب بالانتباه والقدرة على التركيز ، كما يحدث التعب بدرجات متفاوتة وقد يجر الصوت الشديد المستمر إلى الصمم . وهو منتشر فعلاً بين العمال الذين يقضون النهار في الدق وصهر الحديد وتحويله اشكالاً ، نظراً إلى ما يصيب السمع من عمليات الطرق بسبب الاهتزازات الشديدة في الهواء .

وتنادى اليوم شركات التأمين بوجوب الحد من هذا الخطر — خطر الضوضاء — وتشاركها نقابات العمال في ذلك ، بل ونظريات التنظيم العلمي للإنتاج والترشيد الصناعي . ولندكر فيما يتصل بالضوضاء وتأثيرها على مقدار الانتاج ، تلك الملاحظة العابرة التي لاحظها منسربرج في إحدى دور الطباعة الكبرى ، فلقد رأى عربة صغيرة تمر باستمرار امام مائدة يقوم عليها بعض النساء بأعمال دقيقة . ولم يكن يدركن السر الذي يمنعهن من التقدم في مهنتهن ، فأمر

Munsterberg في أحد الايام بأن تتخذ العربية طريقا آخر بعيدا عن مكان عملهم ، فكانت نتيجة ذلك الاجراء ان تضاعف انتاجهن بنسبة ٢٥٪ والامثلة المشابهة كثيرة ومتنوعة ويكتفى بالرجوع الى Walther في كتابه La Technopsychologie du Travail Industriel. P 164.

ومن الوسائل التي بدأت الدول في تنفيذها ان يدرس احد المختصين في علم الصوت مقدار الضوضاء واحتمالاتها ومستواها العادى في كل مصنع كبير ، ثم يقرر الوسائل والآلات اللازمة للتغلب على هذه الضوضاء وتقليلها قدر المستطاع ، كما تدرس قدرة العامل على السمع قبل الحاقه بأى قسم من المصنع تسكثر فيه الضوضاء .

ومن المفيد استعمال مانعات الهواء وسدادات الأذن بوضعها في قناة الأذن الخارجية . ويجب تنظيفها يوميا قبل وضعها عند بدء العمل والا تعرضت الأذن للاصابة بالجراثيم والديدان الحلقيه . كما قد تغطى بعض اجزاء الآلات بوسائد صغيرة من الكاوتشوك . ولقد وجد ان استخدام الجدران غير المرددة للصوت ، والمغطاة بطبقة فليزية مثلا ، ادى إلى زيادة الانتاج بنسبة ٤٣٪.

٦ — كما يلاحظ ان هناك من الأعمال ما يتسبب عنها العدوى ببعض الأمراض ، كما يشاهد بين المشتغلين بالجلد والصوف في المدايع مثلا اذ قد يصاب العمال بمرض الجذرة الخبيثة anthrax او مرض السقاوة glanders اذا كان الجلد او الصوف لحيوان مريض بهذه الامراض . فيجب التأكد اذن من سلامة هذه المواد قبل ان تتناولها ايدى العمال وتطهيرها التطهير الكافى واللازم لوقايتهم .

وقد يصاب العمال بمرض الانكلستوما الذى يصيب الكثيرين من عمال المناجم لأن بعضهم يتبرز بداخلها ، فيجب الاحتياط باعداد المراحض

الملائمة وصرف الأحذية للعمال حتى لا يسировن حفاة الأقدام .. الخ

٧ - ويلاحظ مراعاة تهيئة وسائل الجلوس للعمال اثناء العمل بقدر

الامكان ، اذ المشاهدان بعض العمال يصاب بما يسمى القدم المفلطح Flat Foot وعلى الأخص صغار السن بسبب الوقوف مددا طويلا امام الماكينات .

ونشير هنا ايضا إلى ان اجهاد الجسم بسبب حمل الاثقال يضخم القلب وقد يحدث الفسق .

٨ - كما يجب إيجاد دواليب للملابس العمال بأن يخصص لكل عامل دولا ب خاص أو جزء منه يقفل عليه وحده ، والأوفق أن تكون هذه الدواليب قريبة من مكان الأحواض .

٩ - ويراعى ضرورة إيجاد مسجد أو مصلية ، للعمال حتى يتمكنهم من تأدية الفروض في أوقاتها ، ويحسن تعيين مرشد أو واعظ حتى يقرب الدين من قلوبهم ويعمقه في نفوسهم ، وليطعمهم بروحه الحى ومعنوياته الفاضلة .

١٠ - كما يلزم إيجاد استراحات للعمال ليجلسوا فيها ولتكن فى حوش سماوى ومعدة ببعض نواحي الترفيه والتسلية والترويح ، وأن يلحق بها كاتين يقدم الشاى أو الساندوتش بأثمان زهيدة .

١١ - يجب إيجاد محل لآكل العمال ملحق به النافورات الصحية للشرب والأحواض اللازمة لغسيل الأيدى . وخير مثل لمثل هذه المحال هو المطعم الذى قامت بإنشائه شركة الغزل بالمحلة الكبرى بمدينة العمال .

١٢ - وأخيرا لا آخرا يحسن أن ننوه هنا بأن ادخال الموسيقى إلى عنابر العمل - والموسيقى علاج للنفس وراحة للاعصاب - يؤدى إلى زيادة

كفاية العمال وخاصة في الأعمال التي تنقسم بطابع التسكرار والمثل كما في صناعة
لف السجائر وتعبئتها مثلاً . . وما أحوج مصانعنا إلى أن تهيب لعمالها هذا
الجو فلا تقتصر على إيجاد راديو بالنادي أو المطعم مثلاً ، بل وتمد به عنابر
العمل أيضاً ، كعنابر التجهيز النهائي مثلاً ، وغير ذلك من العنابر التي لا يتطلب
العمل فيها تركيز الانتباه وإعمال الفكر وعدم التحول عن المهنة ، لأنه من
الخطأ الالتجاء إلى مثل هذه الوسائل في مثل هذه الأعمال .

The first of these is the fact that the
 number of cases of the disease has
 been increasing steadily since the
 first of the year. This is a very
 serious matter, and it is necessary
 to take prompt action to prevent
 the disease from spreading further.

2000

الباب الرابع

في

المحيط الترفيهي

وتنظيم أوقات فراغ العمال

الفصل الأول

الترفيه عن العمال

١٢٥ - اجر العامل حق له يؤديه صاحب العمل حسب اتفاق سابق بينهما ، ولكن اصحاب الاعمال في بعض الاحيان وخصوصا في المؤسسات الكبيرة يؤدون لعمالهم خدمات مختلفة داخل المصانع وخارجها من شأنها الترفيه عن العامل في نواحي الحياة المختلفة ، كتهبئة وسائل الراحة والتسليه ، والعناية بصحة العامل وأسرته ، ومد العامل بمنح في الظروف والمناسبات الخاصة كالمواسم والأعياد ، وزيادة أجره بمناسبة الولادة والزواج - فلقد نظم أصحاب الأعمال من تلقاء أنفسهم في فرنسا - مثلاً - اعانات نسبية لأسر العمال ، بمعنى أن الإعانة تزيد بنسبة عدد أولاد الأسرة ، وفي كثير من الأحيان تزيد هذه الاعانة عن أجر العامل - فضلاً عن بناء المساكن الصالحة وإنشاء المدارس لتعليم الأطفال أو مساعدتهم على الأقل في تربية أطفالهم ، كما يعنى أصحاب الأعمال بتعليم العمال انفسهم . هذا إلى بيع المواد الغذائية والسلع الضرورية لهم بأسعار مخفضة . . وإلى غير ذلك من الوسائل التي تتخذ لرفع البؤس عن العمال برفع مستواهم وتمكينهم من التفاعل مع المجتمع تفاعلاً سليماً ، والتي تخلق في محيطهم جواً من الاستقرار والطمأنينة وحسن التكيف مع الآخرين .

١٢٦ - ومن الجور أن نقول أن أصحاب الأعمال لم يبذلوا أى مجهود قط في تحسين حال العمال وظروف العمل منذ بدء الصناعة في نطاق واسع ، لأن ذلك قد حدث فعلاً ، وإنما بالتدريج في فترة طويلة من الزمان . وكان

ذلك بطريقتين : أما الأولى فبالزام أصحاب الأعمال عن طريق التشريع بتحسين حال العمال واحوال العمل . وأما الثانية فتطوعية اذ يقوم بعض أصحاب الأعمال بتحسين الاحوال الصناعية من تلقاء أنفسهم ، وقد عُرِفَ هذا النوع من الاصلاح التلقائي بأسماء مختلفة مثل التحسين الصناعي Industrial Betterment أو أعمال الترفيه Welfare Work أو خدمة العمال Service for Employees وكلها أسماء تدل على أن أصحاب الأعمال قد قاموا بهذه الاصلاحات الاجتماعية في الماضي مدفوعين بنزعة للخير لا جريا وراء منفعة مادية .

١٢٧ - فلقد ظهر مثلاً في تاريخ انجلترا روبرت اوين (١٧٧١-١٨٥٨) زعيم الحركة الاشتراكية وباعث الحركة التعاونية ، والقائد الأول في ميدان تحسين حالة الطبقة العاملة ، ولذلك اعتبر بحق أب الخدمة الاجتماعية العمالية . ففي سنة ١٨٠٠ عين مديراً لمصنع كبير للمنسوجات في لنرك الجديدة New Lanark باسكتلندا كان قد تأسس سنة ١٧٨٤ . وكان يعمل فيه ألفان من العمال من بينهم خمسمائة طفل . وقد كانوا كما وصفهم « مجموعة من أكثر الناس جهلاً وفقراً جاءوا من جميع انحاء اسكتلندا وكانوا يحوون كل الصفات المعروفة والتي تترتب عن الجهل والخرمان . » وقد كتب روبرت اوين عن هذه المجموعة بعينها بعد اثني عشر عاماً ما يأتي : « لقد أصبح أولئك العمال انفسهم امناء مجدين هادئين ومنظمين بشكل ظاهر ، وندر أن يوجد بينهم كسلان أو سكير أو لص من بدء السنة إلى نهايتها . » ولقد كانت طريقته في اصلاح عماله ان وقف منهم موقف الوالد اراء ابنائه ، وقف منهم موقف الموجه الناصح لا الحاكم المستبد . فكان يستقصي احوالهم فيقوم المعوج ويعلم الجاهل ويهدي الضال . ولقد قرن ذلك الاصلاح الروحي باصلاح آخر مادي فقام بتحسين مساكن العمال وتوسيعها ، وأسس جمعية تعاونية كبيرة

لعماله استفاد من ربحها للانفاق على مدرسة لتعليم اطفالهم افتتحها سنة ١٨١٦
وسماها « مؤسسة لاصلاح الشخصية » وكان يستعمل بناء المدرسة كقاعة
لتسليّة العمال في المساء . ولم تقف جهوده الاصلاحية عند هذا الحد فقد
وهب العمال قطعة أرض صغيرة ليفلحها من أراد منهم ، وبني للمرضى
والعجزة مستشفى كامل الأعداد ، وشجع العمال على الادخار ، فبلغت
اموالهم المودعة في صندوق التوفير ثلاثة آلاف جنيه في سنة ١٨١٨ ، ومنع
تشغيل الأحداث الذين لم يبلغوا العاشرة من عمرهم ، كما خفض ساعات
العمل من اربع عشرة ساعة في اليوم — كما كان سائدا في أيامه — إلى اثني
عشرة ساعة ، منها ساعة ورّبع لتناول الغذاء .

١٢٨ — ولقد اقتنى آثار روبرت أوين كثيرون في إنجلترا وفرنسا
وبلجيكا وأمريكا وألمانيا . فقد جاء في أحد التقارير سنة ١٨٥٤ أن شركة
انجليزيه بها ثمانية وأربع وخمسون عاملا كانت تنفق على مدوسة يتعلم فيها
العمال الصغار وأطفال العمال المتزوجين . كما أنها وظفت طبيباً ليضئ في المصنع
ساعة من النهار يرى فيها المرضى والمصابين ، وكان إلى جانب ذلك يعود
المرضى في ورهم ويوزع عليهم بطاقات تمكنهم من الحصول على العناية
الطبية داخل المستشفيات وفي عياداتها الخارجية . وكان بالمصنع مكتبة وفرقة
موسيقية لها مدرس خاص ، وصندوق للتوفير يعطى فائدة ٥ ٪ ، كما كان
للمصنع رصيد متجمد من الغرامات التي توقع على العمال ، وكان ينفق منه
على المحتاجين منهم ، وكانت الشركة فضلا عن إقامة المهرجانات من وقت
لآخر تقيم للعمال في كل عيد حفلا ، وتنظم لهم في كل عام رحلة ممتعة .

١٢٩ — وفي ألمانيا ظهر « الفريد كروب » صاحب مصانع الصلب
الألمانية الشهيرة الذي أعد لعماله رصيذا ضخما ينفق منه على المرضى من العمال

ودفن من يتوفى منهم . ولم يمض إلا وقت قصير حتى أضيف إلى ذلك الرصيد
رصيد آخر لتصرف منه معاشات للمسنين من العمال ، وفي سنة ١٨٧٢ انشئ
مستشفى للعمال ، وبعد ذلك بخمس سنوات تأسست شركة للتأمين على حياتهم .
وفي سنة ١٨٧٩ جمع رصيد من التبرعات لمساعدة المرضى في منازلهم . وأخيراً
وليس آخر بل بلغ من اهتمام شركة كروب بعاملها أن شيدت مؤسسات كبيرة
لرعايتهم وكانت نموذجاً لحسن الإدارة وسمو الفكرة ، ولذلك كتب لها النماء
والانتشار السريع . ويحدثنا حضرة الدكتور حسن بك اسماعيل في محاضرة
له عن « الإنعاش الاجتماعي في محيط عمال الصناعة » عن هذا المصلح الخالد
الذكر فيقول « لقد كان كروب في مقدمة الذين عملوا على الإنعاش الاجتماعي
في محيط عماله وقدم اليهم أجل الخدمات والمساعدات الاجتماعية إذ أنشأ
لهم في سنة ١٨٣٠ أول تأمين اجتماعي ضد المرض على نفقته الخاصة ، وكان
يقول إن واجبه لا يقضى عليه بالوقوف بجانب عماله الذين يعاونونه في عمله في
أيامهم الطيبة فحسب ، بل واجبه نحوهم يحتم عليه الوقوف بجانبهم في أيام
شدتهم ومرضهم . ولم يكتف بذلك ، بل أخذ يدعو غيره من رجال الأعمال
إلى الاقتداء به . ولم يكن كروب مثلاً يحتذى به فقط في التأمين الصحي
للعمال ، بل عمل على تحسين ظروف العمل لعماله ورفع مستوى معيشتهم ، وكان
أول من بنى لهم مساكن خاصة بهم من ماله الخاص تحوطها الحدايق الغناء ،
واضطرب في ذلك الوقت إلى أن يقترض ثلاثين مليوناً من الماركات أي نحو
مليوناً ونصف من الجنيهات لهذا الغرض ، سددها على ١٣ سنة . ولم يعبأ
كروب بما وجه اليه من نقد في ذلك الحين .

« وعند ما توفاه الله في سنة ١٨٨٦ كان هناك ٢٠ ألفاً من عماله يعيشون في
المساكن الصحية الجميلة التي أقامها لهم والتي حث ابنه من بعده على الاستمرار
في تشييدها . وكتب اليه في ذلك في كتابه الأخير يقول : « إن هذا العمل

الجليل الذى دفعنا إلى اقامته حيناً للخير والنفع العام يجب ان نستمر فيه دون ان نعلن عن انفسنا ، ودون ان يملأ نفوسنا أى شىء من الزهو والغرور ، ومن غير ان يكون لنا من ورائه أى غرض مستتر ، وعلينا الا نفخر بهذا العمل او نتقبل عليه شكراً ،

ولم تمض الا سنوات قليلة بعد ذلك حتى اصبحت المساكن التى شيدها مؤسسة كروب لعمالها تشغل $\frac{1}{40}$ من مساحة مدينة اسن Essen من كبرى المدن الألمانية .

١٣٠ - وفى فرنسا كانت شركة بلانزى Bianzy للتعدين اول شركة تبني للعمال مساكن فى سنة ١٨٢٤ وتتقاضى منهم اجوراً ضئيلة . وبعد ذلك بثلاث سنوات رصدت شركة شنيدر Schneider صاحبة مصانع الصلب مبلغاً كبيراً من المال لا قراض العمال حتى يتسنى لهم بناء المساكن الصالحة ، ولقد بلغ عدد من انتفعوا عن طريق هذه القروض اكثر من النى عامل . هذا ، ولقد اشتهرت مؤسسة لكير التجارية Maison Leclaire باقتسام ارباحها مع عمالها ، ويعزو إدمى جان لكير ثروته التى بلغت مليوناً ومائتى الف فرنك إلى فكرة اقتسام الأرباح التى ابتدعها مؤسسته .

١٣١ - وبدأت الخدمة الاجتماعية العمالية فى الولايات المتحدة فى مصانع نسيج Lowell حوالى سنة ١٨٣٢ فكان أصحاب المصانع يتولون أمر الفتيات العاملات ، فأقاموا منازل لسكناهن وكنائس للصلاة ومتاجر يشتريهن منها ما يحتاجنه ، كما أنشأوا مدارس يذهب إليها الفتيات اللات لم يبلغن الرابعة عشر من العمر لمدة ثلاثة أشهر من كل عام . وكان الإشراف على سلوك العاملات داخل المصانع وخارجها غاية فى الدقة ، وكانوا يقطعون من أجر كل عاملة قدرأ تافها يرصد للانفاق منه على المريضات منهن . كما أن بعض الشركات وظفت طبيبا يزور المصنع كل شهر مرة لفحص العاملات وعلاجهن

من الأمراض الخفيفة ، وكان ذلك بالمجان . وقد كان لمصانع لول مجلة يتولى نشرها العاملات أنفسهن ، وكانت كتابتهن تدور حول المعاملة الحسنة التي يلقينها والرعاية الجميلة التي يُحظن بها . ومهما يكن من أمر تلك الرعاية فإنها والحق يقال لم تكن حبا في الخير أو خدمة تلقائية خالصة للعاملات ، بل كانت وسيلة لترغيب الفتيات في الاشتغال بالمصانع وهجر أسرهن وبلادهن وترك الخدمة بالمنازل ليعملن على أنوال النسج المستوردة ، كما لم يكن أصحاب المصانع بحريصين على استبقاء العاملات مادام المعين الذي يأتين منه لا ينضب ، ولذلك كانت الخدمات التي قاموا بها لا تقارن بمثلاتها في إنجلترا وأوروبا .

أما الآن فقد بلغت الولايات المتحدة في هذا المضمار شأوا بعيدا ، فهناك مثلا الكثير من المصانع التي تشرك العمال اليوم في الربح Profit Sharing وذلك عن طريق اعطائهم أسهما كمكافأة سنوية لهم .

١٣٢ - والآن دعنا ننصت مرة أخرى إلى حضرة الدكتور حسن بك اسماعيل ليحدثنا في محاضراته السالفة الذكر عن الخدمة الاجتماعية في إيطاليا ، إذ بعد أن يوجه رجاءه إلى أصحاب الأعمال المصريين للترفيه عن عمالهم وتحسين مستواهم قائلًا : ولئن كان بعض أصحاب الأعمال يقدمون تلك الخدمات الاختيارية لعمالهم بوازع من نفوسهم الكريمة الآن البعض الآخر لا يزال معرضا عن دعوتنا للانعاش الاجتماعي متمسكا بما تفرضه القوانين العمالية من التزامات لا يرغب في المزيد منها ، متجاهلا أن مافرضته هذه القوانين ما هو إلا الحد الأدنى لما يجب على المؤسسات أن تؤديه لعمالها . غير أني واثق كل الثقة أن أصحاب الأعمال لن يتخلفوا طويلا عن السير في ركب النهضة الاجتماعية .. حتى يشعر العمال بما يحيطهم به أرباب الأعمال من ضمان اجتماعي فيتفانون في أداء واجبهم نحو مؤسساتهم ونحو وطنهم ، وبذلك نجنيهم الأخطار التي قد يتعرضون لها إذا ما قصرنا في أداء هذا الواجب الإنساني ، .. بعد

هذا يستطرد حضرته فيقول « ولتكن لنا في قصة رجل الاعمال الايطالى جيتانو مارزوتو قدوة وموعظة حسنة ، فقد استطاع مدفوعا بنفسه الكريمة وروحه العالية ان يعمل على تحسين حال عماله الصناعيين الذين يعملون في مزارعه بما وفره لهم من انعاش اجتماعى وخدمات اجتماعية حتى اصبحوا يعيشون عيشة هنيئة مطمئنة ، فلن تستطيع الافكار الشيوعية التى تملأ انحاء ايطاليا ان تجدهم آذانا واعية ، كالم تصل اليهم موجة الاضطرابات والاعتصامات التى اجتاحت ايطاليا من شمالها الى جنوبها فى السنوات الأخيرة . ولقد استطاع مارزوتو الوصول إلى هذه النتائج الباهرة عقب الحرب العالمية الأخيرة عندما اراد إعادة بناء مصانعه التى خربتها الحرب وشاهد البؤس والاضطراب يملأ نفوس غالبية العمال ووجد ان الأسباب التى أدت إلى ذلك تنحصر فى عدم كفاية الاجور التى تدفع لعمال الصناعة لسد نفقات الحياة نظراً لارتفاع اثمان المواد الغذائية وفى انتشار البطالة بين العمال الزراعيين لعدم توفر العمل الزراعى لهم طول ايام السنة فهده فكره السليم إلى العمل لانتاج المواد الغذائية وبيعها لعماله الصناعيين بأثمان رخيصة وتوفير العمل بذلك لعمال الزراعة اثناء اشهر العام جميعها . وبذلك استطاع القضاء على الأسباب التى ينجم عنها عدم استقرار الحالة الاجتماعية لعمال الصناعة والزراعة والتى تجعلهم ارضا خصبة لنوا الافكار اليسارية الهدامة ، وقد نفذ مارزوتو ذلك عمليا كما يأتى :

اشترى بالقرب من مصانعه فى المنطقة الواقعة بين فينيسيا وتريستا فى شمال ايطاليا عدة آلاف من الهكتارات من ارض المستنقعات بأرخص الأثمان وعمل على تجفيفها وتحويلها إلى أرض خصبة قام بزراعتها بالخصلات الغذائية ليوزعها - أى الخاصلات - على عمال مصانعه بأرخص الأثمان وفى ذلك يقول مارزوتو نفسه : « إن المسألة لنى غاية البساطة . إن عمالى يتقاضون اجوراً لا بأس بها تبلغ فى المتوسط ١٥٠٠ ليرة يومياً (أى جنيه مصرى تقريباً)

ولسكن العامل منهم يضطر إلى إنفاق ١٤٠٠ ليرة منها في مأكله فقط ، والباقي لا يمكن أن يسد نفقاته الضرورية الباقية ، وبذلك يعيش في بؤس دائم بلا مراء .
وأينما وجد البؤس وجدت أيضاً الشيوعية وأينما حلت الشيوعية انتشرت الاضطرابات والاضرابات وانخفض مستوى الانتاج .. ولما كنت لا أستطيع زيادة الأجور دون أن يؤثر ذلك على تكاليف الانتاج ، لهذا لم ألتجأ إلى زيادة الأجور بل لجأت إلى خفض أثمان المواد الغذائية التي يحتاجها العامل وعائلته للحياة . فالعامل عندى يدفع في كيلو الخبز ٢٥ ليره بدلا من ١٠٠ وفي كيلو الجبن ٢٠٠ ليرة بدلا من ٨٠٠ وفي كيلو اللحم ٢٥٠ ليرة بدلا من ١٠٠٠ وفي كيلوزيت الزيتون ٢٥٠ ليره بدلا من ٧٠٠ وهكذا ..

وقد استطاع مارزوتو حل مشكلة العمال الزراعيين الذين يعملون في مزارعه - لانتاج المواد الغذائية اللازمة لعمال مصانعه - والذين لا يعملون في العمل الزراعى سوى ١٦٠ يوما في السنة كسكل العمال الزراعيين في إيطاليا ، بأن أوجد لهم أعمالا يقومون بها في الأيام الباقية من السنة وذلك بأن أقام مصانع جديدة بالقرب من مزارعه يشتغل عمالها في الربيع والصيف (الموسم الزراعى) وردية واحدة أما في الخريف والشتاء حيث يتعطل العمل الزراعى فتعمل هذه المصانع ورديتين وثلاث ورديات وذلك بتحويل عمال الزراعة إلى العمل في هذه المصانع أثناء توقفهم عن العمل الزراعى وهكذا وفر لهم العمل طوال أيام السنة فازداد دخلهم إلى الحد الذى يهي لهم حياة راضية مطمئنة .
وقد أقام بالقرب من مزارعه السكرى في فيلانوفابشمال إيطاليا عدة مصانع لهذا الغرض تقوم بغزل ونسج القطن والسكران وباستخراج الأنبذة وصناعة السكر والمواد الغذائية المحفوظة . وبجانب هذه المشاريع الاقتصادية قدم لعماله العديد من الخدمات الاجتماعية وتوَّجها بإقامة مدينة حمامات لعماله على شاطئ البحر تمتد عدة كيلومترات وتنفوق في جمالها شاطئ الليدو بفينيسيا وتشمل البيوت الجميلة والفنادق العديدة ودور حضانة الأطفال

والمطاعم والبيوت التجارية التي تبيع المواد الاستهلاكية المختلفة بأرخص
الأثمان . ويدفع العمال الذين يقضون أجازتهم في هذه المدينة مبلغ ٣٥٠ ليرة
في اليوم بما في ذلك الماء كل والمسكن والمشرّب مع أن متوسط ما يدفع في
فنادق الدرجة الثالثة في إيطاليا يبلغ ٢٠٠٠ ليرة في اليوم الواحد للفرد الواحد .
ويبلغ عدد العمال الذين يعملون في مشاريع مارزوتو الصناعية والزراعية
أكثر من ٣٠ ألف عامل لا يوجد بينهم من يتبع الحزب الشيوعي الإيطالي ..
وإن من يزور مدينة فالدانوا مركز نشاط مارزوتو لا يشاهد على وجوه
الآلاف العديدة من سكانها علامة المرارة والاكتئاب وعدم الرضا التي راها
الإنسان على وجوه العمال في المدن الإيطالية الأخرى ، بل تطالعها علامة
البشر والسرور والرضا مرئسة على صفحات الوجوه .. ولقد زار (دي فيتوريو)
زعيم النقابات الشيوعية هذه المدينة ليتحقق من نتائج هذه التجربة الاجتماعية
العظيمة فلما شاهد ما شاهد ، ورأى أن رجلا واحدا كبير النفس استطاع أن
يرفع كل القيم الإنسانية في نفوس الآلاف العديدة من العمال الذين يتعاونون
معه وأن يبحث فيهم روح الكرامة والاعتزاز بالنفس والشعور بالواجب نحو
العمل الذي يقومون به ونحو وطنهم اعترف مرعبا عند مغادرته للمدينة قائلا :
« هنا لا تجد الشيوعية أرضا خصبة لتنمو وتزدهر ، بل لقد فقدت كل فرصة
للعمل والانتشار في هذا المكان » .

هذا مثل حي اسوقه لأصحاب الأعمال في مصر موجه انظارهم إلى الأهمية
الكبرى التي تملكها البلاد على ما يقدمون من خدمات اجتماعية لعمالهم عن
طيب خاطر وعلى ما يساهمون به في حركة الانعاش الاجتماعي حتى تستطيع
البلاد ان تقيم سياجا من العدالة الاجتماعية حول وادي النيل يقيه الشرور
ويحفظه من المبادئ والافكار الهدامة ويحول بينها وبين الوصول إلى أرضه
الخصبة المباركة .

إن نهضتنا الصناعية سوف لا تتحقق وتزداد روعة وازدهارا الا بتنافس

أصحاب الأعمال في أداء واجبهم الاجتماعي والقوى نحو عمالهم الذين يساهمون معهم في بناء صرحنا الصناعي ، والذين كان لهم نصيب كبير من الفضل في كل آونة وفي كل وقت في امدادنا بمقومات الحياة وخيراتها . ولنعلم ان العمل الآن لم يعد كما كان في الماضي بضاعة تباع وتشترى بل أصبح خدمة عامة كخدمة الجندي في القيام به شرف أى شرف ، بل ولقد زاد من هذا الشرف (فاروقنا العظيم حين اطلق جلالته على نفسه اسم العامل الاول) . وإن لفى ما يضيفه جلالته أعزه الله من آيات الرعاية والتكريم على العامل المصرى لا كبر حافز لأرباب الأعمال على التسابق في الانعاش الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة لعمالهم حتى يحققوا بذلك النطق السامى الكريم ، بأن الملكية لم تعد حقا مطلقا بل أصبحت وظيفة اجتماعية .

١٣٣ - نعم ، إنا نرجو ان يفيء ساداتنا إلى ضمائرهم ، وان يهبهم الله من صحة العقل . وصحة العاطفة ما يذكرون به ان الوقت الذى نعيش فيه ابرة واحدة قد آن أوانه ، وان لكل كائن حى ، حقا فى ارض الله وسماؤه . . وان الله ذاته هو الذى سجل هذا الحق ، فى وثيقة خالدة حين قال : « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه . . »

إن الدين والانسانية والخلق واوطنية والمنطق . . وكل ما هو خير يدعونا إلى أن نطرق الطريق الواجب ، والطريق الواجب هو فى ان يعيش العامل كريما ، حراس عيدا ، لا ان يعيش مهانا عبدا محروما . . وما اظن ان صاحب عمل له من الدين او الانسانية او الخلق او الوطنيه او المنطق حظ قليل او كثير ، بمحتاج الى توجّه جهة ما ، او يلزمه تشريع ما لكي يفعل الخير بعماله ما دامت عوامل الخير كامنة فى نفسه مضطربة فى ضميره !

وربما كان شعور «مصلحة العمل» واحساسها العميق بأن سادتنا ينقصهم الكثير من هذه القيم ، هو الذى يدفع بالمصلحة فى الكثير من الاحيان لأن ترسلهم مرة تلو المرة لتذكركم وتناسدكم وترجوهم بأن يحبوا لإخواننا العمال من الخير ما يحبوه لأنفسهم ، وان يهتوا لهم من الوسائل ما يعود عليهم وعلى العمال بالكفاية والخير والنفع . . . ولنذكر هنا نص خطاب وجهه حضرة الدكتور عزيز المراغى بك إلى جميع المحال الصناعية والتجارية يبين فيه فائدة الخدمات الاجتماعية فى محيط العمال اذ يقول « إن مصلحة العمل وهى تعنى عناية كبرى بتوفير الخدمات الاجتماعية للعمال والمستخدمين بالمحال الصناعية والتجارية ، كإنشاء الأندية والمسكن والمطاعم والسكائينات وجمعيات التعاون وصناديق المعونة والادخار والخدمات الطبية والتدريب المهنى ومكافحة الأمية وتسهيل سبل الانتقال ونحو ذلك من الخدمات التى تعود بالفائدة على المؤسسة قبل ان تعود على العامل وعلى الانتاج القومى . . . فإننا نتعشم ونأمل ونرجو ان تكون مؤسساتكم فى مقدمة المؤسسات التى تساهم فى ميدان الخدمة الاجتماعية ، . . . ولا يكتفى حضرته بهذا بل كثيراً ما يكتب على صفحات الجرائد ليشحذ الهمم وليحث اصحاب الأعمال على الأخذ بناصر العامل ، ذلك الكائن المرتجف المقرر الذى لا يموت ولا يحيا فيقول « يعتبر توفير الخدمات الاجتماعية للعمال من احدى الوسائل لرفع مستوى المعيشة فى محيطهم وجعلهم يشعرون بكرامة فى العمل وعدل فى الحياة . . . ولا شك فى أن كل مجهود يبذل ، وكل قرش ينفق فى سبيل توفير خدمات اجتماعية للعمال يعتبر خطوة كبيرة فى طريق اصلاح الاجتماعى (١) . . . »

(١) من مقال لحضرته تحت عنوان « الخدمات الاجتماعية للعمال » بجريدة المصرى فى ١٤/٧/١٩٥٠

١٣٤ — قلنا أن هدف الخدمة الاجتماعية العالية هو تحسين حالة العمال الاجتماعية ؛ ويقوم بها أصحاب الأعمال — غالباً — من تلقاء أنفسهم دون أن تلزمهم النصوص والمواد القانونية . وسواء أكان الباعث على تقديم الخدمات الاجتماعية وجود الضمير الاجتماعي وشعور صاحب العمل بهذا الواجب الإنساني لمساعدة الغير ، أو رغبة في اكتساب ثقة العامل والاحتفاظ به ، فالنتيجة واحدة وهي أن هذه الوسائل ولا شك تعمل على ترقية مستوى معيشة العامل وازدياد كفايته وما يتبع ذلك حتماً من تحقيق ربح مادي لصاحب العمل في النهاية في أى شكل من الأشكال . وهذه الخدمات وما ينفق عليها من أموال تعتبر في الحقيقة أجوراً خفية تجذب العامل المجد وتشجعه على الاجتهاد في عمله وتدفعه مختاراً إلى الاخلاص لصاحب العمل والمحافظة على مصلحته وتعمل على تحسين العلاقات بينهما ، وتلافي المنازعات التي تعطل سير العمل .

وعند ما ثبت لأصحاب المصانع أهمية دراسة العامل البشري (العمال) في الصناعة أصبحوا يعترفون بالخدمة الاجتماعية العمالية وأدخلوها في مصانعم كوسيلة من وسائل زيادة الانتاج وتحسينه . .

وقد عين أصحاب الأعمال لهذا الغرض موظفاً من قبلهم متخصصاً في الخدمة الاجتماعية عامة والادارة العمالية خاصة ، ومهمته تحسين حالة العامل الصحية والمعنوية باعتباره أهم أداة في الانتاج وذلك بتقديم ما يراه مناسباً له من الخدمات الاجتماعية التي لا تقتصر عليه ، بل وتمتد إلى محيط أسرته كذلك . وقد ظهرت هذه الوظيفة الجديدة في المصانع بظهور القرن الحالى ، وأصبح العمل الذى يقوم به ذلك الموظف وأمثاله مهنة يتخصص فيها من يصلح لها من النساء والرجال ، فيدرسون راسات منظمة تشرف عليها الجامعات في مختلف الأمم الرافقة ، وتشمل دراستهم الصحة الصناعية ، وعلم النفس الصناعى ، وإدارة

وتنظيم المؤسسات الصناعية . والتشريعات الخاصة بالعمل والعمال ، وتاريخ التقدم الصناعي والحركة العالمية . والاقتصاد الصناعي والاجتماعي . الخ

وليس عجيبا أن يهتم المصلحون بالخدمة الاجتماعية كل هذا الاهتمام ، أو أن يجدوا فيها فائدة عظيمة ، فقد أ كسبت مشروعات روبرت أوين أصحاب المصنع الذي كان يديره نيفا ومائة ألف من الجنيهات في مدة ثلاثين عاما ، وذلك بعد دفع سبعة آلاف جنيه أجورا للعمال أثناء تعطيلهم عام ١٨٠٧ ، وبعد خصم المبالغ التي صرفت أعانات خيرية للمعوزين منهم . وقد شجع ذلك النجاح روبرت أوين فكتب مقاله الثالث الذي نشر عام ١٨١٦ بعنوان « وجهة نظر جديدة للمجتمع » وفيه يوجه القول إلى أصحاب الأعمال ، وكل من يستأجر عمالا يحثهم لينسجوا على منواله لأن ذلك في مصلحتهم ومصلحة الشعب بأسره ، وأشار إلى أهمية العامل التي لا تقل عن أهمية الآلات بقوله « إذا كان إهتمامنا بالآلات الجامدة التي لا تعقل يؤدي إلى نتائج مفيدة ، فكيف تكون النتيجة إذا وجهنا عناية مماثلة إلى الآلات الحية العاقلة (أي العمال) وهي أبداع صنعا ؟ إن تجارني التي لا تخطئني قط تجعلني لا أتردد في التأكد ان وقتكم ومالككم اللذين تصرفونهما في خدمة العمال ، إذا دُبراً عن دراية صحيحة بالموضوع ، فإنهما سيعودان عليكم بربح وفير تصل نسبته في أكثر الحالات إلى مائة في المائة . »

١٣٥ - ورغم هذا كله لا تزال نجد كثيرا من أصحاب الأعمال ان لم يكن جميعهم في مصر لا يعنون أبدا بالترفيه عن عمالهم فهم يهملون حتى الأشياء الأساسية والضرورية لراحة العمال وملاقتهم . . وأمثال هؤلاء قال فيهم راينهاردت Reinhardt « إن الشخص العادي يبين قيمته الاجتماعية باستئجار رجال آخرين يعملون له . ولكن كونه يستأجرهم بالشروط التي

تعطيه أكثر الفوائد ومحاولته الحصول على أكبر ربح بدفع أقل أجر لهم ..
فهو شخص معتل جاهل لا يمكن أن يدل بالمرّة على أن له أية قيمة
اجتماعية .

والآن

ما أشد حاجتنا إلى تعميم وسائل الترفيه ، وتدعيم الخدمات الاجتماعية
العالية في المصانع ، تلك الخدمات التي تتخذ لرفع البؤس عن العمال برفع
مستواهم الاجتماعي والصحي والثقافي .. حتى يتسنى للفرد منهم أن يتم التكيف
بينه وبين نفسه ، وكذلك بينه وبين البيئة التي يعمل فيها والمجتمع الذي يتفاعل
معه ، تكيفا يؤدي إلى أقصى ما يمكن من الكفاية والسعادة لكل من العامل
وصاحب العمل ، بل وللمجتمع الذي ينتمي إليه كليهما !

حقا ، اننا لم نعدم في مصر رجالا ظهوروا في ميدان الصناعة ، واعتبروا
بحق طلائع للخدمة الاجتماعية العالية ، الا أنهم ، وللأسف الشديد ، قلة نادرة
فاضلة لا تكاد العين تقع عليها في زحام الكثرة الباغية الجاهلة !

الفصل الثاني

ضرورة توفير أوقات الفراغ بين العمال والعمل على تنظيمها

١٣٦ - تظهر مشكلة تنظيم وقت الفراغ حينما يصل العمال إلى تحديد ساعات العمل . ووقت الفراغ ضروري للعمال ، فقد وجد ان العامل يسأم العمل بعد مضي خمس ساعات من بدء العمل ، فيفقد نشاطه ويقل إنتاجه ، ولذلك كان تحديد ساعات العمل أمراً ضرورياً لتحديد نشاط العامل وحفظ صحته وقدرته على الانتاج المعقول . . كما يجب اعطاء العامل راحة اسبوعية واجازة سنوية للترفيه والاستجمام .

ووقت الفراغ الذي نسعى لتنظيمه هو ذلك الوقت الذي يكون فيه الانسان خاليا من مهام عمله الذي يتعيش منه . ولضرورة وقت الفراغ ، اهتمت الأمم الأخرى بالعمل أولا على إيجاد هذا الوقت وتوفيره ثم سهرت جاهدة على تنظيمه ، ولا غرابة فتتظيم وقت الفراغ من عدمه يؤثر إلى مدى بعيد في كيان الجماعات اقتصاديا واجتماعيا وخلقيا . . ولذا يجب علينا ان نخلق الميادين الفسيحة التي يشغل فيها العامل اوقات فراغه بما يعود عليه بالخير وعلى المحيط الذي يحيا فيه بالسعادة والكفاية .

١٣٧ - وهناك ميادين كثيرة يمكن للعامل ان يستغل فيها اوقات فراغه ، تلك الاوقات التي تُستغل في الشرور والآثام لا في الخير والتعمير اذا لم تعتن الدولة وصاحب العمل والهيئات جميعا على تنظيمها في محيط الجماعات والأفراد .

ومن الميادين الطيبة التي يمكن تهيئتها لاستغلال مثل هذه الاوقات ما يأتي :

١٣٨ - اولا - التربية البدنية : وتعتبر اهم ناحية ، فلقد عنيت الشعوب

بالصحة الجماعية والفردية ، وانشأت المراكز الاجتماعية ، واقامت المنزهات ، واتجهت إلى ترغيب الشباب في التربية البدنية لما لها من أثر في صحته واستمتاعه بقوته وانتفاعه بأوقات فراغه . وعينت بأمر اعداد القادة فانشأت لهم معاهد خاصة . ولم تقتصر جهود الأمم على العمال في اوقات فراغهم او على تلاميذ المدارس وتلميذاتها ، بل لقد انشأت الأندية الرياضية كوسيلة للعناية بأمر الشعب جميعه ، فدرست مشا كله ووجدت ان الرياضة تدرأ عنه المرض وتعالج ما يصيبه من الضعف والخور وتبعث فيه الأمل وتقوى عنده روح الكفاح والمثابرة ، كما استقطعت الدول من المنزهات العامة أما كن للرياضة الشعبية يشرف عليها الاخصائيون الاجتماعيون والرياضيون . وانشأت مراكز للعب الأطفال من سن الثالثة ، واندية للصبيان لتنتشلهم من عبث الطريق وشر اللعب فيه . .

تلك هي بعض جهود الأمم لرعاية الشعوب وذلك هو تقديرها للتربية البدنية ، فهي لم تعد تعتبر وسيلة للهو ومضيعة للوقت ، بل اصبحت اساس الصحة الاجتماعية وركنا هاما في التربية الشعبية .

والتربية البدنية تعمل بوجه عام تنمية الفرد واعداده للحياة اعدادا صالحا طيبا . وهذا الإعداد لا يقتصر على جسمه فقط كما قد يتبادر إلى اذهاننا ، ولكنه اعداد يشمل العقل والخلق ايضا ، فلقد اصبحت من اولى اهداف التربية البدنية اليوم تدريب القدرات الذهنية لحل المشكلات كما في الكشفية مثلا ، وتدريب وتقوية قدرة الفرد على الانتباه والدقة والاحتياط كما في كرة القدم وكرة السلة . . الى غير ذلك من الألعاب التي تصقل تفكير الفرد وتنمي ذكائه ، وتجعله اقدر على مواجهة الازمات النفسية التي تطرأ عليه . وليس عجبا ان تسلك التربية البدنية هذا المسلك ، فالساكن الحي لا يتركب من عقل او من بدن او من خلق ، وانما هو وحدة متكاملة مركبة

من هذه النواحي الثلاث والاهتمام بناحية واحدة منها فقط يعتبر نقصا في الاعداد والتربية . واذا اراد المجتمع رقا وابتغى سعادة ، فعليه ان لا يهتم بناحية دون أخرى ، لأنه لو اعتنى بحياة الفرد العقلية فقط لخلق بذلك جيلا ضعيفا معتل الصحة ينظر إلى العالم نظرة سقيمة ويكره الحياة . وإن هو وجه كل العناية لتربية البدن لخلق لنا جبابرة ضعاف العقول . وإن هو اهتم بالناحية الخلقية لخلق لنا نساكا زاهدين . . ولذا كان من واجب المجتمع ومن واجب التربية البدنية العمل على تربية وتنمية هذه النواحي الثلاث ، فالعناية بالبدن يجب الا تقل عن العناية بالعقل ، والعناية بالعقل يجب الا تقل عن العناية بالبدن ، اما التربية الخلقية فستأتى كنتيجة حتمية للتربية المتزنة بين الناحية الجسمية والناحية العقلية .

والتربية تعنى فضلا عما تقدم بتدريب الفرد على الكثير من الصفات التي يتطلبها المجتمع . كنبث روح الطاعة والولاء للجماعة والتعاون والاخلاص والتضحية في سبيل المجموع ، وتعويده صفات الشجاعة والاقدام وحسن التكيف والتفاعل مع الغير . كما تهيم للفرد الكثير من الفرص للتعبير عن ذاته وتحقيقها في الخارج Self Expression ، فالفرد الذي يفوز في لعبة من اللعب مثلا او يمتاز فيها على اترابه لا شك يشعر بالارتياح لتصفيق الجماعة وتقديرها له واعتزازها به ، مما يزيد ثقته واعتزازه بنفسه وإكباراً لها ورضاء عنها ، وتكيفاً بينه وبينها . . ولعل هذا هو سر توجيه اغلب المرضى بأمراض نفسية إلى ممارسة الرياضة البدنية .

التربية البدنية إذن تمد الجسم بمقومات الصحة الجسمية والنفسية ، وتغذى العقل وتنميه ، وتهيم للجسم فائضا من النشاط والقوة ، وتضفي عليه دائما ثوبا من السعادة والكفاية وبردة من الحيوية والانتقاد . وبالاختصار فإنها فضلا

عن عنايتها بكل ما من شأنه خلق المواطن الصالح فهي وسيلة فعالة للعلاج والوقاية والانشاء .

ويمكن تلخيص فوائد التربية البدنية واهدافها فيما يأتي :

١ - أغراض جسمية : تغذية الجسم ومساعدته على النمو المتزن وتقوية عضلاته وأربطته وإيجاد توافق عضلي عصبي .. تنشيط الأجهزة الداخلية وبخاصة الدورة الدموية والتنفسية . فيكتسب الجسم قوة ومناعة ضد الأمراض .. اصلاح عيوب القوام .

٢ - أغراض عقلية ونفسية : الترويح عن النفس وتنشيط المراكز الخفية .. بعث الشعور بالفرح والسعادة .. أشباع ميل الفرد للتفسير عن ميوله الطبيعية للحركة واللعب .

٣ - أغراض خلقية : تقدير الجسم والسعي للمحافظة عليه صحيحا . تعويد النظام والطاعة وضبط النفس .. إنماء الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية والولاء الاجتماعي وضرورة التعاون مع الآخرين .. تعويد الدقة والحزم وتقوية الثقة بالنفس واحترامها .. إعلاء الغرائز والتسامي بها —

Instincts Sublimation

.. لسكل هذه الأغراض مجتمعة كان لابد من أن نضع التربية البدنية على رأس النواحي التي يجب أن يشملها برنامج تنظيم وقت الفراغ .

١٣٩ - ثانيا : الإطلاع والتعليم : وذلك بإيجاد المكتبات والمجلات والصحف ، وكل ما من شأنه أن ينمي العقل والخلق ويفيد العمال ويتفق ومقدراتهم وميولهم ، كالأفلام الاجتماعية والخلقية والصحية ، وكذلك الأفلام الفنية التي لها اتصال بصناعة العامل وفنه أو بالوقاية من اصابات العمل وأمراض المهنة .. إلى غير ذلك من النواحي التي يجب أن يقضى الفرد فيها وقت فراغه ،

والتي تجعل حياته أنفع وأسعد كالشيل والموسيقى والأناشيد القومية وتعليم
القراءة والكتابة والزيارات العلمية . .

١٤٠ — ثالثاً : الرحلات : حيث يقضى العامل راحته الأسبوعية في
جهة خلوية للترويح والترفيه ، على أن تكون هذه الرحلات سيراً على الأقدام
ما أمكن أما الأجازات السنوية فيمكن تمضيها في مصيف مثلاً ، ولما كانت
الصعوبة هنا هي المال ، فيجب على النقابة أن تساهم بجزء والعامل بجزء ، على أن
تهيئ الحكومة الوسائل والسبل وذلك بتخفيض مصاريف الانتقال ، وتيسير
سبل الإقامة بالمصايف للعمال ، وما إلى ذلك مما يلائم حالة العامل الاقتصادية
ويمكنه من التمتع بأجازته . وإنجلترا مؤسسة اجتماعية هي « مكتب العمال
للرحلات » من شأنها تنظيم رحلاتهم وتسهيل وسائل السفر وخفض نفقاته
تشجيعاً لهم عليه . وهناك من بين النقابات من تمد عملها بهبات وإعانات
لتساعد طائفة مختارة منهم ومن يبدون استعداداً طيباً للالتحاق بالمعاهد
العلمية الأجنبية ذات الدراسات الصيفية القصيرة ، ويوجد بسويسرا الكثير
من هذه المعاهد التي تعنى بتثقيف العمال وتوسيع مداركهم . كما يجد العمال في
هذه الرحلات مجالاً حياً للتفاعل الواسع والاحتكاك العملي مع عناصر مختلفة
أو بمعنى آخر مجالاً حياً تتعدد فيه الخبرات وتنوع مما يساعد على اكتساب
الخبرة بالخبرة للخبرة . وزيادة اكتساب الخبرات هذا من شأنه أنه يساعد
على تنمية الذات وتكامل الشخصية وتقدير المرء لنفسه بالنسبة لغيره تقديراً
صحيحاً متزاناً . ولا غرابة ، فليس أقدر على جعل المرء يقدر نفسه حق قدرها ،
أى لا يقدرها فوق قدرها ولا أقل من حقيقتها ، سوى التفاعل المتنوع والمتعدد
النواحي مع مختلف عناصر البيئة وفي أوسع دائرة ممكنة مع العالمين المادى
والاجتماعى . وبهذا أيضاً تكون الرحلات والزيارات وسيلة للتربية والعلم
الصحيح ، فالعلم ما علمك ما أنت بمن معك ، أى العلم ما جعلك تعرف نفسك

تمام المعرفة وتضعها في وضعها الصحيح الحق . فضلا عن أن هذه الرحلات
ستجعل العمال يلمون بصورة صحيحة صادقة عن بلادهم ، وقد قال أديب
انجليزى في مناسبة من المناسبات « من لا يعرف غير انجلترا لا يعرف حتى
انجلترا » ، ويقصد بذلك أن المواطن عليه أن يعرف بلده وغير بلده معرفة
حقيقية حتى يتمكن في ضوء معرفته وخبرته هذه ، أن يفهم بلده ويزنها ويقدرها
بالنسبة لغيرها . . هذا كله إلى أن هذه الرحلات ستخلق الروابط وتقويها
بين أبناء البلاد المختلفة بعد أن لم تكن هناك وشيجة ولا صلة تربط بينهم .

١٤١ - رابعا : المساكن : اذ لها اثرها كذلك في تنظيم أوقات الفراغ
إذا ما علمنا أن المنزل القذر لا يدع مجالا ولا يترك هوى او رغبة في نفس
العامل لكي يقضى وقتا بين أسرته مما يقوى روابط الأسرة ويحول دون
تفككها وانحلالها .

والحق انه قد آن الأوان لكي نراجع ضمائرنا ، ونرسل البصر في رحلة
سريعة إلى مساكن الغالبية العظمى من العمال - إن لم يكن جميعهم - ليرجع
البصر خاسئا وهو حسير ، وهو يحمل صورة المأساة التي تجل عن الوصف ،
صوره العامل المواطن الذى يتوسل إلينا بمصريته وبآدميته أن نمنحه فرصة
يتذوق فيها طعم الحياة ، بأن نخرجه من سكنى القبور إلى سكنى الاحياء ،
ومن الظلام إلى النور ، ومن المرض إلى الصحة . نعم ما أشد حاجتنا إلى
الإسراع فى اقامة منازل العمال وأحيائهم الصحية ، على أن نهىء فى محيطها من
الأسباب والوسائل الترفيهيه المختلفة كالأندية الرياضية والاجتماعية والمكتبات ..
ما يمنع العامل من الخروج إلى المقاهى والتسكع فى الطرقات ..

١٤٢ - خامسا : الموسيقى : لا شك فى أن الموسيقى من أكبر نعم الله
على الانسان ، فهى تعالج امراض النفس وتملأها بالغبطة والبهجة والسرور ،

أساس القوة الدافعة إلى اتقان العمل والجد والنشاط في أداء الواجب .
ولعل الانسان قد اهتدى بفطرته إلى تلك الحقيقة ، فالمجتمعات البدائية
لا يطيب لرجالها العمل الشاق الا على نغمات المزامير ونشيد المنشدين .
وقد ضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً رائعاً يجدر بنا ان نحتذيه ،
ففي غزوة الخندق يحدثنا التاريخ انه كان يعمل مع جنوده في حفر الأرض
وحمل التراب ويردد معهم نشيداً مرتلاً مطلعته :

يارب لو لا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
وعلى هذا النغم الجميل وفي جوه السحري العذب قام المؤمنون بعمل باهر في
وقت قصير رد عنهم كيد الاعداء .

فهل لنا أن ننشئ قاعات فسيحة مكيفة بالهواء تعزف فيها الموسيقى الراقية
الرائعة . كميادين نقضى ويقضى فيها العامل معنا أوقات فراغه ؟ وتلقى فيها على
أنغام الموسيقى « المنولوجات » التي تكون عبارة عن قصص ملحنة من واقع
الحياة ، كقصة حب مثلاً ، أو قصة حياة ماسح أحذية ، أو شكوى تلقى
على لسان سائق تاكسى أو عامل ، أو صورة عن الحياة في شارع قصر النيل ،
كما يصور « المنولوجست » الفرنسيون قصة الحياة في ميدان « بيجال » مثلاً ؟ ..
هل لنا ان ننشئ مثل هذه القاعات لنلتمس فيها مآثره به عن نفوسنا المسكودة
من متاعب العمل والحياة ، « فالكباريات » لا يليق ارتيادها بشخص
ذو كرامة فهي تعجج بالسكاري ، وتعرض من الأقوال الفاحشة والألفاظ
النايبة ، ومن فتنة الأجساد العارية . . ما يهدد اخلاق المجتمع ويهزها في عنف ؟
أمل أن تنشأ مثل هذه القاعات قريباً ، على أن يمنع فيها تعاطي الخمر ، وسائر
انواع المجون . وعلى ان تكون اسعار ارتيادها زهيدة حتى يقبل عليها العامل
واسرته . واظن ان هذا الاقتراح كفيل بالدراسة والنظر . فمن شأنه السمو
ذوق العامل وتحسين حالته المعنوية والنفسية مما يترتب عليه زيادة انتاجه ،

هذا إلى أن هذه القاعات الموسيقية ستكون أداة فعالة يكسب عن طريقها العامل المعرفة والعلم ! ولا غرابة ، فالصيحة بين رجال التربية اليوم هي ان يكون التعليم دراسة للحياة من واقع الحياة في سبيل الحياة ، وليس شك ارقصص الحياة التي قلنا بها وما تنطوى عليه من عبر وعظات اجتماعية وخلقية هي دراسة للحياة من واقع الحياة في سبيل الحياة .

الاندية الاجتماعية العمالية :

١٤٣ - ما احوجنا اذن لتنظيم اوقات فراغ العمال ، تلك الاوقات التي تستغل في الهدم لا في البناء اذا ما تغلب فيها الشيطان على الملاك في الإنسان .. ما احوجنا إلى ايجاد الاندية الاجتماعية العمالية في محيط المصانع ، تلك المؤسسات التي يجب ان تضم بين جدرانها غرفة للادارة ، وغرفة للمطالعة ، واخرى لخلع الملابس ، وصالة للألعاب ، ثم غرفة للموسيقى والانشيد ، وفصل لتعليم القراءة والكتابة أو المواضيع الثقافية والوطنية وغرفة للأشغال اليدوية والرسم ، وصالة للتمثيل والاجتماعات العامة ، وغرفة لاجتماعات الفرق ، وغرفة للاسعاف ، فضلا عن دورة مياه صحية ومستوفاه ، وفناء واسع يتسع لبعض الألعاب كالكرة الطائرة وكرة السلة ، والفولي بول ، وقد تتفق الهيئة الادارية للنادي مع مدرسة مجاورة او ناد كبير على استخدام ملعب الكرة أو حمام السباحة مرة أو مرتين في الأسبوع مساهمة في نشر التربية البدنية .

١٤٤ - ويشرف على النادي إخصائى اجتماعى المصنع لبحث مشاكل العمال الاجتماعية ، وتنظيم الدراسات الثقافية لهم . كما يشرف على الناحية الرياضية إخصائى رياضى يضع البرامج الاسبوعية وينظم المباريات بين المصانع وبعضها ، تلك المباريات التي تعتبر من اقوى العوامل في احياء الروح (م - ١٢)

الجمعية بين العمال وتماسكهم (١) ..

على ان يكون هناك مدرسون وفنيون اكفاء لتدريس المعلومات الحية وبطريقة مستساغة إلى العمال ، فالتربية اليوم شعارها تغذية الحى من الحى بطريقة حية . وليعلم المدرس ان التعليم اذا اراد أن يتجه نحو الاصلاح والنفع يجب ان ينبع من الحياة ، وان يصب فيها ، يجب أن تنبت مسائله من المحيط الواقعى الذى يتحرك فيه العامل ويلبسه ويعيش فيه . يجب ان ننظر إليه على أنه جزء والمصنع والبيت والبيئة كل ، متضمن لهذا الجزء - اى التعليم - الذى يستمد مادته وغذائه من السكل ، ثم يعود بدوره فيغذيه ، ولكن بعد ان يحلل الغذاء ويصقله ، ويضفى عليه من الروح والقوة ما يجعله يبعث به اليه فى آخر الامر حياة وقدرة وثروة وكفاية وانتاجا . وبهذا نكون قد هياأنا للعامل استغلال وقت فراغه فى تحسين مستواه الاجتماعى والثقافى والفنى . . وهل تتطلب التربية الصحيحة اكثر من ان تعنى التربية بالتربية من أجل الكفاية الفنية والاجتماعية ؟

١٤٥ - هذا ، ولا انكر اخيراً ان هناك من بين مؤسساتنا الصناعية ما وفرت لعمالها اوقات الفراغ وعملت على تنظيم هذه الاوقات فى الوقت نفسه لما لهذا التنظيم من اهمية بالغة ، فلقد اكد علم النفس ان قدراً كبيراً من الامراض النفسية انما يأتى من الفراغ غير المنظم . بل ويذهب هذا العلم الى أن أكثر الأفراد ميلاً إلى ممارسة عادة الاستمناء ، هم أكثرهم شقاء وأكثرهم فراغاً ، وأكثرهم عجزاً عن ملء فراغهم بإنتاج يجلب احترامهم لأنفسهم ، واحترام غيرهم لهم . وقد لوحظ ان القردة نفسها لا تمارس الاستمناء إلا فى حالة الحبس وعدم توافر النشاط الحر الممتع الواسع المدى . . والاستمناء مضر ولا شك ، فلقد نسبوا فى الماضى كل ضرر يمكن تصوره

(١) فالقاعدة أن تعرض مجموعة من الناس للخطر الخارجى يؤدى عادة إلى تناسى المجموعة لما بينها من خلاف وتكتلها لدرء الخطر .

للاستمناء ، ففسبوا اليه السبل ، وفقر الدم ، والجنون ، وضعف البصر ، وفقدان القوى الجنسية . . . وغير ذلك (١) . . .

نعم ، هناك مؤسسات فطننت إلى ضرورة تنظيم اوقات الفراغ في محيط العمال ، فأنشأت الاندية الاجتماعية ولكن .. لموظفيها لالعمالها ! فأغلب اندية العمال عندما فضلا عن أنه ينقصها عنصر الاختصاصيين في ادارة الاندية وقيادتها ، تكسوها مسحة ارسقراطيه ، فهي حرام على العمال ووقف على ذلك العدد المحدود من الموظفين في كل مصنع ، أو على تلك القلة التي يعينها اصحاب الأعمال لمراقبة العمال في إنتاجهم !! وبهذا نكون قد بعدنا كل البعد عن هدف الاندية العمالية وحقيقة اغراضها . ولعمري إن الاندية الاجتماعية العمالية ليست تحفة أو أمانة لتحات بكل هذه القداسة الزائفة والعصمة المدعاة ! انها تحمل اسم العامل ، فليس أقل من ان تكون لأجل العامل وفي سبيل العامل . أما أن نحملها اسما غير اسمها ونسير بها خطوات معدودات من طريق طويلة ملأى بالعمال قبل الموظفين ، فهذا هو عين التعارض مع رسالتها الحققة وهدفها النبيل ، فضلا عن مخالفته لنواميس التقدم وقوانين النهوض !

لقد شاهدت حفلة سنوية لإحدى الاندية التي تسير في طريق الكمال وتعلوها المسحة الديموقراطية المحبوبة ، فنضم عمالها وتفتح لهم اذرعها وتقابل منهم الصغير مقابلتها للسيد العظيم .

وقد اطلعت على نظام الدراسة والمكتبة وعلى الوسائل الترفيية والترويحية التي يعنى بها النادى ، وعلى تقارير تتم عن تقدم العمال ونشاطهم المضطرد . وخلاصة ما استطيع أن أقوله ان النادى خلق عمال هذه المؤسسة خلقا جديدا ، وكأنه اشترى بالجنهين الذى ينفقهما على العامل سنويا مخلوقا مثاليا في طبيعته ومشيته

(١) الدكتور عبد العزيز القوصى : أسس الصحة النفسية ص ٤٥٤ .

وطريقة حديثه ومعلوماته واخلاقه ١٠٠ ولسنا نشك في أن الشركة قد استفادت من ارتفاع مستوى هؤلاء العمال اضعاف ما انفق عليهم اتقاناً في العمل وامانة وحسن سلوك . ولقد جاء على لسان احد القائمين على امر النادي ما يأتي :
... لا ريب أن لهذه الحركة الرياضية والاجتماعية أثراً ملموساً في العمل وفي العمال ، ففي العمل انكمشت نسبة الجزاءات والعقوبات والفصل ، وأصبح العامل مقبلاً على عمله في لذة وارتياح ورغبة ، وصار الجميع يغارون على سلامة الانتاج ، وعلى ضوء التجربة نؤكد انه مامن قوة تستطيع أن تسكفل التضامن والولاء بين العمال والموظفين والرؤساء واصحاب الأعمال قدر ما تسكفله بث الروح الرياضية وانماء الأخاء الاجتماعي بين الجميع ،
ومن الانصاف أن نذكر أن النقود وحدها لم تحقق هذه الحركة ، وإنما كانت وسيلة فقط لتحقيق الأهداف التي دفعت إليها الغيرة والحماس والوعي الاجتماعي في نفوس اصحاب المصنع وموظفيه نحو النهوض بالعمال . وانها لروح طيبة عالية تجلت فيهم جميعاً ، فجعلتهم يتطوعون لهذه الخدمة في تلقائية وسرور واندفاع .

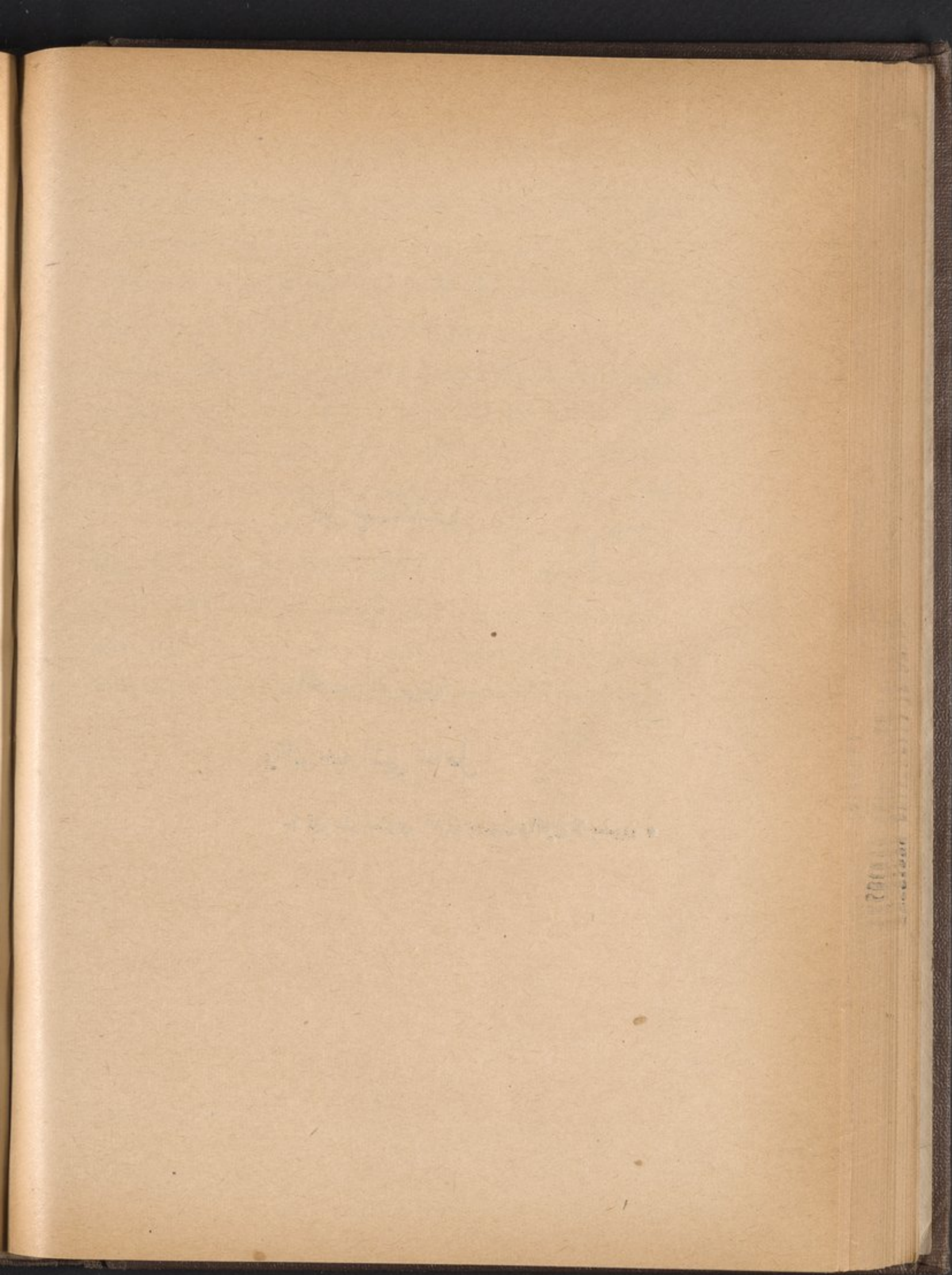
الباب الخامس

في

المحيط التربوي

والتوجيه المهني للعامل

« قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون »



١٤٦ - التربية أساس الإصلاح في المستقبل وسند الإصلاح في الحاضر ، وإذا نظرنا إلى التربية في ضوء الوظيفة التي تؤديها للأمة ، فإننا نجد أن هذه الوظيفة تتعلق بصميم الكيان الذي تقوم عليه الأمة ، فالتربية هي التي تستطيع أن ترفع من شأن المجتمع ، وتحمل ركوده إلى حركة ، وفوضاه إلى نظام ، وعوده إلى نهوض ، وعقمه إلى إنتاج .

والتربية تعد اليوم من ضروريات الحياة ، ولا نبالغ إذا قلنا أن التربية هي الحياة ، ولا حياة بغير تربية ، فهي ضرورية للحياة كالهواء والماء والغذاء . ولقد أصبح من أقدس واجبات الدول الآن العمل على تعميم التعليم ، فالعلم كما يرى افلاطون — « أفضل شيء يملكه أفضل الرجال ، وهو عند شكسبير » الجناح الذي نستطيع أن نظير به إلى السماء ، ويذهب الفيلسوف الفرنسي هلفيثيوس Helvetius إلى أن « التربية تستطيع كل شيء » ولسنا في حاجة إلى أن نعدد فوائد التربية والتعليم ، أو إلى أن نعدد ما قيل من كلمات مأثورة في هذا الشأن ، كما أننا لسنا في حاجة إلى أن نحلل حكمة مونتيني لتبين كيف أن « الجهل هو أس الرذائل » ، أو تلك الحكمة البالغة التي قالها فيكتور هوغو لنوضح كيف أن « في فتح مدرسة اغلاق سجون » ،

لقد أصبح الشعار الآن « حق كل فرد في انماء ذاته » ، وأصبح لكل أمة الحق في أن تطالب الموكل اليهم الأمر بفتح باب التعليم على مصراعيه مسيرة بذلك ما يملكه التطور الاجتماعي . على أن حق الأمة المصرية في ذلك يحق يحتمه الدين قبل أن يحتمه التطور ، فلقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . فالدولة مسئولة أن تعد العدة لاستقبال كل من تسمح له ملكاته وميوله بالتعليم وفقا لما تقتضيه حقوق الفرد كإنسان . ولقد صدق آدم سميث حيث يقول في كتابه الثمين « ثروة الشعوب » : « إن شعاً تحكمه حكومة منظمة يجب ألا يترك فرد من أفرادها

بغير تعليم ، فيجب أن تتاح إذن الفرص للجميع حتى يرتشف كل فرد من نور العلم ويهتدى بهديه ، أو كما يقول رولاند رئيس مجلس النواب الفرنسي عام ١٧٦٨ « يجب أن يعطى كل انسان فرصة يتعلم فيها التعليم الذى يلائمه » .. إن جان جاك روسو لم يكن مخطئا فحسب بل وكان يخرف كذلك حينما قال فى الكتاب الاول من « اميل (١) : « ليس الرجل الفقير فى حاجة إلى التعليم ، فالحق أن الفقراء والعمال أشد حاجة إلى التربية من الأثرياء والوجهاء .

ولنا أن نفخر عندنا باسم « طه حسين » فهو وإن اقترن دائما بعميد الأدب ، فهو احق واولى أن يقرن كذلك بعميد رجال الاصلاح . حقا ، إن كل ما صدر أو يصدر من اصلاحات لن يعدل الاثر البعيد المدى لمجانبة التعليم ، فالتعليم سيدخل كل بيت ، فيضىء حتما كل بيت . فليست الجهالة إلا الظلام الدامس الذى تتبعه التعاسة والاجرام . وإن من المصلحين من يرى الصبر على الجوع اهن من الصبر على الجهل !

هذا ، وإن اذ افردت للتربية بابا من ابواب هذا الكتاب ، فإنى لم اقصد به أن يكون شاملا لنظريات التربية ، أو أن يكون معرضا للأراء فيها ، ولسكنه باب قصد قبل كل شئ إلى أن يجعل من التربية شيئا مهما فى حياة المجتمع ، ولسكى تكون كذلك يجب أن تكون شيئا مهما فى حياة المتعلمين ، وشيئا مهما فى عقول المعلمين القائمين على التعليم .

١٤٧ — أغراض التربية . يقول ارسطو فى احدى رسائله المشهورة « ان كل فن من الفنون لابد أن يرمى إلى غرض صالح . فها هو الغرض الصالح الذى ترمى اليه التربية وتهدف ، باعتبارها فنا من الفنون ؟

اختلفت الاجابات السديدة عن هذا السؤال ، فالبعض يرى أن الغرض

من التربية هو « تكوين الاخلاق » ويرى البعض الآخر وعلى رأسهم سبنسر أنه « الأعداد للحياة الكاملة »، ويذهب رأى ثالث إلى أن الغرض من التربية هو « تكوين العقل السليم في الجسم الصحيح »، ويقول ليولا — مؤسس جمعية يسوع المسيح — ان الغرض من التربية « هو السعادة الأخروية وتمجيد الخالق سبحانه وتعالى ».. الى غير ذلك من الآراء المتعددة المختلفة التي يحدد بها العلماء الغرض من التربية .

على أننا اذا نظرنا الى هذه الآراء لوجدناها تختلف من رأى الى رأى اختلافا يصعب معه التوفيق بين وجهات نظرهم المتباعدة ، فبينما نرى مثلاً أن ليولا يتجه الى الحياة الأخرى نرى سبنسر ينظر الى الحياة الدنيا .

والواقع أن اختلاف الناس في الغرض من التربية انما يرجع الى ان التربية ترمى إلى المثل العليا في الحياة ، ولما كانت هذه المثل تختلف من فرد الى فرد ، فكذلك تختلف الأغراض . ومن هنا كان من الصعب الاتفاق على غرض واحد عالمي للتربية ، اللهم الا اظهار مواهب الفرد وتنميتها (١)

1) Sir Percy Nunn: Education, its First Principles, ch 1

الفصل الأول

التربية الصحيحة لانتاج عمال المستقبل

١٤٨ - اننا نعيش في عصر شعاره الانتاج في كل نواحي الحياة ، وليس هناك انتاج أهم ولا أضخم من انتاج التربية لعمال المستقبل . ولكن من هؤلاء الذين نغنى بقولنا « عمال المستقبل ؟ » . كلبة « عامل » لو أخذناها على معناها الصحيح الواسع لوجدناها تشمل كل فرد في المجتمع ، فالأصل في المجتمعات السليمة أن يكون لكل فرد من أفرادها عمل يؤديه وواجب يحرص على القيام به . وحتى إذا ما أخذناها على معناها الضيق والمتعارف عليه لوجدناها تشمل وستشمل على مر العصور الأغلبية الساحقة من كل أمة ، أي عمالها الصناعيون والزراعيون . فعمال المستقبل إذن هم ناشئة البلاد وأفراد الجيل القادم ، أو على الأقل هم هؤلاء الذين سيمثلون السواد الأعظم من الشعب في كل عصر وفي كل غد .

ولما كان الغرض من الكتاب لا يقتصر طبعا على مجرد معالجة الأوضاع العمالية الحاضرة ، بل ويهدف كذلك إلى رسم سياسة إنشائية لبناء مجتمع عمالي فاضل ، والإرتقاء بالمستوى الحاضر إلى مستوى آخر أرقى وأكمل . ولما كانت التربية الصحيحة تعد من أهم الطرق الحيوية - إن لم تكن الطريق الوحيد - التي تؤدي إلى ذلك الهدف ، لذا كان من الواجب علينا أن نتناول في شيء من التوسع بيان الاتجاهات التربوية الحديثة اللازمة لتشكيل ناشئة البلاد ، الذين هم عمال الغد ، أي أن نرسم بعناية السياسة التربوية الصالحة لإنشاء طبقة مستنيرة من العمال في المستقبل . ولا غرابة ، فإذا كنا نرمي إلى نشر التعليم ،

وجب علينا أن ندقق أشد التدقيق في الاتجاه الواجب أن يسلكه هذا التعليم الذي يمد الأمة بالعنصر الحيوي لإنتاجها القومي . وأن نقسّم عن كيف تتجه التربية لكي تنتج لنا هذا العنصر الإيجابي من عناصر الإنتاج ، إنتاجا صالحا طيبا مباركا ؟ أو ماهي الطرق الواجب أن تتبعها التربية حتى تشكل لنا السواد الأعظم من الشعب على أفضل ما ينبغي وأحسن ما يجب أن يكون ؟ وبالاختصار كيف تنحو التربية لتعليم النشء وخلق المواطن الصالح وبناء المجتمع السليم ؟

نعم ، كان من الواجب علينا أن نتناول هذا كله بشيء من التفصيل
ولسكني رأيت أن أفرد دلامس التربية الحديثة ،^(١) مؤلفا خاصا حتى لا تقتصر فائدة البحث على محيط الصناعة فحسب ، بل وتمتد كذلك إلى محيط أوسع ، فتشمل فضلا عن دائرة المصنع ، دائرة المدرسة والمزل والنادي والمبرة ومحلات الرواد . . . إلى غير ذلك من المؤسسات والأفراد الذين يهمهم الأمر .

التربية المهنية والتربية الحرة :

١٤٩ — يجمع قادة التربية في العالم على أن التفرقة بين التربية الصناعية والتربية الحرة تفرقة باطلة ، فليست هناك أو يجب ألا يكون هناك تربية مهنية قائمة بذاتها .

والتربية المهنية هي تلك التي تسكب على التدريب العملي في الأعمال الآلية ، بعيداً عن كل ما يمت للتربية الحرة بصلة أي بعيداً عما يربى الخلق ويهذب الذوق وينمي الاحساس بالجمال ، ويقوى ملكات الفرد وقدراته الذهنية حتى يتمكن من فهم العالم الذي يعيش فيه ، ومن المشاركة في حل مشاكه .

نعم ، إن كل تربية صناعية صحيحة تستلزم نصيباً من التربية الحرة ،

(١) هذا المؤلف تحت الطبع الآن .

وكل تربية حرة متزنة تستلزم تعلم صنعة ، أى أنه لا توجد تربية مادام هناك تفرقة بين العمل والفكر ^(١) . إن الهندسة والخرائط والبرادة والنجارة والبناء والفلاحة .. إلى غير ذلك من المهن لا يمكن أن تنجح دون أساس من المعرفة العلمية أو المواهب العقلية والملكات الفنية المدربة ^(٢) . وقصارى القول يجب أن نعلم أن فن الحياة ، بما ينطوى عليه من فهم لها ومقدرة على التفاعل مع المجتمع والتغلب على الصعاب وحسن التكيف مع الآخرين .. إنما هو مهنة تحتاج لتدريب نوعي ، مثلها في ذلك مثل أية مهنة يراد بها كسب القوت ^(٣) . فلا بد إذن من أن تقف التربية الحرة جنباً إلى جنب مع التربية المهنية لأنه إذا لم تكن الثقافة ضرورية للمهنة وللتجديد والابتكار والابتداع فيها ، فهي ضرورية لأعداد الفرد بحيث يدخل غمار الحياة مزوداً برأس مال من المعرفة والخبرة تنير أمامه سبل الحياة وتكسبه دراية بمواجهة المشا كل المختلفة ومعالجتها . ولنا أن ننظر أخيراً بعين الإعجاب والتقدير إلى صورة هانز ساخ Hans Sachs التي يجلس فيها الصبي إلى معلمه الصانع ليعلمه إلى جانب صناعة الأحذية ، الشعر والأدب والموسيقى والأخلاق ..

وهذا بالضبط ، هو ما أرجو أن نراعيه ونتجهجه سواء ونحن نقوم بخلق مجتمع عمالي فاضل أو الارتقاء بالمستوى العمالي الحاضر : تدريب وعناية بزيادة الكفاية وتحسين المستوى الفني ، وتقوية الميول والقدرة على التجديد والابتداع والابتكار ، حتى يتسنى لنا بذلك استجابة حاجات دوائر الأعمال استجابة حية فعالة قادرة منتجة .

- والتربية الحرة التي لا يكون مداها الواقع ، ولحماتها الخبرة لا تعد تربية ولنفسر في شيء من الإيجاز ما نقصده بالواقع وما نقصده بالخبرة :

1) Whitehead : Aims of Education, P,74.

2) Spens report P,P 161 - 162

3) Adams : Evolution of Education theory P. 115.

١٥٠ - فالتربية التي سداها الواقع يعنى بها الانبعاذ المدرسة بين نفسها وبين المجتمع ، بل عليها ان تكون صورة صادقة منه ، تعنى بدراسة الناس والأشياء كما هي عليه ، وكما يمكن ان تكون عليه . فالتعليم إذا أراد أن يكون منتجا وله قيمته فى الحياة يجب أن يكون وثيق الصلة بواقعهم مستمداً من صميمها ، ومنصبا عليها ، إذ ليس لتعليم ما ان يتحول الى حياة ما دامت مادته بعيدة عن الحياة ، فالتعليم الذى لا يخرج إلى الحياة الواقعية ، تعليم عقيم لا يلد انتاجا يكون له أثر فى هذه الحياة الواقعية . وليس لتعليم ما أن يدعى أنه يستطيع أن يؤدى وظيفته كاملة فى رفع مستوى الحياة إذا لم يكن مستمداً من واقعها نابتاً فى محيطها متغذياً بما تتغذى به هذه الحياة من الأشياء والحوادث ، منفعلاً مما يمر بها من أحداث كبيرها وصغيرها . وبما يسودها من عوامل على اختلاف أنواعها . وذلك لأن للتعليم الذى ينبت فى هذا المحيط القدرة على أن يعود فيغذى هذا المحيط نفسه بالغذاء الذى يرفع من شأنه ويزيد من قوته وسعادته . . . ومعنى هذا ان التعليم سيخرج باحثاً منقياً فى المجتمع يجمع الحقائق والملاحظات ويعود ليدرسها فى هدوء بين جدران قاعة الدرس ، وبذلك تصبح المدرسة مجرد معمل ترد إليه العينات من واقع الحياة لترتب وتبويب وتوضع تحت الفحص ، وتستنتج منها النتائج وترتب عليها الدراسات . وهل هناك اجدى واخصب من تعليم يكون له مثل هذه الصفة ، فيعنى فيما يعنى به بمشاكل العامل مثلاً ، يأخذها كعينات حية للبحث والتنقيب ويبني على نتائجها الارشاد والتوجيه ؟!

١٥١ - والتعليم ثانياً يجب ان يكون لحيته الخبرة الذاتية للمتعلم ، بمعنى انه يجب أن تقدم فى المدرسة العناصر الملائمة لتنمية الميول وتوجيهها توجيهها صالحاً ، وأن يقابل الفرد فى المدرسة الكثير من المشكلات التى تتصل بأغراضه وحاجاته الحيوية ، ليعالج حلها بنفسه . وبقدر الامكان يجب عدم التدخل لارشاده الا اذا احتاج الأمر إلى ذلك وتطلبه بشكل ملهوس . كما يجب ان

تكون هذه المشكلات والتجارب غنية بالمواقف الملائمة لقيام العلاقات الاجتماعية الصحيحة ونموها . والخبرة التي نقدمها للفرد يجب ان تحتوى على عناصر تتحدى نفسه وتحفزها وتهيئ له سبيل النمو وتزيد من قدرته على الادراك والمعرفة والتفكير والعمل . على انه يجب مراعاة مواجهة الفرد بألوان الخبرة التي تتفق واستعداداته اى التي يكون مهيا لها عقليا ، والا كان ادراكه ناقصا ، واستجابته سطحية واستفادة غير كاملة او سيئة احيانا . ولكي تكون الخبرة منتجة الانتاج الوافى يجب أن تكون متصفة بالاتساع المنتظم والتنوع . وما ينمى الخبرة ويوجهها توجيهها صالحا منتجا وجود مشا كل امام الفرد يسعى حلها ، فقد تطرأ مشكله يصعب على الفرد التغلب عليها بالأساليب المألوفة ، فيتحتم عليه ان يتدبر ويعمل فكره حتى يعالج الموقف المنضمين للمشكلة والفرد في اثناء علاجه للمشكلة يكتسب « بصرا بالموقف » يكون عاملا مهما في تنظيم الخبرة وتوجيهها . ولتوضيح هذا نذكر التجربة الى اجراها كولر على الشمبانزى « سلطان » حيث وضعه جائعا في قفص ، ووضع له في خارج القفص موزة لا يمكنه اخذها بيده ، ولكن عن طريق التغلب على عائق معين ، كأن يستعمل عصا قصيرة موجودة داخل القفص للحصول على عصا طويلة موجودة في خارجة .. وهكذا استمر كولر إلى ان وصل عدد العصي إلى ما يقرب من الخمس عشرة (١) . وهذه تجربة في التعليم تبرهن على ان الشمبانزى يكسب في كل مرة اثناء سلوكه خبرة تفيد في المواقف التالية ، وهى خبرة جاءت عن طريق الخبرة وأدت إلى زيادة كسب الخبرة ، والتعلم على هذا النحو يصبح نموافى القدرات والمهارات .. وواضح ان الشمبانزى قام بسلوكه هذا او بنشاطه هذا بفعل دوافع داخلية لتحقيق اغراضا تشبع هذه الدوافع .

1) Wolfgang Kohler: The Mentality of Apes.

نما سبق يتضح ان الخبرة هي اساس التعلم ، وواجب التعليم هو في تهيئه وسائل الخبرة الذاتية امام المتعلم ، تلك الخبرة التي يجب أن يكون سداها التفكير والتدبر ، والعمل والممارسة ، والحكم والموازنة ، والمحاولة والخطأ.. ولحمتها حاجات المتعلم وحياته وأهدافه ، بمعنى أن تكون هناك غاية ذاتية يرمى اليها الفرد حتى يتوفر الدافع لمعالجة الموقف الخبري . وكما قلنا يجب على التعليم أيضا أن ينظم ميادين هذه الخبرة بالكيفية التي تؤدي إلى التدرج في العمق والاتساع ، فينتقل بالفرد من غايات قريبة من الهدف إلى غايات أبعد فأبعد حتى تتسع الخبرة وتؤدي إلى النمو ، أو بعبارة أخرى إلى كسب الخبرة فتصبح طريقا منظمة إلى التعلم الحقيقي ، فالغرض القريب يتطلب أعمالا بسيطة ، وأما الغرض البعيد فإنه يتطلب أعمالا معقدة ، ويجب أن يتدرج الفرد في نموه التربوي من البسيط إلى المعقد .

وتنوع الخبرات العملية وتعددتها ، والاحتكاك العملي المستمر بالأشياء وبالأشخاص يساعد على تنمية الذات وتكامل الشخصية والثقة بالنفس . والثقة بالنفس لا يقصد بها الغرور ، فالغرور هو تقدير المرء لنفسه بمقدار أعلى من الحقيقة ، ونقيضه احتقار الذات ، وهو تقدير المرء لنفسه بمقدار أقل من الحقيقة . وأهم أسلوب يساعد على تقدير المرء ذاته حق قدرها هو التفاعل الكافي مع العالمين المادي والاجتماعي تفاعلا عمليا يترتب عليه وضعه في المكان اللائق باستعداداته ويترتب عليه اقناعه بذلك . وبمعنى آخر أن ائزان فكرة المرء عن نفسه تتناسب تناسباً طردياً مع اتساع المجال التجريبي والخبري والتفاعلي مع العالمين المادي والاجتماعي . وقد سبق أن بينا أهمية المباريات الرياضية والزيارات العلمية والرحلات الداخلية والخارجية . . كوسائل من ضمن الوسائل المنتجة لتوسيع المجال الخبري عند العمال ، فضلا عن أنها وسائل يغلب عليها طابع الترفيه والاستساغة والقبول .

١٥٢ - وإذا كنا قد قلنا بأن التربية الصحيحة هي التي تنبع من واقع الحياة ،
وتستند وتقوم على الخبرة . . فإنه يمكن القول بأن المعرفة - ونقصد
بها هنا تلقين المعلومات - يجب أن تكون غذاء للعقل لا شحن وخزن في الذهن ،
فالمعرفة الصحيحة هي تلك المعلومات المستمدة من البيئة الطبيعية والاجتماعية
والثقافية المحيطة بنا والتي تقدم للفرد بحيث يمكنه استيعابها وهضمها فتتحول
إلى قوى عقلية ونشاط فكري ، كما يتحول طعامنا إلى كرات دموية وخلايا
جسمية ، بمعنى أن المعرفة تصبح طريقا ناجحا للتعليم متى كان في قدرة الفرد
أن يترجمها إلى خبرة عقلية ، وبمعنى آخر المعرفة والافكار الصحيحة هي التي
تتحول إلى عقل وترجم إلى خبرات ، وتمكن الفرد من فهم العالم المحيط به . .
وهنا فقط يصبح التعليم عن طريق المحاضرات والكتب تعليما منتجا وكما هو
معروف لدينا من أن تراحم الماء كولات في المعدة يؤدي إلى سوء هضم ،
فإن تراحم المعلومات في العقل يؤدي إلى سوء هضم عقلي .

المعرفة اذن يجب أن تكون رياضة عقلية تنمي القدرات العقلية وتكسبها
تمرينا وقوة على التفكير ، وقدرة على مواجهة المواقف الجديدة التي
تعرض لنا .

الفصل الثاني

التربية وتثقيف اليافع

١٥٣ - الأمة الحية هي التي يعرف أفرادها حقوقهم ويطالبون بها . وحقوق الأفراد التي كفلها الدستور لا يتأثر بها الفرد إلا اذا كانت له دراية بمعناها ، وفهم صحيح لمبناها . وهو لا يصل إلى هذه الدراية وهذا الفهم إلا اذا تعلم . فالتعليم الذي هو اول حق من حقوق الانسان ، هو كذلك أول معين له على فهم حقوقه وتمتعه بها ، وهو ايضا اول معين له على فهم واجباته وآدائه لها . وكما ان الفرد مطالب بأداء واجبه الذي فرضه عليه المجتمع فهو كذلك مطالب بعدم التقصير في حقوقه او تنازله عنها ، إذ في تنازله عنها إفساد للأسرة التي هي وحدة المجتمع . والتعليم مفتاح العقول والقلوب به يشعر الفرد بكيانه ، وبه يستفيد من الارشادات والمشروعات الاجتماعية التي لا يستفيد سواد الأمة منها لجهلهم بمنفعتها .

والأسرة التي يدخل العلم من أحد أبوابها يهرب الفقر من بابها الآخر ، لأن العلم يفتح الذهن وينير البصائر ويفتح العين امام مشاكل الحياة . وكما يهرب الفقر يهرب المرض أيضا لأن المتعلم يفهم حينئذ كيف يقي نفسه غائلة المرض وكيف يحافظ على سلامة جسمه وكيف ينتفع بكل ما يلقي اليه من نصيح وتوجيه . فلا غرابة إذن أن يحزم البعض بأن انحطاط مستوى المعيشة لسواد الشعب في مصر وما يقترن به من مرض وانحلال في الصحة إنما يرجع اول ما يرجع إلى الجهل ، وينادون بأن يكون اول لبنة في بناء الأسرة المصرية هو مكافحة الجهل فيها .

[وإذا كانت نسبة التعليم الآن بين العمال حقيقة أعلى منها بين سكان القرى ،
الا أنها لا زالت دون المأمول .

ولقد دلت الاحصاءات على ان نسبة المتعلمين في القطر عامة هي ٢٠٪ (١) ،
وهي نسبة لا تليق بأمة تريد النهوض ، وتصبو إلى الرقي . وإنا نأمل والحالة
هذه ، ان نعي كل امكانياتنا لرفع هذه النسبة ، بل لجعلها ١٠٠٪ في اقرب
وقت مستطاع ، فالعلم ذخيرة الانسانية التي يجب ان يزود منها كل فرد بالقدر
المناسب الذي يمكنه من الكفاح في هذه الحياة ، وخاصة بعد ان تعقدت اساليبها
ووسائلها واصبح التعليم سلاحا اوليا من اسلحتها .

١٥٤ - إن الانظمة الجديدة لا تغني بالضرورة خلق مدنية عظيمة ،
كما ان تحسن الاحوال الاجتماعية لا يجعل الناس احسن حتما مما كانوا عليه
قبل ذلك . فلو انك نقلت سكان حي قذر غير صحي إلى ضاحية عصرية ،
لما ضمنت انهم لا ينقلون معهم عاداتهم الذميمة ، وبذلك سرعان ما يتلوث
محيطهم الجديد . فلا بد من أن يدرّب العمال على صلاحية التكيف لأي إصلاح
نشده لهم ، أو لأي خدمات نرمى إلى اعدادها في محيطهم . وهل هناك غير
التربية طريقا قادرا على تدريب الفرد وتعديل سلوكه ودوافعه ، وجعله أكثر
قدرة على الاندماج والتكيف للوسط الذي يعيش فيه ؟ هل هناك غير طريق
التربية بقادر على تعديل النمو الفطري البدائي نحو اهداف عليا تتفق والمستويات
والقوانين الاخلاقية التي تراضى المجتمع المثالي على أن يجعلها أهدافا وقوانينا ؟
إن التربية « عملية » يقصد بها تعديل سلوك الفرد واعادة تشكيله ، لاعداد
تلك الشخصية الاجتماعية الجديدة التي تتصف بالتكيف والتكيف وحب

(١) من تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عام ١٩٥٠/١٩٥١ .. ومن المؤلف حقاً تدل
الاحصاءات على اننا نتقهقر في هذه الناحية لا نتقدم ، فتحليل نتائج التعداد في مصر للدكتور
سيد بك صبرى يحدثنا ان النسبة كانت ٢٢٪ في سنة ١٩٣٧

التعاون والاشتراك مع الآخرين في الأعمال التي فيها صالح الفرد وصالح المجموع .

١٥٥ - وحركة تعلم الكبار adult education التي كثيراً ما تسمى بحركة

تعليم العمال ترمي إلى تغيير سلوك الفرد ، والمقصود بالتغيير هو كما ذكرنا تغيير إلى الأحسن ، تغيير اجتماعي يشعر الفرد بقيمته كعضو في هيئة اجتماعية عليه نحوها واجبات وله منها حقوق ، أو بمعنى آخر أحداث تطوّر في السلوك من حالته البدائية إلى حالته المتقدمة ، ومن حالته الفردية إلى حالته الاجتماعية ، ومن كونه سلوكاً مبنيّاً على خرافات وظلمات إلى سلوك مبني على خبرة وتفكير ذي منطق علمي . وتغيير السلوك معناه أيضاً تغيير في عادات الفرد يترتب عليه تغيير في عادات المجموع تغييراً يمكن أن يوصف بأنه خطوة تقدمية في سبيل الرقي .

وحركة تعلم الكبار ترمي أيضاً إلى الانتفاع من أوقات الفراغ في نواح نفعيه وترفيهية وثقافية ، واستمرار من لم يسعده الحظ بالاستمرار في التعليم ، ومن أولى أغراضها كذلك زيادة رقم الانتاج ورفع المستوى الاقتصادي للشعب ، ومنح الفرص واتاحتها لأفرادها في ظل النظام الديمقراطي حتى يحسوا فضله ويلبسوا معناه فيشاركوا في تثبيته . كما أنها تهتم للعمال معالجة نواحي الضعف الفنى فيهم .

وفي إنجلترا ترمي الحركة إلى أهداف بعيدة حين تقوم بأعداد القادة والوزراء من بين العمال أنفسهم .

١٥٦ - ولقد اقتطع وقت التعليم والتدريب في بعض الدول من صلب وقت العمل ، فكان في هذا فضلاً عن زوال نظام تعليم الحرف بواسطة العمال القدامى ، احساس بأن المجتمع يقوم بأداء واجبه نحو العمال ، ويمنحهم كل امكانياته فيمنحوه بدورهم ولاءهم وقلوبهم ، ويبادلوه وفاء بوفاء ، وتقديراً بتقدير . ويكون نتيجة هذا أن الفائدة كما تستعود على العامل فهي حتماً تستعود على صاحب العمل وعلى المجتمع أيضاً . ولقد أثبتت التجارب نجاح هذا الاتجاه ، إذا ما شجعت المؤسسات الصناعية وظللت بالروح المخلصة والصادقة .

ولقد نفذ هذا النظام في بعض المصانع بانجلترا حتى إن مصانع «كبرى» تشتترط في قبول العمال توفر الاستعداد عندهم لتلقى النشاط الثقافي في مؤسساتها التربوية . ومصانع كبرى من المؤسسات القديمة التي عنيت بحركة تعليم العمال، فقد بدأت فحمت على عمالها التمرين الرياضي في جزء من ساعات العمل المقررة، ثم اشترطت في سنة ١٩٠٦ على عمالها أن ينتظموا في الدراسات المسائية التي تحوالت بالتدريج إلى فصول نهائية تعنى بالثقافة إلى جانب الرياضة . وبانجلترا الآن نحو ٣٩ مصنعاً يتبعون هذا النظام الذي يستفيد منه حوالي ٢٥ ألف عامل .

ومؤسسة رجي Rugby تعتبر نموذجاً يمكن الاستفادة منه أيضاً ، فهي تحتم على كل عامل أن يقضى بمدرستها ثمانى ساعات على الأقل في الأسبوع تُستقطع من ساعات عمله .

وهناك اتجاه آخر يقوم على إغراء الشباب للاستفادة من الهيئات الثقافية المختلفة وطرق ميادين النشاط التربوي القائم ، وذلك بأن تكون هناك جهوداً ترفهية تتخللها الجهود الثقافية بين آونة وأخرى . وتعتبر محلات الرواد والمراكز والأندية الاجتماعية . من الأمثلة الحية التي يمكن لها إحياء مثل هذه السياسات . ولقد دلت التجارب على أن إقبال الشباب على مثل هذه المؤسسات يكون أكثر من إقبالهم على المؤسسات الثقافية البحتة . وهناك من يرى تخصيص بعض الليالي للترفيه والرياضة والبعض الآخر للثقافة ، إلا أن هذا يعطى الفرصة للأعضاء للتخلف عن الجانب الثقافي .

١٥٧ - ويقول المهتمون بهذا اللون من التعليم - تعليم الكبار - بضرورة تقسيم المتعلمين إلى فئات حتى يدعى لهم المناقشة، فالمناقشة هي دعامة كل تعلم ، وهي بطبيعتها عملية اجتماعية فيها تبادل الفكر وتعاونه على حل مشكلة ما ..

وليعلم المدرس أن الغرض الحقيقي من التربية يجب أن يكون إيجابياً لا سلبياً ، إذ لا بد أن يرمى إلى تحقيق النشاط المطلق للأفراد لا إلى كبت هذا النشاط . فالتربية ليس معناها أن يصمت الفرد ويسكن ، بل معناها أن يعمل وينشط ويتحرك ويتكلم .. التربية ليس معناها تلقين المعلومات وحشدها في الأذهان في جوصامت ساكن ميت ، بل إن معناها تحقيق النمو الحر للفرد .

ومن هنا كان لا بد من أن تصطبغ حركة تعليم العمال بالديموقراطية في التعلم ، ونقصد بالديموقراطية في التعلم أن لا يفرض المعلم « دكتاتورية عقلية » على العامل ، فخير للعامل ألا يقبل حقيقة لا يفهمها من أن يقبل حقيقة لا يسلم بها ، مثله في ذلك كمثل الغذاء للجسم .. الديموقراطية في التعلم هي التي تمنع شخصا ما - أياً كان مركزه - من التسلط على شخص آخر وفرض آرائه عليه . ولذلك كان لا بد من أن يعطى كل عامل حق الاعتراض ، وحق المناقشة فيما يلقى عليه . فالفصل مثلاً يجب أن يتحول إلى شبه حلقة تصطبغ فيها الآراء ، وتتقارع الأفكار بين المدرس والعامل ، وبين العامل وأنداده . وأن يقف المدرس موقف الناقد المهذب الذي يهيئ لطلبته الظروف التي تساعدهم على تبين الخطأ في تفكيرهم ، ويظهر لهم ما اختفى عنهم من زوايا في دراسة الموضوع . وظيفة المدرس إذن ليست في املاء الآراء بل في تهيئة الجو للمناقشة ، تلك المناقشة التي تنتهي بالوصول إلى حكم أو رأى أو احتمال لعدة آراء ، ولا عيب مطلقاً في أن ينتهي الموضوع إلى غير رأى ، لأن عناصر تكوين الرأى لم تتوفر في حالته .. وظيفة المدرس هي في أن يكون على علم ودراية بعقليات من يدرس لهم وطبيعتهم ، قادراً على التمشي معهم وقيادتهم دون أن يشعروا هم هذه القيادة . وبقينى أن هذا لا يتأتى للمدرس إلا إذا كان واسع الاطلاع والخبرة الفنية ، متمكناً من مادته .. أو على الأصح إلا

إذا كان المدرس فيلسوفاً ، والفيلسوف هو الذى يحب المعرفة ، ويتعطش إليها ، ويداوم البحث فى العلوم المختلفة ، أو كما يحدد افلاطون فى جمهوريته معنى كلمة فيلسوف ، بأنه الذى يتذوق جميع أنواع المعلومات مع شغفه بها وميله الدائم للاستزادة منها ، . فليس بكاف أن يلم المعلم بمادته فقط حتى يكون معلماً مجيداً ، فعلم الرياضة مثلاً يجب ألا يكون قديراً فى الرياضة فحسب ، بل وعارفاً بنفسية من يدرس إليهم ، وبكيفية اتصال علمه إلى عقولهم وأذهانهم ، ذلك لأن فعل التعليم كما قال آدمز Adams ينصب مفعولين . فإذا قلنا : أعلم محمداً الحساب ، ففعل التعليم ينصب محمداً وينصب الحساب ، فلاجل أن ينجح المعلم فى تعليم محمد الحساب ، يجب أن يكون ملماً بكل من الحساب ومحمد ، وفوق هذا يكون واقفاً على طريقة اتصال الحساب إلى ذهن محمد ، أى أن المدرس يجب عليه أن يكون ملماً على الأقل بثلاثة أشياء هى :

- ١ - مادة الاختصاص أو المادة التى يدرسها .
- ٢ - نفسية من يدرس له وعقليته وقدراته واستعداداته . . إلخ مما يعنى به علم النفس .
- ٣ - طريقة اتصال هذه المادة إلى من يدرس له . . وهذا مما يعنى به علم التربية .

١٥٨ - واجب التعليم إذاً كما قلنا هو العناية بوسائل الديمقراطية واساليبها إن فى التعلم أو فى المعاملة ، على أن يحرص على قيام الحكم الذاتى ، ذلك الحكم الذى يكفل لنا النظام إلى جانب الحرية فى التعلم . وخلاصة هذا الحكم هو أن يتمتع فيه الأفراد بإدارة شئون مجتمعهم المدرسى بكامل الحرية ، فهم المشرعون الذين يناقشون القوانين ويصوغون القواعد ، وهم الذين ينتخبون من بينهم السلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية . وهم ، ولهم حرية وضع دستور المدرسة وقوانينها فى ضوء خبرتهم وشكلاهم - لهم من

باب أولى حرية تعديل هذه القوانين والتعليمات على ضوء ما يستجد من مشكلات .

ومن هنا يصبح النظام والحرية فكرتين تشعوان معا جنباً إلى جنب لا تناقض بينهما ، ويصبح التعليم حرية في حدود النظام ، ونظاماً في حدود الحرية . . وهذا ما نرجوه لشعبنا الكريم أن يكون شعباً حراً وأن يكون شعباً منظماً ، ونما يعزى إلى لورد بروغام قوله « إن التعليم يجعل الشعب سهل القياد ، ولكن يصعب أن يساق سوق الأغنام . . والتعليم يجعل الشعب سهل الحكم ، ولكن يستحيل استعباده كما يستعبد الرقيق ،

والآن ، الم تر معي بعد هذا العرض الموجز أن الحرية والمناقشة ، والنظام والحكم الذاتي ، وسائل مرغوبة مجدية في تربية العمال . ثم هي وسائل حية لتدريب الفرد على التعاون والتمتع بالحرية الاجتماعية مع احترام حقوق غيره ومراعاة حرية زملائه في الوقت نفسه ، فهو لا يستطيع أن يفعل كل ما يعن له لأن القواعد التي وضعها بنفسه تحدد نشاطه وحرية دائماً ، وتجعله يفعل ما يختص به فقط وما لا يعود بالضرر على غيره . . وهل يتطلب علم الأخلاق أكثر من أن يلم الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وأن يزودوا بمثل ما تقدم من صفات ؟

١٥٩ - هذا ، وتبذل الجامعات في الدول الآن مجهودات جبارة لرفع المستوى الثقافي عند الجماهير ، والنزعة الجديدة ترمي إلى ربط نشاط الجامعات الداخلي بالمجتمع ، وتهدف إلى نشر الجهود الجامعية في أوسع نطاق ممكن عن طريق الاتصال بالشعب والتغلغل في أوساطه . ففي أمريكا مثلاً نجد أن جهود الجامعات في تنظيم المحاضرات الشعبية قد أصبحت ظاهرة عامة في كل أجزاء الولايات المتحدة منذ بداية القرن الحالى . كما سارعت منذ الحرب الأولى فعدلت برامجها الشعبية بما يتفق وقدرات الشعب وامكانياته ، وأصبح

لها في أمريكا جمهور كبير يتصل بها ، وامتد نشاطها إلى الاذاعة والصحف وما إليها من القوى المؤثرة في الرأي العام . . ولقد قدر عدد المستفيدين من نشاط الجامعات بأربعة ملايين نسمة ، عدا من يستفيد عن طريق الاذاعات الثقافية . وتدبر الجامعات الأمريكية المال اللازم لنشاطها هذا من ميزانيتها ومن الاعانات التي تعطى لها لهذا الغرض . وقد يصل ببعض الجامعات أن تصرف ١٠٠ الف جنيه سنويا أو أكثر على حركة تعليم العمال ، تلك الحركة التي ترتبط بالنهضة العمالية اشد الارتباط فتؤثر فيها وتتأثر بها .

والأمر لا يقتصر على أمريكا ، ففي اغلب الدول تبدل الجامعات جهدا كبيرا عن طريق تعاونها مع الهيئات الأخرى التي تعمل في هذا الميدان ، وخاصة في ألمانيا وسويسرا والدانمرك ، مع ملاحظة أن حركة تعليم السكبار في هذه الدول لم تكن في يوم من الأيام حركة قاصرة على الطبقة المتوسطة كما كان الحال مثلا في إنجلترا وأمريكا ، بل كان الفلاح والعامل هما دائما هدف الحركة الرئيسي .

١٦٠ — وميادين تربية السكبار وتثقيفهم في الخارج ميادين واسعة في رقعتها وفي تنوع عناصرها ؛ فهي لا تقتصر على نشاط الجامعات بل وتشمل أيضا جهود المصانع وجهود المدارس الشعبية التي تتركز حولها الحركة في الدول الاسكنديناوية ، ولقد وصف جراوندفج رسالة هذه المؤسسات الشعبية بقوله « انها مؤسسات تعليمية مفتوحة لشباب الأمة كلهم ، مهمتها اعداد الشباب والعمال للحياة التعاونية الصحيحة .. وتبصرهم بأنفسهم وبطبيعة بلادهم ومصادر القوة ونواحي الضعف فيهم ، وتجعلهم اقدر على الاستمرار في التحصيل والثقافة بعد تركهم هذه المؤسسات . ثم ان هناك اتحادات العمال وجمعياتهم التي تأخذ معظم زمام الحركة بيدها في المجتمعات الصناعية ، وذلك يرجع إلى تيقظ العمال وفطنتهم إلى ان الاتحادات والنقابات لا يمكن أن تكون

لها قوة يحسب حسابها إلا إذا كانت مستنده ومطعمه بشخصيات مستنيرة .
وهناك الحملات التثقيفية التي لا تركز جهودها على عدد أو مجموعة معينة من
الناس ، بل تنشر معارفها في أوسع دائرة ممكنة وعلى أكبر عدد ممكن .
وهناك الاذاعة الثقافية والأفلام التعليمية ، وهما وسيلتان لهما اثرهما لما يمتازا
به من الصبغة الترفيهية . وهناك المكتبات والنشر بأساليبه المختلفة من صحف
ومجلات وكتب ونشرات . وهناك فوق هذا كله جهود المتطوعين من بين
الجامعات والشباب المثقف الذين يعنون فيما يعنون به بتعليم العامل التشريعات
الخاصة به ، وذلك عن طريق تبسيطها وتقريبها إلى فهمه حتى يقف على ماله
من حقوق وما عليه من واجبات . .

١٦١ — رأينا بعض الجهود القومية التي تبذل في الدول لحركة تعليم
العمال ، تلك الجهود التي تقوم أولا على اكتاف الهيئات الأهلية ، والتي تنمو
وتشمر عن طريق الوعي الاجتماعي والتعاوني بين الجميع . هذا إلى منظمة اليونسكو
التي لا تغفل عن الأخرى عن أن تضع دائما نصب أعينها حركة تعليم وتربية الكبار
وتناقشها في حلقات دراسية خاصة لتنهض بالحركة في العالم ولتسير بها في
الاتجاه السليم المثمر .

وحسنا فعلت الحكومة في مصر إذ تسعى الآن لنشر التعليم ومحو الأمية ،
فهناك الجامعات الشعبية ، وهناك الفصول التعليمية التي أقيمت في مصانع عدة
إذ ينص القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الأمية ونشر الثقافة
الشعبية على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين
عاملا فأكثر ، أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتكفوا
بدفع المكافآت التي تصرف لمن يقومون بالتعليم فيها . . إلى غير ذلك من
الإنجازات المحمودة نحو التوسع في التعليم عموما ، بتعميم المجانية في المرحلتين
الابتدائية والثانوية . .

وكل هذا جميل وكاف حسن ، فواجب الحكومة يقتضى عدم ترك العمال -
أو أبناء العمال - دون تربية وتوجيه ثقافى مادام الوعي القومى لم ينضج عندنا
بعد وما دام الولاء الاجتماعى لم يدفعنا لتكوين هياكل أهلية تحمل على عاتقها
حركة تعليم الكبار كما هو الحال فى الخارج . جميل أن تعنى الحكومة
بمكافحة الأمية ونشر التعليم الذى هو « بالنسبة للمواطن كالماء والهواء » ،
فتنمية موارد الثروة لاسيلى إليها ، لا بتيسير العلم للناس ، فالجهل لا ينمى شيئاً ،
والعلم يستخلص الخصب من الجذب والغنى من الفقر والرخاء من الاعداء .
نعم ، جميل هذا كله ، ولكن هل جميل أن تقام الفصول وتشيد منائر
الحياة فى المصانع لا لشيء ، اللهم إلا لتحتل جزءاً من فناء المصنع أو من
ابنته ؟ هل جميل أن نحمل المصباح ولكنه مطلقاً وسط ظلام دامس وحلقة
ضاربة ؟ .

يقينى أن تثقيف العمال وتوجيههم الوجهة الصالحة المنتجة سوف لا يؤتى
أكله وثماره إلا إذا ظلمته نفوس أصحاب الأعمال وضامئهم قبل أن تظلمه
النصوص والمواد ! نعم ، لقد شيد أصحاب المصانع الفصول ، وأقاموا
المصاييح ، وأصبحنا نراها شكلاً ، ونلبسها ظاهراً ، ولكن هل هو هذا الذى
نبتغى ؟ . انا نبتغى للفصول نشاطاً وموضوعاً ، وللمصباح زيتاً ونوراً ،
وللعامل بعثاً وروحاً ! انا نبتغى تنظيمياً واسعاً يشمل فيما يشمل اقتطاع ساعات
التعليم من صلب وقت العمل ، أو تخفيض ساعات العمل ، وإلا لكان من
العبث أن ننتظر من عامل مرهق طوال النهار أن يحضر أو يواظب على الحضور .
وحق إن هو حضر فإننا لا نتصور كيف يمكنه أن يستفيد مما يمارسه من نشاط
أو يلقي عليه من دروس . . . وانا نبتغى روحاً صادقة مخلصه تلهب الحركة دائماً
وتحفز العمال وترغبهم . . . وانا نبتغى مدرسا يؤمن برسائله ويدركها تمام
الإدراك ، ويقف على وسائلها وأهدافها ويبدل كل جهه فى آدائها وتحقيقها ،

فكما يقول « جوزيف بين » المربي الأمريكي « أننا لا نتردد في أن نقول
إنك لا يمكنك أن تعلم إلا إذا عرفت الغرض من التربية ، وتمكنت من معرفة
وسائلها وطرائقها . وفهمت قواعدها ، ودرست مآقاله وما جربه علماء التربية
وفلاسفتها ، .. وانا نبتغى فصولا للمران والتدريب لترقية المدارك الفنية ،
وقيادة العمال في الطريق الذي يوصلهم إلى القدرة على الابتداع والإبتكار
والتجديد . وانا نبتغى ونبتغى .. ولكننا ينبغي أن نعلم أخيرا أن برنامج تعليم
العمال يجب ألا يقتصر دائما على أصحاب الأعمال . فهناك منهم من لا تسمح
ظروفه الاقتصادية بقيادة مثل هذه الحركة ، ولذا يجب أن يكون البرنامج
قوميا قبل كل شيء . فيشترك الجميع في تحقيقه ويسهروا على تنميته ويساهمو
في النهوض به .

الفصل الثالث

التوجيه المهني

١٦٢ — قصة الحياة الإنسانية سواء في صورتها العملية التطبيقية أو النظرية التأملية ليست إلا سجلا حافلا بشتى محاولات الإنسان للتكيف مع الطبيعة المحيطة به . . . سواء أكان ذلك التكيف تكيفا ذهينا ثقافيا أو تكيفا حركيا عمليا . فالترقية منذ بدء تاريخها كانت عملية ترمى إلى اعداد الناشئة لمهنة خاصة بأدق معنى الأعداد ، فعد عرفت العصور القديمة التدريب على الخطابة ، التي شجعها شيشرون ، وكان لها مبادئ وطرق خاصة وضعها كوينتيليان (Quintilian) . وقد شرح افلاطون في جمهوريته الطريقة المثلى لإعداد طبقات الصنائع والجنود والفلاسفة على الترتيب . وفي العصور الوسطى كان الشاب يعد للمهن المختلفة ، فيكون اسكافيا أو نساجا أو تاجرا أو قسيسا أو فارسا ماهرا . وكانت معاهد أوربا الاكاديمية حتى عهد قريب تعد أفراد الطبقة الحاكمة ، إذ تنسب أبناء الطبقة العليا ، وتتناولهم بالتهذيب والتثقيف كي تعدهم لشغل وظائف القصر أو السلك السياسي أو الجيش . وقد كانت إنجلترا في الجزء الأخير من القرن السابع عشر ، وفي أوائل القرن الثامن عشر تعد ربانة السفن وملاحيها في مدارس قائمة على شواطئ البحار حيث يتلقى الشبان تدريبا قوامه الرياضة الجغرافية ، وفنون الملاحة . .

وإذا كانت الأمم المختلفة الآن قد اعتنت بمسألة التوجيه المهني عناية بالغة وأولتها اهتماما عظيما ، فذلك لأن اقتصاديات الأمم اليوم لا تقاس بمدى ما في أرضها من ثروات ، وما تتضمنه من أموال بقدر ما تقاس بمدى عنايتها

بأجياها المقبلة ، والكشف عن قدرات شبابها وتوجيهها ، حتى يستفاد المجتمع من أكبر عدد من أبنائه ، ولا تضيع ثروات عقلية هائلة ، تتمثل في البغاء والعباقرة ، نظرا لأنهم لم يجدوا التربة الصالحة لقدح قدراتهم وميولهم . ومع ذلك نجد أننا في مصر لم نعن بالتوجيه المهني أية عناية تذكر ، ولم نوجه له أية مجهود على أو عملي كما فعلت الأمم الراقية الأخرى التي اهتمت بالتوجيه المهني في جميع النواحي والمرافق الحيوية للدولة .

١٦٣ - إن الطبيعة الانسانية تستند في تقدمها الواسع وفي تطورها الملبوس على استغلالها لكل امكانيات البيئة إلى أقصى حد مستطاع ، وذلك عن طريق ما تحتزنه من قدرات واستعدادات حيوية عامة ، تتشكل وتنطور وتعدل بحسب مقومات البيئة من جهة ، وبحسب الفاعلية الانسانية من جهة أخرى .

وإذا رجعنا إلى الهدف المتفق عليه من التربية والتعليم وهو اظهار مواهب الفرد واعداده لكسب العيش ، وجدنا ان من وظائف التربية توجيه الفرد واعداده ليقوم في الحياة العملية بالمهنة التي تناسبه preparing the right man for the right job وهذه الوظيفة هي قوام عملية التوجيه المهني ، ذلك التوجيه الذي يهدف اول ما يهدف إلى عدم وضع المكعبات في الثقوب المستديرة ، ولا السكرات في الثقوب المكعبة ، لأن ارتباط الفرد بمهنته نتيجة لفهم خاطيء لاستعداداته وقدراته ، او لعلاقات اجتماعية معينة تسمح له بالارتباط بهذا النوع من العمل او ذاك ، او لمجرد الرغبة العادية البسيطة في العمل على اى وجه من الوجوه . . . سوء اختيار المهنة هذا لا يقلل فقط من الكفاية ، بل ويسلب الفرد سعادته ويسىء إلى حالته الصحية والنفسية . ففضلا عما في عدم التكيف المهني من خسارة مادية ملبوسة للمجتمع ، فإنه يعرض الانسان كذلك للضعف العام ، ويشير في الفرد الكثير من الانحرافات النفسية

والعصبية ، وهذا ما دفع العالم دكتور هير Dr Heuyer إلى ان يضم معهد خدمات التوجيه المهني إلى عيادات الأمراض النفسية والعصبية مما جعل التكيف المهني فرعاً ضرورياً في علم الوقاية من الأمراض العقلية ، إلى جانب كونه وسيلة من وسائل العلاج . فعلاقة الانسان بمهنته ، ومقدار تكيفه معها عامل من عوامل التكامل والتوازن النفسي والاجتماعي .

لقد كان من المتوقع في القرن الماضي أنه لن يأت القرن العشرين إلا وتحل الآلة محل الإنسان ، وبالتالي تلغى ضرورة وجوده في العمل الصناعي ، غير أنه على العكس من ذلك لم تحل الآلة محل الانسان بل استلزمت فيه صفات وقدرات أكبر واسمى من ذى قبل ، وأصبح للعامل النفسي أهمية كبرى في الحياة الصناعية . وليست رسالة التوجيه الصحيح لأفضل تكيف بين الانسان ومهنته إلا اوضع كل بحسب قدراته واستعداداته وكفاءته في مهنة واضحة المعالم قد أُجرى عليها تحليل دقيق أدى إلى معرفة أقوم الطرق لممارستها وتنظيمها . وبهذا نستطيع أن نتلافى أهم جانب من جوانب الشذوذ والتناقض في حياتنا المهنية . وبهذا كذلك نحصل على أفضل نتاج ممكن بأقل مجهود ممكن .

ولقد رأينا في تحديدنا لرسالة التكيف المهني أن الأمر مزدوج ذو جانبين : الانسان من جانب والمهنة من جانب آخر ، والتفاعل بينهما يثير أمام الباحث مشكلتين أساسيتين هما مشكلة تكيف الانسان بالمهنة وتكيف المهنة بالانسان . ولنبدأ بعرض المشكلة الأولى ، ملاحظين أننا سنقتصر البحث طبعاً في حدود المهن الصناعية .

أولاً : تكيف الانسان للمهنة .

— تكيف الانسان لمهنته يتطلب ثلاث نواح : الاختيار المهني ، والتوجيه المهني ، والأعداد المهني .

١٦٤ - فالاختيار Selection هو منهج يهدف إلى اتخاذ الشخص الذي يملك صفات جسدية ونفسية ضرورية لأجل انجاز عمل معين بطريقة مرضية منتجة ، أى هو البحث عن القدرات الضرورية لعمل محدد معين^(١) . فالأفراد يختلفون فيما بينهم اختلافا كبيرا فيما يملكون من قدرات واستعدادات ، هذا إلى جانب ما تتميز به المهن الصناعية من تنوع وتوزع وتعدد ، مما يستلزم أنماطا متغايرة من القدرات والاستعدادات . ولهذا كان البحث في معرفة القدرات الانسانية فيما يتعلق بمهنة معينة ، خطوة ضرورية لتحقيق أى تكيف بين الانسان والمهنة . وعلى أساس تلك المعرفة ينبغي أن تقوم حياة الانسان المهنية .

١٦٥ - أما التوجيه المهني Orientation فيختلف عن الاختيار المهني في نقطة البدء ، وإن اتفق معه في الهدف . فهدفهما أن يعين لكل عامل الموضع الذى يلائمه أفضل ملاءمة فى المجتمع بحسب قدراته الخاصة^(٢) . ولكن التوجيه يبدأ من الفرد والاختيار من المهنة . فالتوجيه المهني يضع هذا السؤال : ماهى القدرات التى لدى هذا الفرد من أجل القيام بعمل نافع فى الحياة ؟ أما الاختيار فعكس ذلك . . . فالفرد يعرف جانب النشاط الذى اختاره ولكنه لا يعرف ما إذا كان قادراً على آدائه بطريقة مرضية أم لا ، أى أن الاختيار عملية تهدف إلى تحديد ما إذا كان المرشح لعمل محدد ، حائزاً على القدرات المطلوبة لذلك العمل المحدد أم لا ؟ وبذلك يكون التوجيه إذن أوسع مجالا فهو يهدف إلى افادة الفرد عن طريق القدرات الحائز عليها ، وإلى تحديد المجال العملى الذى تتضح فيه تلك القدرات المكتشفة ، ثم إنه يستلزم معرفة سيكولوجية كاملة بجميع المهن ، أما الاختيار فلا يتطلب إلا معرفة المهنة التى سيختار لها المتقدمون من أجلها .

1) Walther : La Technopsychologie du Travail Industriel, P,62

2) Walther, P. 72.

١٦٦ - أما المرحلة الثالثة من مراحل تكيف الانسان لمهنته ، فهي مرحلة التكوين أو الاعداد المهني ، وهي مرحلة تالية للمرحلتين السابقتين ، إذ بعد اختيار المرشحين لمهنة معينة أو توجيههم للمهنة التي تلائمهم ينبغي القيام بتعليمهم وتدريبهم Training على أفضل طريقة لأداء تلك المهنة على خير وجه . فليس بكاف أن نجد العامل الكفء لعمل معين ، أو نصنف الأفراد وفقاً لاستعداداتهم ونعهد إلى كل فرد بما هو ميسر له بتوجيهه نحو المهنة التي تتفق وقدراته ، وإنما من الضروري كذلك أن نهتم بمرحلة تعليم الفرد واعداده للممارسة عمله ممارسة تقوم على منهج علمي صالح ، منهج علمي يتدرب عليه الفرد مع إرشاده وتوجيهه حتى يتجنب الأخطاء التي قد يتعرض لها ، وحتى يمكنه تأدية عمله بأقل مجهود ممكن ، وفي أقل وقت ممكن ، وحتى نحصل في نفس الوقت على أفضل نتائج ممكن . ويستدل من تجارب الأستاذ سوتر Suter في مصنع أحذية بالي بسويسرا ، على أن التمرين العلمى المنظم يمكن من خفض مدة التمرين أولاً ، ومن مضاعفة أو تثليث الناتج ثانياً .

ويتضح لنا من عرض تلك المراحل الثلاث أن تحقيق التكيف عامة يستلزم دراسة جديده لطرفي المهنة - أعني العامل والعمل نفسه - فقصر الدراسة على أحدهما لن يؤدي مطلقاً إلى الغاية المرجوة .

١٦٧ - ولنتساءل الآن عن طبيعة المنهج الضروري لتحقيق هدف التكيف بصورة عامة ، ولنعرض لإحدى المحاولات الأولى للإجابة عن هذا السؤال ، وأعني بمحاولة العالم الأمريكى تايلر Taylor ، حيث يقوم منهج تايلر على أساس تحليل كل عمل صناعى إلى حركات أولية ثم قياس المقدار الزمنى اللازم لكل حركة ثم تحديد المدة الزمنية للحركات جميعاً . ومن هذا التحديد نستطيع قياس متوسط العمل السوى (وهو دائماً أقل من استعداد

العامل المتوسط بحسب منهج تايلور (١) ونقوم بعد هذا باختيار العمال بحسب إنتاجهم في حدود ذلك المستوى من العمل . فمن لا يستطيع منهم أن يصل إلى ذلك المستوى يعد غير صالح للعمل وينحى عن مهنته . ونلاحظ على هذا المنهج أنه أولاً يقوم على فهم جانب واحد من جوانب المشكلة وهو العمل نفسه ، وحتى هذا الفهم فهم تحليلي آلى ضيق . ونلاحظ ثانياً أن ذلك المنهج لا يتيح اكتشاف القدرات الفردية والاستفادة منها في موضعها الملائم لها فهو على حد تعبير بوناردل (٢) ليس إلا « عملية عمياء .. بمعنى أنها تبين — إلى حد معين — ما إذا كان العامل حائزاً الرضى في عمله أم لا . ولا تسمح بأى تحليل للقدرات ، ولا تفسر لآى سبب ينجح العامل في عمله أو يفشل ، ولا تبين أى الأعمال أكثر ملاءمة للعامل ،

غير أن طريقة تايلور في القياس الزمنى قد تكون نافعة في نواح أخرى خاصة سنعرض لها فيما بعد . ويعيننا الآن أن نبحث المناهج المختلفة التى يمكن أن يستند إليها في تكيف العامل لمهنته تكيفاً صحيحاً .

١٦٨ — مناهج تقليدية : من أقدم المناهج المتخذة لهذا الغرض ، ذلك المنهج السكونى العام ، منهج « شهادة العمل نفسه » ، فهو منهج قديم قدم السكون نفسه على حد تعبير بوناردل ، ويقوم على أساس وضع الإنسان في عمل ثم تقدير النتاج بعد ذلك تقدير آكيا وكيفياً ، وإذا كنا قد وجدنا في منهج تايلور أساساً للتقدير يستند إلى القياس الزمنى للحركات المكونة للعمل ، فإننا هنا لا نكاد نعثر على أساس ما . . غير أن هذا المنهج وللأسف هو المنهج المتخذ في غالبية دور الصناعة رغم ما يتسم به من عبث ومن إضاعة للوقت والجهد في سبيل نتيجة مجهولة لا ضمان لوجودها ، هذا إلى جانب ما قد ينجم

(1) Walther, p. 70

(2) Dr. E. Bonnardel: L'apaption de l'homme à son métier, p. 96

عنه من أخطار . فنحن في هذا المنهج نستخدم شخصا جاهلين جهلا تاماً بطبيعة استعداداته وقدراته معتمدين على ما يكشفه لنا المستقبل المجهول . وكان من الواجب أن نتثبت أولاً من تكامله النفسى والجسدى قبل تطبيق تلك المحاولة غير المأمونة العاقبة . ويعرض لنا فورد في كتابه « حياتى وعملى » حدود اعتماده على هذا المنهج ، فيذكر أنه بإزاء العامل الجديد « ما كان ليهمه حياته السابقة ولا ما يقوله .. بل المهم هو ما يستطيع أدائه من أعمال . فالمقدمات لا أهمية لها .. فسيان أن يكون العامل متخرجاً فى سجن « سنج سنج » أو متخرجاً فى جامعة هارفرد .. إنه لا يسأل من أى المعاهد حصل على دبلومه .. إذ ينبغي أن يبدأ الجميع من نهاية السلم لاختبار قدراتهم ، ويضرب مثلاً بأحد مفتشى الأقسام الرئيسية فى المصنع ويقول بأنه قد بدأ كناساً فى المصانع .

ولكننا على الرغم مما نعتز به من نجاح هذه الوجهة من النظر فى مجالات محددة ، إلا أننا نقف منها موقف الحذر والتشكك العلى .. ولا ينبغي أن نقيم نجاح « فورد » الاقتصادى على سلامة هذه الوجهة من النظر . فقد يرجع نجاحه إلى عوامل أخرى تتصل بالاقتصاد العام فى الولايات المتحدة وقد يكون نجاحه قائماً على حساب سعادة العمال وسلامتهم . والذى يعنيننا الآن هو الإشارة إلى أن منهج « شهادة العمل » - كقاعدة لاختبار العمال - منهج غير صالح لبيان قدراتهم المختلفة ، كما أنه كما قلنا من قبل مغامرة طويلة الأمد تستنفد الكثير من الجهد والزمن ، كما تتدخل فيه عوامل شخصية كثيرة لا تسمح بالتقدير الموضوعى الدقيق . وقد يتوقف النجاح فيه على عوامل كثيرة كالمصادفة والدوافع الوجدانية المختلفة فى داخل البيئة الصناعية . ويتبين لنا هذا من التعرف على العوامل التى يتوقف عليها نجاح شهادة العمل ، فلشخصية رؤساء العمل ومباشره أثر كبير فى تقدير العمال وبالتالى فى تحديد

نجاحهم . وليس أخطر في تقدير عامل من العمال من الوقوف عند حدود التقدير الشخصى من جانب رؤسائه . ولهذا المنهج جوانب أخرى لها خطرها ، إذ أن مجرد ممارسة العامل لمهنة معينة - قد يكون غير ميسر لها - عقبه دون انتقاله إلى مهنة أخرى عليها تكون أجدى عليه وعلى واقعية العمل نفسه . فالعامل متعود أن يلبس نفسه بأول مهنة يقوم بمباشرتها ولا يحاول - فى غالبية الأحيان - الخروج عنها . هذا مع عدم رغبة العمال فى المغامرة بممارسة عمل مجهول ، إلى جانب تمسك رؤساء العمل ببعض العمال وحرصهم عليهم لدوافع شخصية لا تمت إلى طبيعة العمل بسبب .

ويتضح لنا من كل تلك الأسباب مجتمعة أن العمل نفسه لا يصلح كشهادة (١) ، ما دام يستند إلى كل هذه الخلافات الكبيرة من العوامل الشخصية والتعسفية وعوامل المصادفة . هذا إلى جانب أنه طريق طويل شاق باهظ النفقات ، كما أنه لا يحل لنا مشكلة تكيف الإنسان بمهنته بوجه عام شامل على أساس وضعى علمى سليم .

١٦٩ - وهناك مناهج أخرى لا تقل خطراً عن المنهج السابق وذلك لاستنادها إلى عوامل شخصية بحثه كذلك . ومن بين تلك المناهج « التوصية » وتلعب للأسف كذلك دوراً خطيراً فى ارتباط الكثير بهمهم ، وقد تعدد الدوافع إليها ، فقد تكون الحاجة الملحة من جانب العامل والشفقة من جانب الموصى ، وقد تكون الصداقة أو مختلف العلاقات الاجتماعية المتنوعة ، وقد يكون الضغط الاجتماعى . . وكل تلك عوامل غريبة شاذة ما كان ينبغى أن توجد فى المجالات المهنية - بل فى أى مجال كان - حيث القانون الوحيد الذى ينبغى أن يكون له الحق فى التوصية هو القدرة على الانتاج . ولا تقل خطورة التوصية عن خطورة « الشهادات » والدبلومات ، كمناهج للاختيار فى مهنة من

من المهن . إذ أن وقائع الحياة المهنية تختلف كل الاختلاف عن كل المبررات التي دعت إلى حيازة تلك الشهادات والدبلومات التي لا تكاد تعدد أساسا صالحا - على الاطلاق - لقياس الصلاحية واللياقة في مهنة من المهن . هذا إلى جانب أن العمل المهني لا يتطلب معارف ومعلومات سابقة بقدر ما يستلزم قدرات واستعدادات موجودة متوفرة ، فقد يكون الأكثر ثقافة وتحضرا أقل حيوية ونشاطا واضال بمجهوداً وأقل استعدادا وكفاءة في مجالات الحياة المهنية .

ويتخذ الكثير من دور الأعمال منهج المقابلة الشخصية Interview أساسا للاختيار ، وهي إحدى الطرق التقليدية القديمة الاستعمال إلى جانب طريقة « شهادة العمل نفسه » ، ولكنها مع أهميتها السيكولوجية (١) لها خطرها كذلك ، لتدخل العوامل الوجدانية .

١٧٠ - وهناك مناهج أخرى يعرض لها بوناردل تعدد أقل تقليدية من المناهج السابقة ، وذلك مثل : ١ - السمات الخارجية ، وتلعب دوراً خطيراً في تحديد الحكم في الطريقة السابقة - طريقة المقابلة الشخصية - ويقوم هذا

(١) ترى الدكتورة ماي سميث « أن بعض الصفات ، الخلقية والمزاجية ، مع ما لها في بعض الأحوال من عظم الأهمية ، مازالت تستعصى على القياس الموضوعي . فمثلا كيف نحكم على شخص ما حكماً صائباً بأنه يصلح لركز رئيسي في عمل معين ؟ فقد يكون هذا الشخص مرعوساً كفتاً ، لكن إذا ارتفع وارتقى تحول إلى دكتور مصغر ... إلى أن أعرف سبيلاً إلى معرفة ذلك الطريق الاختبار الشخصي Interviewing على ما يعتوره من العنصر الذاتي . على أن ذلك لا يحيط من قيمته كثيراً إذ أن الأخذ بالملاحظة الدقيقة المنظمة المقصودة طريقة علمية معترف بها عند استحالة التجريب . . . وفي الواقع أن الاختبار الشخصي بوساطة الاستبصار interview حالة خاصة من الصلة بين فرد وآخر يسهل بها الحصول على معلومات عن هذا الفرد لا تتيسر بطريقة أخرى » وإلى أن نغشى إلى حد فقط مع الدكتورة ماي وبشرط أن ننظر إلى الاختبار الشخصي على أنه فن ، كسائر الفنون يحتاج إلى استعداد وتدريب لمن يقوم به .

المنهج على أساس تأكيد العلاقة بين ملامح الوجه والمميزات العقلية ، على أن الأمر لا يقتصر فيه على ملامح الوجه فحسب ، وإنما يتعداه إلى سائر أعضاء الجسم . والتجارب العديدة في هذا الصدد تثبت عدم اليقين في نتائج هذا المنهج لدرجة يتسامل معها Burt (١) ، وعلام يظل هذا المنهج سائدا حتى اليوم لماذا لم يندثر ؟ ، وعلى الرغم من أن بعض المهن يستلزم توافر بعض المميزات الخاصة في السمات الخارجية كالجمال - وذلك كـ بعض المهن المتعلقة بالتعرض للجمهور (البائعات مثلا) إلا أنه - كما يقول بوناردل - حتى في هذا النوع من المهن ، يكون التعبير أهم من الملامح الساكنة الجامدة . وعلى هذا فلا ينبغي الاعتماد على نتائج هذا المنهج كأساس لتقدير تسكيف الانسان بمهنته إذ سوف تتعثر بذات العقبات التي بينهاها في المناهج السابقة . ٢ - وهناك منهج دراسة الخط وله انصار عديدون أولهم العالم Binet في كتابه Les révélations de l'écriture d'après un contrôle Scientifique سنة ١٩٠٦ والعالم W. Heger في كتابه Les graphologie par le Trait سنة ١٩٣٨ . .

١٧١ - وواضح أن كل هذه المناهج التقليدية لا تحقق أى تسكيف حقيقى بين الانسان ومهنته ، إذ كما سبق أن قلنا ، يتوقف تحديدنا للتسكيف على تقديرنا للقدرات والوظائف النفسية من جانب العامل ، وعلى تحليل دقيق شامل للعمل بحسب القدرات والاستعدادات النفسية ، فكيف يمكن القيام بهذا التقدير إذا كنا نجعل تلك القدرات ؟ كما تتميز تلك المناهج بنقص علمى شنيع فهي تعتمد إما على التوسم أو التجربة الشخصية أو البدهة وتسمح دائما بتدخل العوامل الشخصية في التقدير ، فالحكم يستند إلى الشخص الذى يحكم ويقدر وإلى حالته النفسية الوقتية . ولا مجال للشك في خطورة تلك العوامل

1) Principles of Employment psychology; Harold Ernest Burt p.43

الشخصية وفي افسادها لسلامة التقديرات ولا أدل على ذلك من تلك النتائج التي توصل إليها كثير من العلماء أمثال Pieron, Toulouse Laugier, Weinberg بصدد العوامل الشخصية وتوافرها في تقدير شهادات الاختبارات المدرسية ، فلقد قام هؤلاء العلماء بدراسة صور متعددة من امتحانات في التاريخ والجغرافيا والفلسفة قام بتصحيحها ممتحنون مختلفون ، و انتهوا إلى تحديد كمية الاختلافات بين تلك الامتحانات فكانت الاختلافات في بعض التجارات بنسبة ٦٠ ٪ وفي أخرى بنسبة ٥٠ ٪ وفي ثالثة بنسبة ٢١ ٪ وفي رابعة بنسبة ٩٤ ٪ (١) ولقد روعيت الدقة الرياضية الكافية لتلافي الأخطاء ورغم هذا كله كانت تلك النتيجة الحاسمة ، التي تثبت اختلافا جوهريا في تقدير الممتحنين .

فإذا كان الاختلاف على تلك الصورة البينة في تقدير أوراق مكتوبة فماذا يكون عليه الاختلاف في تقدير الانسان نفسه ؟ ثم أليس يتضح لنا من هذا أيضاً خطورة الطريقة المتبعة في بعض المصانع الأوربية والأمريكية في اتخاذ ما يسمونه « بالترقيات المهنية » التي يقوم بها رموساء العمل والمشرفون عليه ، وسيلة لتقدير العمال ؟ . وأننا ندرك ولا شك مما سبق أن ذكرناه خطورة الاعتماد على تلك الترقيمات ؛ فاختلاف حالات العمل واختلاف حالات العمال وسيكولوجياتهم اختلافا واسعا كبيرا لا يسمح بأى تقدير دقيق يقوم به رئيس العمل أو المشرف . هذا إلى جانب ما يعرف عن رؤساء العمل من تقديمهم لتقديرات مضللة عن العمال الذين يعملون تحت إمرتهم ؛ فهم يوحّدون بين الآلة والعامل ولا يرون فيهما إلا شيئا واحداً . . . وبالتالي لا يصدرّون تقديرأ إلا على ما يرون أمامهم من انتاج مباشر ملموس ، دون

1) Bonardel, p.p. 78—80.

مرعاة لقدرات العامل وحالته من جهة وملازمات الآلة من جهة أخرى ،
فعامل متوسط في عمل ميسور سهل يقدر - في حالات كثيرة - باعتباره عاملاً
ممتازاً ، على حين أن عاملاً مجيداً في عمل شاق صعب يقدر تقديرًا سيئاً (١).
ومن هنا تبين لنا خطورة الاعتماد على التقديرات التي يدلي بها رؤساء العمل ..
فالعوامل الشخصية التي تلعب فيها الدور الأكبر كثيرة ومتنوعة .

وإذا كان هذا هو شأن الإنسان في حكمه على الإنسان .. أفليس هناك
مجال آخر إذن للتخلي عن هذا الحكم المضطرب وعن تلك الدوافع والعوامل
الشخصية والوصول إلى تقدير موضوعي خالص يكون أكثر سلامة ودقة؟
نعم ، إن مسألة التأثير بالاعتبارات الشخصية في تقدير الإنسان لغيره ،
جعلت البحث عن مناهج أكثر سلامة وموضوعية هدف الكثير من العلماء ،
وأخذ علم النفس يرحب بطريق الاختبارات الموضوعية ، وفي مقدمتها
مقاييس الذكاء ، ولم تلبث أن ابتدعت بجانبها مقاييس أخرى لبعض القدرات
الخاصة . وهذه إن لم تكن في مثل دقة مقياس الذكاء إلا أنها تمتاز ببعدها
عن الأثر الذاتي .

١٧٢ - المناهج الموضوعية : لسنا بصدد عرض تاريخي أو تفصيلي

للمناهج الموضوعية المختلفة ، موضحين الأساليب والطرق المتباينة التي يستعان
بها في مسألة التوجيه والاختيار والاعداد ، وما يتعلق بذلك من اختبارات
للقدرات وأقيسة للمهارات الحسية والحركية والذهنية .. فإن هذا كله لا أجسر
على مواجهته هنا لما يتضمنه من أبحاث وعوامل وعناصر متشعبة ومتعددة
تخرج بنا عن حدود عرضنا الضيق المحدود للموضوع . ويكفي أن أحيل القارئ
إلى مكتبته علم النفس ، وهي مليئة بالمراجع الأجنبية والعربية التي تبحث وتعالج

1) Bonardel, p. 96

هذا الموضوع ، كما يجب ألا يفوت القارىء الاطلاع على ابحاث مكتب العمل الدولى العديدة فى هذا الصدد . .

١٧٣ - ومع ذلك ارى لزاما علينا ان نعرض بكلمة ولو موجزة لهذا الموضوع الموضوعى ، فنقول ان هدف تلك المناهج هو الوصول إلى قياس نفسى دقيق شامل حاصر لمختلف قدرات الانسان إزاء المهن المختلفة .. إلا أننى أتساءل مع بوناردل عن تلك القدرات التى تلغى بها مختلف المناهج . ما هى على وجه الدقة ؟ هل ميزت وعزلت وأحصيت وعددت ، وصنفت ورتبت ؟ إنهم يتحدثون عن الاستدلال والحكم والتخيل والارتباط والتنسيق والتثبيت والتحليل والملاحظة والتركيز والفهم والادراك والارادة ، وعن أنواع مختلفة من الذكاء العملى والنظرى والعددى ، وعن أنواع مختلفة من الذاكرة والانتباه وعن قدرات خاصة وأخرى عامة .. الخ . فما هى تلك القدرات وخصائصها ، وما هى الأسس الصحيحة لتصنيفها وتحديد ما دامت لها كل تلك الأهمية فى الوصول إلى أهدافنا فى التكيف ؟ أم ان هناك منهجا آخر نستطيع أن نلغى به وجودها وتجنب إشكالها ونحقق به هدفنا دون اللجوء إليها والاعتماد عليها ؟ .. إن منهجا كهذا موجود بالفعل قال به بعض العلماء وأطلقوا عليه اسم « المنهج التجريبي العملى » . . . ولكنك لم تلبث طويلا وأنت تقلب فى مكتبة علم النفس الا وقد شاهدت المنهج وسط عاصفة هوجاء من النقد ، وحملة قاسية من التجريح . . . ولعل أشد ما وجه اليه من سهام كان على يد بوناردل الذى طوح بمنطقه الكثير من لب المنهج وجوهره ، واوهى بحججه الكثير من قوته وطلاوته ، وتركه أخيرا يعانى حشرة الموت ، قاصر النفع محدود الفائدة ، ضيق المدى .

إن حل مشكلة القدرات هو مفتاح التكيف العام للانسان وعمله . ولكن ما هى القدرات وما طبيعتها وما حدودها وما منهج اكتشافها ودراستها ؟

عشرات وعشرات من التحديدات والتعريفات والتصنيفات مما يجعل المجال أمامنا خليطا متشابكا لا ثقة فيه ولا يقين ، رغم أهميته وضرورة تحديده . فقد ينظر إلى القدرة بادي^١ ذي بدء باعتبار أنها استعداد غريزي وراثي أو قد يعمم التعريف كما فعل « كلا باريد » فيشمل كل استعداد سواء كان طبيعيا أم مكتسبا لأداء عمل بطريقة معينة . وقد ينظر إليها نظرة غائية بحسبان أنها المميزات الجسدية والنفسية التي تحدد بحسب الانتاج . وقد تعرف بحسب Lahy بأنها ميل طبيعي يعبر عنه باستجابات نتيجة لإثارات معينة . وقد تعرف بحسب Binois بأنها مجموعة من الميزات الدالة على الامكانية التي يمتلكها فرد لأداء عمل أو لاكتساب مجموعة منظمة من الاستجابات بالنسبة لهدف محدد كتعلم لغة أو حل مسألة رياضية أو النجاح في عملية يدوية ، وقد تعرف كذلك بأنها استعداد فطري يسهل التعلم والعمل كما يقول Christaiens . ثم تصنف بحسب أساس معين إلى قدرات عقلية وقدرات حسية وقدرات حركية وقدرات فسيولوجية . . الخ ، وقد تصنف بحسب أساس آخر إلى قدرات جسدية وقدرات نفسية وقدرات نفسيه اجتماعية . . الخ . وغير ذلك من التقسيمات . ثم قد يقسم كل تقسيم من التقسيمات إلى جوانب مختلفة ، فالقدرات العقلية مثلا تقسم بحسب الأشكال المختلفة للذكاء إلى :

(١) ذكاء فطري (٢) ذكاء عددي (٣) ذكاء عملي . وفي داخل الذكاء العملي مثلا يميز الفهم والنقد والاختراع . والذكاء العددي يقسم بدوره إلى أجزاء مكونة له . ثم نعثر على قدرات أخرى تعدد مساعدة للذكاء كقدرة الانتباه والذاكرة والتخيل . . إلى آخر تلك التقسيمات والتفريعات العديدة المتنوعة . وقد يتحدث عن قدرات عامة وقدرات خاصة (١) ، فالقدرات العامة

(1) Binois : La psychologie appliquée, p-p. 35 -37

تحدد باعتبار أنها إما حسية أو حركية أو عقلية . ثم تصنف القدرة العقلية - على سبيل المثال - إلى الانتباه والذاكرة والتخيل . الخ . وتصنف القدرات الخاصة بحسب تحديد نسبي ، فالقدرة تكون خاصة بالنسبة لقدرة أخرى عامة ، وعامة بالنسبة إلى قدرة اخص منها . فالقدرة على العلوم الرياضية مثلاً قدرة خاصة بالنسبة للذكاء باعتباره قدرة عامة ولكنها قدرة عامة بالنسبة لمختلف ضروب التفكير الرياضي . الخ . الخ . وقد لا يكتفى بالوقوف على تحديد القدرات بل يبحث في تطويرها وما يتوقف عليه هذا التطوير من شروط متعددة من بيولوجية أو جغرافية أو اجتماعية فيسأل عن مدى قدرة التمرين على تعديل القدرة وتحسينها . .

وليس شك أننا نلح في كل تلك الاتجاهات والتعريفات والتحديدات والتفريعات نوعاً من التعسف والاعتباط ، مما يجعل من مشكلة القدرة مسرحية حقيقية ذات فصول متعددة على حد تعبير سبيرمان Spearman .

١٧٤ - ولقد قام سبيرمان (١) - ويعتبر أكبر حجة في هذا الموضوع بتجميع النظريات السيكلوجية المختلفة بصدد القدرات وأحصاها في أقسام ثلاثة كبيرة هي النظرية الأحادية Monarchic . والنظرية الطائفية Oligarchic والنظرية الفوضوية Anarchic .

وبعد أن انتقد سبيرمان آراء غيره من العلماء أدلى بنظرية ووصفها بأنها « اختيارية » ولا تقبل الشك وانها خلاصة النظريات الأخرى أي انها تحتوى على عناصر وتوفق بين عناصر من جميع النظريات الأخرى ، وهو يسمي نظريته « نظرية العاملين Two Factors » . وملخص هذه النظرية أن كل عمل يقوم به العقل أو قياس أى قدرة عقلية عند أى شخص من الأشخاص عند قيامه بعمل من الأعمال يمكن عدها نتيجة فعل عاملين : عامل عام يشترك بين جميع العمليات العقلية وهو ثابت بالنسبة للفرد الواحد ، ويطلق على هذا العامل

1) C. Spearman : The Abilities of man.

اسم « العامل العام G. Factor » ، اما العامل الآخر فهو عامل نوعي يرمز له بحرف « S » ، خاص بكل عملية بالذات ، وهذا العامل يختلف من عملية إلى أخرى في الفرد الواحد . فلكل شخص منا مقدار ثابت من الاستعداد العقلي العام ، يؤثر في درجة نجاحه في جميع العمليات العقلية التي يحاولها ولكن هذا الاستعداد العام لا يعمل وحده ، بل يوجد إلى جانبه استعداد نوعي لكل عملية . والنجاح في أي عمل من الأعمال يتوقف على الاستعدادين معاً ، فقدرتي على حل مسألة حسابية مثلاً تتوقف على استعدادي العقلي العام من جهة وعلى استعدادي الخاص لحل هذا النوع من المسائل من جهة أخرى .

ولنقم الآن بتجربة اختبار على عمل من الأعمال ثم نحكم في ضوئه على القدرات التي يظهرها الشخص في الاختبار - وليكن الاختبار هو معرفة المقدرة على التمييز بين النغمات الموسيقية - وما دام العامل العام مشتركاً بين جميع العمليات العقلية للفرد الواحد ، فلا بد أن يكون هناك توافق في النتائج التي نحصل عليها من الاختبار . ومعنى هذا أن أولئك الذين يمتازون بعظم العامل العام سوف يظهرون هذا العامل بشكل واضح في اختباراتهم . أما أولئك الذين يقل ذكاؤهم العام (أو العامل العام) فإنهم لا يحصلون على درجات عالية في اختباراتهم . ولكن لن يكون هذا إلا بشكل عام ، وذلك لوجود عامل آخر هو « العامل الخاص » ، الذي يختلف من عملية إلى أخرى في الفرد الواحد . فإذا كان هناك شخصان A و B حصلوا على درجتين متساويتين في اختبار الجمع فإن هذه النتيجة لا تنفي مطلقاً بأنهما سيتساويان في درجة التمييز بين النغمات الموسيقية لأن العامل الخاص قد يكون عاملاً مساعداً للشخص في عملية الجمع . على أن درجة التأكد من الحكم على مثل هذين الشخصين ستعتمد على العلاقة بين ماسميناه العامل العام والعامل الخاص .

ومن ثم كان من علامات اختبار الذكاء الصالح ان تكون العلاقة فيه بين العامل العام ، و العامل الخاص ، كبيرة . ويقول سبيرمان إن نسبة العامل العام إلى العامل الخاص في المقدرة على دراسة الآداب القديمة كنسبة ١٥ : ١ في حين أن النسبة في المواهب الموسيقية هي بنسبة ١ : ٤ وفي هذه الحالة الأخيرة نرى ان العامل الخاص هو السائد .

ومما تقدم يمكننا ان نحكم انه من مقدرة الطالب في الآداب القديمة يمكننا ان تنبأ بمقدرته في اتجاهات أخرى ، في حين ان الهبة الموسيقية لا يمكن ان نستغلها في معرفة القدرة في غيرها من المواد ، ولذلك فهي مقياس غير دقيق . وأخيراً فنحن إذا وجدنا ان هناك عدة مواد بينها عامل مشترك حصلنا على ما يسمى « بالعامل الجمعي » أو « العامل الطائفي » group Factor فمثلا المقدرة في اللغات يشترك فيها عامل طائفي هو تذوق فقه اللغة ..

من أجل هذا يمكن ان نحكم بأن نظرية سبيرمان نظرية اختيارية جامعة لأنها تحتوي على العامل العام كما أنها تشمل أيضاً العامل الخاص وهو عبارة عن عدد كبير من المملكات المتخصصة المستقلة بعضها عن بعض . وزيادة على ذلك فإنها تشمل عدد من العوامل الطائفية .

وعلى كل - فطريقة سبيرمان من الدقة والاتساع بحيث أننا لانستطيع ذكر تفاصيلها في هذا المقام . ويكفي ان نقول ان أساس هذه النظرية قائم على إيجاد معاملات الارتباط ، أو على العلاقات بين القدرات ، وعلى دراسة الصلات بين هذه الارتباطات .

وحتى نظرية سبيرمان - وإن كانت قد حازت القبول - لم تنأى عن النقد والتعريض من الكثيرين ، ومنهم مثلاً جودفري تمسون G. Thomson ، الذى نادى بنظرية العينات Sampling Theory تلك التى تحتل فيها العوامل الطائفية المكان الأول .

ثانيا : تكيف المهنة للانسان

يمكن أن نقسم تكيف المهنة للانسان حسب ما يذهب إليه Walther إلى مشا كل ثلاث تكيف المهنة الصناعية للعامل ، وتكيف مرحلة العمل نفسه للعامل ، وتكيف الأدوات والآلات للعامل .

أولا — تكيف المهنة الصناعية للعامل :

١٧٥ — ويستند هذا التكيف إلى تقسيم العمل داخل المصنع نفسه ، ويعد تقسيم العمل الطابع الذي يميز حياتنا الصناعية الراهنة . غير أننا هنا لسنا بصدد ذلك التقسيم العام للعمل ، وإنما بصدد نوع آخر من التقسيم يستند إلى دراسة جدية للعمل على ضوء فهمنا للقدرات الانسانية التي سيواجه بها العامل عمله . فكل عمل صناعي يتألف من أجزاء تتعلق بوظائف نفسية معينة . وليس غرض التقسيم الا تجزئة العمل إلى أجزاء تتلاءم افضل ملاءمة مع تلك الوظائف النفسية ، وبهذا يكون أداءها سهلا يسورا متحققا على أكمل وجه . والحق أن أى تقسيم دقيق للعمل لا يمكن أن يتم بدون اتخاذ منهج تحليل العمل ، فالواقع أن منهج تحليل العمل له أهمية كبرى في كلا مجالى التكيف : الانسان للمهنة والمهنة للانسان .

١٧٦ — وتحليل العمل ليس الا منهجا لتشريح العمل وتفصيله ووصف العناصر التي يتألف منها أو كما يقول Tead هو دراسة علمية ، وعرض لجميع الوقائع المتعلقة بعمل معين بحيث يتكشف مضمونه ، وتوضح العوامل المحيطة به ، التي لها القدرة على تعديله والتحويل فيه (١) . وأغراض التحليل هي كما يأتي :

١ — اصلاح وسائل العمل ، فبيان مختلف جوانب العملية تمسكنا من أن

1) H E Burt : principles of Employment psychology p. 43

نصل إلى إجراء تعديلات فنية فيه تمكن من أدائه على وجه اصطلح ، فيه وفرة للجهد وتحسين للانتاج .

٢ — والغرض الثاني يتعلق بصحة العمال وسلامتهم . وذلك عن طريق دراسة ملائسات العمل من تهوية وإضاءة أو خطورة في بعض الآلات الميكانيكية وموضعها بالنسبة لمختلف أجزاء جسم العامل .

٣ — ويتعلق الغرض الثالث بأكثر الوسائل فائدة في تمرين العمال وتدريبهم . فلو عرفنا مختلف العمليات الشاقة الداخلة في تركيب عمل ، لأمكننا تعليم العمال على عمليات أقل صعوبة . ثم نجمع ذلك بتعليمهم على العمليات الأكثر صعوبة .

٤ — ثم أن التحليل يمكننا من معرفة خير الوسائل لاختيار العمال .

٥ — والغرض الخامس هو تحقيق تقسيم للعمل يقوم على الفهم العلمي الدقيق لمختلف عناصر العمل وماتطلبه من قدرات محددة واضحة ، فعلى أساس تحليل العمل نستطيع أن نضمن لعمليات العمل خير تقسيم ممكن .

ويتضح لنا من عرض تلك الأغراض ، الدور الكبير الذي يلعبه تحليل العمل في مشكلة التكيف المهني بطرفيها .

ولكن ما هي مناهج تحليل العمل ؟

١٧٧ — أول هذه المناهج هو « الاستخبار » ، ويتحقق ذلك بوضع استخبار للعمال يدفعهم إلى تقدير عملهم تقديراً تحديدياً . فقد يسألهم الاستخبار بطريقة عامة أن يصفوا طبيعة العمل والقدرات التي يحسبون أنها ضرورية من جانب العامل وقد يتضمن قائمة تستنفد كافة الجوانب الممكنة للعمل كمساعد لهم في ملء الاستخبار ، ولكن لا يوصى بهذه الطريقة كثيراً ، فالعامل المتوسط لا يعرف أهمية الدقة في هذه الحالة ، وهو عرضة لأن

يقدم وصفه لعمله في صورة عامة دون تحديد كاف له . ومن الصعب عامة أن يدرك الجوانب المهمة ما لم يكن متدرّباً تدريباً خاصاً على تحليل العمل . ولهذا قد يستخدم المنهج الآخر « منهج الاستجواب » ، لتلافي تلك العقبات ، لمواجهة المحلل نفسه للعامل قد تؤدي إلى معرفة الجوانب الدقيقة في العمل ومقدار ما يستلزمه من وظائف نفسه . غير أن هذه الطريقة تستلزم من المستجوب معرفة دقيقة سابقة لطبيعة العمل ، وإلماماً بمصطلحاته حتى يستطيع التفاهم مع العامل ، ويكتسب ثقته التي تعد شرطاً أساسياً لنجاح استجوابه . وهناك مشكلة مهمة تواجه المستجوب : فأى الأشخاص يمكن استجوابهم ؟ هناك كما يقول Burt إمكانيّتان :

١ — العمال الذين يؤدون العمل بالفعل ٢ — المراقبون أو المشرفون على العمل . وقد تحل هذه المشكلة باستجواب الطرفين ومواجهة النتائج بعضها ببعض .

ويعرض Burt نماذج مختلفة من الأسئلة التي يمكن الاستفادة منها (١) : فهناك أسئلة عامة تتبع للعامل الفرصة لأن يتكلم عن عمله بصفة عامة شاملة (كأن يسأل : ما هي أكثر جوانب العمل طلاوة ؟ . . أو كيف حدث أن اتخذت لنفسك هذا النوع من العمل ؟) . وهناك أسئلة أخرى أكثر استيعاباً لمختلف جوانب العمل . . أو قد تُسعد قائمة طويلة من الوظائف والعمليات يشير العامل أمام كل ما يدخل منها في حدود مهنته .

ومن جماع إجابات العمال وملاحظاتهم يمكن الوصول إلى وصف مهني عام عن طريق مقارنة النتائج في جميع الإجابات الخاصة بمهنة معينة (٢) .

١٧٨ — غير أن هذا المنهج ، منهج الاستجواب ، ومنهج الاستخبار

(1) Burt . p-p. 474-475

(٢) يضرب Burt أمثلة عديدة لذلك تراجع في كتابه ، س ٤٧٩ — ٤٨٢

لا يمكن الاكتفاء بهما ، وينبغي أن يعتمد الباحث النفسى على نفسه فى ملاحظة المهنة (١) ، إذ من المتعذر أن يقوم العامل بأداء عمله وملاحظة فى نفس اللحظة .

وليس غير الباحث النفسى من يستطيع أن يدرس المهنة من وجهة سيكولوجيه سليمة . ولكن هذا يتطلب كما قلنا إلماما بالفروق الوظيفية الدقيقة فى العمل ، ومعرفة فنية بعملياته الداخلية ويشير Walther إلى نوعين من ملاحظة الباحث النفسى للعمل : ملاحظة مباشرة ، وملاحظة غير مباشرة . الأولى تقوم على مراقبة العامل وهو يمارس عمله وتتبع حركاته تتبعاً دقيقاً يكشف عن العناصر البسيطة فى الأعمال المهنية . أما الملاحظة غير المباشرة فتقوم على تحليل الاحصاءات الخاصة بتغيير العمال فى مختلف المهن والحوادث المتنوعة التى تقع خلال انجاز العمل ، فظاهرتا تغيير المهنة أو وقوع حوادث أثناء العمل ظاهرتان على جانب كبير من الأهمية فى دراسة التحليل المهنى . وعن طريق الملاحظة بطريقتها نحصل على قدر من المميزات الخاصة بمهنة من المهن يمكن مقارنتها بما سبق أن حصلنا عليه عن طريق الاستخبار والاستجواب . على أن هذه الخطوات لا قيمة لها بدون الخطوة التالية ، وهى خطوة التجريب فهى خطوة ضرورية لضمان صحة نتائج الخطوات السابقة . وتقوم تلك الطريقة على تطبيق النتائج السابقة على العمال ، وذلك بالمقارنة بين طائفة من العمال المجيدين ، وأخرى من العمال غير المجيدين فى المهنة المدروسة . إذ بهذا نستطيع أن نتأكد مما إذا كانت الخصائص النفسية المطلوبة لهذا العمل متوفرة لدى غالبية العمال المجيدين .. ومفتقدة لدى غالبية العمال غير المجيدين أم لا ؟ فإذا كان الأمر كذلك يكون فى وسعنا أن نؤكد بثوق كبير أن تلك الخصائص النفسية ضرورية لممارسة تلك المهنة . ومع كل ذلك ، فإن المنهج لا يتحقق نهائياً

(1) Walther, p. 76.

بمجرد القيام بتلك المقارنة الساذجة ، وإنما يستلزم الأمر اختباراً دقيقاً
ذا أساس على لمعرفة ما إذا كانت تلك الخصائص النفسية متوفرة لدى العمال
أم لا ؟ وتلك هي الخطوة الرابعة من خطوات تحليل العمل وبتمام مرحلة
تحليل العمل ، وعلى ضوء النتائج النهائية التي توصلنا إليها من التحليل نستطيع
أن نحدد مدى تسكيف العمل الصناعي للعامل ، هذا إلى جانب ما يليقه تحليل
العمل من ضوء على جميع مراحل التسكيف المهني بشقيه .

ثانياً - تسكيف مرحلة العمل للعامل

١٧٩ - يقوم هذا التسكيف على دراسة الأسلوب الذي يمارس به
العامل عمله ، والموقف الذي يقفه منه ، والحركات التي يتخذها لأدائه ، ويمكن
تقسيم الدراسة فيه على أساسين ، دراسة الحركات المهنية Motion Study ،
ودراسة الزمن Time study .

١ : دراسة الحركات المهنية :

١٨٠ - يرجع إلى E. Muybridge الفضل في أول دراسة جدية قامت
بتسجيل للحركات ، فقد توصل إلى أن يحدد على لوحة فوتوغرافية الحركات
المتوالية في مدة ١ ثانية . وتلت تلك المحاولة محاولات العالم Anschutz في كتابه
La physiologie Artistique والعالم الفرنسي E. Marey في كتابه
Le mouvement ، ولقد استطاع هذا العالم الفرنسي أن يعيد تصوير الحركات
الإنسانية تصويراً فوتوغرافياً ، وذلك عن طريق استخدامه لآلة
Cyclophotographe (وهي النموذج الأول لآلة السينما) . كما قام ماري
بدراسة السير الإنسان دراسة علمية ، وقام العالمان الألمانيان Braun و Fisher
بتصحيح نتائجه وإكمالها . ولقد استمرت دراسة الحركات بعد ذلك ونسكتفي

بأن نذكر zunz في ألمانيا ، Amar و Imber في فرنسا مشيرين إلى اهتمام الآخرين بدراسة الحركات المهنية بالذات . كما اهتم بهذا النوع من الدراسة علماء آخرون من أمثال Gilbreth, Frank, Schlesinger, Thum, Tramm^(١) . ولقد اتخذت دراسة الحركات على يد العالم الفسيولوجي Chauveau أنجحها فسيولوجيا يقوم على دراسة العضلات ، إذ أن الجهد المبذول يتناسب دائما مع النشاط العضلي وشدته وسرعته . ولقد توصل Chauveau إلى صياغة طائفة من القوانين في هذا الصدد منها القانون القائل بأن « الجهد »^(٢) المبذول لأداء عمل معين ينقص كلما زادت التقلصات العضلية ، ولقد قام باثبات قانونه رياضيا وتجريبيا^(٣) .

والواقع أن السرعة عامل مهم من عوامل الاقتصاد ، فكلما اشتغل العامل بسرعة أكبر كلما استنفد مجهوداً أقل ، على أن هذا ليس صحيحاً إلا في حدود سرعة معينة . وعن طريق المناهج التجريبية المختلفة نستطيع أن نحدد حدود سرعة الحركات المهنية التي يكون من الخطر على الفرد تجاوزها . وهناك قانون آخر للعالم Chauveau يذهب إلى القول بأن « هناك مستوى معين محدود للجهد والسرعة لتحقيق الحد الأقصى للعمل بحد أدنى من التعب » . وقد قام بإثباته كذلك اثباتاً تجريبياً . ولقد أضاف العالم الفرنسي Amar قانوناً ثالثاً يسمى بقانون الراحة يذهب إلى القول بأن « العضل يعود إلى الراحة بسرعة أكبر كلما كان العمل أكثر سرعة ، وبحسب هذا القانون يكون من الضروري بعد كل عمل حاد بمجهود - كما يقول Binois - اتخاذ فترة راحة كيما يتمكن من العودة إلى الحالة الفسيولوجية السابقة . ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لا تدرس

(١) يقول Binois في المرجع السالف الذكر بالصفحة ٩٦ أن هدف جلبرت من دراسته كان لتحسين الانتاج والتقليل من التعب بازالة الحركات التي لا جدوى لها وتصحيح المواقف السيئة التي يتخذها العامل أثناء أدائه عمله ..

(٢) Binois ص ٩٦ (٣) Walther ص ١١٦ .

الحركة باعتبارها كلا مؤلفا من ثلاث شعب .. عضلية وعصبية وسيكولوجية ،
وانما تقتصر على ناحية واحدة من الدراسة .

١٨١ — ويرجع إلى Marey الفضل في تلك الدراسة التكاملية الموحدة
للحركات المهنية . وكذلك إلى F. Gilbreth الذي استطاع بمنهجه الموحد في
دراسته لطائفة من الحركات المهنية أن يضاعف من إنتاج العامل ويقلل من تعبته
في نفس الوقت . ويعتبر جلبرت بلامراء في طليعة العلماء الذين قاموا بتحليل
المهنة من حيث حركاتها العنصرية ودراسة الحركة وصلتها بالزمن ، فقد لاحظ
في اول الامر انه من المحال الاكتفاء بمشاهدة العامل أثناء قيامه بالعمل ومحاولة
وصف حركانه بألفاظ اللغة العادية . فإذا تأملنا في حركات العامل الذي يقوم
بعملية تعبئة مظاريف أو غلب فإن حركانه ستكون من السرعة والتعقيد
بحيث يستحيل على الملاحظ أن يتتبعها ويصفها في آن واحد ويسجل ما يشاهده .
ولتيسير عملية الملاحظة والوصف قام جلبرت بارجاع جميع الحركات الممكنة
التي يقوم بها أي عامل يزاول أي مهنة إلى مجموعة محددة من الحركات العنصرية
وقد أطلق على العنصر الحركي لفظ " ثربليج " Therblig ، وهو اسم هذا العالم
بعد قلب حروفه . وقد حصر جميع الحركات العنصرية في سبع عشرة حركة :
بحث . وجد . اختار . قبض . وضع . ضم . استخدم . فصل . راقب . نقل
الفارغ . نقل المحمل . اطلق الحمل . استعد للعملية القادمة . وضع الخطة .
ارجاء لا بد منه . إرجاء يمكن تفاديه . استراح (١) .

وبما أنه يصعب في كثير من الحالات تتبع الحركات العنصرية وتحديد الزمن
الذي تستغرقه كل منها لجأ جلبرت إلى تسجيل الحركات بالسينما ثم عرض
الفيلم ببطء . وبالمقارنة بين عمال مختلفين من حيث المهارة والزمن ، كالمقارنة

1) F B Gilbreth : Motion Study New York 1911.

بين المبتدئ ومن حذق الصنعة يمكن تحديد الحركات الضرورية والمفيدة وتميزها عن الحركات غير المفيدة ووضع أمثل المناهج للتعليم واكثرها اقتصادا للجهود ، كما انه يصبح من اليسير وصف النشاط السيكولوجي الذي يضمن احسن الانتاج بأقل مجهود مستطاع ، وبالتالي وضع الاختبارات للتوجيه والاختيار بحيث تكون ملائمة تماما لما يراد الكشف عنه من قدرات خاصة لدى الشخص الذي يجرى عليه الاختبار .

هذا ، ويمكن الاستفادة بطرائق مختلفة كثيرة لتقويم الحركات واصلاحها وإزالة الشوائب عنها ، وذلك كطريقة تبسيط الحركات . . التي تستند إلى الاعتبار القائل بأن أبسط الحركات تسمح بإنجاز العمل في أقصر مدة وبأقل مجهود (١) ، أو كطريقة مراعاة ترتيب الحركات (٢) ، . . إلى آخر تلك المناهج المتعددة (٣) المتنوعة في دراسة الحركات وتعديلها وتحسينها . ويهمنا أن نشير أخيراً إلى أن تلك الدراسات التطبيقية المتعددة للحركات المهنية دراسات غاية في الأهمية إذ توصل بها إلى حل المشا كل الآنية :

- ١ - بحث أفضل الحركات من ناحية إنتاجها .
- ٢ - تركيب أفضل الآلات الممكنة .
- ٣ - التثبت من أفضل الشروط الممكنة للعمل .

(١) ولقد قام Tramm باستخدام طريقة تبسيط الحركات في دراسته لوقافات عربات الترام . يراجع Walther ص ١٢٢

(٢) وتقوم تلك الطريقة على اعتبار ان الحركات بعض أعضاء الجسم ترتيباً طبيعياً ينبغي اتباعه . ويتضح ذلك في التجارب التي أجراها العلامة Loteyko بمعونة Repiani : يراجع Walther ص ١٢٣ .

(٣) فهناك مثلاً طريقة استغلال الحركات التوقعية ، ولقد أثبتت التجارب الفسيولوجية والسيكولوجية ان العمل التوقعي يستلزم جهداً أقل من العمل غير التوقعي . وهناك أيضاً طريقة الاستفادة من مبدأ اتصال الحركات ..

وبحل هذه المشا كل تتوقى أهم المشا كل التى تحول دون التكيف السليم
للعمل بالعامل .

ب : دراسة الزمن أو القياس الزمنى :

١٨٢ - ويرجع إلى Taylor الفضل فى استخدام القياس الزمنى فى تنظيم
العمل الصناعى . وتقوم طريقة تيلور على دراسة الحركات الأولية فى الأعمال
المهنية ثم قياس الزمن اللازم لكل حركة ، فهو يقوم أولاً بتحليل العمل إلى
حركات أولية أى حركات لا يمكن تحليلها بعد ذلك ، ثم يقيس الزمن اللازم
لتحقيق كل حركة . وعن هذا الطريق تحدد المدة اللازمة للحركات جميعاً ،
ويتحقق ذلك بقواعد ثلاث :

١ - يلزم أن تكون الحركات أولية أى غير قابلة للتحليل .

٢ - ينبغى أن يؤخذ الزمن بطريقة دقيقة للغاية ، وقد استعان Taylor
بكرونومتر يبين الزمن لجزء من المائة من الدقيقة . كما قد تستعمل لدراسة
الوقت آلات التسجيل الكهربائية Electrical Recording Machine
والساعات التى يمكن إيقافها وتحريكها Stop watch .

٣ - ينبغى أن يؤخذ الزمن بالنسبة للعمل والعامل معاً فى جميع الملاحظات
والأحوال المماثلة فى جميع لحظات اليوم المهنى ، وذلك لملافاة المصادفة فى
النتائج التى نحصل عليها .

وكان هدف Taylor من هذا التحديد الزمنى استبعاد الحركات التى لا فائدة
لها ولا جدوى واستبدال حركات أخرى بها أكثر اقتصاداً للجهد الذى
يبدله العامل والزمن الذى يستنفده (١) من جهة ، وتحديد الوقت اللازم

(١) سبق ان عرضنا لنقد القياس الزمنى كمنهج من مناهج الاختيار ، ولكننا هنا بصدد
اتخاذ وسيلة لتنظيم العمل وتحديدده .

لإنجاز العملية من جهة أخرى حتى يمكن الاعتماد على هذا الأساس لتحديد أجر القطعة أو أجر الوقت .

— ولنوضح فكرة تحليل العمليات إلى حركات أولية بهـ هذا المثال التحليلي الذي يضر به لنا Tramm في تحليله لطريقة الصعود إلى مركبة الترام . فالحركات التي تتألف منها هذه العملية هي :

١ - الصعود إلى المركبة .

٢ - اتخاذ مكان

٣ - أوامر البدء في السير من جانب الكمسارى .

٤ - السواق يبدأ في تحريك المركبة .

ولنحلل الحركة الأولى إلى : ١ - الصعود إلى سلم المركبة ٢ - الانتقال من السلم إلى باب المركبة ٣ - الدخول من باب المركبة .. ثم نقسم كل عملية جزئية إلى حركاتها الأولية . فالجزء الأول يقسم إلى : ١ - الإمساك بمقبض الاستناد ٢ - رفع القدم ووضعها فوق السلة الأولى ورفع الجسم ووضع القدم الأخرى .. الخ .. الخ

وعلى مثال هذه الطريقة نستطيع أن نحلل جميع الحركات الآلية أو اليدوية تحليلاً دقيقاً ، ثم نقدر كلا منها تقديرأ زمنياً . ونكاد نعثر على هذه الطريقة في غالبية المصانع الأوروبية والأمريكية ، غير أنها قد أخذت صوراً متعددة بفضل علماء من أمثال Fahr و Michel و Menick . وعلى الرغم مما يوجه إلى تلك الطريقة من انتقادات كثيرة ألا أنها انتقادات في مجملها تنصب على اعتبار طريقة القياس الزمنى وسيلة تحديدية للانتاج والاختيار . على أنه يمكن تلافي تلك الانتقادات لو أننا اقتصرنا على اعتبار طريقة القياس الزمنى مرحلة أخيرة يمكن الاستفادة بها بعد أن نكون قد قمنا بجميع اختياراتنا وتجاربنا وتحليلاتنا واجتزنا المراحل المختلفة من القياس النفسى بصدد جميع النواحي

المهنية . ففي داخل هذا الاطار الواسع الشامل يمكن تلافي كثير من أخطاء القياس الزمنى التى لا تتضح إلا فى حالة الاقتصار عليه .

والحقيقة أنه لما كانت دراسة الحركة والتوقيت يتمان فى وقت واحد بواسطة نفس الشخص ، فمن المتعسر الفصل بينهما ، ولو أنه ينوه عن كل منهما على حدة أحيانا كما فى بحوث تايلر . على أنه يجب أن نلاحظ مع ذلك أن الغرض منهما يختلف اختلافا بينا .

١٨٣ - هذا ، وقد أدت دراسة الحركة وصلتها بالزمن إلى نتائج عملية يلخصها بارنس (١) فى ثمانية مبادئ .

١ - كلما أمكن ذلك يجب أن تبدأ اليدين نشاطهما وتنجزاه فى نفس الوقت .

٢ - كلما أمكن ذلك يجب ألا تتوقف اليدين عن العمل فى أثناء تأديته ، فى نفس الوقت .

٣ - كلما أمكن ذلك يجب أن تتحرك اليدين فى نفس الوقت وفى اتجاهات متقابلة متناظرة .

٤ - الحركات المتصلة المنحنية أفضل من الحركات المستقيمة التى تقتضى تغييراً فجائياً فى اتجاه الحركة .

٥ - كلما أمكن ذلك يجب أن يؤلف بين أداتين أو ثلاث بحيث تكون أداة واحدة .

٦ - يجب اعفاء اليدين من كل عمل فى استطاعة القدمين أو أى عضو آخر القيام به .

1) R M .Barnes. Motion and Time Study. New york 1937.

٧ - يجب أن تكون أجزاء ، العدة ، موضوعة في وضع ييسر القبض عليها واستخدامها بسرعة.

٨ - يجب أن يكون للأدوات والمهمات أمكنة ثابتة توضع فيها .

ثالثاً - تسكيف الآلات والأدوات للعامل :

١٨٤ - لا يقتصر مدلول ذلك التسكيف على حدود الآلات والأدوات فحسب ، وإنما يقصد به عادة كل ما يتعلق بالمحيط المادى العام الذى يعمل فيه العامل ، بما فى ذلك الجو العام للمصنع من تنوعات مختلفة للحرارة ووسائل التهوية والاضاءة .. الخ . فكل تلك الأشياء تكون - بحق - محيطا ماديا يؤثر فى العامل تأثيراً بالغاً . ومن هنا يتضح لنا الجانبان الرئيسيان من جوانب هذا التسكيف .

١ - الآلات نفسها وموقفها من العامل وموقف العامل منها . فالمعتاد غالبا فى تركيب الآلات الصناعية مراعاة الغايات العملية البحتة دون ادنى مراعاة لذلك السكأن الذى يقوم عليها . ولهذا يتحتم علينا دراسة الآلات دراسة فنية دقيقة من وجهة نظر التركيب الانسانى - الجسدى والنفسى ، ومراعاة ذلك التركيب الانسانى فى صياغتها وفى وضعها (١) وفى موقف العامل منها . ففى أى صياغة لآلة من الآلات ينبغى أن يكون العامل هو نقطة البدء (٢) فالآلة هى التى ينبغى ان تسكيف للانسان لا الانسان للآلة .

٢ - الوسط العام الذى يعمل فيه العامل بما يشتمل عليه من وسائل

(١) الصورة التى تتخذها الآلة من الانسان ، طولها . . ارتفاعها . . الخ ، طريقة وقوف العامل أمامها واستخدامها لها . . الخ . . الخ

(٢) Walther ص ٦٥

مختلفة للتهوية والاضاءة، وما يستلزمه من ضوضاء وحركة ..

وإذا كان توفر الجانب الأول من هذا التكيف يضمن لنا الاقلال من التعب المهني ويضاعف لنا الانتاج ، فإن مراعاة خير الوسائل في الجانب الثاني لتضمن لنا كذلك الصحة المهنية للعامل جميعا . وتأثير ذلك واضح بيّن ، في الانتاج بطريقة غير مباشرة . والمناهج العلمية اللازمة لتحقيق هذا النوع من التكيف بمدلوليه كثيرة ومتنوعة ، وقد عرضنا لأهمها في سياق موضوعات الكتاب ، وتستند جميعا إلى دراسة الجوانب المختلفة للبيئة المهنية من آلات أو جو عام .. لتحديد أكثر الطرق فاعلية وصلاحيّة لانجاز العمل على وجه سليم مع مراعاة حدود الطاقة المبذولة من جانب العامل .

١٨٥ - وبعد ، وقد رسمنا هذا التخطيط العام لمختلف حنيات البحث في تكيف الانسان لمهنته وفي تكيف المهنة للإنسان .. هل ترانا قد حددنا جميع الخطوات الضرورية الكافية لضمان ذلك التكيف المزدوج ؟ أم ترانا قد أغفلنا جانبا غاية في الأهمية والخطر ؟

لقد عرضنا لموقف العامل من مهنته وموقف المهنة من العامل في صورة فردية بحتة تستند إلى التحليل السيكولوجي لسكّينهما ، ونسينا أن العامل يعمل لا في وسط مادي خصب ، وإنما في وسط كبير هو بيئته المهنية .. بما فيها من علاقات ووشائج ومصالح ومنازعات .. ولن تتم الدائرة حقا إلا بإدخال هذا البعد الثالث ، البعد الاجتماعي ضمن حدود التكيف العام ، فلا نقف عند حدود تكيف العامل لمهنته وتكيف المهنة للعامل ، وإنما تكيف العامل لبيئته الصناعية وتكيف البيئة الصناعية للعامل . ومن هنا تبرز أهمية التثقيف والتربية والتدريب الاجتماعي ، وأهمية الأندية الاجتماعية والتربية البدنية .. وما إلى ذلك من النواحي التي يمكن بواسطتها غرس الفضيلة في نفوس العمال وتدريبهم على حسن التعامل مع الغير .. وبالمجمل فإن هذا البعد الاجتماعي يتوقف إلى حد كبير على سياسة

التثقيف والتدريب الخلقى والتدريب الاجتماعي.. لاكتساب الفرد لأصح أساليب التكيف والتفاعل .

١٨٦ - ومجال التوجيه المهني لا يقتصر طبعا على المصنع ، بل هو يشمل ميدان المدرسة والجيش ، بل ويمتد إلى الرياضة البدنية .. كما نجد أيضا محور عملية توجيه الشواذ على مختلف أنواعهم ودرجاتهم إلى الأعمال التي يصلحون لها وتصلح لهم ، ويتكيفون معها . وتكيف معهم . وفي البلاد الأجنبية فصول ومدارس هؤلاء الشواذ يتعلمون فيها المهن والحرف المختلفة بحيث يشعرون بأنهم مواطنون منتجون في حدود قدراتهم ومهاراتهم .

١٨٧ - والآن ، وبعد ان عرضنا سريعا لنظريات التوجيه المهني ، ووقفنا على نواحيه وأهدافه ، هل تؤمن معي أن التوجيه السليم للنشاط العالي هو من بين الأزمات الخطيرة التي تعانيها حضارتنا الصناعية الراهنة - إن لم يكن على رأس هذه الأزمات جميعا ؟ وان تأثيره السيء الضار لترك طابعه علينا او على المجتمع في مجموعه ؟

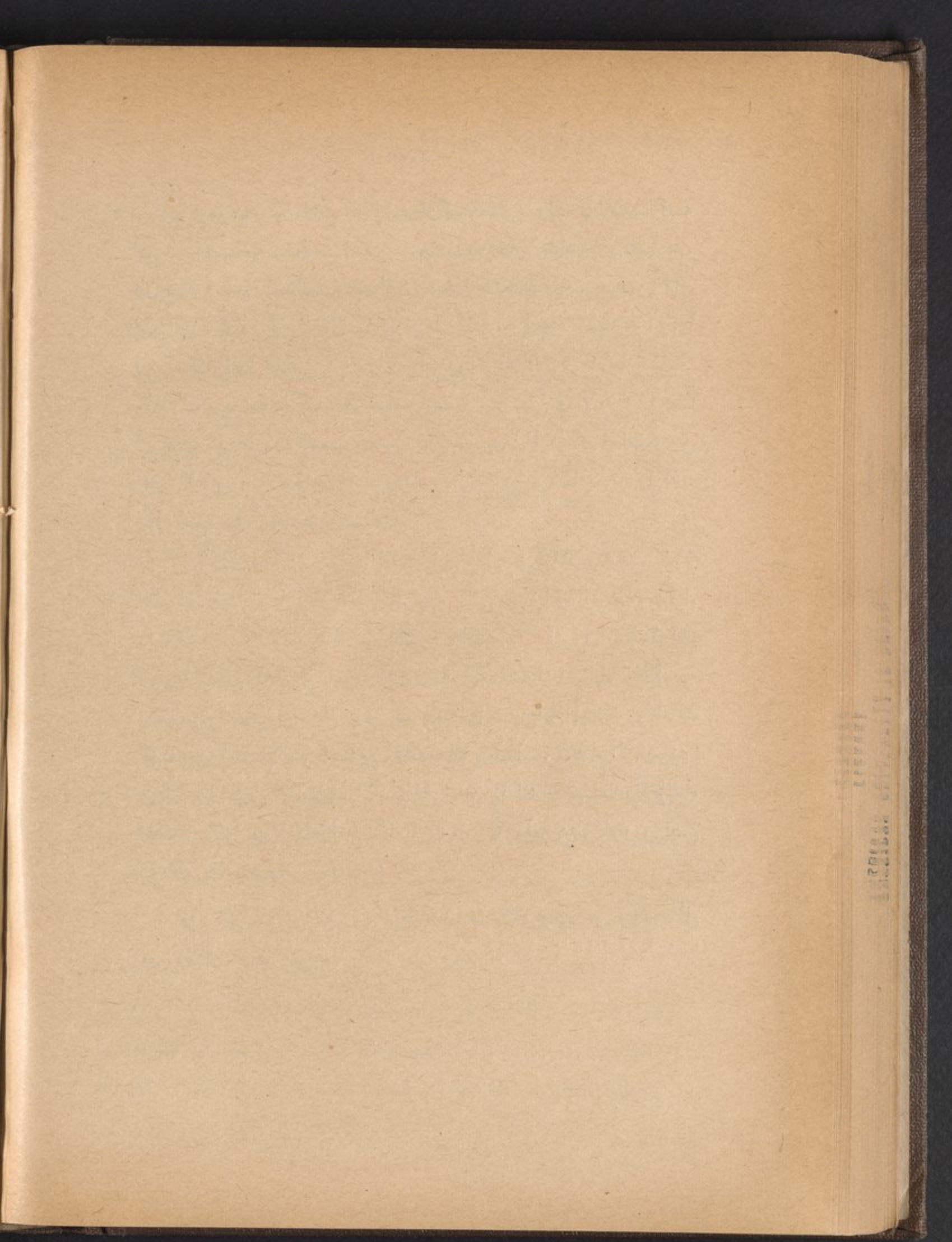
نعم ، يقيني أنك تؤمن معي بذلك ، فليس من أحد ينكر قيمة وضرورة التوجيه المهني للمجتمع ، فهو أولا وقبل كل شيء دراسة سيكولوجية علمية تنظر إلى الفرد نظرة إنسانية شاملة ، فتحاول ان تخدم كل فرد بالنظر إلى صالحه الخاص وصالح الجماعة معا ، تحاول أو تبغى العدالة بالنسبة إلى الفرد والنظام بالنسبة إلى المجتمع .

ونحن نجد في مجتمعنا آلافا من المهن الخطيرة يقوم بها أفراد بلا استعدادات ولا قدرات ، كما نعثر على استعدادات وقدرات عظيمة خصبه تقوم بمهن حقيرة بسيطة ، ولا شك فيما يتضمنه هذا الوضع غير السليم من خطر فردي وخطر اجتماعي ، ففيه إهدار لطبيعة الاستعدادات والقدرات الفردية

بوضعها في موضع غير ملائم ، وفيه إهدار لقيمة المهن . وإذا كان لإهدار قيمة المهن من إضاعة مؤكدة لجانب أساسي من جوانب حياتنا الاجتماعية والاقتصادية ، فإن إهدار قيمة الاستعدادات والقدرات ، وعدم استغلالها فيما يسرت له من أعمال ليس إضاعة فحسب لإمكان الاستفادة من تلك القدرات في مجالاتها الملائمة ، وإنما فيه كذلك إثارة محققة لكثير من الأمراض والانحلالات في الصحة النفسية . وإذا كنا نريد حقيقة كفاية في الصحة النفسية ، وكفاية في الانتاج ، وجب أن نقف على قدرات الشعب وميول أبنائه ونوجهها إلى العمل المناسب حتى نحقق التوافق والملاءمة بين الفرد وعمله وحتى ننتج أجود ما يمكن وأكثره بأقل مجهود وفي أسعد ظروف العمل .

وإذا كنت قد آمنت معي بما تقدم ، فهل تأمل معي كذلك وتترقب ، اليوم الذي نجد فيه أنفسنا وقد أخذنا بالتوجيه المهني على نطاق واسع وطبقناه في محيط المصنع ، والمدرسة ، والجيش ، والمملجأ . . . بل وفي كافة المرافق الحيوية للدولة ؟ ثم هل تأمل وكملك رجاء في أن تشترك الهيئات الحكومية والقومية وتتضافر في سبيل تدعيم التوجيه المهني ، وإقامة المدارس والمعاهد التي تعنى بدراسة علم النفس الصناعي والخدمة الاجتماعية . . . لاعداد الاختصاصيين في التوجيه المهني والاجتماعي ؟ ثم هل ترجو كذلك أن تعنى الدولة بإنشاء المدارس التدريبية والاعدادية الخاصة بالعمال ، لأن أمر هذه المدارس ليس في طاقة كل مؤسساتنا الصناعية !

نعم ، ظني بك بل يقيني أن الوطنيه تدفعك لأن تؤمن معي ولأن تأمل معي ، ولأن ترجو معي .



الباب السادس

بحث عملي

لاحدى المؤسسات الصناعية

١٨٨ — لعل من المفيد ان نأتى على نتائج احدى بحوثنا العملية لاحدى مؤسساتنا الصناعية - التى قمنا بدراسة الصناعة فيها وبحث حالة عمالها الصناعيين - لنقف على احدى الصور للحياة الاجتماعية للعامل المصرى .

ولما كان بحثنا الذى اجريناه سنة ١٩٥٠ لمصنع (س) هو البحث الذى تناول اكبر كمية من العمال حيث قمنا ببحث جميع عماله البالغ عددهم ١٢٢٨ عاملا ، فضلا عن ان هذا المصنع يعد من اهم مصانعنا شأننا ، لذا رأينا ان تكون الصورة التى نقدمها للقارىء هى صورة حياة العمال فى هذا المصنع . وبديهي ان هذه الصورة لا تبرز لنا الا محيطها فقط لأن المصانع تختلف فيما بينها اختلافا شاسعا من حيث نوع العمل ، وظروف المصنع البيئية والتاريخية والاقتصادية .. ومدى ما يقدمه كل منها من خدمات .. الخ .. الخ ..

١٨٩ — وسوف نقتصر ونحن نعرض نتائج هذا البحث على الأهم للقارىء دون المهم .. فلقد قمنا بدراسة الصناعة فى المصنع (س) وتطورها .. ونشأة المصنع وموقعه وعنوانه .. والمباني وأقسامها .. وطريقة قبول المصنع للعمال الجدد .. وعدد العمال بكل قسم .. وعدد الورديات وساعات العمل لكل قسم ، وفترات الراحة .. والاجازات السنوية والمرضية ونظامها فى المصنع .. وطريقة دفع الأجور واعطاء السلف .. وتوقيع الغرامات والتصرف فيها .. وتاريخ النقابة ومدى نشاطها فى النهوض بالعمال .. والمساكن العمالية .. والمنازعات والاضطرابات العمالية .. ومدى توفر الاشتراطات الصحية العامة بالمصنع .. وعمليات الصناعة وخطواتها خطوة بخطوة .. ومدى الأخذ بمبادئ التنظيم العلمى للإنتاج، والتوجيه المهني فى محيط المصنع .. ومدى الاحتياطات المتخذة لمنع الاصابات .. ومدى الاحتياطات المتخذة لمنع امراض المهنة .. ومتوسط نسبة الأمراض بالمصنع ونوعها .. ونظام تغذية العمال .. والمعدات التى اتخذها المصنع لراحة العمال وسلامتهم والمحافظة

على صحتهم . . والاستراحات ومحل تناول العمال لطعامهم . . ومدى تطبيق القوانين العمالية . . ومدى الترفيه عن العمال ، وتوفير وتنظيم اوقات الفراغ في محيطهم . . ومدى اهتمام المصنع بالبحوث الاجتماعية والنفسانية لعماله . . ومدى تنظيم الدفان الادارية والعمالية وتنسيقها واستيفائها . . الخ . . الخ .
١٩٠ — نعم ، درسنا وبحثنا هذا كله وفوق هذا كله ولكننا سنقتصر على ان نورد هنا بايجاز نتائج البحوث الاجتماعية التي قمنا بها لعمال المصنع حيث اتضح :

— ان الهجرة الى الاماكن الصناعية ما زالت محدودة ، وربما كان ذلك راجعا الى أننا ما زلنا في حاجة الى تشجيع الصناعات والعمل على تنميتها والتوسع فيها اولاً ثم العمل على توفير وسائل الراحة للهاجرين ثانياً . فلقد وجد ان نسبة من هجروا مديرياتهم للعمل بالمصنع لا تتجاوز ١٨ ٪ / بالنسبة الى مجموع العمال ، في حين ان هناك ٨٢ ٪ / أصلهم من المناطق والعزب والقرى المحيطة بالمصنع .

— وان المتوسط الاجمالي لأعمار المشتغلين بالمصنع هو ٢٧ عاماً . وان غالبية العمال هم ما بين ٢٠ و ٣٥ عاماً . وان من تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة يمثلون ٧ ٪ / من مجموع العمال .

— كما قد اتضح ان غالبية العمال يتزوجون في سن مبكرة ما بين ١٨ و ٢٢ سنة ، وان هناك ٦٦ و ٧ ٪ / متزوجون . وان عدد افراد أسرة العامل يزيد عن خمسة في المتوسط .

— وان هناك ٥٥ ٪ / من بين العمال يعولون اقارب لهم كالوالد والوالدة والاخوات ، او زوجة اخ متوفى ، او اخت مطلقة ، او اولاد اخت . الخ . وان عدد من يعول كل من هؤلاء يزيد عن فردين في المتوسط .

- اما عن مستوى الاجور بين العمال فقد اتضح الآتي :

١ - ان المتوسط الاجمالي لليوميات في هذا المصنع هو حوالى ٢٨٥ مليما
بمعنى ان المتوسط الاجمالي لأجر العامل فى الأسبوع هو جنيه و ٧١٠ مليما
وفى الشهر هو ٧ جنيه و ١٢٥ مليما .

٢ - وان هناك ٣٠٪ من بين العمال يتقاضون اقل من ١٤٠ مليما
يومية بمتوسط ١٢٠ مليما لسكل منهم ، بمعنى ان ٣٠٪ من بين العمال يتقاضون
مرتبات شهرية حوالى ٣ جنيهات لسكل منهم . وان من بين هؤلاء اكثر من
٣٢٪ يعولون اقارب لهم بمتوسط ازيد من فردين . كما ان من بينهم اكثر
من ٢٢٪ متزوجون .

٣ - وان هناك ١٠٪ من بين العمال يتقاضون اقل من ٢٠٠ مليما يوميا
بمتوسط حوالى ١٧٥ مليما لسكل منهم . بمعنى ان ١٠٪ من بين العمال يتقاضون
مرتبات شهرية حوالى ٤ ج و ٣٧٥ م لسكل منهم . وان من بين هؤلاء ٥٠٪
يعولون اقارب لهم بمتوسط يقرب من ثلاثة افراد . كما ان من بينهم ٥٠٪
متزوجون .

٤ - وان هناك ٢٧٪ يتقاضون ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليما يوميا بمتوسط
حوالى ٢٥٠ مليما لسكل منهم . بمعنى ان ٢٧٪ من بين العمال يتقاضون مرتبات
شهرية حوالى ٦ ج و ٣٥٠ م لسكل منهم ، وان من بين هؤلاء ٧٥٪ يعولون
اقارب لهم بمتوسط ازيد من فردين . كما ان من بينهم اكثر من ٨٧ و ٥٪
متزوجون .

٥ - وان هناك ٢٢٪ من بين العمال يتقاضون ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليما
فى اليوم بمتوسط حوالى ٤٠٠ م لسكل منهم ، بمعنى ان ٢٢٪ من بين
العمال يتقاضون مرتبات شهرية حوالى ١٠ ج لسكل منهم ، وأن من بين
هؤلاء ٣٩٪ يعولون اقارب لهم بمتوسط فردين ، كما ان من بينهم ٩٢٪
متزوجون .

٦ — وأن هناك ١١٪ من بين العمال يتقاضون أكثر من ٥٠٠ مليما يوميا بمتوسط حوالى ٦٨٠ مليما لكل منهم ، بمعنى أن ١١٪ من بين العمال يتقاضون مرتبات شهرية حوالى ١٧ جنيه شهريا ، على أن جل هؤلاء يعملون في عمل منهمك وله خطورته الخاصة ، ولذلك فهم لا يواصلون العمل باستمرار فكثيرا ما يتغيب العامل منهم أكثر من يومين وثلاثة في خلال الشهر الواحد ثم أن هؤلاء جميعا يعولون أقارب لهم بمتوسط ثلاثة أفراد ، كما أن جميعهم متزوجون .

ومن كل ذلك يمكننا أن نقول بوجه عام أن نسبة عدد من يعول العامل من أقارب ، وكذلك نسبة الزواج ، كلاهما يتناسب طرديا مع ارتفاع أجر العامل .

— أما عن المستوى الاقتصادى للعمال وأسرهم ، فقد وقف الباحث على أن هناك ٢٠٪ من الأسر مستواها منخفض ، و ٢١ و ٧٪ دون المتوسط و ٢٠٪ متوسط و ١٣ و ٣٪ فوق المتوسط و ٢٥٪ حسن .

وانه لا يوجد بين العمال من يدخر شيئا ، اللهم الا اذا استثنينا حالة واحدة عرضت للباحث ، وتقوم بادخار ثلاثة جنيهات شهريا من راتبها الشهرى البالغ ٣ ج و ٥٠٠ م ، وان السبب فى ذلك يرجع إلى أن العامل يعيش ويأكل مع والده المستأجر لأطيان زراعية . وأن الدافع الوحيد لهذا العامل على الادخار هو رغبة فى الزواج . ويمكن أن نرجع عدم ادخار بعض العمال عن يتمتعون بمستوى اقتصادى لا بأس به إلى سوء استغلال اوقات فراغهم ، وإلى الجهل وسوء التصرف فى أجورهم ، وإلى عدم التوجيه والإشراف الاجتماعى اللازمين للعمال . .

أما عن نسبة المدينين بين العمال ، فلم يستطع الباحث الوقوف على حقيقتها تماما . فبعضهم يقول أنهم على وشك الانتهاء من سداد ديون كانت عليهم فى
(م - ١٦)

الشهر الماضى . والبعض يقول انهم اذا ما احتاجوا إلى شيء فانهم يلجأون إلى المصنع . وهناك من يقول إنه في أمس الحاجة إلى الاستدانة ، ولكن من أين له هذا ؟ إن المصنع لا يفتح أبواب خزائنه دائماً لكل من يرغب في الاستدانة ..

أما عن الإيرادات الخاصة فإن نسبتها بين العمال معدومة ، فليس هناك من بينهم من له إيراد خاص بخلاف أجره - اللهم إلا إذا استثنينا بعض أسر العمال التي لا تعدو نسبتها ١٪ من مجموع الأسر ، وفيها قد يكون الوالد أو أحد أفراد الأسرة يمتلك ما يدر عليه دخلاً محدوداً .

— أما عن الحالة العلمية ، فإن نسبة الأمية في محيط العمال نسبة عالية جداً وتقرب من ٧٧٪ ، وإن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة إلماماً بسيطاً هي ٦٥٪ ويمكن إضافتها إلى النسبة السابقة . وأما نسبة من يجيدون القراءة والكتابة هي ١٦٥٪ وأن نسبة من يعنون بتعليم أولادهم بالمدارس الإلزامية هي نسبة ضئيلة لا تعدو ٤٪ . كما قد اتضح لنا من البحوث أن أكثر من ٨٥٪ من أسر العمال أميين .

— أما عن الحالة الصحية ، فقد دل الظاهر على أن هناك ٧٦٪ من بين العمال يتمتعون بصحة لا بأس بها . ويمكن أن نرجع ذلك إلى عناية المصنع بتغذية عماله تغذية كاملة من حيث النوع والكمية بدون أى ثمن . فضلاً عن قيام المصنع بكل ما هو كفيل في الغالب بالمحافظة على صحة العمال وعلاجهم وما إلى ذلك من تخفيض ساعات العمل إلى ثمان ساعات يومياً ، تتخللهم فترة راحة . كما اتضح أن حالات الضعف لا تعدو ١٠٪ ، أما عن أسر العمال فقد اتضح للباحث أن أغلب الأسر تبدو في صحة جيدة ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض حالات الضعف الشيخوخي للوالد أو الوالدة . وربما يرجع ذلك إلى تمتعهم بشمس الريف وهوائه النقي حيث يسكن غالبية العمال وأسرتهم

فضلا عن وجود الألبان ومنتجاتها والبيض والخضروات، وما إلى ذلك من الأغذية المهمة في محيط الريف ، وهي رخيصة نوعا مما يجعلها في متناول الأسر إلى حد ما .

— أما عن العاهات ففسبتها بين العمال لا تتعدى ٣٥٪ ، وأغلبها عبارة عن حالات فيها اصبع أو أكثر مفقود . أما في محيط أسر العمال فهي لا تعدو ٢٪ ، وأكثرها حالات فقد أو ضعف بصر .

— أما عن كيفية قضاء وقت الفراغ ، فإن هناك بين العمال ٦١٪ يقضون أوقات فراغهم ما بين المقهى والسينما ، في حين أن نسبة من ينتفع بأوقات فراغه في النادي الخاص بالمصنع لا تتجاوز ٢٥٪ فهو ناد يتسم بالطابع الارستقراطي ؛ وأن هناك ٣٦٥٪ يقضون أوقات فراغهم في المنزل . هذا وأغلبية أسر العمال كالزوجة والأطفال وغيرهم يقضون أوقات فراغهم في منازلهم ولكن دون أن يستفيدوا منها على أي وجه كان ، فالأطفال وهم في سن المدارس بعيدون عنها ، والشيوخ وهم القادرون على الانتاج من بعض الصناعات الريفية البسيطة لا يفكرون فيها . وكذلك الأمهات والزوجات . وربما كان مرجع ذلك إلى تفشى الأمية وعدم وجود توجيه اجتماعي في محيط الأسر . .

— أما عن مساكن العمال ، فإن هناك من بينهم ٢٥٪ يسكنون وأسرهم حجرة واحدة بمتوسط أزيد من أربعة أفراد في كل منها . وأن هناك ١٠٪ من مساكن العمال لا يوجد بها مرحاض . وأن أكثر من ٢٣٪ من المساكن لا تمت للاشتراطات الصحية بصلة . هذا وهناك ٨٦٪ من المساكن ليس بها مورد عمومي للمياه النقية للشرب ، وإنما تستعمل مياه الطلبيات والترع والبحار .

وتبين من البحث أن أكثر من ٥٨٪ يسكنون في منازل ملكا لهم ولاسرهم ، فلا يتكبدون إيجار مساكن .

— ولقد اتضح أن نسبة من يدخنون هم أكثر من ٥٥٪ وأن هذا لا يمنع من أن هناك من بين هؤلاء العمال وغيرهم من يتعاطى المخدرات والخمور أيضا ، فقد اعترفت بعض الحالات بذلك أثناء القيام ببحثها .

— كما قد اتضح للباحث أن هناك حالات غير متزنة وغير مستقرة بمعنى أنها لا تتمتع بصحة نفسية وحالة معنوية حسنة ، وربما رجع ذلك إلى أمراض نفسية مختلفة ، أو إلى أنواع من الشذوذ الجنسي ، ومع أن نسبة هذا الشذوذ لا يستهان بها بين العمال ، إلا أنه لم توجد سوى سبع حالات هي التي اعترفت بهذا الشذوذ . . .

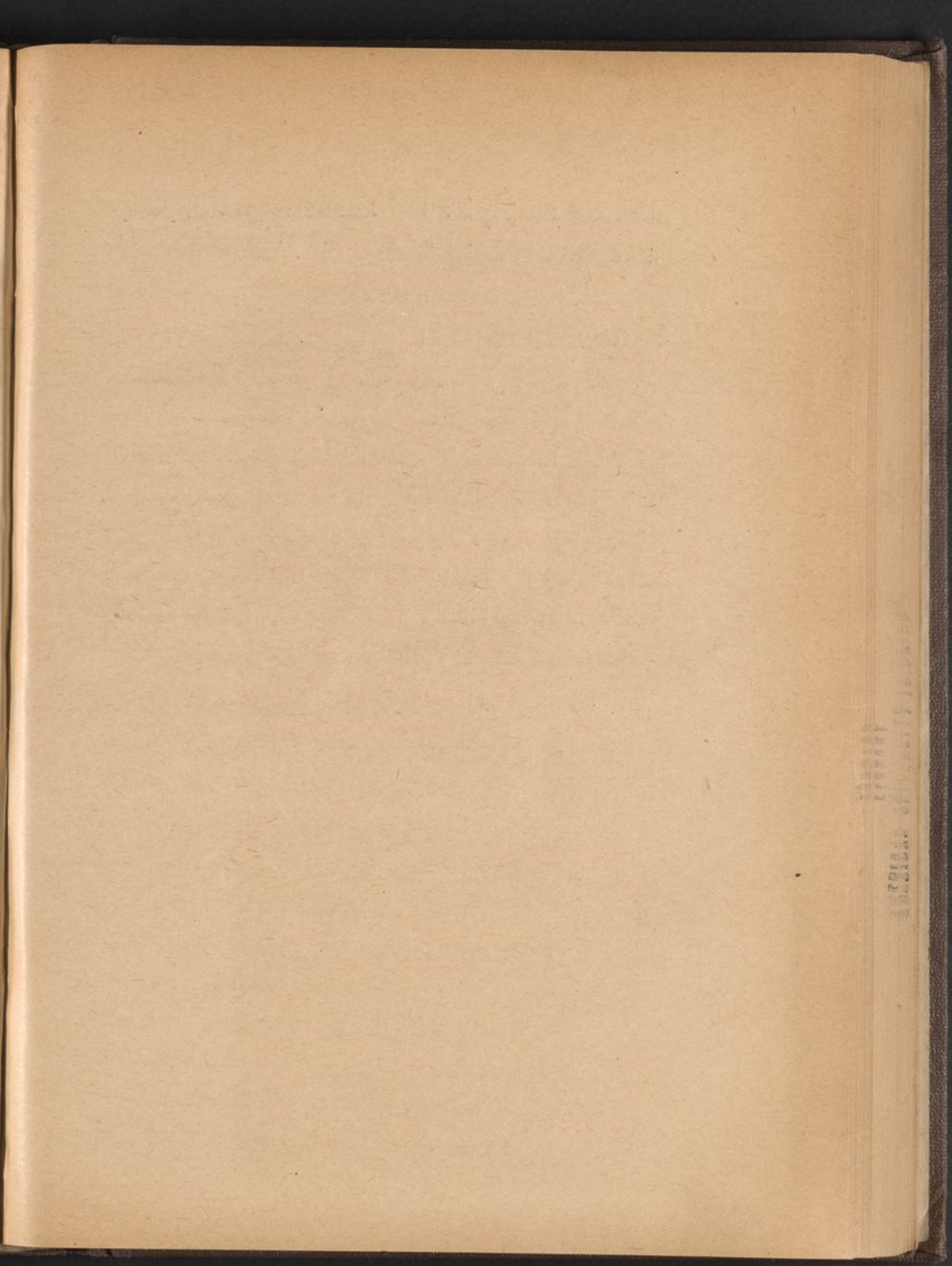
— هذا وبسؤال العمال وأسرها عن العلاقات والروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة أجابوا بأن هذه العلاقات لا بأس بها . ومع ذلك فإن هذه العلاقات لا يحتمل أن تكون حسنة دائما في المحيطات الاجتماعية والاقتصادية المنحطة ودون المتوسطة . . .

— أما عن المستوى الاجتماعي للعمال وأسرها بوجه عام ، فقد اتضح أن هناك ٢٧٪ مستواهم الاجتماعي منخفض ، وأن ٢٠٪ مستواهم دون المتوسط و ١٥٪ متوسط و ٢٣٪ فوق المتوسط و ١٥٪ حسن . هذا وإنه وإن كان مما يؤثر في تقديري للمستويات الاقتصادية للعمال مقدار دخلهم وعدد أفراد الأسرة ، وعدد من يعول كل منهم ، وكيفية تصريف الأسرة في دخلها ، وإقبال العامل على المكيفات من عدمه ، وكيفية استغلال أوقات الفراغ . . إلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر بطريق مباشر في المستويات الاقتصادية كالمستوى العام للأسعار ، فإن هذا التقدير كان يتوقف أيضا إلى حد كبير على ملكية العامل للسكن أو تكبده لإيجاره ، ويمكن أن نعزو إلى هذا العامل قبل غيره ارتفاع نسبة المستوى الاقتصادي - المتوسط والفوق متوسط والحسن - في محيط عمال هذا المصنع . كما أنه أثر بدوره في المستويات الاجتماعية - ولو إلى حد ما - هذه المستويات التي كان تقديري لها يشمل فضلا

عن النظر إلى المستويات الاقتصادية ، الحالة العلمية والحالة الصحية للعامل والأسرة على حد سواء . . إلى غير ذلك كالنظر إلى حالة المسكن الصحية كانت أو غير صحية . .

١٩١ — ومهما يكن من أمر فإن حالة عمال هذا المصنع لا يمكن أن تعطينا طبعاً فكرة عامة عن كل عمالنا ، فالمصنع (س) يقوم بتقديم وجبة الفطار والغذاء لعماله مجاناً ، ثم هو يمتاز باعتدال أجوره نسبياً ، فضلاً عن أن العمال لا يتكبدون مصاريفاً لا تتقاهم ، لأن أغلبهم يقطن مناطق قريبة من المصنع ومحيطه به . أما بقية العمال ، فإن المصنع يوفر لهم اسبل الانتقال في عربات خاصة . . ثم ان هناك ٥٨٪ من العمال لا يتكبدون إيجارات مساكن لأنهم يقطنون في منازل ملكا لهم . . ثم ان المصنع يوفر وسائل الكشف والعلاج بالمجان للعمال ولأفراد أسرهم ، بل ولأبناء الحى الذى يجده المصنع . . ثم ان المصنع لا يلجأ أخيراً إلى توفير العمال أو الاستغناء عنهم . . الخ

وإذا كنا نجد بعد توفير كل هذه الميزات والخدمات أن هناك ما يقرب من ٥٠٪ من عمال هذا المصنع مستواهم الاجتماعى بين منحط ودون المتوسط ، فما بال القارىء بعمال المصانع الأخرى ؟



الباب السابع

خاتمة

خلاصة؛ وعموميات

١٩٢ - بينا كيف كان من أثر تعاليم الاقتصاديين الاحرار في اوئل القرن التاسع عشر أن اتبعت الحكومات سياسة عدم التدخل في شئون التجارة والصناعة للاعتقاد وقتئذ بأن تلك الحرية في مصلحة الجميع .. الا أنه في أواخر هذا القرن انقلبت هذه السياسة رأساً على عقب لأسباب عدة من بينها تقدم الصناعة وانتشارها على نطاق واسع حيث حلت الآلات محل العمل الانساني ما أمكن ، فأثرى أصحاب الأعمال الذين استغلوا العمال غير مباينين بما حل بهم من بؤس وانتابهم من محن وضافهم من شقاء .. فظهرت مشكلاتهم ، وحلت الأزمات الناتجة عن وفرة المنتجات وزيادتها عن حاجة الاستهلاك ، وهدد الخراب المشروعات الصناعية وطوح ببعضها ، وزاد الطين بله حرية التجارة حيث امتدت المنافسة إلى جميع بلدان العالم بدون قيد ولا شرط ، وانتشرت البطالة وترتب عليها الكثير من المشاكل التي لا تحصى ولا تعد ، والتي إن خفي بعضها عن ذهن القارىء فسوف لا يخفى عليه جلها .. وبالجمله ساءت الحال عموماً وعمت الفوضى ، فكان لا بد من تدخل الحكومات بوسائل مختلفة لمعالجة هذه الأوضاع ، إذ ان ترك الأمور تسير في مجراها الطبيعي دون توجيه أو ارشاد لا يمكن ان يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة هي سوء توزيع الثروة وتحكم القوى في الضعيف مما تضطرب معه الأمور وتضعف الشعوب وتزول الأمم .

وفي القرن العشرين كان الاتجاه واضحاً نحو التدخل الحكومى الذى اختلفت درجاته واتجاهاته من بلد لآخر ، ومهما يكن الأمر فإن القرن العشرين يتميز بطابع تدخل الدولة رغم قيام الانتاج على أساس المشروع الخاص (الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) وحرية العمل والمنافسة ، ولذا يطلق على نظام الانتاج الحاضر « الاقتصاد الموجه أو المدار » حيث تتدخل الدولة لتوجيه اقتصادياتها توجيهاً يقوم على تجنيد كافة امكانياتها ومواهبها للصالح العام ولانعاش الشعوب وتهئية حياة ممرعة لها .

ولا غرابة إن وجدنا الدول تسعى جميعاً لدعم سياساتها الاشتراكية والانعاشية وتوفير عناصر الحياة الطيبة لكل فرد من افرادها ، فإن ما يقدمه الفرد من خدمة للمجتمع متوقف على تقوية الرباط الذى يربط بين الفرد والمجتمع ، وعلى أشعاره بأن تحقيق غاياته الحيوية منوط بهذا المجتمع . . فالمجتمع الصالح هو الذى ييسر لأفراده سبل الحياة الطيبة الكريمة المطمئنة ، ويهيئ لهم أسباب القوت والملبس والمسكن والصحة والعلم والأمن جميعاً ، وبهذا وحده يمكن ان يتم التكيف بين الفرد وبين المجتمع الذى يعيش فيه ، ويفخر بالانتماء اليه . اما المجتمع المفكك فهو الذى يعيش كل فرد فيه لحساب نفسه وينقصه ان يدرك ان الناس اذ يعملون لحساب انفسهم ، قد يعملون بمجتمعاتهم ، ومعنى هذا انهم يعملون ضد انفسهم اذا اعتبرنا القيم الباقية ، واغفلنا القيم الراهنة .

١٩٣ — هذا ، واذا كنا نبغى حقاً بناء امة صناعية فاضلة ، ومجتمع عمالى فاضل ، فإن الوسائل التى تحقق هذه الغاية تتلخص فى كلمة واحدة Rationalisation ، اى الترشييد والتنظيم العلمى للانتاج وما يتضمنه من تنظيم علمى للعمل . وقد سبق ان قلنا أننا بضرورة الأخذ بأساليب هذا الترشييد والتنظيم حتى نحقق اقصى كفاية للعمل بأقل جهد ، وحتى نقلل من تعدد المنتجات التى تشبع حاجة واحدة لأن هذا التعدد لا يعود على المستهلك بفائدة تذكر ، بل يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ، وحتى نتلافى الضياع والخسارة فى الخامات والقوى المحركة . . الى الحلول ما أمكن محل الوسطاء ، والى غير ذلك من ترشييد الادارة وتنظيم الأعمال التجارية والتوزيع والاستهلاك والنقل جميعاً . وبالاختصار ترشييد كل ما يحقق ارتفاعاً فى مستوى المعيشة وخفضاً فى الأسعار وكسباً اعلى واثبت لأصحاب الأعمال .

والآن ، لنأت في لمحة عامة خاطفة سريعة على اهم نواحي التنظيم العلمى للعمل والخدمات الاجتماعية والنواحي الترفهية فى محيط العمال . . وجميعها مجالات حية ، تتعاون وتتفاعل فيما بينها لتنتج لنا اخيراً غلة طيبة وحصدآ مباركاً : —

١٩٤ — أولاً : التوجيه المهنى Vocational guidance : سبق أن تكلمنا عن التوجيه والاختيار والإعداد المهنى ، وقلنا أن مجال الاختيار المهنى أضيق من مجال التوجيه ، إذ يستلزم الأخير معرفة سيكولوجية بجميع المهن ، أما الاختيار فلا يستلزم إلا معرفة المهنة التى سيختار لها المتقدمون من أجلها ، والواقع أن الدور الذى يلعبه الاختيار المهنى لا يقتصر على تعيين مرشحين لمهنة معينة بل إن له دوراً كبيراً فى داخل المصنع نفسه . . كحالة تغيير العمال وتبديلهم وتوزيع العمل على مختلف المهن والترقية وملافاة وقوع حوادث داخل المصنع والتقليل من فترة التمرين على المهن قبل ممارستها الخ . أما مشكلة الإعداد المهنى ، فهى تتعلق بالمنهج الواجب اتخاذه لتدريب العمال وتعليمهم وإعدادهم فى مهنتهم المختلفة . ولنضرب مثلاً بدراسة العالم Friedrich فى كتابه L'opprentissage à base psychotechnique لتلك المشكلة . فلقد كانت وسيلته المفضلة فى الإعداد هى حل العمل إلى عمليات أولية ثم جعل لكل عملية جهاز خاص يتدرب عليه العامل الجديد مع مراعاة المنهج الوظيفى المتخذ فى التعليم بوجه عام ، فالمتعلم يمارس تعليمه على آلات تربطه بواقع العملية نفسها التى سيمارسها فيما بعد على أن يكون واعياً باستمرار لمقدار التقدم فى تعلمه . ولقد أدى هذا المنهج إلى توفير ثلث أو نصف الزمن اللازم للتمرين بالوسائل التقليدية العتيقة المستخدمة فى المصانع . ونذكر بهذه المناسبة كذلك محاولات Tramm فى إعداد سواقي الترام ، واتخاذه للمنهج نفسه والأساس الوظيفى نفسه فى التمرين والإعداد الذى اتخذه Friedrich .

وبالجملة يجب اختيار العمال الصالحين لنوع العمل الموجود على أساس علمي يثبت ميلهم وكفاءتهم واستعدادهم . وتدريبهم التدريب العلمي المنتج . وكما يتأكد صاحب العمل قبل شراء الآلات من جودتها وميزتها ، كذلك يجب أن يتأكد قبل تشغيل العمال من صلاحيتهم للعمل ، ولا يتسنى له ذلك الا اذا انشأ قسماً خاصاً في مصنع له لبحث هذه المسائل على ضوء علم النفس الصناعي والفردى ، ويمكن تسمية هذا القسم « قسم البحوث الصناعية » . ومن الغريب ان تخلو مصانعنا من امثال هذا القسم في حين ان بكل منها قسماً لتحسين الآلات والعمليات الصناعية على اساس علمي .. هذا ، ويجب تعاون المؤسسات الصناعية مع الحكومة على انشاء مثل هذه الأقسام واقامة المراكز المتعددة للتدريب المهني في الصناعة ، حتى يمكن ان تستفيد المصانع الصغيرة منها .

وأخيراً نقول انه عندما يواجه عالم من علماء القياس النفسى مشروعا من المشروعات ينبغي أن نزاعى أن نجاحه لا يتوقف على معرفته الشخصية وتجربته وتمكنه من عمليات التجريب فحسب ، وإنما يتوقف كذلك على مقدار المعاونة التي تقدم إليه من هيئة العمل نفسها . إذ لا يمكن أن يقام قياس نفسى بدون تعاون وثيق بين العالم النفسى وبين بيئة العمل كلها . كما يتوقف النجاح كذلك على طبيعة « المشاكل المعالجة » وعلى مقدار حظ الدراسة من التنظيم وعلى وفرة الآلات والأجهزة التي توضع تحت تصرف الاختصاصيين . كما يلاحظ عدم الخلط بين اختبارات المراهقين واختبارات البالغين مثلاً ، اذ ينبغي ضمان تجانس المجموعات أى العمل في حدود أعمار متقاربة وفي حدود جنس واحد (ذكر أو أنثى) .. وهناك مشاكل أخرى متعددة يواجهها الباحث خلال التطبيق لا مجال للتعرض لها ، ونسكتفى بالإشارة إلى انه من الضروري بالنسبة للباحث النفسى أن يكون ملماً بطبيعة البيئة المهنية التي يدرس فيها ، ذا ثقافة سيكولوجية خصبة تسمح له بالتغلب على مختلف صعوبات التطبيق

١٩٥ — ثانيا : التقليل من تعب العمال بقدر المستطاع ، ولا شك ان اهم عامل في تخفيف وطأة التعب هو إعطاء العمال فترات للراحة ، وراحة اسبوعية واجازة سنوية (١) . والتعب من اهم العوامل التي يجب عدم اغفالها لما لها من وثيق العلاقة بالانتاج واصابات العمال ، فالعامل اذا تعب قل انتاجه في الكمية والجودة ، واصبح اكثر تعرضا للاصابات .

هذا ، ويجب تخفيض ساعات العمل اليومي حتى توفر اوقات الفراغ المجدية للعمال . . . ولنعلم انه لا خير في وقت يمضيه العامل في المصنع وهو منهك القوى عديم الميل للعمل ، ينتظر بفارغ الصبر صفارة الخروج ، وليس شك في ان التعب من اهم العوامل التي تبعث بالسأم والملل إلى النفوس !

١٩٦ — ثالثا : منع الاصابات بالقدر المستطاع لأنها تضعف وقتا وبجهدا ومالا وأرواحا ، فمن اللازم وضع حواجز من السلك أو الصاج حول الآلات والعجلات . . . حتى لا يتعرض العمال لحوادث مروعة . وكذلك استعمال بعض المعدات الواقية كلبس الخوذات والكمادات والقفازات والنظارات . . . للوقاية من أمراض المهن وأخطارها كالأتربة والشظايا والشرر والضوء الخاطف . . الخ . وقد سبقت الإشارة إبان تناولنا هذا الموضوع

(١) هناك بعض المصانع تخير العامل في أن يأخذ اجازته أو ان يأخذ عنها مكافأة تزيد بمقدار ٥٠ ٪ عن يوميته المقررة أو متوسط انتاجه بمعنى أن يصرف العامل في مدة اجازته — وهو يعمل داخل المصنع — عن اليوم ، يوم ونصف . وإذا كان هذا هو الذي يفضله غالبية العمال ، كما اتضح من نتائج بحثنا التي اسفرت عن ان نسبة من يتمتعون باجازاتهم فعلا لا تتجاوز ١ ٪ من بين العمال . . . اذا كان هذا هو الذي يفضله غالبية العمال فان الواجب هو ان يحرص المصنع على منح عماله اجازاتهم السنوية ولا يعوضهم عنها بأجور ، فالغرض الأول من الاجازات هو ابعاد العمال عن جوالعمل ، ليروحوا عن انفسهم وليجددوا ويستعيدوا نشاطهم وحيويتهم ، على ان توضع برامج لتنظيم قضاء هذه الاجازات بقدر الامكان ، كما يراعى كذلك تنظيم العطلات الاسبوعية في نواح ترفيهية وثقافية . . . وليس شك في ان تنفيذ ذلك يقتضي الاخذ بوسائل الترشيح الاجتماعي أولا ، كرفع الاجور . . . الخ

إلى ما للتعب وطول ساعات العمل من أثر في كثرة الإصابات ، وإلى ما لحالة العامل النفسية ، ومدى استعداده للحوادث .. الخ من أثر كذلك .

١٩٧ — رابعاً : العناية الصحية بالعامل ، وتشمل ناحيتين : إحداهما وقائية preventive والأخرى علاجية Remedial . الأولى تقي العمال شر الأمراض ، والاعتلال الصحي البطيء ، والثانية تعالج الأمراض والإصابات والحوادث الطارئة . على أن هناك ناحية ثالثة ، وهي الإنشائية أو الإيجابية Constructive or positive وتتألف فيما يتبعه الفرد العادي حتى يزيد فيما يدخره من القوة والحوية والنشاط ، وذلك عن طريق المواظبة على الرياضة البدنية والتغذية الكافية كما ونوعاً .. إلى غير ذلك من توفير السكن الصالح والجو الصالح في المحيط الذي يحيا فيه .

ومن هذه النواحي الثلاث يتضح أهمية : توفير النور والهواء ، والتخلص من ذرات الأتربة والغبار وجعل المصنع على وجه العموم صالحاً لكي يمضي فيه العمال جل النهار . . وإنشاء عيادة طبية تشرف على عمليات الإسعاف وفحص العمال فحصاً دورياً منتظماً ، وتخصيص « فيش » صحي لكل عامل وإرشاد المرضى وعلاجهم مجاناً . وعلى المصنع أن يفتح خزانة بالدفتري أمام هؤلاء المرضى يبين بها نوع المرض حسب تشخيص الطبيب المعالج حتى يمكن الوقوف على نسبة الأمراض ونوعها بين العمال ، كما يجب تعاون طبيب المصنع مع موظفي إدارته لعمل إحصائية شهرية عن الأمراض بالمصنع .. كما يتعين إنشاء مطعم تقدم فيه وجبات الغذاء للعمال مجاناً . ويستحسن أن تكون بضمن زهيد حفظاً لكرامة العامل ، على أن يزيد أجره بقدر ما يدفعه ثمناً للوجبات ، وبذا نكون قد قدمناها له مجاناً بالفعل ولـسكن من طريق غير مباشر يحفظ عليه منزلته وشعوره بالعزة .. هذا إلى جانب الأخذ بالثقيف الغذائي للعمال عن طريق إلقاء المحاضرات وعرض الأشرطة السينمائية ،

وتوزيع النشرات التي تدور جميعها حول موضوع الغذاء العلى المفيد، وبيان ما ينجم من أضرار عن فقدان الأغذية للعناصر الضرورية المختلفة من فيتامينات ومواد نشوية وزلالية ودهنية . . هذا إلى ضرورة مراعاة نظافة المصنع، والعمال بإنشاء الدورات الصحية المستوفاة وإيجاد النافورات الصحية للشرب والحمامات الساخنة والباردة والفوط والصابون، وتعيين زائرات صحيات اجتماعيات لزيارة بيوت العمال، وإرشاد الأسرة وتوجيهها إلى النواحي الصحية المتعددة والمختلفة، وتعريفها بالمؤسسات التي تقدم مختلف الخدمات الصحية والاجتماعية، وتنظيم المباريات الدورية بين زوجات العمال وإعطاء جوائز لمن تحرص منهن على النظافة مثلاً، ولمن تطهى أنسب الوجبات . . الخ . . هذا كله إلى مراعاة بناء المساكن الصحية للعمال لتحفظ عليهم صحتهم، بل وأخلاقهم وتنقذهم من الجحور القذرة التي يتكدسون فيها . . وإلى غير ذلك من النواحي العديدة التي تقي العامل شر الأمراض وتضفي عليه من المناعة والقوة ما يزيد من سعادته وكفايته وإنتاجه .

١٩٨ - خامساً: تدعيم اقتصاديات العامل وماليته، عن طريق منحه

أجراً سخياً يتناسب مع ما يظفر به رأس المال، أو على حد تعبير هوبسون J.A. Hobson « أجوراً يجب أن تتمشى، ليس مع الزيادة في الإنتاج فحسب، وإنما مع الزيادة في القوى المنتجة، وذلك لحفظ التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، . . هذا إلى التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ضد الإصابات والمرض والعوز والبطالة والعجز والشيخوخة . . التي يتحصن العمال وأسرهم في ظلالها الوارفة الجميلة ضد الترمل والولادة والنسل، فضلاً عن تحقيقها للون عملي من العلاج النفسى الذى يبعد النفس عن القلق والخوف، ويبعث إليها الهدوء والأمن والاطمئنان المادى والمعنوى للحاضر والمستقبل .

وإذا كانت القاعدة أو الأصل هو تشجيع المصنع لعماله على الادخار، إلا أن هذا لا يمنع من أن يهيئ المصنع لعماله السلفيات المناسبة إذا دعت

لذلك ضرورة اجتماعية من شأنها مثلاً رفع مستوى العامل وتحسين حاله ،
كرغبته في المساعدة لبناء أو إصلاح منزل مثلاً (١) على أن يقرض المصنع
لعماله المال قرضاً حسناً ، فيردوا ما اقترضوه على أقساط صغيرة ومتباعدة
وبدون فوائد . . . كما يجب أن يمنح المصنع لعماله علاواتهم الدورية ، وأن
لا يفتأ عن بعث روح الرضا والنشاط في نفوسهم عن طريق صرف أجورهم
في أيام العطلات الأسبوعية وترقياتهم ومكافأاتهم . . . كما أنه من المهم جداً
أن يعنى المصنع بإنشاء الجمعيات التعاونية في محيط عماله فأثرها بعيد ظاهر في
تدعيم اقتصادياتهم وماليتهم .

١٩٩ — سادساً : الترفيه عن العمال واستثمار أوقات فراغهم فيما يعود
عليهم بالخير ويحفظهم من الشرور والمفاسد ، وذلك عن طريق إنشاء النوادي
والملاعب والفرق الموسيقية ، وتأسيس الجمعيات التي تشرف على مختلف
أوجه النشاط الاجتماعي والرياضي والفني ، وتسكويين الفرق الرياضية والكشافة
والجولة ، والعناية بالرحلات والزيارات العلمية ، وتنظيم المباريات الرياضية
بين المصانع المختلفة أو ما يعرف « باولمبياد العمال » . . الخ . كما يجب العناية
بإنشاء مكان لاستراحة العمال ملحق به بوفيه ، على أن يزود هذا المكان
بالجرائد اليومية والأسبوعية . .

وحبذا لو أعدت مصلحة العمل مشروع مسابقة تعقد سنوياً بين المؤسسات
الصناعية والتجارية ، ليتنافس أرباب الأعمال فيما يقدمونه من خدمات
اجتماعية اختيارية للعمال ، ويمنح المتفوقين فيها علم أو درع تذكاري . .

٢٠٠ — سابعاً : العناية بتربية العمال وتثقيفهم ، لنفتق أذهانهم
ونعرفهم قيمة الحياة ، وننتشلهم من ظلام الجهل الذي يعميهم عما فيه صالحهم

(١) وليس بأس أن تعطى السلفيات في ظرف زواج العامل ، أو وفاة أحد أفراد أسرته
أو لأي سبب من هذه الأسباب المعقولة .

ونفهمهم ، ويبيدهم عن مواطن الفضيلة وعما في الدنيا من سعادة حقه لازيف فيها ولا دنس . . ثم انه ليس هناك مجال سوى مجال التربية والتثقيف بقادر على أن يعد لنا المواطن الصالح Efficient citizen اعداداً معناه اعداد عضو عامل في المجتمع ، عامل بمعنى انه يؤدي في المجتمع عملاً منتجاً لخير المجتمع ، وفي الوقت نفسه يستطيع أن يتفاهم وأن يتعامل وأن يتعاون مع سائر أعضاء المجتمع في هذا السبيل ، فضلاً عن ادراكه مركزه من المجتمع ادراكاً واضحاً ، فلا يكون مجرد آلة تسير في عجلة المجتمع وتتناسق مع سائر الأجزاء ، وإنما هو فرد يعرف حقوقه ويعرف واجباته ، ويدرك ما تتمسكه بحقوقه من أهمية للمجتمع كما يعرف ما للأداء واجباته من أهمية وحيوية . . ومن هنا كانت العناية بتربية العمال وتثقيفهم أمراً لازماً ، بإنشاء الفصول الدراسية والفنية لتعليم العمال ما يفيدهم من معلومات عامة ، وما يتعلق بهم . . كما تجب العناية بإنشاء مكتبه ليستعير العمال منها الكتب المفيدة ، وأن يعنى كذلك بوسائل التدريب الاجتماعي (١) ، وبإلقاء المحاضرات للتوجيه الاقتصادي والصحي ، وإرشادهم كذلك من الناحية الدينية فالدين وحى الله ولغة السماء وغذاء القلوب ومصدر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . . هذا إلى تشجيع العمال ومساعدتهم في نشر مجلة خاصة بالمصنع يعبرون فيها عن آرائهم ، ويظهرون فيها مواهبهم الأدبية والفنية . .

٢٥١ — ثامناً : العناية بنفسية العامل ، بل وبحالته عموماً ، وذلك عن طريق بحث حالة العمال الذين تسكر مخالفتهم للأنظمة مثلاً ، أو الذين تنقصهم عناصر التكيف وحسن التعامل مع الغير وما إلى ذلك من عوامل عدم الاستقرار والاتزان النفسى ، كما تجب العناية أيضاً ببحث حالة الذين يعترضهم ضعف عام أو يكثر تغيبهم عن المصنع بلا داع أو أسباب وجيهة

(١) راجع « أسس التربية الحديثة » للمؤلف .

معقولة ، وغير هؤلاء ممن يكثرون مد ايديهم للاقتراض إما من المصنع أو من الزملاء . . . وعلى العموم يجب بحث جميع الحالات الشاذة أو الغير عادية للوقوف على أسباب المشكل والدوافع التي تدفع به وتبعث على وجوده ، ومحاولة علاج الحالة أو توجيهها حتى يستقيم سلوكها ، وتصبح حالة عادية تستطيع أن ترسم الوسائل السوية وتحقق اهدافها الطيبة في الحياة .

ولما كان الواجب يحتم علينا بحث حالة مثل هؤلاء العمال واعادتهم بكل الوسائل الفنية والمناهج الحديثة إلى طرق الصواب ؛ فقد رأيت أن أرفق جدولاً يعين الاختصاصي الاجتماعي في بحثه لمثل هذه الحالات وغيرها ؛ ويمكنه من أن يستخلص ويستنتج من بين خلاياه اصح الأساليب وانجع الأدوية اللازمة للعلاج .

٢٠٢ — تاسعا : تنظيم تشريعاتنا الاجتماعية العمالية ، وجعلها تمشي مع احدث تطورات ومبادئ التشريع الدولي للعمل ؛ على أن يكون ذلك في حدود طبيعتنا وتقاليدها . وليس شك أن تشريعاتنا القائمة قاصرة إلى حد بعيد وفي أكثر من موضع عن التكيف لنهضتنا الصناعية والعمالية المرجوة ، وليس ادل على ذلك مثلاً من أن تحديد ساعات العمل بتسع ، وعلى بعض الصناعات فقط ، أمرٌ فضلاً عن أنه لا يمت بصلة للعدل الاجتماعي ، فإنه لا يرجى معه أى اصلاح أو تقدم ، اللهم الا إذا عالجنا هذا الوضع كما وكيفاً . . . ولا شك أن الوقت قد حان لتجميع قوانين العمال أو تقنينها Codification بادماج الأحكام الخاصة بالتشريعات العمالية — بعد أن ترتبها ونبونها ونرفع ما فيها من تناقض — في مجموعة واحدة Code واصدارها في شكل قانون موحد للمصنع Consolodated Eactory Act مما يسهل البحث عن الأحكام والمواد المختلفة . . كما يجب توجيه عناية خاصة لرفع سن تشغيل الأحداث . . وتنظيم مكاتب الترخيم ، وإلى غير ذلك من التنظيمات

والتعديلات اللازمة للقوانين المختلفة كقانون عقد العمل الفردى ، ذلك القانون المرن الذى لم يأخذ ولم يعط أو الذى يعطى باليمين ما يأخذه بالشمال ، والذى يجد العامل فى الاستمتاع به من الاساءة والغبن ، أكثر مما يجد فيه من العدل والخير (١) .

هذا ، ويجب أن نعمل على التوسع فى إنشاء « مكاتب العمل » فى جميع أنحاء البلاد ، حتى يتسنى « لمصلحة العمل » مراقبة الدقة فى تنفيذ التشريعات العمالية من جهة ، وحتى يكون اشرافها قريباً ومستمر من جهة أخرى . كما ارى سرعة البت فى إنشاء « المحاكم العمالية » حتى تكون أداة سريعة للقضاء بالعدل بين العامل وصاحب العمل ، ووسيلة ناجعة للحفاظ على كرامة التشريع وقديسية المواد . على أن نكثر من هذه المحاكم ونوزعها بالشكل الذى يضمن المساواة فى إقامة العدل ، وحتى لا نجس العدالة عن بعض البلاد ونيسرها للبعض الآخر ، فليس هناك أشد وأقسى من التمييز فى القضاء . . على أن يراعى فى نظام هذه المحاكم سرعة الفصل فى القضايا ، وأن يكون القضاء ميسراً كأن نيسر للعامل مسائل عديدة كالاجراءات والرسوم مثلاً . .

ولكن كيف السبيل إلى تقريب هذا القضاء العالى من المتقاضين ونحن فى مصر نخشى الطفرة ونخاف البذل ؟

ارى أن تنشأ ثلاث محاكم بالقاهرة والاسكندرية وأسيوط ، على أن يكمل هذا النظام بانتداب قاض من المحكمة الإقليمية للانتقال فى حدود مقررته إلى أية واحدة من عواصم المديريات التى ليس بها مقر المحكمة المذكورة ليفصل فى الخصومات العمالية ، ويعتبر حكمه كما لو كان صادراً من المحكمة الإقليمية أما ان تنشأ محكمة عمالية فى كل مديرية على حدة ، فأعتقد انه من الطفرة

(١) ونشير هنا بهذه المناسبة ان وزارة الشؤون قائمة الآن بتعديل القوانين العمالية .

دون مقتض ومن الاسراف في الصرف . كما أن المحاكم مستئن من قلة العمل
ويصبح اعضاؤها صورة مؤسسة لموظف يموت ضجرا وملا لا على نفقة
الخزانة العامة ، وخاصة اذا ما علمنا أن مكاتب العمل تقوم بحل الكثير من
شكاوى العمال ومشكلاتهم دون أن تجعلهم يضطرون إلى الالتجاء للقضاء
في غالب الأحيان .

٢٠٣ — عاشر آ : وأخيراً وليس آخراً يجب تقدير منزلة العامل وحسن
معاملته . ولنضع دائماً حكمة باريتو Pareto أمام أعيننا : « إن أوفر الأعمال
نتاجاً هو العمل الذي يقبل عليه صاحبه برغبته . وأقلها ننتاجاً ما يعمل به الخشية
من العقاب » .

ولا مرأ في أن مصلحة صاحب العمل هي في سعادة عماله وفي استقرارهم
بمصنعه بعد اختيارهم وتدريبهم فلا يتركوه بعد مدد قصيرة ، فيضطر إلى
اختيار غيرهم وتدريبهم من جديد ، وليس بخاف ما في ذلك من ضرر على
الانتاج والعمل جميعاً . ولكي يضمن صاحب العمل استقرار عماله وتعاونهم
معه يجب فضلاً عن العمل على رفع مستواهم الاجتماعي بكافة الوسائل الممكنة
أن يعاملهم بالحسنى فينظر إليهم على أنهم بشر مثله وليسوا عبيداً عنده ، لأن
الفجوة التي تفصل بينه وبينهم كلما اتسعت زاد العمال تماسكاً وازدادوا قوة
وأمكنهم باتحادهم واتفاق كلمتهم أن يهددوه في الكثير من نفعه وصالحه .
وإن اتخذ التهديد أحياناً شكلاً ظاهراً ملموساً عن طريق العنف والتخريب إلا
أنه في الكثير من الأحيان يأخذ أشكلاً مستترة حيث ينتقم العامل لنفسه
بأن يعتمد إلى تقليل كفايته الإنتاجية مثلاً ، أو عن طريق اتلاف
بعض عناصر الإنتاج كما شوهد فعلاً في مصنع للنسيج ، حيث كان يقطع
العمال بكر الخيط ، بالأمواس ويلقون به في المراحيض .. ولما قمت بالتحري
وبحث حالة هذا المصنع تبين أن المصنع فضلاً عن انخفاض أجور عماله

لا يعنى بالترفيه عنهم إطلاقاً مع مكنته وقدرته على ذلك الترفيه ، هذا إلى أن المصنع يسيء معاملة عماله ، فيعاملهم في جو دكتاتورى تسوده روح الكلفة الباهظة ولا يمت بصلة لو سائل التفاهم الحسن والأخذ والرد ، ولا يعرف سبيلاً إلى مجارة العمال ودعم العلاقات الإنسانية الطيبة التى تنمىها نظرنا للإنسان على أنه إنسان ، فى فطرته كرامة وعزة ، وفى كيانه روحاً وإحساساً . لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل مع الأجير ، ويساعده فى احتمال أعباء ما يقوم به من عمل ! وحدث أن اشترط بعض العمال من الأعراب على صاحب العمل فقال : لتسكن يدي مع أيديكم فى كل ما تتناولون ، وذكر والدى عليكم محرم ، فتقبل صاحب العمل هذه الشروط حامداً الله على أن لعماله مثل هذه الشعم .

إن العمل ليس ذلاً وهواناً للعامل ، بل هو سبيل الحياة الشريفة لكثير من أبناء الأمة ، وإن العامل الذى ملأ مصر نعمة وخيراً ، ليس أقل من أن نملاً حياته تقديرأً واكباراً ، لا شقاء وبؤساً وضعة واحتقاراً !! وإن كنا إلى الآن لم نقرب الفروق المادية بين طبقات الأمة ، فليس أقل من أن نقرب الفروق الأدبية والمعنوية ، فنكون مهذبين كرماء فى معاملتنا جميع العمال (١) ، وليذكر دائماً صاحب العمل أنه لا يسلك هذا المسلك معهم لأنهم سادة كرماء ، بل لأنه هو نفسه سيد كريم . . واجبه وصالحه يقتضيان أن يقف من عماله موقف الناصح الموجه لا موقف الحاكم المستبد .

وبهذه المناسبة نشير إلى المقدمين والمباشرين والمشرفين الذين هم همزة الوصل وحلقة الاتصال بين العمال وإدارة المصنع ، فهم أيضاً إذا أساءوا

(١) ولأذكر هنا على سبيل المثال ما شاهدته فى أحد المصانع من إيجاد آلة ذات يد توضع عند الباب الخارجى حتى إذا ما جاء وقت انصراف العمال ، قام كل منهم بضغط يد الآلة ، فإن أنارت فتش العامل وإلا أخلى سبيله بدون تفتيش .

سلطتهم ولدوا السخط والضجر في نفوس العمال ، حتى لم يكن اعتبارهم مستوئين عن الكثير من القلاقل والاضطرابات ، ولذلك يجب ان يكونوا على علم ودراية بنفسية العمال ، قادرين على قيادتهم في حزم ، والتشئ معهم في بصيرة ، يعاملوهم في هدوء ويتفاعلون معهم في حسن وينظرون إليهم كزملاء وانداد .

وتذكر لنا اخصائية اجتماعية ملية بسيكولوجية العمال وحاجاتهم ، وبطرق توجيههم ومعاملتهم ، وبأساليب التكيف لهم ومعهم ، تذكر فخورة أنها بعد أن عملت في مصنع لمدة ثلاث سنوات ارتفعت نسبة الاستقرار بين العمال من ١٣ ٪ إلى ٧٥ ٪ وارتفع رقم الانتاج ٦٣ ٪ .

٢٠٤ - والآن !

ألم تر معي أن صناعتنا في أمس الحاجة إلى الأخذ بأساليب الترشيد والتنظيم العلمي للانتاج ؟

وألم تر أن العناية بالعامل ، تلك العناية التي أصبحت من أهم مميزات نظام الانتاج الصناعي في القرن العشرين ، هي عناية يجب أن تبعث إليها آدمية العامل ومصريته ، إن لم تبعث إليها الحاجة إلى كفاية الإنتاج ووفرته ؟

وألم تر أن صالح صاحب العمل وخيره هو في العناية بتقديم الخدمات الاجتماعية للعامل والترفيه عنه ورفع أجره واتخاذ كل ما من شأنه تحسين حاله ورفع مستواه ، لأن العامل لا يعتبر عنصرا من عناصر الانتاج فحسب ، بل ويمثل أيضا قوة شرائية لا يستهان بها ؟

وألم تر معي كذلك أن الترشيد العلمي للانتاج وما يندرج تحته من تنظيم علمي للعمل ونواح ترفهية للعمال - على سعة ميدانه وتعدد وسائله ومناهجه ليس له إلا غرض واحد هو ربط صالح العمال بصالح أصحاب الأعمال

والتوفيق بينهما توفيقاً يحقق خيرهما من جهة وخير المجتمع من جهة أخرى ؟
ظنى بك ، بل يقينى انك ترى معنى هذا كله وأكثر من هذا كله .

٢٠٥ - وبعد ا

أرجو أن تذكر إن كنت قد نسيت ماسبق أن قلناه في مستهل مؤلفنا
هذا من أنه ليس في الإمكان معالجة مشكلة العمل والعمال في محيط الصناعة
كمشكلة قائمة بذاتها ، أو كمرض من أمراض المجتمع له كينونته المتميزة ،
وجرثومته الخاصة البيئية ، والتي إذا ما قضينا عليها قضينا على المشكلة من أساسها .
فمشا كل المجتمع من فقر وجهل ومرض ، ومايجر إليه هذا الثالوث البغيض
من مشا كل فرعية متباينة ومتعددة ، إن هي إلا مشا كل متشابكة يرتبط
بعضها ببعض ويدفع بعضها إلى ظهور البعض الآخر ، حتى ليتعذر في الكثير
من الأحيان الفصل بين مايعتبر منها العلة وما يعتبر منها المفعول - الأمر الذي
لا يمكن معه القضاء على مشكلة قائمة بذاتها دون القضاء على بقية المشا كل ..
لذلك يجب أن يكون علاجنا جامعاً شاملاً مانعاً ، حتى يمكننا أن نقيم الإصلاح
على أسس سليمة ودعائم مكنية قوية لا يتطراً إليها الوهن ولا يجد إليها
الخلل سبيلاً .

- والحق أن مشا كلنا الاجتماعية أضحت أكثر من أن تذكر وأظهر من
أن تفسر ... زيادة مضطردة في عدد السكان وتأخر نسبي لوسائل إنتاجنا
ولطاقتنا الانتاجية ، وبقاء الجانب الأعظم من ثروتنا الصناعية والمعدنية والكهربية
بدون استغلال ، مما طوح بنا بعيداً ، وبعيداً جداً ، عن نظرية أنسب
السكان Optimum Theory of population أى عن التوازن بين الإنتاج

المادى والإنتاج البشرى ، وما أدى إلى تفشى ظاهرة البطالة وشبه البطالة ، وإلى الانخفاض المروع الفاضح فى مستوى المعيشة الذى دفع إلى الإجرام والتشرد وتفكك المجتمع وخلاياه .. كل ذلك يجعل حاجتنا إلى الإنعاش الاجتماعى والاقتصادى حاجة ملحة وضرورة عاجلة . على أن نقوم به على أسس علمية رشيدة ، وعلى أوسع نطاق . كما يجب ألا تقف نظرنا عند حاجات البلاد فى الوقت الحاضر أو فى الأزمان العادية ، بل يجب أن نحلق فى سماء المستقبل ونعد العدة لمواجهة ما قد يطرأ من تقلبات ومحن ، وما قد يستجد من أزمات ورججات .. على أن تكون نظرنا إلى كل هذا نظرة ديناميكية فعالة تنطوى دائماً على التحقيق والعمل والانشاء والتعمير ، لا على الخطب والتهويل . فالمسألة مسألة أحياء دولة وبعث روح ومجد ، مسألة وطنيه وقومية ، مسألة صالح عام لا صالح فردى وأغراض ذاتية ، مسألة اهتمام بالمجموع لا بالشخصيات ، لأن الاهتمام بالشخصيات قد يؤدى إلى تكوين الجماعات ، أما الاهتمام بالمجموع فهو وحده الذى يخلق الأمم والشعوب .. إن السياسة لم تعد دهاء وتهريجا ، بل أصبحت خدمة لا حرفة ، وغرما لا غنما وخدمة لا حولا ، ووسيلة لمسح دموع الانسانية لا سبيلا إلى الجاه وبسط النفوذ والسلطان ، أو كما يقول سان سيمون « أصبحت علم الانتاج » .

٢٠٦ — إن الإصلاح الحقيقى يجب أن يبنى على أن تستغل كل موارد البيئة سواء فى ذلك قوى الطبيعة أو قوى الأجسام أو قوى العقول ، وأن ما يأتى من الخارج يجب أن يكون مجرد إضافة إلى ما تذخر به البيئة . لأن البيئة التى تهمل ما فيها من قوى وتعتمد على عوامل خارجية فى إصلاحها إنما تحكم على نفسها بأنها تقوم على أسس مستعارة لا تلبث أن تنهار أمام أية صدمة . ولا تعتبر أمة متحضرة إلا إذا كانت قادرة بأذرع أبنائها وأدمغتهم على استغلال ما يكمن حولها وفى صميمها من قوى كونية وإنسانية . وإذا

أردنا أن نقسم العالم إلى أمم في صميم الحضارة ، وأمم على هامشها لوجب أن يدخل في اعتبارنا عاملان : الأول ، مقدار استفادة الأمة من مواردها التي حبتها بها الطبيعة ووضعها تحت تصرفها ، والثاني مقدار اعتمادها على العوامل الخارجية عن هذه البيئة في حياتها .

وإذا ما نظرنا إلى بلادنا لوجدنا أن مقومات الإصلاح الحقيقي موجودة فعلا ، ولكن .. !!

خطط إنعاشنا الاقتصادي والاجتماعي :

٢٠٧ — ويمكننا أن نلخص الخطط التي يتطلبها إنعاشنا الاقتصادي والاجتماعي في عجالة سريعة عامة ، فنقول بخطتين رئيسيتين يكمل كل منهما الآخر :

الأول : زيادة الثروة القومية زيادة تكفل حاجات الأمة المتزايدة .
الثاني : توزيع هذه الثروة توزيعاً عادلاً يحقق الخير الأكبر للعدد الأكبر .

— أما عن الخط الأول : فيتضمن رفع طاقتنا الانتاجية ويقتضى ذلك :

أولاً : إنعاش الزراعة ، ببسط المساحة المزروعة عن طريق استصلاح الأراضي البور ، وتخفيف البحيرات الشمالية (١) ، وتحويل أراضي الحياض إلى رى دائم ، والاستفادة من مياه الفيضان التي تضيع سنوياً في البحار

(١) لقد نفذت هولندا مشروعات من هذا القبيل ، حيث جففت حوالي ٥٠ ألف هكتاراً — ١١٩٠٢٥ فدان — من شواطئ البحر في منطقة (زيدرزي) وحولتها إلى أراض زراعية تعتمد عليها اعتماداً كبيراً في حياتها الاقتصادية . وقد وزعت الجانب الأكبر منها على صغار الملاك .

ولاسيما في شمال الدلتا وغربها ^(١) ، وابتكار وسائل لرى أراضى الصحراء كما فعل الطليان في ليبيا .. وتنمية غلة الأراضى ، وزيادة قوتها الانتاجية ، وتعميم المصارف ، وتزويد البلاد بالآلات الزراعية .. وتنمية الثروة الحيوانية .. الخ

ثانيا : إنهاض الصناعة ، بمعالجة مشا كلها وترشيدها ..

ثالثا : إنهاض التجارة الخارجية والداخلية مع العناية الكبرى بطرق المواصلات والقل .

— وأما عن الخط الثانى ، فيقتضى تحقيقه ترشيد الزراعة والصناعة ترشيداً يتناول ضمن أهدافه علاج مشكلة الملكية وسعر الايجار ^(٢) وضمن العمل سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فالصناعة أولاً وقبل كل شىء تعتمد فى ازدهارها على القوة الشرائية لدى عامة الشعب ، مما يقتضى معه تنظيم العمل عامة وحمايته .. هذا إلى التوسع فى مختلف المنشآت والتأمينات والخدمات الاجتماعية ، والعمل على تقريب الفروق الشاسعة بين الطبقات .

وإذا كانت مشا كل العمال الصناعيين هى جوهر هذا المؤلف وموضع النصيب الأوفر من عنايتنا ، مما دعانا إلى تناول الخدمة الاجتماعية فى محيطهم بالأسهاب والافاضة فى أكثر من موضع ، فليس أقل من أن ننتهز هذا المقام

(١) يذهب الدكتور منير الزلفاني الأستاذ بكلية الزراعة بجامعة فاروق إلى أنه « يمكن زراعة خمسين مليون فدان فى الصحارى إذا استطعنا التحكم فى مياه النيل التى تصب فى البحر الأبيض هباء ، وستزيد هذه السكينة أيضاً إذا استخدمنا الأنهار الجوفية فى زراعتنا » وتنوّه هنا أيضاً إلى مشروع وادى التيسن فى الولايات المتحدة الذى كفل — بمعجزة هندسية رائعة — زراعة سبعة عشر مليون فدان من الأراضى الصحراوية مع توليد قوة كهربائية هائلة أدت إلى تصنيع هذه المنطقة فأصبحت من أعظم المناطق الزراعية الصناعية إطلاقاً .

(٢) ولنصنع كما صنعت « ايرلندا » التى أنشأ محاكم خاصة لتشرف على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتفصل فى كل نزاع يقوم بينهما ، وتنفرغ لمراقبة المالكين حتى لا يتجاولوا على القانون ويستغلوا المستأجر استغلالاً غير مشروع .

لنرفق جدولاً موجزاً لبرنامج شامل للخدمة الاجتماعية في محيط الريف حيث عاش ويعيش آباؤنا وإخواننا من الزراع والعمال ، مع مراعاة أن هذا البرنامج معد لكل قرية أو قريتين أو ثلاث متجاورة بحيث يخدم حوالى عشرة آلاف نفس تقريباً .

مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية :

٢٠٨ - لعل أبرز مشكلة تقف حائلاً دون توزيع ثروة البلاد توزيعاً عادلاً يحقق الخير الأكبر للعدد الأكبر ، هى مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية ، فسوء توزيع هذه الملكية بالغ في مصر حداً لا تحمد عقبى السكوت عليه ، ولا يمكن معه القيام بأى تطور أو اصلاح !

والدول التى يسوء فيها توزيع الأراضى الزراعية بحيث تقتصر الملكيات الكبيرة ، والكبيرة جداً ، على عدد محدود ، ومحدود جداً من الملاك ، بينما تنتشر الملكيات الضئيلة ، والضئيلة جداً في محيط أغلب الملاك فى مثل هذه الدول لا يمكن عملياً ترشيد الزراعة والنهوض بها بدون إعادة تقسيم الأراضى وإعادة توزيعها ، مع اتخاذ وسائل تجميع الملكيات الصغيرة فى مجموعات تعاونية . ولقد جاء فى تقرير مكتب العمل الدولى عن مشا كل العمل فى الزراعة أن « إعادة توزيع الأراضى ضرورة جوهرية فى تلك الدول التى تتميز بانخفاض مستوى معيشتها ، وانخفاض كفايتها الانتاجية ، وحيث تشتغل نسبة كبيرة من القوة العاملة فى الزراعة ، وليس شك أننا فى أمس الحاجة إلى إعادة توزيع الأراضى بين حدين أدنى وأعلى : الحد الأدنى يمثل الوحدة الاقتصادية الدنيا التى لو قلت مساحة الأرض عنها ساء انتاجها وعجزت عن أن تكفل لصاحبها حداً معقولاً من المعيشة ، والحد الأعلى

هو صمام الأمن الاجتماعي ومصدر استكمال الملكيات القزمية أو المتفتتة —
الأقل من الحد الأدنى المناسب .

٢٠٩ — وهناك فريق يرى أن خمسة أفدنة تعتبر حدا أدنى مناسبة
لأسرة مكونة من خمسة أفراد ، وفريق يقول بثلاثة حتى ينتفع ويتمتع
بنشر الملكيات الصغيرة أ كبر عدد ممكن من سكان الريف ، وعلى رأس
الفريق الأول حضرة الأستاذ الدكتور عباس عمار بك والدكتور خليل سري
والدكتور هليطة والأستاذ أحمد علي ، وفي رأيهم أن يكون الحد الأقصى للملكية
٣٠ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٠ أفدنة على التوالي . أما الفريق الثاني فعلى رأسه حضرة
الدكتور حسن بك اسماعيل ومريت غالي بك ، وفي رأيهما أن يكون الحد
الأقصى ٢٠٠ ، ١٠٠ على التوالي . . وهناك مشروع قانون تقدمت به جماعة
النهضة القومية إلى البرلمان في فبراير سنة ١٩٤٨ وفيه تنزل بالحد الأدنى إلى
فدانين . . على اني أرى شخصيا أن يكون الحد الأدنى ثلاثة أفدنة خصبة
والأقصى خمسين .

وواضح أن تحديد الملكية : سيزيد من الملكيات الصغيرة ، ويفتح
المجال امام الصناعة ، باستثمار رموس الأموال فيها بدلا من التكالب على
شراء الأراضى الزراعية ، هذا فضلا عن أنه سيقضى على الفوارق الاجتماعية
ويقلل من الذين يحيون حياة غاية في البؤس ومن الذين يحيون حياة غاية في
البدخ ، ويوجد بين هؤلاء واولئك طبقة تعيش في درجة معقولة من الأمن
الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي^(١) :

٢١٠ — ولما كان المجال ليس بمجال عرض وتحليل ما ترتب على سوء

(١) لم اعرض لبيان الوسائل التي يمكن بها المحافظة على الحد الأدنى من التفتت والانقسام ،
وهي وسائل واتجاهات يضيق بنا المقام عن ذكرها والاتيان عليها .

توزيع الملكية من مشا كل متعددة ومتنوعة . . أو بمجال الافاضة في تحليل مشكلتنا الزراعية عموما وما تحتاجه من خطط واوجه ضرورية للاصلاح . . أو بمجال التوسع في الاحصاءات المختلفة والمتعاقبة التي تدل على سوء توزيع الملكية وانتقاله من سيء إلى أسوأ - لذا نرى أنه يكفي فقط أن يعرف القارىء حتى نقرب إلى ذهنه مدى سوء توزيع الملكية الزراعية ومنافاة لأبسط مبادئ العدالة والصالح العام ، أن احصاء سنة ١٩٤١ يشير إلى أن نسبة أصحاب الملكيات القزمية (أى من يملكون فداناً أقل) إلى مجموع جملة الملاك (البالغ عددهم ٢٥ مليون تقريباً) هي ٧٠.٦ ٪ / ويملكون ١٢.١ ٪ / من الاراضى . . وأن نسبة أصحاب الملكيات الصغيرة (فدان خمسة) إلى جملة الملاك هي ٢٣.٦ ٪ / ويملكون ٢٠.٥ ٪ / ويعنى هذا أن هناك ٩٣.٦ ٪ من مجموع الملاك يملكون ٣٢.٥ ٪ أى أقل من ثلث الاراضى ، فى حين نجد أن هناك ٥.٠ ٪ يملكون وحدهم ٣٧.٤ ٪ من الاراضى أى من الثروة الأساسية فى البلاد ومنبع خيراتها وانتاجها الحيوى .

ومن ببيان اذاغنه مصلحة الاحصاء والاعداد عن عام ١٩٤٧ يؤخذ أن عدد الملاك بلغ ٢٦٦٢٣٥٣ يملكون ٩٧٩٣٥٦ فداناً : ومن بين هؤلاء الملاك ٢٦٣٩٠٣٤ من المصريين يملكون ١٧٧٩٩٤٠ فداناً و ٤٦٥٤٠٤ مالكا من الأجانب يملكون ٣٤٨١٠٥ أفدنة ، ويبلغ عدد المستحقين فى الأوقاف ١٨٦٦٥ يملكون ٦٣٧١٢٤ فداناً .

ويبلغ عدد الملاك الذين يملكون أقل من نصف فدان ١٥٤٠١ و ٢٨٥ وعدد الذين يملكون أكثر من ذلك إلى فدان ٥١٩ و ٢٥٦ وعدد الذين يملكون بين الفدان والفدانين ٣٢١ و ٩٦٠ . . ويعنى هذا أن هناك ٢٠٢٤٢ و ٥٠١ يكادوا لا يملكون شيئاً ، ويمكنك أن تضيف إليهم ٢٦٣ و ٢٦٤ ، وهم الذين يملكون من فدانين إلى خمسة إذا ما أخذنا بالرأى القائل أن خمسة أفدنة

خصبة هي أقل مساحة يكفي محصولها النباتي والحيواني لسد حاجات أسرة ريفية . .

وهكذا . . حتى نجد من يملكون أربعائة فدان إلى ستماية ٢٤٦٢ ومن يملكون ٦٠٠ إلى ثمانماية ١٧٧ ، ومن يملكون ٨٠٠ إلى ألف ١١٢ ، ومن يملكون ألف إلى ألف وخسمماية ١٢٢ ، ومن يملكون أكثر من هذا إلى ألفي فدان ٦٨ ، أما عدد الذين يملكون أكثر من ألفي فدان فيبلغ عددهم ٦٠ .

٢١١ — وقمينا بنا أن نعلم أن بقاء حق التملك الزراعي بدون تحديد أمر بجانب سبيل الحق والعدل والانصاف ، وبأباه الدين أشد الإباء ويرتفع عنه العلم كل الترفع وتحاربه مبادئ الأخلاق الرفيعة والغرس الكريم كاقسى ما تكون الحرب .

إن تطبيق التقييد على الملكيات القائمة قد أقدمت عليه بعض البلاد ، تلك التي ترى أن الأرض الزراعية ضرب من ضروب المعيشة ، وليست وسيلة لاستثمار رموس أموال الرأسماليين . . ولعل سياسة رومانيا واليونان تعد من أوضح الأمثلة في هذا الصدد ، وتتلخص في أن الدولة نزعت ملكية ما يزيد عن الحد الأعلى المقرر للمالك ، ودفعت ثمنه في صورة سندات تضاف قيمتها إلى الدين العام ، ثم قسمت هذه المساحات ووزعتها على الزراع لنشر الملكيات الصغيرة المناسبة في أوسع نطاق ممكن ، مع تحصيل الثمن على أقساط متباعدة ومبالغ زهيدة لا ترهقهم . ويمكن كذلك أن نشير هنا إلى ذلك الانقلاب السياسى الخطير الذى حدث فى تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٨ ، والذى صدر على أثره قانون بنزع ملكية مايزيد عن ٥٠ فداناً لإعادة توزيعه^(١)

(١) الاهرام والمصرى أول مارس سنة ١٩٤٨ .

ونشير أيضاً إلى ما صنعتته تركيا التي اشترت حكومتها الاقطاعيات الكبرى ثم باعتها للفلاحين وقسمتها عليهم قسمة عادلة فاضلة مرضية . ولقد طالعنا الصحف في يناير ١٩٥١ أن جلالة شاه إيران أصدر أوامره ببيع جميع الأراضي التي ورثها عن والده لصغار الفلاحين بأسعار مخفضة جداً تدفع على مدد طويلة ، على أن تنفق الأموال المحصلة في ترقية الانتاج الزراعى لصالح الفلاحين هم أنفسهم ، وسيتبع شاه إيران ذلك بتشريع إصلاحى لإعادة توزيع الأراضي توزيعاً عادلاً . الخ . الخ .

أما نحن في مصر فنعرف أدواءنا الاجتماعية والاقتصادية منذ سنوات طوال ، ونعرف أسبابها وبواعثها ووسائل علاجها ، والصلة الوثيقة بين توزيع الملكية الزراعية في مصر وبين مستوى الدخل القومى وغيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وإنما علة العلل في سياستنا أننا لم ننته بعد إلى رسم خطة الإصلاح الشامل وتقرير مناهجها وبرامجها التنفيذية المفصلة ، واننا نجتزئ الوسائل ونبتسر الحلول ، ونمضى في جهودنا المتفرقة أشواطاً ثم نسكف عن مواصلتها ، بل نتحول أحياناً عن سبيلنا وننكص على أعقابنا .

ولسنا ندري إلى أية غاية ستنتهى دراسات الوزراء البريطانيين للأحوال القائمة في مصر تلك الدراسات التى عنيت بمستوى المعيشة وتوزيع الدخل ، خشية النزعات الهدامة ، ولقد أبانت الدكتوراة اديت سمرسكيل وزيرة التأمين الاجتماعى عن اتجاهاتها حين قالت : « إن المشكلات الاجتماعية والحالة الاقتصادية شيئان متكاملان ، وإن أساس الإصلاح في مصر هو في إعادة توزيع الأراضي ،

والحق أن ليس أجنبى أو مصرى يجهل هذا الأساس الإصلاحى . . .
ولسكننا في مصر ننظر إلى نظامنا الرأسمالى وكأنه نظام مؤبد وتقايد يصعب

التعرض له ، والحق أنه ليس إلا نظام من نظمنا العامة ؛ مثل الدستور أو القانون المدنى أو الجنائى ، يجب تعديله وتغييره فى ضوء الحاجات الجديدة للأمة . . وإذا كان أجدادنا فى القرن الماضى قد استطاعوا أن يخلصوا الريف من ظلم الالتزام وجور الملتزمين ، ويفشروا فيه ألوية العدالة القانونية والادارية إلى مدى بعيد ، فلا أقل من أن نعمل نحن على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ونقدم بدورنا على اصلاح تقتضيه مصلحة الأمة ؛ ويتمشى مع روح العصر ،

— ولنعلم أن أى نظام من النظم الاقتصادية السائدة فى الدول الرأسمالية الآن لا يعنى إطلاقاً ما يعنيه نظامنا الرأسمالى . فالرأسمالية اليوم ليس معناها قيام دستور جامد مكتوب غير قابل للتعديل أو التطور ، يقضى بأن من لهم الحق فى الحياة المطمئنة الكريمة هم هؤلاء العدد الثابت المحدود الذى تتركز فى يده ثروة البلاد وخيراتنا ، أما غير هؤلاء فليس لهم الحق فى أن يرفعوا آهاتهم وأناتهم وزفراتهم ! بل عليهم أن يستسلموا للموت جوعاً وعرياً فى وادى القمح والقطن وأن يلهشوا عيياً وظمأً على ضفاف النيل (١) .

الرأسمالية اليوم ليس معناها قيام نظام لم يعد فيه للأفراد من رحمة أو رجاء

(١) ثبت من الإحصاء الذى أعدته وزارة الشؤون البلدية والقروية سنة ١٩٥٠ بمناسبة التوسع فى إنشاء محطات جديدة لإمداد القرى بالمياه الصالحة للشرب أن عدد المحرومين من الماء النقي من سكان البلاد يبلغ ١٢٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠ نسمة . . ويقول فى هذا أستاذنا الكبير أحمد الصاوى محمد فى أهرام ١٠/٣/١٩٥٠ تحت ما قل ودل « إن ٧٥ ٪ يشربون من الترع والمستنقعات والآبار حيث تلقى الهائم الميتة والجثث العفنة . إن المياه القذرة العكرة الأسنة الملوثة تهرى وتفرى أبدانهم وتحولها إلى سقم . . لقد جعلت منهم تلك المخلوقات الشاحبة المتهمة ، العاجزة التى تستنفد من ميزانية الدولة فى علاجهم الملايين فنضيع تلك الملايين لأنهم يعيشون ويغتسلون فى مياه من طين وجراثيم . وهكذا ورثنا جيلاً بعد جيل فى الضعف والوهن والسقم وهكذا ضاعت على البلد ملايين أخرى من الإنتاج واليد العاملة القوية الساعد ، المشحودة المهمة ، العزيمة الرأى ! . . »

أو أمل سوى الموت ! ينشدونه ويطلبونه فإذا لم يجدوه أوجدوه ! وكأنى بهم وقد حملتهم أحداث الحياة وظروف الزمن القاسية المريرة على الانتحار ، يعتقدون أن الموت نعمة ، وإن عذاب الآخرة لا بد وأن يكون أقل قسوة وأخف وطنا ! ولعل أقرب الأدلة على ذلك شهادة زوجة العامل الفقير الذى انتحر حرقا بالأمس القريب ، فقد سألتها النيابة عما اذا كان لها ولزوجها المنتحر من أعداء . فأجابت نعم ، لنا ثلاثة أعداء ، ولما أن سألتها عن أسمائهم ، قالت : الفقر . ثم الفقر . ثم الفقر . ولا أخفى أنى عندما أقرأ مثل هذا أتساءل : يحدث هذا فى وادينا العزيز وقد خصه الله بأرض خصبه ونيل فياض ونفوس . . كريمة !؟ أيمكن حدوث مثل هذه السكوارث فى وادى الذهب المملوء بالخيرات والأرزاق ، ثم أليس لحامل الرزق أن يرتزق ، وأليس من الظلم أن يموت الطاهى جوعا وحرمانا ! ؟ ..

الأسمالية اليوم ليس معناها قيام نظام يطلب فيه من الأفراد القضاء على غريزة فطرية عندهم ؛ هى غريزة البحث عن الطعام . فإن استثيرت الغريزة عند أحدهم ومد يده مضطرا إلى ثمن رغيف من الخبز فإنه يساق إلى مصير مظلم كله عذاب ونكال ! !

الأسمالية اليوم ليس معناها قيام نظام يرزح تحت كاهله وضراوته أفراد ضعاف عجاف مهازيل قد جعلت منهم الأمراض وسوء التغذية نماذج حية للعقد النفسية والسلوك المنحرف !

الأسمالية اليوم ليس معناها أن يتضور الشعب جوعا ويشكو . . ولسكن لمن ! ! وأين ذلك الذى يسمع لشكاياه ، ويستجيب لاناته وزفراته ؟ إنه بحث عنه كثيرا حتى ضل . . بل قل لقد تمسكن منه اليأس وقست عليه الأيام واشتدت وأخذت تمطر عليه من الويلات والمحن ، ما حجب إلى الكثيرين من افراده السجن عن البقاء فى دورهم ، ففى السجن حياة وفى دورهم موت ، وفيه

كساء وفيها عرى ، بل وفيه حرية وكرامة وعزة ، وفيها ذلة ومسكنة واستجداء .. !!

الرأسمالية اليوم ليس معناها إحاطة النظام الاقطاعي بالسافر البغيض - الذى تلاشى من الوجود منذ مائتى عام أو يزيد - بقداسة زائفة وعصمة مدعاة !
الرأسمالية اليوم ليس معناها أن تدافع القلة المحظوظة عن مستوى عيشها الرفيع على حساب خفض مستوى عيش الملايين الذين يرزحون فى أكناف عيش منخفض ذليل ، يهدد السكبان الاقتصادى كله بالانهيار !

— نعم !

إن الرأسمالية اليوم لا تعنى شيئاً من هذا القبيل ، وإنما تعنى ما سجله الله جل وتعالى فى وثيقة خالدة حين قال : وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه ، فهى تعنى أن يكون لكل كائن حى حقاً فى أرض الله وسماؤه ، وهى تعنى أن يكون لكل كائن حى حقاً فى كافة الفرص ، ينتهزها ويتبرع منها لبلوغ مستوى من العيش أرغد وأرحب . . ثم هى وإن كانت تعترف بحق الملكية الفردية ، وبإيجاد التفاوت بين الأفراد ، فإنها تعنى من وراء ذلك أن تكون الملكية وظيفة اجتماعية لاحقاً مطلقاً ، وأن يكون التفاوت نتيجة لعوامل طبيعية شريفة لا نتيجة لعوامل الاختلاس والاستغلال الجشع !! . . إنها تعنى إيمان الأثرياء من أصحاب الأملاك ورجال الصناعة بأن للجماعة حقوقاً عليهم ، لا يفرضها القانون ، وإنما يفرضها شعور عميق بالواجب وبالولاء للجماعة التى يسرت لهم كل الوسائل التى أعانتهم على النجاح فى مضمار أعمالهم . بجانب كبير من مؤسسات التعليم والتثقيف ، ومن المستشفيات والمصحات ، ومن المتاحف والحدائق العامة ، ومن معاهد الأبحاث العلمية والطبية ، وغير ذلك من المشروعات ، التى تصطبغ بصبغة البر بالجماعة والوفاء لها ، تجد معينا لا ينضب من الأموال الخيرية ، التى يتبرع

بها رجال الصناعة والمال في الدول الرأسمالية الآن . هذا فضلا عن الضرائب الفادحة التي يتحملها كل منهم، وهو واثق كل الثقة أن هذا الفرض الاجباري واجب الأداء ، لأنه يعين الحكومة الممثلة للشعب على النهوض بمختلف المشروعات والقيام بالواجبات التي يقتضيها تقدم الجماعة ونهوضها ، كما أنه يعمل على تضيق الفروق في الدخول بين مختلف الطبقات إلى الحد الذي لا يتعثر معه سير نظامهم الرأسمالي السمع .

— إن مجرى الحديث ليذكرني - والالم يحز في نفسي - بكلمة معالي الدكتور طه حسين باشا ، تلك التي أدلى بها للصحفيين يقول : لقد جعلت التعليم حقاً مباحاً ، وأمل أن يصبح حقاً ممكناً .. فأرجوا أن تنادوا القادرين والرأسماليين على صفحاتكم حتى يتعاونوا مع الوزارة ، ويساهموا في بناء المدارس وإقامة الفصول . لقد تواعدت معهم ووعدوني ، ولكنهم أخلفوا ، فذهبت وعودهم هباء !! . فالرأسمالية لا تعني أن تذهب الوعود هباء ، ولكنها تعني الذمة والوفاء ، وتعني الشعور السامي ، والدوافع الذاتية النبيلة ، والتكافل والتضامن الاجتماعي .. إلى آخره من الأهداف الرفيعة والمعاني الفاضلة !

٢١٢ — والحق اني أشفق على مصر .. فصر اليوم مهددة بما هو أخطر من الاستعمار .. وما هو أخطر من الحرب .. إنها مهددة بالموت جوعاً .. ولم يخلق بعد الانسان الذي يستسلم للموت طواعية ، إذ لا بد أن يأتي اليوم الذي يكافح فيه ويناضل !

ويقيني أن لا غلبة لأي إصلاح اجتماعي إلا بتقريب المسافة الشاسعة بين طبقتي الأمة ، والقضاء على ذلك التفاوت البعيد القائم في مجتمعنا والذي يقسم الأمة على ذاتها ، ويجعل منها معسكرين متباغضين يحقر اعلاهما الأدنى

ويمقت أدناهما الأعلى ، ويتربص كل منهما بالآخر مضمراً له كل كراهية وسوء . . . ومهما تحاول ارضاء هذا الفريق الأدنى برفع مرتبه وتحسين دخله ، فإنه لا يرضى . . . لأن مشكلته لا تتمثل فقط في حرمانه ، بل في هذا الترف المسعور الذى يعيش فيه الآخرون فياً كلون أكثر مما ينبغى أن يأكلوا ، ويلبسون أكثر مما ينبغى أن يلبسوا ، ويرغدون أكثر مما ينبغى أن يرغدوا ويجلسون فوق أهرام من الذهب بينما بقية المجتمع تقعات من آلامها وحرمانها ولغوبها !! أو على حد تعبير أستاذنا الكبير محمد التابعى « لا يقول أنا جائع وإنما يقول : أنت أيها الغنى تأكل أكثر مما ينبغى أن تأكل وتملك أكثر مما ينبغى أن تملك ، وتنفق على شهواتك أكثر مما ينبغى أن تنفق . . . »

وجدير بنا وهذه هي صيحة الأكثرية في نظام ديموقراطي ، ان نعمل بصيحتها ، فما أشد حاجتنا الى القضاء على دكتاتوريتنا الاقتصادية ، تلك التي يصورها الأستاذ الكبير أحمد الصاوى محمد في صدر الأهرام بقوله . . . ان مائة أسرة فقط هي التي تنعم بخيرات هذا البلد وطيباته ، وبجانبها ملايين ليس لها في الحياة حظ ولا نصيب . . . هنا تتمثل آية انحطاط الشرق ، حيث ترى ما تقشعر منه الأبدان من القذارة ، ترى مخلوقات بشرية تعيش كأنها لا تعرف الهواء ولا النور ، وتتغذى بالذباب والتراب . . . »

نعم ما أشد حاجتنا الى القضاء على هذا النوع من الدكتاتورية - حيث الحياة والعيش للأقلية - وتدعيم نوع من العدالة الاقتصادية يقوم بجوار ديموقراطيتنا السياسية وبوطدها ، فالعدالة والديموقراطية نظامان ينموان جنباً إلى جنب ، الديموقراطية لازمة لنمو العدالة والعدالة لازمة لنمو الديموقراطية ، تغذى كل منهما الأخرى وتستمد منها حياتها ومقوماتها .

٢١٣ — لقد أنذر الله ورسوله من يحتكر من أرزاق الناس أقذاح قمح أو ارطال زيت ، باللعنة الماحقة ، فكيف لا يغضب على الذين يحتكرون

ينابيع الحياة ووسائل الانتاج احتكاراً يفوت على الدولة أغراضها ومصالحها ؟
« نحن نعلم أن الأقطاعيين الزراعيين ، من كل حزب ومن كل قبيل ، يقفون
بالمرصاد لكل محاولة تهدف إلى تحديد الملكية أو تحديد إيجارات الأتبان
وتخفيضها . ولكننا نعلم أيضاً أن الحكومة المؤمنة بشعبها لا يزيد لها هذا
التربص إلا عزمًا وإصراراً . ثم إن الحكم الذي يشايع هوى هذه الطائفة
ويتسم بسماها ، لا بد أن تذهب ريحه ويصير من الخائبين » .

لقد قال ما كياڤلى (١) وهو الرجل الذي أصبح اسمه علماً على سياسة الغش
والغيلة والقسوة والديسيسة ، والتماس النجاح بكل وسيلة ، وبأية وسيلة ، قال :
« .. إن الاستناد إلى الشعب أضمن لصيانة الحرية من الاستناد إلى الأعيان
والنبلاء الذين يتكلمون على ما ورثوه ولا يزالون يطمعون في زيادته بالعسف
والحجر على المحرومين .. وإذا كان من المقرر أن سلامة الدولة يجب أن
تكون فوق كل مصلحة أو شريعة ، فإنه إذا وجبت وقايتها من غائلة تهدد
سلامتها فلا محل للبحث في النصوص والفتاوى ولا حرج من اتخاذ كل وسيلة
لدفع الغائلة عنها .. إن المثل الأعلى للحكومة في نظري هي الحكومة التي
تسقط أمراء الأقطاع ، وتنهض بالطبقات الدنيا ، وتؤمن الشعب على
حرية ومعيشته ، ويلتف بها الشعب عن حب ومهابة وثقة لاعت خوف
وخنوع واستسلام » .

ولعل هذا الذي يذهب إليه ما كياڤلى يتمشى أيضاً مع منطق أرسطو
وفلسفته وهو يفرق بين الحكومتين الصالحة والفاصلة ، فالحكومة صالحة
في نظر أرسطو متى عملت لمنفعة المحكومين ، وفاصلة متى عملت لمنفعة الحاكمين .
مثلها مثل كل أداة توضع لغاية ، ولا تؤدي الحكومة غايتها إذا كانت لا تنفع
رعايها .. وبمعنى آخر يمكن أن نقول إن الحكومات الصالحة هي تلك التي

(١) لقد كتبوا على قبر هذا القائد الإيطالي : « ما كياڤلى .. لا يبلغ أعلى المجد شأوه هذا

تجمع بين الديمقراطية السياسية *démocratie politique* وبين الديمقراطية الاجتماعية *démocratie Sociale* ، ويمكن أن نعرف الأولى بأنها كل شيء بالشعب *tout par le peuple* . والثانية بأنها كل شيء للشعب (١) *tout pour le peuple* . وهذا بالضبط ما نأمل أن تكون عليه حكوماتنا ، حكومات تعمل بالشعب وللشعب ، حكومات تسمع أنات الشعب وزفراته وتحس كلومه وأوجاعه ، حكومات تقيم لصوت الشعب وزناً ، فهناك حكمة تقول إن « صوت الشعب من صوت الله » ، حكومات تعمل جاهدة على إحقاق ما يراه الله والشعب عدلاً ، حكومات تخدم المصلحة العامة ولا تجور فيها المطامع الشخصية على المصالح الكبرى . أو قل حكومات من الشعب وبالشعب وللشعب . فأين مثل هذه الحكومة ؟ أين هي سواء أكانت تنتمي إلى هذا الحزب أم ذاك لنحييها تحية الولاء والتقدير والاعجاب ؟

— وإذا كنا نقول بالحكومة الصالحة ، فالأحرى أن نقول بالامة الصالحة ، فالامة الفاسدة لن تتولاها حكومة صالحة ، والامة الصالحة لن تتولاها حكومة فاسدة .

ولكن ماهى الامة الصالحة ؟ يكفيننا مؤنة الاجابة أستاذنا الكبير عباس العقاد بقوله : « من الوهم أن يظن أن الامة الصالحة لا تعدو أن تكون مجموعة أفراد صالحين ، فقد يصلح المرء فرداً ولا يصلح عضواً فى أمة ، ولا تعتبر الامة صالحة إلا بفضائلها الاجتماعية التى يكسبها أبنائها بالمرانة الطويلة على الحياة السياسية .

« فالصلاح للمجتمع استعداد لا يكسبه الفرد بما تعلمه من المدارس والكتب ولكنه حاسة اجتماعية تتولد فى الامة من مرانها على مزاوله

1) Parthélemy et Duez : Traité élémentaire de droit constitutionnel. 1933. P, 62.

الشئون العامة أجيالا متعاقبة حتى تصبح رعاية المصلحة العامة عادة في أبنائها يباشرونها عفو الخاطر كأنهم لا يقصدونها ولا يتكلفونها ، مثلهم في ذلك مثل الأعضاء التي تشترك في تغذية بنيتها وتوزيع غذائها بين أجزائها في غير كلفة ولا روية ..

« .. ونكاد نقول إن نوع الحكومة لا يهم ما دام المحكومون على قسط وافر من الحاسة السياسية عارفين بحقوقهم ومقتدرين على أخذ الولاية باحترامها ، غير أن المبدأ القائل « بأن الحكم من الأمة للأمة » هو أصلح المبادئ لمجاراة هذه الحاسة السياسية في وجهتها . وهو المبدأ الذي يعطى المحكومين فرصة بعد فرصة لاختيار الأفضل من الساسة والأكفأ من القادة والولاة ورؤساء الدواوين .

« وكما جاء في الأثر « كما تكونوا يول عليكم » .

٢١٤ — والآن !

هل ترانا ذهبنا إلى أبعد مما ذهبنا إليه اللجنة المالية لمجلس النواب وهي تتكلم عن هبوط مستوى المعيشة وخطط النهوض اللازمة في تقريرها عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٠ — ١٩٥١ إذ تقول « إن تنمية موارد الدخل القومي وكفالة العدالة الاقتصادية هي السبيل إلى الإصلاح الاجتماعي الذي يبرىء المجتمع المصرى من أدرانته ، وإن مصر تعاني من قلة الانتاج وهبوط مستوى الدخل ما تعاني . وأنه يجب العمل على رفع مستوى الغالبية العظمى من الشعب التي افتقرت ولا تزال تفتقر إلى مطالب العيش الأساسية ، لكي نحول دون انتشار النزعات المتطرفة ، إذ ليس ثمة شك في أن انحطاط مستوى المعيشة وقسوة الفقر والمرض والجهل تربة خصبة لتفشى هذه النزعات ، وإن السبيل إلى مكافحتها هو رفع مستوى المعيشة لسكافة أبناء البلاد ، فليست

قوانين البلاد كفيلة وحدها بعلاج الداء ، بل إن العلاج الشافي هو استئصال الداء من منبته بالقضاء على أسبابه ، وقد اتجه التفكير إلى تحديد الملكيات الكبيرة كوسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية ، غير أن تجارب مختلف الأمم في هذا الشأن قد دلت على أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق عن هذا الطريق وحده إذ في متناول الدول تحديد دخل كل طبقة من طبقات الأمة عن طريق فرض الضرائب بأنواعها وعلى الخصوص الضريبة التصاعدية على الأيراد العام ، ؟

نعم ، أننا في أمس الحاجة إلى زيادة الانتاج القومي . . وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً ، بالتقليل من عدد الذين فوق السماء ، وبالتقليل من عدد الذين تحت الأرض ، وبالاكثار من عدد الذين في الوسط ، أو قل بإيجاد هؤلاء الآخرين والاكثار منهم ، لأنهم لا يوجدون أصلاً في مجتمعنا . ويقرر (موسكا) : « إن من أفضل الأسباب لضمان عدم اختلال توازن المجتمع واضطراب الامور وتربص فريق من الأمة بفريق ، أن تشتمل الأمة على طبقة وسطى تمنع الاصطدام بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، وتفتح الباب لتقدم الطبقة الفقيرة ، كما تفتح الباب لتجدد الطبقة الحاكمة وتناوب السلطان بين المقتدرين عليه . كلما انتهت مهمة طائفة منهم خلفتها طائفة أخرى . ثم إنها ، أى الطبقة الوسطى ، ستعتبر بمثابة قوة رادعة ، يعول عليها في كبح جماح القوة الطاغية ، فلا يصد القوة إلا القوة ، ولا يفل الحديد إلا الحديد ، فتعدل القوة الحاكمة عن الطغيان لأنها تعلم أن مصلحتها في العدل أكبر من مصلحتها في مطاوعة المآرب الشخصية والجور على حقوق المحكومين ! »

اختلال نظامنا الضرائبي :

٢١٥ — وإذا كنا في أمس الحاجة إلى إيجاد طبقة وسطى والاكثار

من عدد افرادها ، فإننا في أمس الحاجة أيضا إلى دراسة المسائل المالية ،
واعادة النظر في نظام الضرائب والرسوم ووجه الإيراد والصرف بما يتفق
ومقتضيات الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

ولكى ندلل على مدى اختلال نظام جباية الضرائب عندنا ، يكفي أن
أسوق لك ما سطره الكاتب الاجتماعى الأستاذ احسان عبد القدوس إذ
يقول فى العدد ١٠٣٥ من مجلة روز اليوسف « نظرة واحدة إلى ميزانية
الدولة المصرية تكفى لتحريضك على اعتناق الشيوعية ، أو على الأقل تقنعك
بأن الشيوعية على حق ، وبأن الثائرين على نظام الطبقات فى مصر ليسوا مجرد
حاقدين . . وانما هم علماء فى علم الأرقام . فأرقام الميزانية تسجل أن قيمة
الضرائب المفروضة على أصحاب الأراضى الزراعية تبلغ ٧٠٠.٠٠٠ ر. جنيه ،
فى حين أن ميزانية مصلحة الرى التى تقوم على خدمة هذه الأراضى وتنظيم
ريها تبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ر ٦ جنيه ، أى ان مصر تبرع سنويا للسادة اصحاب
الأملاك بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ ر. جنيه .

« . . . وهذا المبلغ الضخم الذى تبرع به مصر سنويا للسادة الكرام
أصحاب التفانيش والعزب والأطيان ، يشترك فى دفعه الشعب ، لأنه يدفع من
حصيلة الضريبة غير المباشرة ، الضريبة على الدخان ، وعلى الأقمشة ، وعلى
الأطعمة ، وعلى ضرورات الحياة !

« ونظرة أخرى إلى الميزانية ترينا أن قيمة عوائد الأملاك المبنية تبلغ
٩١٢.٠٠٠ ر. جنيه ، فى حين أن ميزانية مصلحة التنظيم التى تشرف على تجميل
هذه المباني تبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه . والفرق تدفعه مصر من الضريبة غير
المباشرة أيضاً . . وفى كل نظرة تقع عينك على رقم يصرخ فى وجهك بأن
الثورة على النظام الاقتصادى حق ، ويؤكد لك أننا نعيش فى بلد يصرف فيه
الفقير على الغنى ، وتبنى فيه الثروات بالظلم الرسمى والجهل الحكومى . . .

وتطلع معي أيضا إلى حضرة الدكتور محمد علي رفعت يحدثنا في اهرام
١٩٥١/١/٣٠ فيقول : قل لي بربك كيف تجدى جهود الحكومة لمكافحة
الغلاء ، وهي في الوقت ذاته تعتمد في جباية نصف ايرادها على الضرائب
غير المباشرة التي ترهق الفقراء ومتوسطي الحال اكثر مما تنال من القادرين !
ليس عجب أن تفشل هذه الجهود ، ولكن العجب أن نترقب لها ثمرة غير
الفشل . . .

وليس شك أن واجبنا يتطلب تنسيق سياستنا المالية والنظر في نظامنا
الضرائبي وتعديله تعديلا يتفق والصالح العام ، ويتمشى ومقتضيات التطور ،
ويسير روح العدل والاصلاح .

قوانين منكودة .

٢١٦ - ولنعلم أنه لا يمكن لاية سياسة اصلاحية عامة أن تنجح أو
تتحقق في ظل مجتمع تنقصه روح الولاء والتضامن الاجتماعي وتملأ الآثرة
والأنانية نفوس ساداته وروداه .

نعم ، ليس لاية سياسة اصلاحية أن تلبس طريقها إلى الوجود ما دامت
مشروعات القوانين الاجتماعية تمشى خطوة ثم تقف ، خطوة ثم توضع
في طريقها العقبات ! لا شيء سوى ما يملأ نفوسنا من أثره وجشع وما يسيطر
علينا من جمود ورجعية . .

فمشروعات القوانين التي تهدف إلى مصلحة عامة . . أو تحقيق الانصاف
والعدالة والمساواة بين طبقات الأمة . . أو الحد من استغلال النفوذ أو
الرشوة أو الاختلاس . . أو وضع عبء يسير على كاهل الطبقة العليا القوية
الغنية من اجل تخفيف الأعباء الثقيلة التي ينوء تحتها سواد الشعب . . إلى
آخره . هذه المشروعات تقابل دائما بعاصفة جاححة من الرجعية والآثرة

وبمعارضة قوية تقضى عليها . . . وكأننا نأبى إلا أن يضار المصري بالمصري
وأن تشقى مصر بمصر ؟ !

٢١٧ — فهناك مثلاً الاقتراح بمشروع القساون الذى تقدم به سعادة
خطاب بك وجاء فى مادته الأولى : كل شخص يملك خمسين فداناً أو أكثر
من الأراضى الزراعية لا يجوز أن تنتقل إلى ملكيته أراض زراعية جديدة ،
وكل عقد يودى إلى ذلك يعد باطلاً ولا يقبل تسجيله . . . هذا المشروع
الذى يهدف إلى التعمير والانشاء بالحد من الملكيات الكبيرة ووضع حد
أعلى للملكيات الزراعية حتى يمكن توزيع الأراضى بين أكبر عدد من
المصريين الفلاحين ، قوبل بالأعراض والسخرية فى مجلسى البرلمان لأن
شيوع الأمة ونوابها المحترمين من طائفة كبار الملاك !

٢١٨ — وهناك مشروع قانون التركات أو ضريبه الأيلولة . . . قدم
مشروع هذا القانون منذ ثلاثة أعوام ولا يزال قيد البحث والنظر ! . . . وفى
لغة أخرى قيد النوم العميق ! . . . لأن هناك أكثر من شيخ محترم يرفض أن تمد
خزانة الدولة يدها - بعد عمر طويل - إلى جزء من ثروته التى جمعها بعرق
الجبين . . . أو بعرق تقويل اليدين . . . أو بأى نوع من أنواع العرق التى يرضى
أو لا يرضى عنها الخالق والخلق على حد سواء ! . . . وفى خلال هذه السنوات
الثلاث التى نام أو نائم فيها المشروع المذكور انتقل إلى رحمته تعالى عدد من
كبار الأثرياء فى البلد - مصريين وأجانب - ومنهم بعض أصحاب الملايين . . .
وضاع على خزانة الدولة ملايين من الجنيهات !

٢١٩ — وهناك مشروع قانون « من أين لك هذا ؟ » الذى تقدم به إلى
مجلس النواب (النائب المحترم) السيد جلال ، وكان ذلك منذ ثلاثة أعوام . . .
ولا أذكر تماماً الاجراءات أو الخطوات أو المناورات التى تمت . . . ولكننى

أذكر أن المشروع المذكور نوّم أو نام إلى أن أعلن رفعة حسين سرى باشا في شهر أغسطس ١٩٤٩ وكان يومئذ رئيسا للوزارة أنه قد تبني المشروع وتبني معه مشروع قانون محاكمة الوزراء . وطنطت الصحف يومئذ للمشروع وعين وراح المتفائلون يسألون هل يصدر القانون فوراً بمرسومين يعرضان فيما بعد على البرلمان . أو يعد مشروعاً القانونيين ليسكونا جاهزين للعرض والدرس والاقرار في أول دورة للبرلمان المنتظر ١٩٥١ . . وكانت الانتخابات يومئذ على الأبواب . وذهب رفعة حسين سرى باشا وتولى الحكم رفعة مصطفى النحاس باشا ، ولا يزال مشروعاً القانونيين قيد البحث والدرس والنظر . .

ويقيني أن مشروع قانون « من أين لك هذا » هذا سوف لا يتخذ طريقه إلى مرحلة الإصدار مهما تعاقبت الحكومات المختلفة لأن بين الذين بيدهم سلطات التقنين والتشريع أكثر من واحد يخاف أن يسأله القانون في يوم ما من أين لك هذا ؟ أو لأن بين الذين بيدهم الأمر والنهي في شئون هذا البلد أكثر من واحد يرى في هذا القانون سابقة خطيرة قد تفتح باباً وأبواباً في تحقيق مصادر الثروات . أو سابقة خطيرة في إغلاق باب وأبواب للاستغلال والاختلاس وجمع المال الحرام ! أو لأن بين السادة الذين بيدهم أمر إقرار أو رفض هذا القانون أكثر من واحد لم تواته الفرصة حتى اليوم لجمع الثروة ، وجمعها من كل سبيل وأي سبيل - وهو لا يريد أن يغلق باب الثروة بيديه ! أو لأن بين حضرات من ذكرت من يرى أن الحرب آتية لا ريب فيها ، والحرب هي الفرصة الذهبية للتجار في السوق السوداء ، وانها لمأساة حقيقية أن يصدر هذا القانون والحرب « السعيدة » ، على الأبواب ! ؟

إن قانون « من أين لك هذا » هو الوسيلة الناجعة للمساواة بين المواطنين أمام القانون . وهو الكلمة الرهيبة التي ستجلبجلب في روع ساداتنا اللصوص

الكبار حين يحاولون السلب والنهب ، فيكفوا أيديهم خوفاً وحذراً... إن « الشرفاء ! » الذين يسرقون أقوات الشعب ويملاؤون خزائنها نقوداً ملوثة بدماء ملايين الفقراء والمعوزين ، لا ينالهم القانون بسوء ، بينما المواطن الذي يسرق رغيفاً ليأكله ، أو يختلس قروشاً ليشتري دواءً لوليدته المشرف على التلف ، أو يمد يده إلى غطاء يتقى به البرد ، يعتبره القانون مجرماً يستحق كل عقاب وتنكيل ! وهذا التمييز هو أخطر أنواع التمايز الظالم البغيض الذي يقضى على هيبة القانون وسمته .

ما أروع ذلك المبدأ الحر الذي أعلنه محمد بن عبد الله في رحاب الجزيرة « لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها ، وحين جاءه أحد ولاته ، فرآه الرسول مشتملاً ببردة جميلة نفيسة ، سأله : من أين لك هذا ؟ فلما أجاب أنها أهديت إليه قال له :

— أرايت لو جلست في دارك لم تبرحها أكان الناس يهدونك شيئاً ؟ إن كل ما يأتيكم وأنتم لنا ولالة ، فإنما هو حق بيت المال ، قم فأدعها فيه !!

علاج وعلاج !

٢٢٠ — لقد طالعت في الصحف ، وأنا أتأهب « لتبويض » هذه الصفحات لأدفعها إلى المطبعة — أن معالي الدكتور حامد زكي بك وزير الاقتصاد الوطني يرى كعلاج لمشكلة المساكن أن نرفع من سعر الإيجارات القديمة ، ونبنى بالفروق مساكن جديدة !! ؟ فتبادر توأ إلى ذهني قول شوقي « ... وأخف من بعض الدواء الداء ! »

وليس لي أن أرد على معالي الوزير في هذا المقام بأحسن من تلك الكلمة الخالدة لثولثير « إنني لا أقر كلمة واحدة مما تقول ، ولكنني مستعد أن أهب

حياتي دفاعا عن حقك في أن تقول (١) ،

ياسيدى الوزير ، ألا تدرى : أن هؤلاء الذين تبغى أن تلقى عليهم عبء هذه الضريبة ، إن لم يكن أغلبهم من المتعطلين فلا بد وأن يكونوا من العمال والباة وصغار الموظفين ! . . ؟ . . وإلهم وأسرههم يحون - إن سمينا محتهم حياة ! - في حضيض الفاقة والعوز ، ويرزحون تحت أثقال وأحمال من الغلاء والحرمان المبين ! . . ؟ . . وان الضرائب العادلة التى تفرض فى الأوقات الحديثة إنما يراعى فيها وعاء الضريبة من جهة وشخصية المكلف وظروفه الاجتماعية وحالته المدنية من جهة أخرى ؟ فأين هو هذا الوعاء الذى يمتلكه هؤلاء ؟ اللهم لا محل ولا وعاء ، حتى تنصب عليه ضربيتكم « الفريضة » تلك ! إلا إذا كنت ترمى إلى تطبيق الضريبة القديمة « ضريبة الفردة البسيطة » التى كانت تفرض فى الجماعات البدائية على المكلفين باعتبارهم أفرادا ، وربما كانت هذه الضريبة تلائم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية حينذاك حيث لم يكن ثمة تفاوت ملحوظ فى ثروات الأفراد ودخولهم ! أما اليوم فالتفاوت كبير والفروق شاسعة ، ومن الظلم أن نطالب شخصا بأن ينتقل إلى الحكومة من الحقوق أكثر مما يملك من هذه الحقوق ! اللهم إلا إذا اختلس مالا يملك . وبناء الأمم الحديثة ياسيدى الوزير لا يقر تدريب شعوبها على مثل هذه الصفات فى القرن العشرين ! إن هناك قاعدة رومانية قديمة تقول « إن فاقد الشيء لا يعطيه Nemo dat Quod habet » ويقينى أنها لا تخفى عليكم ، وأنت سيد القانون ! ثم إننا إذا أردنا احتراماً و قدسية للمواد والقوانين فيجب أن تكون هذه القوانين فى حدود إمكانيات الفرد واستطاعته ! وإلا لكانت خيالا بل هذيانا وسبيلا إلى السخرية والتفكه !

(١) هذه هى الكلمة الخالدة التى قالها فولتير لروسو عندما حكمت السلطات باعدام كتابه (العقد الاجتماعى Le Contrat Socail) رغم معارضة فولتير لأراء روسو وتقدمه لها .

ياسيدى الوزير ، أنت تعلم أن البلد تحتاجها موجة غلاء صارخة ، ويقينى انك إن لم تسكن تحس هذا الغلاء ، فأنت ولا بد عالم به ما فى ذلك شك ، فلقد امتلأت الصحف خلال السنوات الأخيرة بالخطب والتصريحات والحملات عليه ، ويقينى انك تعلم أيضا أن هذا كله لم يخرج عن حد الكلام ؛ أو عن حد المداد على الورق ! . . وإذا كنت تعلم هذا كله ، فهل هناك بعد هذا كله ما يفيض عن حاجة أحد من هؤلاء الذين ذكرت ، حتى يضيفه إلى ما يدفعه من إبحار لمسكنه ؟

إننا نريد التخفيف من حدة الغلاء ، وأنت تريد رفع الأسعار — سعر الإيجارات — وتعتبر هذا دواء ، فكأنى بك تداوى بالتى كانت هى الداء . . . وإننا نريد تقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء بأن نأخذ من الأغنياء للفقراء ، وأنت تريد أن تأخذ من الفقراء وتترك الأغنياء ، إذ أن ضريرتك هذه سوف لا ترهقهم فى قليل أو كثير ، فهم يسكنون قصورا و فيلاتا ، ملكا لهم ، وإن اضطر أحدهم إلى أن يستأجر ، فسوف لا يطرق إلا أبواب العمارات الجديدة ، والفيلات ، الحديثة . . .

٢٢١ — حقا إن مشكلة المساكن تتصدر اليوم قائمة الإصلاح فى جميع الدول العاملة على اسعاد شعوبها ، والتى تريد لشعوبها القلقة المتحفزة ، أمنا وسلاما . . . ولسكنها فى علاجها للمشكلة لم تصف تلك الروشة ، التى نقول بها ولا هذا الدواء الذى نذهب إليه !

ولسكى نعين القارىء على تصور مدى إهتمام الدول بعلاج هذه المشكلة ، وعلى نوع الجرعات التى تتخذها فى العلاج ؛ يكفى أن نذكر أن حكومة العمال بانجلترا تقوم بإنشاء مائتى ألف مسكن فى العام للطبقات الفقيرة^(١) . . . ولعمري إن

(١) وبالرغم من ذلك فإن المزايدة قائمة فى بريطانيا عليها بين العمال والمحافظين ، وإن كل حزب منهما يعلق آمالا واسعة فى التأثير على الشعب بسببها ، فلقد صرح مستر تشرشل زعيم المحافظين وزعيم المعارضة فى كلمة أخيرة له بأن هذا العدد من المساكن لا يقوم بحاجة البلاد =

انجلترا ، أو أية دولة أجنبية ، سواء وهى ترسم خطط سياساتها التعميرية أو سواء وهى تبرز هذه الخطط لتجعلها حقائق ماثلة وواقعا ملموساً ، لم تر ولم تلجأ أبداً إلى ما يراه معالى الوزير ، أو إلى ما يريد أن يلجأ هو اليه . بل بالعكس قد لجأت إلى تعديل قوانينها الضرائبية ، فجعلتها تطرق أبواب الأغنياء لا الفقراء ! فانجلترا مثلاً وهى تعالج مشكلة المساكن وتنشىء للشعب مائتى ألف مسكن كل عام ، إنما تعالجها من جيوب الأثرياء وعلى سواعد المتعطلين . وبهذا الحل وحده أمكن لبريطانيا أن تهيم المسكن الصحى الرخيص للطبقات الفقيرة والعاملة ، وفى الوقت نفسه أمكنها أيضا أن تعالج البطالة إلى حد كبير !

ياسيدى الوزير ، إن رأيكم كان يمكن أن يكون محل نظر إذا كنا قد خفضنا من أسعار سلع الاستهلاك الضرورية ، بمعنى إذا كنا رفعنا من الأجور الحقيقية لتلك الطبقات التى تقول برفع سعر إيجارات مساكنها ؛ ولكن إذا كان الحال كما تعرف ويعرف كل مواطن ، فليس بد من تخفيض الإيجارات القديمة والإيجارات الجديدة إلى الحد الذى يتناسب والأجور الاسمية . تلك التى لا تسمن ولا تغنى ولا تكاد تفى بضرورات الحياة !

لقد حدثتني أجنبية ذات مرة تقول ، بأنه إذا كان العالم يعتبر اهرام الجيزة معجزة من المعجزات وأعجوبة من العجائب ، فإن معجزة المعجزات وأعجوبة العجائب حقا فى مصر هى فى ذلك الموظف الذى يتقاضى خمسة وعشرين جنيا فى الشهر ومع ذلك مازال حيا يتنفس هو وأولاده رغم الغلاء القاتل والفقر الشديد ؟! .. وهنا قلت لنفسى فى نفسى ، لعلها لا تدرى ان هناك من لا يتقاضى سوى سبعة جنيهات ويعول تسعة افراد ! او لعلها لم تذهب إلى الريف قط لترى ان هناك من بين سكانه من لا يتقاضى شيئا البتة !

== ولا يساعد على تخفيف أزمة المساكن بها ، ومن أجل ذلك فإنه يتعهد باسم المحافظين ، إذا أعادتهم ثقة الشعب إلى الحكم ، أن يجعل عدد المساكن التى يقيمها فى السنة ٣٠٠ ألف مسكن . وإذا تركنا جانبا قول تشرشل ، واتجهنا على الأقل إلى خطة حكومة العمال فى هذا الصدد ، لنطبقها فى بلادنا ، لكان الواجب يقضى بأن يكون لدينا مائة ألف مسكن شعبي كل عام إذا ما علمنا أن سكان إنجلترا ضعف سكان مصر .

وقبل مغادرة هذا الجزء من الحديث ، فإنني أتقدم لمعالى الوزير طالبا الصفح والغفران إن وجد في نقدي لرأيه هذا تعديا على قدسية مقامه أو تطاولا على أبهة منصبه . فأنا لم أقصد إلا صالح المجتمع ، وإنسا لن تقدم لمجتمعنا في هذه الفترة الحاضرة خيرا من الحرية كي يستطيع في ضوئها وسنها أن يرى ويفكر ويختار الطريق القويم ، فلنذكر هذا جيدا حاكمين ومحكومين

الاشتراكية ، لا الشيوعية ولا الرأسمالية :

٢٢٢ — إذا كانت مذاهب الدعوة يراد بها التبشير والتأثير على الجماهير لإقناعهم باختيار نظام معين . وإذا كانت مذاهب البحث والاستقراء تقوم على دراسة الواقع وتلتزم أمانة العلم فيما تقرره ، فإن هذه المذاهب الأخيرة التي لا يراد بها التبشير والتأثير على الجماهير ، تؤكد أن لا شيء سوى الاشتراكية .

نعم ، الاشتراكية ، لا الشيوعية ولا الرأسمالية ! فإن سلامة الدولة مقدمة على كل مصلحة ! وإذا كانت الرأسمالية المتطرفة التي تقوم على الاستغلال الفردي الجشع تهدد هذه السلامة بأكثر من عاصفة جائحة . . وإذا كانت الشيوعية بدورها تهدد هذه السلامة أيضا بأكثر من إعصار وييل . . فليس أمامنا إذن والحالة هذه سوى طريق واحد ، طريق الاشتراكية ، الطريق الوسط المأمون ، الذي نرسله به على الشاطئ السعيد ، دون أن يهددنا إعصار أو تجتاحنا عاصفة !

— وإذا كنا نلجس بأنفسنا أسباب قصور الرأسمالية المتطرفة عن مجارة التطور والانعاش ، فإن الشيوعية بدورها لقاصرة كل القصور عن مجارة هذا التطور والانعاش ، فهي لا تصلح أساسا لاية نهضة اصلاحية أو عمرانية ، فضلا عن تعارضها مع المنطق ومنافاتها لروح العدل والشرع والدين !

٢٢٣ — ولقد عارض أرسطو قديما أستاذه أفلاطون في شيوع

الملكية - كما عارضه في احتكار السلطة - إذ بحث شيوع الأرض وتقسيم الغلة ، وبحث شيوع الغلة وتقسيم الأرض ، وبحث شيوع الأرض والغلة معا فخلص من هذه البحوث إلى ضرر الشيوع في هذه الحالات جميعاً لأنه باب النزاع وسوء الاستغلال ، وأضمن منه للسلم أن تباح الملكية مع تقريب المسافة بين الأغنياء والفقراء^(١) .

٢٢٤ - وإذا ما اتجهنا إلى الكاتب ماكس نوماد Max Nomade ليحدثنا في هذه الأيام عن تناوب السيادة ومظهر هذا التناوب في البلاد الروسية ، لوجدناه يقرر أن النظام الشيوعي وضع السلطة الحكومية كلها في أيدي الموظفين ورؤساء المصانع وأنشأ طبقة حاكمة تستغل الطبقة العاملة ولا تفكر في النزول لها عن سلطتها ، ويكاد يردد المثل العربي القائل : ما أشبه الليلة بالبارحة !

فالمفكرون الشيوعيون وطائفة الأدباء والصحفيين هم كهنة هذا النظام الذين يقدسون طبقته الحاكمة كما كان كهان القرون الوسطى يقدسون الأمراء والملوك بحق السماء ، والسادة الموظفون هم المستغلون الجدد في مكان المستغلين من أصحاب رموس الأموال ، والأجراء هم الأجراء بغير تبديل إلا أن يكون تبديل الحجر بحرية العمل وحرية الإضراب .. وهكذا أثبتت التجربة السوفيتية أن إمكان الاستغلال في ظل الشيوعية لا يقل عن إمكانه في ظل أية حكومة سابقة . . . وإن المرء إذا استرسل في النبوءة ففي الوسع أن يخمن أن الصورة العالمية المقبلة لاستغلال الإنسان للإنسان كما تسمى إليها الأساليب الروسية في امتلاك الدولة لجميع المرافق واختلاف دخول العاملين - سوف

(١) وإنا لنسأل ، ألم يحن الوقت بعد لكي تهب مصر من ركودها ونومها العميق - الشبيه بالموت إن لم يكن هو الموت نفسه - وتعمل بهذه النظرية ؟ هل لها أن تتطور فتأخذ بنظرية فال بها أرسطو منذ حوالى ألفى وثلاثمائة عام ! ؟

يكون قصاراهامان التغيير أن تحمل عنوان الشيوعية، . فقد ظهر أن الشيوعية تهتم بمسألة الاستيلاء على أداة الانتاج ولا تهتم بمسألة التوزيع. مع أن التوزيع الذى يمنع الاستغلال هو المقصود من كل حركة اشتراكية . ولكن هذا المقصود، هو الذى لم يكن ولا يكون .

٢٢٥ - وأنصب معي قليلاً أيضاً إلى جيمس برنهام James Burnham وهو يحدثنا في كتابه « الانقلاب الفنى Managerial Revolution » الذى ألفه في أوائل الحرب العالمية الأخيرة - إذ يحمل فيه على رأس المال المتطرف والشيوعية معا فيقرر ، أن العالم سىرى عهداً بغير « نظام رأس المال ، كما رأى من قبل عهداً لم يكن فيها لهذا النظام وجود . لكن زوال رأس المال لا يفيد في رأى برنهام أن الشيوعية الماركسية هي البديل الوحيد من ذلك النظام الزائل . » إن القول بانقضاء رأس المال شيء . والقول بأن الشيوعية البديل الوحيد الذى يخلفه شيء آخر . فليس في بؤادر الأحوال ولا في التجارب القومية أو العالمية ما يشير إلى اتجاه الحضارة الإنسانية في هذه الوجهة . . .

- ويستدل برنهام على اقتراب أجل النظام الرأسمالى بدلائل كثيرة ملموسة في أحوال العالم الحاضرة . منها - بطالة الملايين من العمال والصناع مما يثبت أن نظام رأس المال قد فشل وأخفق في تدبير الثروة الإنسانية أو تدبير القوى الانسانية المعطلة بين يديه . . . ومنها عجز رأس المال عن توظيف ماله في الجهات التى تعود استغلالها على أسلوب المستعمرين في القرن التاسع عشر . . . ومنها تزعزع القواعد العسكرية والاقتصادية التى كانت لازمة أو كانت مصاحبة لدولة رأس المال ، فقد كان اطلاق الأعمال لازماً لأصحاب رموس الأموال تمكيناً لهم من إرسال أموالهم في التجارة والصناعة بغير رقابة من الحكومة ، وكان مذهب « دعه في طريقه Laissez Faire » هو شعار الدولة كلها لأنه أنسب شعار للسياسة والاقتصاد في إبان سلطان رأس

المال . . . ومنها عجز هذا النظام عن حل النقائص التي تواجهه كل يوم ولا تزال مواجهة له بطبيعة تكوينه وتكوين المجتمعات الحديثة ، وأقوى علامات هذا العجز أن تضطر الحكومات إلى تقييد الانتاج والإشراف على تنظيم المرافق العامة والحد من الأرباح وإحلال نظام الرسم والتقدير ، محل نظام الإباحة والإطلاق . .

— أما عن الشيوعية ، فالأهداف التي ترمى إليها كما هو معلوم — هي إنشاء مجتمع عالمي بغير طبقات يسيطر عليه العمال . والتجربة الكبرى التي حصلت في روسيا قد أسفرت عن طبقة حاكمة جديدة تستأثر بالنصيب الأوفر من أرباح الأيدي العاملة ، ويتبين من الاحصاءات المعول عليها أن نحو أحد عشر في المائة يستولون على خمسين في المائة من موارد الدولة ، وهي نسبة أعلى من نسبة الأرباح التي تستولى عليها الطبقة العليا في الولايات المتحدة . إذ لا يستولى العشر الأعلى من السكان في الولايات المتحدة على أكثر من خمسة وثلاثين في المائة من مواردها .

ولم يحدث قط حتى الساعة أن الطبقة العاملة سيطرت على مصنع واحد في البلاد الروسية من أقصاها إلى أقصاها ، وهذه حالة يعترف بها الزعماء من عهد لينين ولا يرون محيصا عنها في تطبيقاتهم العملية ، فهم يعترفون اليوم بأن سيطرة العمال على الصناعة وموارد الانتاج إن هي إلا « صيحة حرب » تجمع الصفوف ليس إلا وتظل كذلك فترة من الزمن لا يدركون منهاها ، بل يعترفون — وعلى رأسهم لينين — بأن الكلمة العليا في المصنع ينبغي أن تترك للمدير الذي يحكم فيه بأمره ولا يتأتى أن تدار أداة الصناعة بغير هذه « الدكتاتورية » المطلقة .

وقد اختل حساب كارل ماركس في مسألة من أهم المسائل التي بنى عليها تقديراته ونبوءاته وهي مسألة القضاء على أصحاب الأموال باستيلاء العمال على المصانع وإدارتها لحسابهم . فقبل مائة سنة - في أيام كارل ماركس - كانت الآلات الصناعية من البساطة بحيث يستطيع أن تدار بأيدي العمال . أما اليوم فقد أصبحت خبرة المهندس لازمة كل اللزوم لتناول الأدوات الدقيقة وتحصيل العلم الضروري لتنظيمها في جملة حركاتها . ومن هنا نشأت طبقة غير طبقة أصحاب الأموال وغير طبقة الصناع والعمال تشرف على أدوات الإنتاج ولا يتأتى الاستغناء عنها في المجتمع القائم على الصناعات الكبرى . وهذه هي طبقة المديرين الفنيين Managers الذين حذقوا أسرار الصناعة أو حذقوا أساليب تنظيمها وتصريفها وترويج مصنوعاتهما ، وهم بين مهندس وعالم طبيعي وخبير بتسيير العمل في المسكاتب أو نشر الدعوة أو استطلاع حاجات الجماهير وأهوائها المهيمنة على أشكال السلع وأغراضها ، فلا غنى لمجتمع من المجتمعات عن هذه الطبقة في العصر الحديث ، لأنها تسيطر تمام السيطرة على أدوات الإنتاج ومحدثات الاختراع التي يتعذر استخدامها عاما بعد عام على غير الخبير المختص بالهندسة أو بالصناعة أو بالتدبير والتنظيم (١) .

٢٢٦ - ومهما يكن من أمر ، فإنه من العيب أن يقال إن نظاما من نظم الحكم أو الإنتاج يختم التفاوت بين الناس ويبطل دواعي الأمر والطاعة بين جماهير الحكام والرعايا . فقد عهد الناس دائما أن القوة تجلب الثروة كما عهدوا أن الثروة تجلب القوة . وسيظل التفاوت بينهم في البأس والذكاء

(١) ويستطرد برنهام — ويطول شرح الآراء والاسباب التي بنى عليها نظريته « الانقلاب الفنى » — فيقول « وسينقضى عهد الشيوعية في روسيا وفي غيرها ، فلا يلزم من زواله أن تعود الأمم إلى نظام رأس المال كما كانت قبل التجربة الشيوعية ، وإنما تبطل التجربة الشيوعية لتعقبها ولاية المديرين الفنيين حيثما وجدت الصناعة الكبرى »

والهمة والحيلة والجمال بابا من أبواب الاختلاف في حظوظ الجاه والسيادة
والمال ، وما من حيلة قط تقضى على دواعي التفاوت بين بني آدم وحواء .
فإننا نرى الخيل يباع واحد منها بمجنيهاً ولا يباع واحد منها بأقل من عشرات
الآلاف ، واخلق بيني الانسان أن يتمتع التشابه بينهم إذا امتنع التشابه بين
الدواب والحيوان الأدنى .

٢٢٧ - ولعلنا نلتقي بالحل أخيراً ضمن كلمة ألقاها معالي الدكتور أحمد حسين بك وزير الشؤون الاجتماعية ، بمناسبة الحفل الذى أقيم بفندق شبرد فى يناير ١٩٥١ تكريماً لوزيرة التأمين البريطانية ، حيث يقول :
 « يخطئ الكثيرون عندما يعتقدون أنه على الشعوب أن تختار بين نظامين متطرفين هما الرأسمالية المتطرفة أو الشيوعية السكاملة ، فبين هذين الحدين الاقصيين توجد أوضاع متوسطة تمكن من السلام والرفاهية . . . وانى أعتقد أن إنجلترا بتحولها الاشتراكى قد أحدثت انقلاباً ثورياً لم تطلق فيه رصاصة واحدة . . . إنه انقلاب خطير فى الأوضاع يكفى لتوضيحه أن أقول أن مستر واطسن رئيس اتحاد الصناعات البريطانية أخبرنى أثناء رحلتى إلى إنجلترا أن سبعين شخصاً انجليزياً فقط هم الذين يصل ايرادهم إلى ستة آلاف جنيه سنوياً . وان النظام الضرائبى الانجليزى ، كما أبلغنى جنابه ، نظام تصاعدى تزداد نسبته زيادة كبيرة كلما زاد الدخل ، وهو وسيلة إنجلترا فى تقريب الفوارق بين طبقات الشعب ، وهو وسيلتنا فى رفع مستوى المعيشة ، ثم أضاف معاليه قائلاً : ان التأمين الاجتماعى فى إنجلترا الذى يقوم الآن على اكتاف ضيفتنا الكريمة هو النموذج الحى للمجتمع الحديث الذى يجب أن يتركز عليه السلام السياسى والاجتماعى ،

وليس شك في أننا لو أمعنا النظر في هذه الكلمة الجليلة لرأينا فيها المنطق
كل المنطق والحل كل الحل والعدل كل العدل أو قل لرأينا فيها الباب الذي

تنفذ منه إلى المجتمع قوى الحياة ، والذي يصل المجتمع عن طريقه إلى أحسن ما في الحياة من فرص ونظم وامكانيات ولسكنا نريد الحكومة المجهزة بالارادة والعزم التي تفتح هذا الباب . ويقينى أن ليس من العسير علينا فتحه إذا ما وطينا الارادة والعزم ، وملائنا أنفسنا إيماناً بالله وولاء للإنسانية ولقد سبقتنا الدول الرشيدة جميعها إلى فتحه ، ففتحت بذلك لشعوبها فتحاً مبنياً ، وبدلت حقد هاجباً ، وتربصها ولاء وأماناً ، وقلقها استقراراً وغبطة وسكينة .

٢٢٨ — إن الجو مشبع بالدخان . . دخان البارود الأحمر وواجب المسئولين هو في تطهير الجو من هذا الدخان . وتطهير الجو من هذا الدخان سوف لا يكون أبداً بمحاربة الجوعى والفقراء ، فهو لاء قدر كب الله في وجوههم افواها تأكل وتشرب ولم نسمع بعد ان شعباً استسلم للموت جوعاً ، وبالقرب منه الطعام ، او هلك عطشاً وبجانبه الماء ، إذ لابد من ان يناضل ويكافح من اجل الحياة كما انه سوف لا يكون أبداً بخنق الوعي الوليد ومحاربة دعاة الاصلاح ، فالدعوة إلى قيام المجتمع الخالى من الأثرة والاستبداد والجشع ، الدعوة إلى قيام المجتمع العادل الخالى من الطغاة البغاة إنما هي دعوة الحق ، والحق نور ، وطبائع الأشياء تأبى ان ينتصر الظلام على النور .

نعم ، إن تطهير الجو من هذا الدخان سوف لا يكون أبداً بمحاربة الجائعين ومطاردة المصلحين ، بل بالعكس سوف يكون بمحاربة الأغنياء والمفسدين اما محاربة كل من تقرقر امعاؤه جدوبا وسغبا او يثير الحرمان تبرمه وسخطه ؛ او كل من يقول لاسلام مع الجوع ، ولا مجتمع مع الأثرة ، ولا وطنية مع الغبن ، ولا عدل مع الظلم ، ولا نظام مع الفوضى محاربة اولئك وهؤلاء واتهامهم باسم الشيوعية سوف لا يلد انتاجاً ، اللهم إلا تقوية الشيوعية هي نفسها وتقريبها إلى قلوب الملايين وكيف لا ، إذا كنا نحارب باسم الشيوعية كل منطق وكل عدل وكل نور وكل حق ؟ !

ولعمري ، إن القوة مهما بلغت سوف لا ترغم جوعاناً على ألا يبحث عن الطعام ، لأنه يبحث عنه بدافع غريزي لا يد له فيه ، ولعل هذا المنطق هو الذي جعل سيدنا عمر يوقف حد السرقة في أيام المجاعات . كما أن القوة سوف لا تنال شيئاً من دعاة الحق ، فالحق دائماً فوق القوة . وكما يقول كارلايل : « إن الصخور تسد طريق الضعفاء ويرتكز عليها الأقوياء ليصلوا إلى القمة . » وعليه ، فالقضاء على بذور المذاهب العنيفة وتطهير الجو من دخان البارود الأحمر سوف لا يكون إذن بالاعتماد على المشرع والجندى والقاضى والسجن ، فهى وسائل غير مجدية . . إنما يكون بالقضاء على أسباب المشكل ومكافحة أمراض الرأسمالية .

- ويحدثنا الكاتب الاجتماعى الأستاذ إحسان عبد القدوس ، بقلبه الفقى الثائر ، وبأسلوبه الاشتراكي المتزن ، يقول (١) : « القضاء على مظاهر الشيوعية يكون بالقضاء على أسبابها ، تلك التى تنحصر فى سوء الحالة المعيشية ، وفى الفرق الشاسع بين الطبقات الذى يتمثل فى الفرق بين مائدة واحد من الباشوات ، وبين صندوق الزبالة الذى يقتات منه اليوم نصف الشعب المصرى الكريم . . . والعلاج . . . العلاج ينحصر فى مشروع واحد هو مشروع وضع حد أعلى للدخل الفردى ، وليكن هذا الحد ستة آلاف جنيه فى العام (٢) ، تستولى الحكومة على كل ما يزيد عنها لتنفقه فى تحمل فروق الأسعار بين سعر الانتاج أو الاستيراد ، وسعر الاستهلاك . . . وستة آلاف جنيه فى العام تكفى أكثر المراقيع ، رفاهية كى يحتفظ برفاهيته . ويأكل كل يوم ديكاروميا ويحيط نفسه بالخدم والحشم ، ويتنقل فى سيارة فخمة ، ويتمتع بالسهرات الحمراء ، خصوصاً وأنه سيتمتع بما يتمتع به بقية الشعب من خفض الأسعار

(١) روز اليوسف ١/٣٠/١٩٥١ .

(٢) فى رأى أن لا يزيد هذا الحد عن ثلاثة آلاف جنيه فى العام .

نتيجة لتحمل الحكومة الفرق بين تكاليف الانتاج وتكاليف الاستهلاك . .
كل ما ستخسره هذه الطبقة التي يزيد دخلها عن ستة آلاف جنيهه ، هو ما تعودته
من جشع وظلم ، وضلال مبین . . وليس هذا بكثير !

« وقد سبق أن قرأت تصريحاً صرح به معالي وزير التجارة لأعضاء جمعية
ربات البيوت ، اعترف فيه بأن الحكومة لن تستطيع شيئاً حيال الغلاء لأنها
لا تملك الأموال الكافية لدفع فروق الأسعار . . وهذا صحيح ، ولكنه عذر
أقبح من الذنب ! فالشعب لا يمكن أن يقتنع بأن دولة فقيرة ، وهو يرى
أحد المنتسبين لهذه الدولة يحيط نفسه بأربعة وعشرون ألف فدان مجلس
وسطها وحيداً كأحد الأسياد الاقطاعيين في القرون الوسطى ، ويستولى على
دخلها لنفسه ، ويبيع ويشترى - لا في الثمار فحسب - بل في الآدميين أيضاً ،
إذا اعتبرنا الفلاح المصرى من طائفة الآدميين .

« وكان يجب على الدولة وقد أحست بعجزها المالى عن توفير الرخاء للشعب ،
أن تتخذ إجراء سريعاً لتغطية هذا العجز . . وكان الإجراء الوحيد الذى يمكن
أن تتخذه هو أن تأخذ من الأغنياء ، لتعطى الفقراء . . كان الإجراء الوحيد
الحاسم ، هو وضع حد أعلى للدخل الفردى وهو إجراء لم يكن يحتاج إلى
علم واسع ، ولا إلى عبقرية فريدة ، فهو إجراء قد طبق فعلاً فى إنجلترا ، وكان
يكفى لتطبيقه فى مصر ، أن ترسل فى طلب نسخة من القوانين المطبقة فى
إنجلترا . . ولكن هذا الإجراء لن يتخذ لسبب واحد ، هو أن الأغنياء
لا يقرونه . . والأغنياء هم الوزراء . . وهم أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب . .
وهم أصحاب النفوذ والسلطان وأصحاب الأصابع التى تدير دفة الحكم .

« ولا أعرف أن بين طبقة الأغنياء من لا يزال يحتفظ بقبس من ضمير
يدفعه بين حين وآخر إلى الاحساس بالشعب ومصائب الشعب ، فهذه الطبقة
- طبقة الأغنياء - مهما قيل عنها ، هى طبقة من الآدميين وليس كل آدمى

بقادر على أن يتخلص من ضميره ! وعند ما نتحدث إلى أحد هؤلاء الذين لا يزالون يحتفظون بضمائرهم ، تجد له منطقاً معقولاً ، أو هو منطق يستطيع أن يقنع به نفسه . . فهو يقول - وهذا ما سمعته من واحد منهم - أنه مستعد أن يتنازل عن تسعة أعشار دخله ليضعه بين يدي الحكومة ، لو ضمن أن هذه الحكومة ستقوم بالإنفاق فعلاً على تحسين حالة الشعب ، ولو ضمن أن ما يتنازل عنه بحكم قانون تحديد الدخل الفردي سيوضع بين أيدي أمينه نظيفة وأن هذا القانون لن يترتب عليه إفقار طبقة من الأغنياء ، لتضخم ثروات طبقة أخرى من الأغنياء أيضاً . . إنه يريد أن يضمن أن تحسين حال الشعب ، لا يعني تحسين حال أقارب رئيس الوزراء والوزراء . . ويريد أن يضمن أن كل مليم يخرج من خزانة الدولة لا يتسرب إلى جيب واحد من المحاسيب أو إلى جيب واحد من اللصوص ، وأن الإدارة التي ستقوم بالجباية والإنفاق إدارة حاسمة نزيهة مرتبة غيورة . . وإني أرجو ، والح في الرجاء (لا يزال الأستاذ احسان هو الذي يتكلم) أن يؤمن القائمون على حكم هذا البلد ، باخلاص هذا القلم ، وأنه لا ينبغي إلا الانقاذ . . إنقاذ الفقراء ، وإنقاذ الأغنياء ! إنقاذ المحكومين ، وإنقاذ الحاكمين ! !

٢٢٩ - . . هذه هي قصة مشاكلنا . . سهلة يسيرة . . خالدة ! كل منا يعلمها . . وكل منا في ضميره تمليل وألم . . قصة . . انفردنا بها ، فلم تعد تمثل أو تشاهد إلا على مسرحنا . . والقصة خطيرة حقاً في مظهرها وفي موضوعها وفي نتائجها . وما هنالك ريب في أنها بدعة ضامرة ، أو لون من القصص السخيف ، ينبت في الميادين التي فقدت فيها النفوس بحكمة الضمير . . وما يغذي هذا النوع من القصص تلك الآمية السياسية المتفشية في محيط الشعب . . وما يزيده قوة ونماء العقول المقفلة الحائرة المترددة التي لا تريد أن تستقر وتقع على الصواب . .

قصة .. شاخت وهرمت وتهاوت على نفسها في كل الدول .. إنها لم تعد قصة الحياة ، لأنه لم يعد فيها حياة أو لم تعد تؤدي إلى حياة .. !
لقد ضاق صدر القرن العشرين بمروجي مثل هذه القصة .. إنه يكافهم مكافئة الوباء ، ويطاردهم في عنف ، ويصفعهم بلا رفق أو هوادة .. إن بضاعتهم لم تعد قابلة للتداول . إنها فقدت كل سوق ..
— عاطل .. وقادر على العمل ، وفي حاجة إليه ؟
— لا يوجد عمل ..
— أأسرق لأأكل ؟

— كلا .. إن القانون يمنعك ، وإن في الحديث « جوعوا تصحوا » !
حوار عجيب !! .. وتفسير غريب ومنطق أعجب وأغرب .. إنه ليس بحوار القرن العشرين ، ووليس بمنطق الأمم في تحولها نحو النهوض !
إن القصة السائدة اليوم هي قصة الإصلاح ، والإصلاح معناه رفاهة في العيش وسلامة في الجسم واستقامة في الأخلاق .. قصة انعاش الشعوب والتقدم والنهوض والعمران .. قصة الحرية والعدالة والإخاء والمساواة .. قصة الحياة الجديرة بالحياة ! .. هذه هي القصة اليوم في أكثر من مكان .
وقصة هذا شأنها ليست غريبة علينا ، إنها مستمدة بمبادئها وخطوطها من شريعتنا الغراء وديننا الديمقراطي السمح !

حياة .. وحرية .. وشورى .. وإخاء .. وعدل .. ومساواة :
« وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ، يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ، وفي الحديث « الناس سواسية كأسنان المشط » ، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، وفي قول لأبي بكر خليفة رسول الإسلام « قد وليت عليكم ولست بخيركم

فإن رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني ، أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم ، ويقول عمر : أيها الناس من رأى منكم في اعوجاجا فليقومه ، ويرد عليه الاعرابي في حرية وجرأة : « والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا ، فماذا فعل عمر ؟ قال : « أحمد الله أن وجد في قومنا من يقوم اعوجاجي بحد سيفه ، . هذا هو كل الذي حدث ..

آيات بينات . . وأحاديث مأثورة . . وحكم بالغة . . ! كلها دعائم قوية وأصول مكيّنة للديموقراطية صادقة لازيف فيها ولا ختل . . وكلها تعلمنا ما لم نسكن نعلم ، وما يجب أن نعلم ، وما يجب أن تكون عليه سياساتنا وضمائرنا . .

فقول عمر مثلاً دستور خالد حكيم ، يضم أكثر من نص ويحمل أكثر من معنى . . هو يحدد موقف الحكام من المحكومين ، وموقف المحكومين من الحكام ، وموقف الحكام من الجبهات المعارضة - وهي مواقف لا سيطرة فيها ولا اعتساف بل هي مواقف كلها أخذ ورد ويسر وسماحة . . وهو يعلمنا عدم التغرير والنفاق والتحرر من الخوف - والتحرر من الخوف هو نقطة البدء في طريقنا الطويل ورحلتنا الشاقة نحو التحول الاجتماعي الرشيد الذي نتوق إليه ويتوق إلينا ، والذي يجب أن يبدأ فوراً ، ويتم سريعاً . . وهو يعلمنا ويعلمنا . .

.. وهكذا كانت شريعتنا أكثر الشرائع دعوة إلى الإصلاح ، وأعنفها دفعاً إلى الرقي في كافة شؤون الحياة !

وهتلر . . نعم هتلر ، أسمع إليه يتساءل :

« ما هو النقد الذي يجب أن نرحب به ؟ ،

ثم أسمع إليه يجيب :

« أنا شخصياً أرحب من أعماق فؤادي بالنقد النزيه إذا قصد به صاحبه

المصلحة العامة وخير الوطن ، فنحن بشر نخطئ ونصيب وليس أشهى إلى
نفسى من الاعتراض المدعم بالحجج والبراهين ، ولا أبغض إليها من قول
نعم ، فى ذلة وخضوع ،

.. حياة وحركة ونشور .. وحرية ومواجهة .. وإخاء وعدل ومساواة ..
هذه هى أبواب القصة وفصولها كما تمثل على مسارح الدول الآن !

وأى شعب يشاهد مثل هذه القصة ولا يمضى فى طريقه باستمرار ؟
هذه هى القصة الجديرة حقاً بالتخليد والاحترام ، وهذا هو الحوار
الواجب أن يحاط بكل قداسة واكبار ! ..

أما قصتنا .. . ويالها من قصة ! .. إنها هزلية فى أكثر من باب .. .
ومتعسفة فى أكثر من فصل .. وخرافية فى أكثر من مكان .. وجديرة
بالامتهان والنقد والتجريح والاستهزاء والسخرية فى كل موضع من
موضوعاتها . وفى كل سطر من حوارها ..

وعنوان القصة !

وحتى العنوان لم يعد يتلخص فى أن يصل حزب وينزل آخر ، وإنما
عنوان القصة اليوم هو قضية الإصلاح ، والشعار اليوم هو أن الأمم القانعة
لا يمكن أن تحيا والنفوس الواهنة ليس لها حق الوجود ..

٢٣٠ - وبعد !

فلنختم هذا الكتاب .. ولنختتمه بهذه الآية الكريمة : « إن الله لا يغير
ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ،

لنختم بها .. ولنبدأ بها ، فيها يتولى الليل ، ويتقوض الظلام ، وتنزاح
السحب ، وتجري الغيوم ..

لنختم بها .. ولنبدأ بها ، فهى سر كل بعث ونشور ، ومصدر كل أمل
ورجاء ، ومنبع كل إخصاب وخير ..

لنختم بها .. ولنبدأ بها ، فهي طغراء كل دستور اصلاحي ، وطلبة
كل كفاح رهيب ، وعنوان كل وطنية صادقة ..
لنختم بها .. ولنبدأ بها ، ففيها الخير كل الخير ، والسلم كل السلم ، والانتاج
كل الانتاج ..
فلنغير اذن ما بأنفسنا ..
ولنبدأ في مكافحة آفاتنا ومشاكلنا ..
.. والآن !
فليقل كل منا لأخيه : تعال ..
تعال معي لنبدأ ..
ولنبدأ توأ ، على بركة الله .. مزودين بالتفاؤل والتكافل ، والله
ولي التوفيق .

(تم بحمد الله في فبراير سنة ١٩٥١)

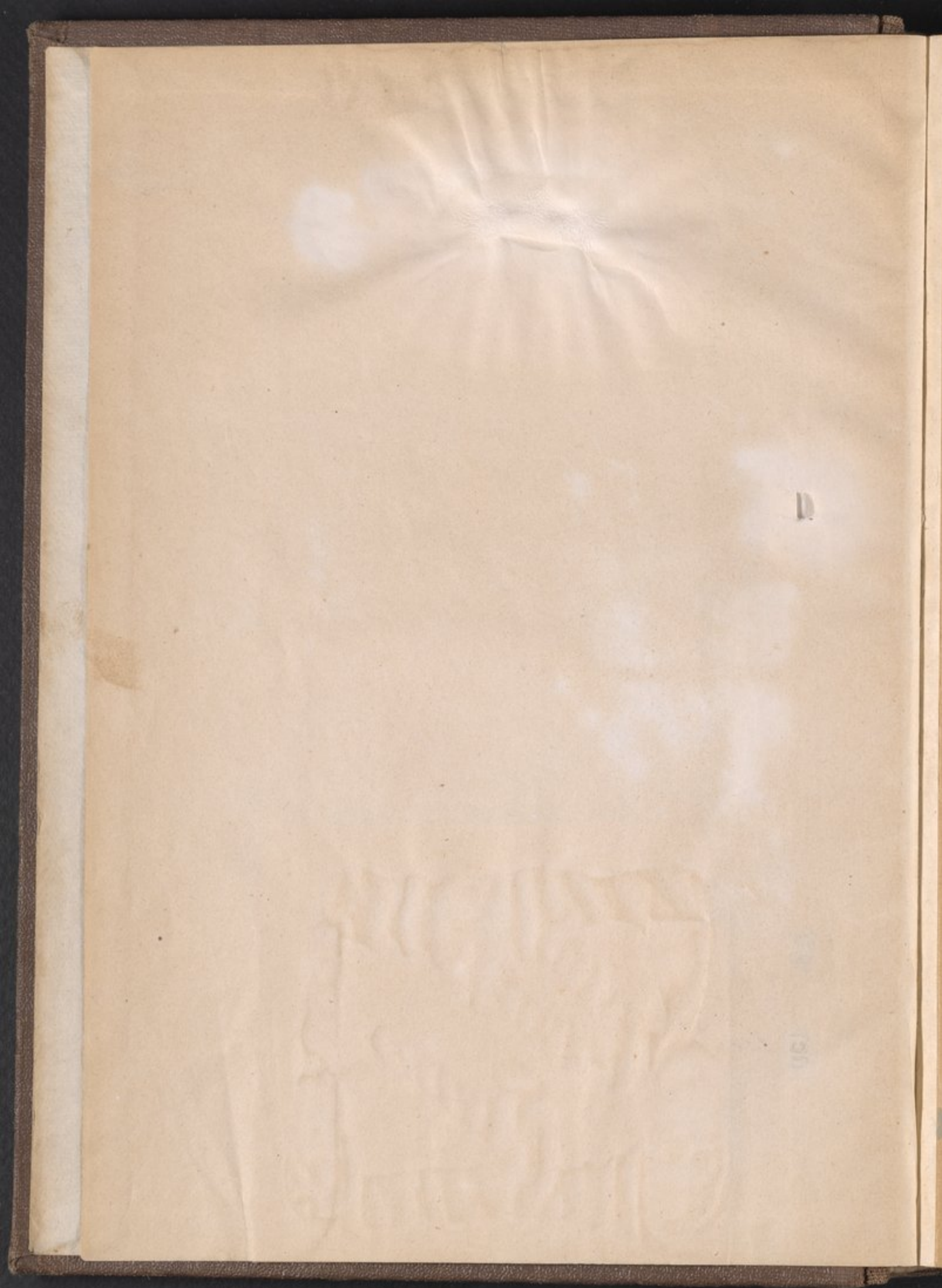
بعض المراجع

- 1) Dr. Arthur Shadwell : Industiral Efficiency.
- 2) F. W. Taylor : The Principles of Scientific Management.
- 3) H. Ford : World to - day & Tomorrow.
- 4) H. Ford : my Industrial Philosophy.
- 5) Harry W. Hepner, Pitman & Sons Ltd, London: Psychology in modern Business.
- 6) jones, Longmans, London: The Administration of Industrial Enterprises.
- 7) Shaw & mckay : « Social Factors in juvenile Delinquency Report on The Causes of Crime » Vol. 2 Washington, 1931
- 8) Spearman : The Abilities of man.
- 9) K. A. menninger : The Human mind, 1931.
- 10) Zorbaugh : The Gold Coast and the Slum, 1929.
- 11) C.E.A. Winslow Factory Sanitation & Efficiency, Industrial Engeneering, 1911.
- 12) Sir Percy Nunn : Education, its Date, First Principles.
- 13) Adams : Evolution of Education Theory.
- 14) Adams, T.S. and Summer, H. L : Labour Problems.
- 15) Walther : La Technopsychologie du Travail Industriel.
- 16) Dr. E. Bonnardel : L'adaptation de l'homme à son métier.
- 17) H. E. Burt : Principles of Employment Psychology.
- 18) Binois : La Psychologie Appliquée.
- 19) F. B. gilbreth : motion Study.
- 20) F. B. gilbreth : Bricklaying System.
- 21) R. M. Barnes : motion & Time Study.
- 22) H. Fayol : Administration Industrielle et Générale.
- 23) Industrial labour office, Ocupation and Health. Encyclopædia of Hygine, Pathology and Social Welfare.
- 24) International Labour Office Geneva 1947, Draft Model Code of Safetv Regulations for Factories.

- ٢٥ - دكتور عبد المنعم الطناملی :
الاقتصاد السياسی .
- ٢٦ - دكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم :
تنظيم وإدارة المشروعات الصناعية .
- ٢٧ - دكتور محمد فهمی لهيطة :
تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة
- ٢٨ - دكتور راشد البراوی :
التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث
- ٢٩ - تقرير بيثردج والخدمات الاجتماعية البريطانية
ترجمة وزارة الشؤون الاجتماعية
- ٣٠ - تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر
وضع جناب المستر هارولد بتلر ،
- ٣١ - دكتور عبد المجيد رمزی :
في تطبيق علم الصحة
- ٣٢ - دكتور حسين خلاف :
نقابات العمل في مصر
- ٣٣ - دكتور عبد العزيز القوصی :
اسس الصحة النفسية
- ٣٤ - دكتور عبد العزيز القوصی :
اسس علم النفس
- ٣٥ - الاستاذ محمد فؤاد جلال :
التربية القومية
- ٣٦ - جيمس . س . روش :
الاسس العامة لنظريات التربية تعريب الاستاذ صالح عبدالعزيز
- ٣٧ - سامويل داو :
المجتمع ومشاكله تعريب الاستاذ إبراهيم رمزی

- ٣٨ - الاستاذ عبد المغنى سعيد :
نحو الرشد الاقتصادى .
- ٣٩ - دكتور أبو مدين الشافعى :
التعب
- ٤٠ - تقرير لجنة الصناعات
وزارة التجارة والصناعة طبعة ١٩٤٨
- ٤١ - الاستاذ ابراهيم رمزى :
مبادئ التعاون
- ٤٢ - الاستاذ يوسف فخرى :
مجموعة القوانين والقرارات العالية والاجتماعية فى مصر
- ٤٣ - دكتور أحمد زكى صالح :
علم النفس التربوى
- ٤٤ - بعض الصحف والمجلات العلمية
- ٤٥ - بعض المحاضرات لأستاذتى بكلية الحقوق ومدرسة الخدمة الاجتماعية
والمعهد الصحى
- ٤٦ - ماريت غالى :
الاصلاح الزراعى
- ٤٧ - انجى افلاطون :
نحن النساء المصريات
- ٤٨ - الاستاذ اسماعيل مظهر :
المرأة فى عصر الديمقراطية
- ٤٩ - بعض كتب الكتائب الاجتماعى الكبير معالى الدكتور طه حسين باشا
- ٥٠ - الشيخ خالد محمد خالد :
من هنا نبدأ
- ٥١ - احصاءات من الوزارات والمصالح المختلفة





AUC - LIBRARY



DATE DUE

APR 9 1987	
16 AUG 1990	
A.U.C.	
28 JUN 1994	

1973

OCT

HD
4854
H2
1951

b12508524
i13875772

